بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الإعلام

قسم الصحافة

اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة اليومية الأردنية إزاء الحراك الشعبي :
دراسة تحليلية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم للمدة من 2011/3/1 – 2011/5/31

Jordan Dailies' Editorial Policy Trends Towards The Popular Protest Movement : Analytical study of Al Rai and Al Arab Al Yawm newspapers from 1/3/2011 – 31/5/2011

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الصحافة في جامعة اليرموك

المملكة الأردنية الهاشمية

إعداد

زياد محمود محمد الشخانبة

إشراف

الدكتور علاءالدين احمد خليفة الدليمي

العام الجامعي 2013/2012

الفصل الصيفي

اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة اليومية الأردنية إزاء الحراك الشعبي :

دراسة تحليلية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم للمدة من 2011/3/1 – 2011/5/31

Jordan Dailies' Editorial Policy Trends Towards The Popular Protest Movement : Analytical study of Al Rai and Al Arab Al Yawm newspapers from 1/3/2011 – 31/5/2011

إعداد

زياد محمود محمد الشخانبة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الصحافة

في جامعة اليرموك ،اربد ،الأردن

التفويض

انا الطالب زياد محمود محمد الشخانبة أفوض جامعة اليرموك بتزويد رسالتي للمكتبات او المؤسسات او الهيئات او الاشخاص عند طلبها .

الاسم : زياد محمود محمد الشخانبة

التوقيع :

التاريخ : ٢٠١٣/٧/٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وهي بعنوان " اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة اليومية الأردنية إزاء الحراك الشعبي : دراسة تحليلية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم للمدة من 2011/3/1 – 2011/5/31 .

كلية الإعلام - جامعة اليرموك

أجيزت بتاريخ :٩/2013/7

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور علاءالدين أحمد خليفة الدليمي أستاذ مساعد كلية الإعلام جامعة اليرموك رئيسا ومشرفا

الدكتور عزام عنانزة أستاذ مساعد كلية الإعلام جامعة اليرموك عضوا

الدكتور زهير الطاهات أستاذ مساعد كلية الإعلام جامعة البترا عضوا

الشكر والثناء

الشكر لله من قبل ومن بعد

لوطني الأردن حضن العروبة الآمن

لأهلي باقة شكر وتقدير

للمشرف على هذه الرسالة صاحب الخلق الرفيع والمنبع الأصيل الفاضل

الدكتور علاء الدين احمد خليفة الدليمي

لأساتذتي الكرام في كلية الإعلام بجامعة اليرموك

للزملاء والزميلات في وكالة الأنباء الأردنية (بترا)

والصحف اليومية

لكل من قدم لي العون لإنجاز هذا العمل

ولجميع الأصدقاء والأحبة .

الإهداء

إلى من يأخذ من اسمه الكثير ، وتعلمت منه معنى الشهامة .... والدي

إلى من بدعائها أشعر بالأمان والحنان واجتاز الصعاب......... والدتي

إلى الأخوة الأعزاء أصحاب الدماثة والمروءة.......

إلى الأخوات الطيبات بجوهرهن العربي الأصيل....

إلى الأصدقاء جميعا ....

أهدي هذا العمل المتواضع

المحتوى

الموضوع	الصفحة
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ت
الشكر والثناء	ث
الإهداء	ج
المحتوى	ح
قائمة الجداول	ذ
قائمة الملاحق	ز
الملخص باللغة العربية	س
الملخص باللغة الإنجليزية	ص
المقدمة	1
الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة	
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
تساؤلات الدراسة	4
موضوع الدراسة	5
النظرية المستخدمة	5
التعريف بالمصطلحات	10
الدراسات السابقة	11
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	15
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول:الاتجاهات و الميول	17
المبحث الثاني: الحراك الشعبي	28
الفصل الثالث : السياسة التحريرية	

المبحث الأول : مفهوم سياسة التحرير وعلاقتها بالقيم والتغطية الإخبارية.................................33
أولا :مفهوم السياسة التحريرية 33
ثانيا : علاقة سياسة التحرير بالمضمون الإخباري 35
ثالثا : علاقة سياسة التحرير بصياغة الأخبار وشكلها 39
رابعا : السياسة التحريرية والقيم الإخبارية 45
خامسا : السياسة التحريرية والتغطية الإخبارية 47
المبحث الثاني : علاقة سياسة التحرير بالواقع الاجتماعي والاقتصادي.................................49
أولا : علاقة سياسة التحرير بالواقع الاجتماعي...49
ثالثا : علاقة سياسة التحرير بالواقع الاقتصادي...56
المبحث الثالث : سياسة التحرير وعلاقتها بالنظام السياسي والقوانين واللوائح...........................60
أولا : النظام السياسي...60
ثانيا : القوانين واللوائح..65
المبحث الرابع : علاقة سياسة التحرير بنوع الصحيفة والقائمين بالعمل الصحفي.........................74
أولا : نوع الصحيفة وطابعها...74
ثانيا : التنظيم الإداري داخل الصحيفة...73
ثالثا : القائمون بالعمل الصحفي...74
المبحث الخامس : سياسة التحرير والرقابة على الصحف..79
المبحث السادس :بطاقتي تعريف بصحيفتي الرأي والعرب اليوم 82
أولا: بطاقة تعريفية بصحيفة الرأي 82
ثانيا : بطاقة تعريفية بصحيفة العرب اليوم 84
الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة ونتائج المقابلات
المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة..88
أولا : نوع الدراسة ومنهجها 88
ثانيا : مجتمع الدراسة والعينة
....88

ثالثا : حدود الدراسة 89
رابعا : أدوات الدراسة 89
خامسا :وحدات التحليل...90
سادسا : فئات التحليل 91
سابعا : الصدق والثبات 96
ثامنا :المعالجة الإحصائية للبيانات 97
المبحث الثاني : نتائج المقابلات في صحيفتي الرأي والعرب اليوم..98
نتائج المقابلات في صحيفة الرأي 98
نتائج المقابلات في صحيفة العرب اليوم 100
الفصل الخامس : تحليل النتائج ومناقشتها وتوصيات الدراسة
أولا : نتائج التحليل ومناقشتها 105
ثانيا : ملخص النتائج 145
ثالثا : توصيات الدراسة 147
المراجع 148
الملاحق..157

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة

جدول 1 التكرارات والنسب المئوية للفئات الرئيسية في صحيفة الرأي.. 106
جدول 2 التكرارات والنسب المئوية للفئات الرئيسية في صحيفة العرب اليوم......................................107
جدول 3 التكرارات والنسب المئوية للفئات الرئيسية على مستوى الصحيفتين......................................108
جدول4 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة الخدمات العامة وحاجات المواطنين.................110
جدول5 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة الوحدة الوطنية..111
جدول6 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة الحكومة..113
جدول7 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة لجنة الحوار الوطني......................................114
جدول8 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة مكافحة الفساد..116
جدول9 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة حماية الحراك الشعبي....................................117
جدول10 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة قانون الانتخاب..118
جدول11 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة الدستور..119
جدول12 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة الإصلاح السياسي..120
جدول13 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة قانون الاجتماعات العامة..............................122
جدول 14 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة قانون الأحزاب...123
جدول 15 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة استمرار فعاليات الحراك وحجم المشاركة فيه......124
جدول 16 التكرارات والنسب المئوية لفئة نوع موضوعات الحراك الشعبي 126
جدول17 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة مصادر التغطية..128
جدول18 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة الاتجاهات...129
جدول19 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة نوع مطالب الحراك......................................131
جدول20 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة موقع الخبر بالصحيفة...................................132
جدول21 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة مكان الخبر بالصفحة....................................133

جدول22 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة نوع الحراك الشعبي.................................134

جدول23 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة القوى الفاعلة في الحراك...........................136

جدول24 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة التوزيع الجغرافي.....................................140

جدول25 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة استخدام الصور في الخبر.............................142

جدول26 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة استخدام الألوان في الصور..........................143

جدول27 التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية لفئة استخدام الألوان في العنوان..........................144

الملاحق

ملحق رقم 1 أسماء المحكمين...157

ملحق رقم 2 كشاف موضوعات الحراك الشعبي...................................158

ملحق رقم 3 استمارة تحليل المضمون...164

الملخص

اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة اليومية الأردنية إزاء الحراك الشعبي : دراسة تحليلية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم

إعداد

زياد محمود الشخانبة

بإشراف الدكتور

علاء الدين احمد خليفة الدليمي

ملخص الرسالة

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة الأردنية ممثلة بصحيفتي (الرأي ،العرب اليوم) وذلك في تناولهما بالنشر أخبار أنشطة وفعاليات الحراك الشعبي الأردني.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة تحليل المضمون ، فهذه الطريقة كثيرا ما ينظر إليها كطريقة علمية جيدة في تبيان أهداف المضمون الإعلامي من جهة "ماذا قيل؟"و"كيف قيل ؟" إضافة إلى المقابلات مع الصحفيين العاملين في كلتا الصحيفتين ؛ سواء القيادات الصحفية أم الصحفيين الآخرين من غير القيادات ،وذلك للكشف عن اتجاهات سياستها التحريرية إزاء الحراك الشعبي.

وتضمنت استمارة التحليل (12) فئة تحليلية تم من خلالها تحليل (12) فئة رئيسية للموضوعات التي طرحها الحراك الشعبي ؛ تتضمن (43) وحدة فرعية ، وتم إجراء اختبار الثبات باستخدام معادلة هولستي للتحقق من ثبات الأداة ، وبلغت نتيجة الاختبار (90%) . وتكونت عينة الدراسة من (184) عددا من صحيفتي (الرأي ، العرب اليوم) اليوميتين بمعدل (92) عددا لكل صحيفة ، للفترة ما بين 2011/3/1 لغاية 2011/5/31 ، أي ثلاثة شهور هي :(آذار ، نيسان ،أيار) ، بتطبيق أسلوب المسح الشامل لجميع الأخبار المتعلقة بموضوع الحراك الشعبي في جميع أعداد هذه الفترة .

وتناولت الدراسة في أدبها النظري جميع العوامل المؤثرة في اتجاهات سياسة تحرير الصحف سواء الظروف السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم التشريعية وأيضا عوامل داخلية وخارجية للصحيفة مع بيان مدى وكيفية تأثير هذه العوامل في سياسة تحرير الصحف .

وتناولت الدراسة بالتحليل موضوع الحراك الشعبي وهو قضية محورية هامة تم من خلالها الكشف عن اتجاهات سياسة التحرير في الصحافة الأردنية ممثلة بصحيفتي الرأي والعرب اليوم . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

جاءت فئة(الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية)بالمرتبة الأولى في كلتا الصحيفتين من مجموع (12) فئة رئيسية تضمنت جميع المطالب التي نادى بها الحراك الشعبي الأردني وتناولتها الدراسة ، في حين اختلف ترتيب الفئات الأخرى بين الصحيفتين بناء والتكرارات والنسب المئوية الناتجة عن التحليل .

أما بالنسبة لفئات استمارة التحليل فقد جاءت في كلتا الصحيفتين كما يلي : (سياسي) بالنسبة لنوع موضوعات الحراك الشعبي، و(المندوبون) بالنسبة لمصادر التغطية ، و(المطالب العامة) بالنسبة لنوع مطالب الحراك الشعبي، و(مؤيد) بالنسبة لإتجاهات كلتا الصحيفتين إزاء الموضوعات التي طرحها الحراك الشعبي، و(الصفحات الداخلية)بالنسبة للصفحات التي نشرت فيها أخبار الحراك الشعبي، و(وسط الصفحة) بالنسبة للأماكن داخل الصفحات، و(الاعتصامات) بالنسبة لأنواع الحراك الشعبي ،و(تكتلات شعبية)بالنسبة للقوى الفاعلة في أخبار الحراك الشعبي ،و(العاصمة) بالنسبة للمناطق الجغرافية التي ركزت عليها الصحيفتان في نشرها لفعاليات الحراك الشعبي ، و(عدم استخدام الصور) بالنسبة لإستخدام الصور مع أخبار الحراك الشعبي، و(استخدام الألوان) بالنسبة للصور المرافقة لأخبار الحراك الشعبي ، وأيضا (عدم استخدام الألوان) بالنسبة للألوان في عناوين أخبار المنشورة للحراك الشعبي .

Abstract

Trends of Editorial policy of Jordanian daily newspapers towards popular movement: analytical study of Al Rai and Al Arab Al Yawm newspapers

from 1/3/2011 – 31/5/2011

Student: Zeyad Mahmoud Shakhanbeh

Supervisors: Dr. Ala'aEddin Ahmad Khalifa Al Duleimi.

The current study aimed at addressing the trends of the editorial policy of the Jordanian press, represented by (Al Rai and Arab Al Yawm) newspapers, through their coverage of activities of the Jordanian popular movement. The study adopted the analytical descriptive approach, through content analysis tool, because this approach is considered a good scientific method in determining the goals of media content in terms of "what was said?" and "how it was said?" in addition to interviews with journalists working in the two dailies, including both leaderships and non-leadership reporters with the aim of unveiling the trends of their editorial policy towards popular movement.

The analysis questionnaire included (12) analytical categories, through which (12) main categories of the issues raised by the popular movement, including (43) subcategories. Reliability was tested using the Holsti's reliability formula, with a test result of (90%). The sample of the study consisted of (184) issues of Al Rai and Al Arab Al Yawm daily newspapers, (92) issues per each from the period from 1/3/2011 to 31/5/2011, i.e. three months (March, April and May). Comprehensive survey of all news items related to the popular movement was conducted on all these issues.

The theoretical side of the study addressed all factors affecting the editorial policy trends of the two dailies, be it political, economic, social or legislative conditions

as well as internal and external factors. They study also showed the effects of these factors on the editorial policy of the newspapers.

The study also analyzed the popular movement, which is a central issue through which, the trends of the editorial policy of the Jordanian press were identified, represented by Al Arab Al Yawm and Al Rai newspapers.

The study found out the following:

Of the 12 main categories representing all demands by the Jordanian popular movement and discussed by the study, the category of (public services and citizen's living demands) came first in the two newspapers. Meanwhile the average of the remaining categories varied between the two newspapers in terms of repetitions and percentages derived from the analysis

The categories of the questionnaire in both countries were as follows: (political) in terms of the subjects of the popular movement, (reporters) in terms of coverage, (popular demands) in terms of demands of the popular movement, (supporter) in terms of trends of both newspapers towards issues raised by the popular movement, (internal pages) in terms of pages in which the popular movement's news were published, (center of the page) in terms of places inside the page, (sit ins) in terms of types of popular movement, (popular blocs) in terms of active powers in the news of popular movement, (Capital) in terms of geographic locations of the popular movement, (not using photos) in terms of news covering the popular movement, (using colors) with news covering popular movement activities, and (not using colors) for headlines of news covering popular movement.

المقدمة

مدخل :

تعد الصحافة في معظم الدول جزءا أساسيا من النظام السياسي فيها ، وهي أداة فاعلة تسهم إلى حد بعيد في صنع السياسة ، والتأثير في صاحب القرار لأجل التقدم وإصلاح الأنظمة في المجتمعات .

والصحف هي الملاحظ الأول للأحداث التي تطرأ في المجتمع ، وتتعامل كل صحيفة مع هذه الأحداث وتتناولها بطريقة مختلفة عن غيرها من الصحف ؛ لاختلاف الاتجاهات التي ترسمها سياسة التحرير من صحيفة إلى أخرى ، والتي ومن خلالها يتم توجيه الصحيفة في تغطية القضايا والأحداث واختيارها في النشر ومعالجة مضمونها ، إضافة إلى التحليل والطرح وشكل الخبر ومكانه في الصحيفة ، وهذا يكون بناء وقواعد ومبادئ يسير عليها الجميع داخل الصحيفة أثناء عملهم الصحفي ؛ فهم يعملون وفق اتجاهات محددة مع كل حدث وصياغة الخبر عن هذا الحدث ، وهذه الاتجاهات مبنية وفق سياسة تحرير تكون في الغالب غير مكتوبة ، لكنها مفهومة من قبل الصحفيين .

وتسهم الصحافة المكتوبة في إنضاج الحياة السياسية ،لأنها تتيح المجال أمام اكبر عدد من المواطنين للتراسل وتبادل الأفكار عبر صفحاتها ، ومن هنا تؤدي سياسة التحرير دورا كبيرا في تقديم المعلومات للمواطنين ؛ لكن أي معلومات ؟ فهي تنتقي منها ما يحلو لها ، لتُذهب بالقارئ في كيفية محددة للتعامل مع القضايا الداخلية ام الخارجية ، خاصة الداخلية ذات المتابعة الجماهيرية ، وبالأخص إذا ما كانت تمس حراكا شعبيا يسعى نحو تحقيق مطالب مختلفة الاتجاهات .

وتعد الصحافة في الأردن من أفضل الطرق في التعبير عن مطالب فئات المجتمع لما تتسم به من مساحة أكبر في الطرح والتحليل والتوسع في ذلك ، وأيضا تتناول وجهات النظر المختلفة ؛ وهذه وجهات النظر يحددها سياسة تحرير الصحيفة التي تنشر منها ما يروق لها وتستبعد أخرى لا تتوافق معها ؛ لأن كل صحيفة لها وجهة نظرها الخاصة فيما يطرحه أفراد ومؤسسات المجتمع الأردني من مطالب وأفكار ، فسياسة التحرير في الصحف تقضي بان تكون الأخبار التي تنشرها مطابقة لها وتسير مع الخط السياسي التحريري الذي تتخذه
نهجا .

وتتحكم هذه السياسة باتجاهات الصحيفة وبالتالي بمحصولها الإخبارية ونوعيته ومضمونه وشكله ، ومن خلالها تتحدد قدرة الصحيفة في اجتذاب آراء الجماهير والتأثير فيهم وتوجيههم وفق ما تريد ، ومن هنا جاء الاختلاف بين الصحف في تناول الموضوعات التي طرحها الحراك الشعبي الأردني فهي تختلف في المضمون من حيث ترتيب وطرح الأفكار داخل الخبر نفسه، والعمل على الحذف أو التقديم أو التأخير أو الإبراز أو الإخفاء وغيرها.

وتعد سياسة التحرير في الصحف في مقدمة الاعتبارات التي تقوم عليها الصحيفة في عملها اليومي وتستند عليها في الكيفية التي تغطي بها الموضوعات الهامة والقضايا التي يطرحها المجتمع ؛ ذلك لأن الصحافة اليوم تعبر عن اتجاهات ومصالح وعقائد وإيديولوجيا وفئات وطوائف ، فمنها ما يمثل الدولة أو الحكومة أو النظام السياسي ، ومنها ما يمثل أحزابا ، ومنها المستقلة ولها سياستها المستقلة ، كما أن هذه السياسة تقرر إلى حد بعيد موقف الصحيفة من العملية الإخبارية كلها من حيث الاهتمام بالنشر ، وعنايتها بالشكل ، وصفحات النشر، والمساحة .

وتعد هذه السياسة بمثابة الدستور أو المرشد الذي يوجه عمل محرري الصحيفة في كل النواحي والوجهة التي تختار الصحيفة أتباعها في إجابتها عن سؤالين، وهما :

1- ماذا انشر ؟
2- كيف انشر ؟ (عزت،2010،82).
وتساعد سياسة التحرير في المحافظة على ثبات الصحيفة وان تصدر بلا مشكلات.(عزت،2010،81) ويتم تحديدها قبل صدور الصحيفة أو عند تأسيسها ويحدد في أثناء ذلك الخط الفكري والسياسي الذي تقوم عليه، ليتم بعد ذلك تحديد أساليب التناول والمعالجة للأخبار ، والمفاضلة بينها في النشر ، واختيار أنواع العناوين والتحليلات والشروح . (ادهم 1982،46)

ويرى الباحثون أن الخبر يجب أن ينشر طليقا من كل قيد، ويكون التعليق الصحفي عليه مستقلا تماما ؛ فلا ينبغي للصحيفة أن تتحكم في قرائها مرتين : مرة عندما تنشر الخبر مصبوغا بسياستها التي تعرف بها، ومرة عندما تعلق عليه (عسكر،د.ت،ص151). ومن هنا فمهمة الصحافة مهمة حرجة وصعبة ودقيقة وتحتاج إلى قدر اكبر من الموضوعية وإصابة جوهر الحقيقة فيما ينشر ، دون تحريف او تغيير بالأفكار او تغطية زاويا محددة أو قيم معينة دون غيرها . واخطر ما في العملية الصحفية هو نتائجها ، وهو المضمون الذي نتناوله في دراستنا ، واتجاهات السياسة التحريرية التي تنعكس عليه .

ومن هنا فسياسة التحرير في كل صحيفة لا بُد وأن تخضع للعديد من الضغوط تسعى هذه الدراسة للكشف عنها لِما لها من الدور الكبير في توجيه هذه السياسة التي قد تهتم بالنتائج السلبية ، وتحشد الجماهير وتثيرهم وتعبئهم للخروج باحتجاجات أو أعمال عنف ضد قرار ما ، أو أنها تطرح هذا القرار في خبر يحمل عنوانه ومضمونه أهمية هذا القرار للصالح العام ، وانه مواكب لما يطالب به الجمهور .

الفصل الأول :
الإطار المنهجي للدراسة

أولا : مشكلة الدراسة

تتجسد مشكلة البحث هذا والذي تصدينا للكتابة فيه بان هناك اختلاف يستشعره القارئ للصحافة الأردنية اليومية لما تنشره عن الحراك الشعبي حيث يسعى لقراءة أكثر من صحيفة للإلمام بحدث واحد ، هذا الحدث الذي يتم تناوله في كل صحيفة من جهة ما ،هذه الجهة يحدد تناولها أو التركيز عليها شيئا ما ، واقرب ما يكون هذا الشيء هو اتجاهات سياسة التحرير التي يلاحظ بأن لكل صحيفة سياسة مختلفة عن غيرها ، ومدى هذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف في التعامل مع القضايا والأخبار المنشورة في كل منها .

ومن هنا يقوم الباحث بدراسة سياسة التحرير واتجاهاتها ، والكشف عنها ، وإظهار مدى اختلافها ، ومدى تأثيرها في الصحف اليومية الأردنية ممثلة بصحيفتي (الرأي والعرب اليوم) في تناولها خلال فترة الدراسة فعاليات وأنشطة الحراك الشعبي بالنشر ، وهي الفترة التي شهدت حراكا سياسيا اجتماعيا اقتصاديا إعلاميا متصاعدا لاحظه الباحث أثناء الدراسة الاستطلاعية التي قام بها لتلك الفترة .

ثانيا : أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها ــ حسب علم الباحث ــ من أولى الدراسات التي تتحدث عن اتجاهات سياسة التحرير في الصحافة الأردنية ، وأيضا موضوع الحراك الشعبي الأردني ، فهي تمثل محاولة للكشف عن اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة اليومية الأردنية، والأسباب والعوامل التي تؤثر في تشكيل هذه الاتجاهات ، كما أنها تقدم عرضا مقارنا بين اتجاهات الصحف عينة الدراسة في تناولها بالنشر أخبار الحراك الشعبي .

وأيضا لأنها تقدم إجابة لما يطرحه معظم القراء من أسئلة حول اختلاف الصحف في تناول الأحداث ذاتها ، ولما يجدونه من اختلاف في تناول الصحف للحدث الواحد .

وتأتي أهمية الدراسة أيضا كون الباحث يعمل في مجال الصحافة ، ولديه دافع ذاتي يحفزه لمعرفة اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة اليومية الأردنية كمكسب ذاتي وعلمي يضاف إلى خبرته الشخصية في مجال الصحافة ، وأيضا تعزيز قدرته في كيفية المقارنة بين الصحف ومعرفة ما وراء النشر، وما وراء النص ، وعدم الوقوع تحت تأثير سياسات التحرير أثناء متابعة الأخبار على صفحاتها ، أو اتخاذ موقف غير صائب متأثرا بهذه السياسة .

وتتمثل أيضا أهمية الدراسة في أن الدراسات بمجال السياسة التحريرية قليلة جدا على الرغم من أهميتها في الصحافة ، حيث ينظر إليها البعض على أنها أمر معقد ومتشعب وغير واضح للعيان ، لهذا هناك من يبتعد عن الخوض فيها لأنها وبشكل عام غير مكتوبة ، وغير محددة بإطار يمكن الاطلاع عليه ، وهذا ما يكسب الدراسة أهميتها الكبيرة كونها تبحث في أمر غير متناول ولا يمكن الاطلاع عليه .

ويرى الباحث أن الدراسة ستسهم بشكل كبير في كشف العوامل المؤثرة في سياسة التحرير، وأيضا اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة الأردنية ، والتعرف على الطريقة التي تتعامل بها الصحف مع موضوعات الحراك الشعبي والمتضمن قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها ، وكيفية اختيار الأخبار ونشرها ، ومدى حرصها في القيام تجاه المجتمع .

ثالثا : أهداف الدراسة

1- الكشف عن اتجاهات سياسة تحرير الصحف الأردنية في تناولها بالنشر فعاليات الحراك الشعبي .
2- التعرف على موضوعات الحراك التي تركز عليها بالنشر سياسة التحرير في صحيفتي الرأي والعرب اليوم .
3- بيان مدى تأثير سياسة التحرير على تناول الصحف للقضايا الخاصة بالمجتمع.
4- الكشف عن القضايا التي تمنع سياسة تحرير في الصحف نشرها .
5- بيان مدى تأثير طبيعة الحياة السياسية في الدولة على سياسة التحرير في الصحف.
6- الكشف عن علاقة الظروف الاقتصادية للصحف بسياسة تحريرها .
7- الكشف عن علاقة تقاليد المجتمع والعادات والأعراف وتأثيرها بسياسة التحرير .
8- الكشف عن مدى تأثير نوع الملكية ورئيس التحرير وجماعات الضغط على تناول وعرض الأحداث.
9- كشف مدى تأثير القوانين والتشريعات الصحفية وغير الصحفية داخل الدولة بسياسة التحرير .
10- بيان مدى تأثير أنواع الرقابة على سياسة التحرير .
11- بيان مدى وضوح سياسة التحرير للعاملين في صحيفتي الرأي والعرب اليوم.
12- بيان مدى التزام الصحفيين بسياسة التحرير في صحيفتي الرأي والعرب اليوم.
13- بيان مدى رضا الصحفيين عن سياسة تحرير صحيفتهم في كل من صحيفتي الرأي والعرب اليوم .
14- بيان مدى تأثير الإعلان التجاري على سياسة التحرير في كلا الصحيفتين .

رابعا : أسئلة الدراسة

س1 ما مدى تناول صحيفتي الرأي والعرب اليوم بالنشر، الموضوعات التي طرحها الحراك الشعبي ؟

س2 ما نوع موضوعات الحراك الشعبي التي تناولتها بالنشر صحيفتا الرأي والعرب اليوم ؟

س3 ما هي اهم مصادر التغطية الصحفية التي اعتمدت عليها صحيفتا الرأي والعرب اليوم في نشر أخبار فعاليات وأنشطة الحراك الشعبي ؟

س4 ما اتجاهات صحيفتا الرأي والعرب اليوم إزاء الموضوعات التي نادى بها الحراك الشعبي ؟

س5 ما نوع مطالب الحراك الشعبي التي تناولتها بالنشر صحيفتا الرأي والعرب اليوم ؟

س6 ما الصفحات التي نشرت فيها صحيفتا الرأي والعرب اليوم أخبار الحراك الشعبي؟

س7 ما الأماكن التي نشرت فيها على صفحاتها صحيفتا الرأي والعرب اليوم أخبار الحراك الشعبي ؟

س8 ما نوع الحراك الشعبي الذي نشرت صحيفتا الرأي والعرب اليوم أخباره ؟

س9 ما القوى الفاعلة في أخبار الحراك الشعبي التي تناولتها بالنشر صحيفتا الرأي والعرب اليوم ؟

س10 ما المناطق الجغرافية التي ركزت عليها صحيفتا الرأي والعرب اليوم في نشرها أخبار الحراك الشعبي ؟

س11 ما مدى استخدام صحيفتي الرأي والعرب الصور المرافقة للأخبار التي نشرتها للحراك الشعبي ؟

س12 ما مدى استخدام صحيفتي الرأي والعرب اليوم للألوان في الصور المرافقة لأخبار الحراك الشعبي التي تناولتها بالنشر ؟

س13 ما مدى استخدام صحيفتي الرأي والعرب اليوم للألوان في عناوين أخبار الحراك الشعبي التي تناولتها بالنشر ؟

خامسا : موضوع الدراسة

تتناول الدراسة اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة اليومية الأردنية إزاء موضوع الحراك الشعبي الأردني ، وذلك للكشف عن اتجاهات الصحف الأردنية في تناولها بالنشر أنشطة وفعاليات حراك شعبي احتوى على العديد من المطالب في موضوعات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة ومتعددة ، حيث ساد الحراك الشعبي جميع الفئات والمواقع على الساحة الأردنية.

وكان الحراك الشعبي تمثل في عدة أشكال ،واتسمت فعالياته بشكل محدود نوعا من العنف والتوتر ، مقابل أن بعضها الآخر والغالب اتسم بالحوار والمناقشة ، وشارك في هذا الحراك الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني وتكتلات شعبية والعديد من القوى والأفراد على اختلاف فئاتهم ومواقعهم.

ومن هنا فقد جاءت الدراسة لتتناول بالبحث والتحليل موضوع الحراك الشعبي والكيفية التي تعاملت بها الصحافة الأردنية مع أنشطة هذا الحراك وماهية المضمون والشكل الذي قدمت به أخباره خاصة أن بعض المطالب السياسية التي تم طرحها فيه ، كانت تطرح لأول مرة على الساحة السياسية الأردنية في ضوء اختلاف سياسة التحرير من صحيفة لأخرى .

سادسا : النظرية المستخدمة

استخدم الباحث في دراسته نظرية حارس البوابة الإعلامية ، وهي النظرية التي يعود الفضل في تطويرها إلى عالم النفس النمساوي الأميركي (كيرت ليوين Kurt Lewin)، الذي يرى أن على طول الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور المستهدف توجد نقاط (بوابات) يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل إليها، وما يخرج منها، (مكاوي،السيد،176،2003).

وكلما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار حتى تظهر في الوسيلة الإعلامية ، تزداد المواقع التي يصبح فيها من سلطة فرد أو عدة أفراد تقرير ما إذا كانت الرسالة ستنتقل بنفس الشكل، أو بعد إدخال تعديلات عليها ، ويصبح نفوذ من يديرون هذه البوابات له أهمية كبيرة في عملية انتقال المعلومات (حمد،2004،31).

وقد أجريت في الخمسينيات من القرن الماضي سلسلة من الدراسات التي ركزت على الجوانب الأساسية لعملية (حراسة البوابة) دون أن تستخدم هذا المصطلح ، وقدمت تلك الدراسات تحليلا وظيفيا لأساليب التحكم بغرفة الأخبار، والإدراك المتناقض لدور العاملين في الوسيلة الإعلامية ومراكزهم، ومصادر

أخبارهم ، والقيم التي تؤثر في انتقاء الأخبار وتقديمها، وقام بهذه الدراسات مجموعة من الباحثين الأميركيين أمثال : (بريد Breed)، و(كارتر Carter)، و (ستارك stark)، و (وجبير Gieber)، و (جاد Judd)، و (وايت white) وغيرهم (المرجع السابق) .

وأشارت هذه الدراسات إلى أن الرسالة الإعلامية تمر بمراحل عديدة وهي تنتقل من المصدر حتى تصل إلى المتلقي وتشبه هذه المراحل السلسة المكونة من عدة حلقات، فالاتصال هو سلسة متصلة الحلقات ، وتجيب النظرية عن عدة تساؤلات، ومن أهمها : على أي أساس يتخذ القائم بالاتصال قراراته، وما القوى التي تؤثر في مراحل صناعة القرار في هذه السلسلة الطويلة، وكيف تتباين ظروف التحكم والسيطرة وعلاقات القوى في الظروف الاجتماعية والاتصالية، ومدى تدخل العوامل الشخصية في الممارسة الإعلامية عند اختيار المواد الإعلامية (خالد،2010،87).

وفي السلاسل الإخبارية يتلقى المحرر سواء كان وكالة أنباء أو في صحيفة عددا كبيرا من الأخبار، وهو مسؤول عن اتخاذ القرارات بشأنها؛ لذلك فأمانته وموضوعيته ومستواه الإخباري، والمهني لها أهمية خاصة في الاختيار .

وانتهت الدراسات الإعلامية التي تناولت حارس البوابة إلى إن هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في القائم بالاتصال، والتي على ضوئها يحدد ما ينشر وما لا ينشر (حجاب،273،2010). فحارس البوابة هو الذي يقول نعم او لا بشأن الرسائل التي تصله ،ولذلك عليه أن يفهم وظيفة (البوابة) أي؛ فهم المؤثرات أو العوامل التي تتحكم باتخاذ القرارات التي يصدرها ، وبمعنى آخر ؛ هناك مجموعة من حراس البوابة يقفون في جميع مراحل السلسلة التي يتم بمقتضاها نقل المعلومات، ويتمتع أولئك الحراس بالحق في أن يفتحوا البوابة أو يغلقوها أمام أي رسالة تأتي إليهم ، وإجراء تعديلات عليها، أو أنها تنشر دون تغيير أو تعديل (المرجع السابق،271).

ومفهوم حارس البوابة يعني السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال بحيث يصبح لحارسها سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من بوابته وكيف يمر حتى يصل في النهاية إلى الجمهور المستهدف. ودراسة حارس البوابة الإعلامية هي دراسة تجريبية ومنتظمة لسلوك أولئك الأفراد الذين يسيطرون في نقاط مختلفة على مصير القصص الإخبارية (مكاوي،2012،78)، ويذهب سينجليتري وجيرالدستون إلى أن مصطلح حارس البوابة الإعلامية فكرة مهمة للغاية في ميدان نظريات الاتصال، ويرى أن القائم على الأخبار أو الرسائل الإخبارية قائم بذاته على فتح البوابة أو إغلاقها سامحا للخبر أن يندفع إلى الأمام، أو أن يكون حاجزا ضد عناصر أخرى حسب خليط من الاختبارات المهنية الشخصية، "وهذا شيء مهم جدا لان انحيازات الفرد قد تؤدي إلى إتلاف بعض العناصر الخبرية، أو دمجها، ولان اختيارنا للأخبار هو الذي يقوم دون شك بتنويع تصوراتنا وتلوينها، أي معرفتنا للأحداث البعيدة أو الغابرة " (سينجليتري جيرالدستون،1999، 39).

وحراس البوابات هم الصحفيون الذين يقومون بجمع الأنباء، وهم مصادر الأخبار الذين يزودون الصحفيين بها ، وهم المحررون الذين يراجعون المادة ويجيزونها للنشر بما في ذلك سكرتيرو التحرير، وهم أفراد الجمهور الذين يؤثرون على إدراك أفراد آخرين من الجمهور للمواد الإعلامية .

ولحراسة البوابة ثلاث خصائص ذاتية مهمة، وهي :

1- المصداقية :أي شعور القائم بالاتصال بالمصداقية مع نفسه ، ومع الجمهور .

2- الثقة : أي مشاركة القائم بالاتصال في الموضوع بتجرد وموضوعية دون تحيز.

3- الجاذبية أي قدرة القائم بالاتصال على جذب الآخرين إليه .

4- القوة أي تمتع المصدر بقوة خاصة تظهر في السيطرة والنفوذ، او انه يقدر على ضبط الحوار والسيطرة على الأشخاص، أو تمتعه بالقدرة على التدقيق، ووزن الأمور، وردة الفعل من الموقف الاتصالي (المرجع السابق).

وأول حارس بوابة في السلسلة هو الفرد الذي يلاحظ الحدث، وهذا الفرد ينتقي (بلا شعور) أشياء يلاحظها ، وأشياء أخرى لا يلاحظها ، وقد يشير إلى نواح ويهمل أخرى، وبعده يأتي حارس البوابة الثاني، وهو المخبر الصحفي الذي يحصل على الخبر من شاهد العيان (الفرد الذي يشاهد الحدث)، وقد يتصل بأكثر من شاهد عيان، ثم يقوم بانتقاء أو اختيار الحقائق التي سينقلها، والحقائق التي سيهملها، فهو الذي سيقرر الجوانب التي سيختارها، ويحدد مدى الأهمية التي سيعطيها للحدث(حجاب،272،2010).

بعد ذلك يسلم المخبر الصحفي الخبر إلى مؤسسته، فيأتي دور محرر الأخبار الذي يقرر أن يختار الخبر من بين مئات الأخبار، ويضيف ويغيّر ويختصر منه أو ينقله كما هو ، وإذا كان هذا المحرر في وكالة أنباء فانه سينقل الخبر إلى مشتركين بوكالته، وبعد ذلك يأتي دور حارس بوابة آخر وهو محرر الأخبار الخارجية في الصحف، الذي يقرر مدى أهمية الخبر والمساحة التي يجب أن تخصص له في النشر، أم استبعاده (حجاب،272،2010) .

ومن هنا فحراس البوابة يسمحون لنسبة محدودة من آلاف المواد الإعلامية التي تصلهم بالانتقال إلى المراحل التالية، ويختار المحررون عشرات الأخبار فقط؛ لنقلها إلى القراء بسبب قرارات النقل والإخفاء والحذف، والتعديل والحجب التي قادت إليها العديد من الضغوط والعوامل التي تؤثر على حارس البوابة الإعلامية، وهذه العوامل هي :

1- معايير المجتمع وقيمه وتقاليده :

يعد النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام من القوى الأساسية التي تؤثر على القائمين بالاتصال، فأي نظام اجتماعي ينطوي على قيم ومبادئ يسعى لإقرارها ويعمل على تقبل المواطنين لها . ويرى الباحث (وارين بريد) أن القائم بالاتصال قد لا يقدم تغطية كاملة للأحداث، وذلك ليس تقصيرا منه بل انه يغفل تقديم بعض الأحداث إحساسا منه بالمسؤولية الاجتماعية، تدعيما لقيم المجتمع وأعرافه بعدم النشر وتناول هذه القضايا (مكاوي،79،2012)، وقد يضحي القائم بالاتصال أو الوسيلة الإعلامية أحيانا بالسبق الصحفي بسبب قيم المجتمع وتقاليده .

وبين روو(Rugh) ان دور حارس البوابة ضمن "النظام الانتقالي " في الأردن يمكن أن يتم استنتاجه من دور الصحافة نفسها في ظل النظام الانتقالي ، ويحدد (روو) هذا الدور بأنه يجب أن تعكس الصحافة الاتجاهات والاجواء ، خاصة السياسية في البلد المنضوي تحت مظلة النظام بالإضافة إلى الأجواء الاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع "(عبد المجيد،2009،30).

ونستنتج مما سبق أن حارس البوابة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأجواء و الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الذي يعمل فيه بكل فئاته .

2 – المعايير الذاتية للقائم بالاتصال :

تقوم الخصائص والسمات الشخصية للقائم بالاتصال بدور مهم في ممارسة دور حارس البوابة الإعلامية مثل: النوع ، العمر ، الدخل ، الطبقة الاجتماعية ، التعليم ، الانتماءات الفكرية و العقائدية ، الإحساس بالذات . ويعد الانتماء عنصرا محددا من محددات الشخصية؛ لأنه يؤثر في طريقة التفكير أو التفاعل مع العالم المحيط بالفرد ، إضافة إلى أن الفرد ينتمي أحيانا إلى بعض الجماعات السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية ، والتعليمية ، وتعد هذه الجماعات بمثابة جماعات مرجعية(Reference Groope) يشارك الفرد أعضاءها في الدوافع والميول والاتجاهات، ويتمثل قيمهم ومعاييرهم في اتخاذ قراراته أو قيامه بسلوك معين (مكاوي والسيد،2003،179–180).

3) المعايير المهنية للقائم بالاتصال : يتعرض القائم بالاتصال للعديد من الضغوط المهنية التي تؤثر في عمله، وتؤدي إلى توافقه مع السياسية الإعلامية التي ينتمي إليها، والتوقعات التي تحدد دوره في نظام الاتصال (Wnitny، 1985، 8)، وهذه المعايير المهنية هي :

أ – سياسة المؤسسة الإعلامية : لا يكون للتقييم الذاتي لمحرر الأخبار دور أساسي في كثير من الأحيان، لان سياسة التحرير هي التي تتحكم بطريقة التعامل مع الموضوعات الإخبارية، وتظهر في تحريف المحررين للمضامين الإخبارية أو إهمالها وعدم نشرها، وتتعدد ضغوط المؤسسة بشكل اكبر مما تقترحه الدراسات التي تناولتها، وتتمثل بعوامل خارجية ؛ كموقع الوسيلة من النظام الاجتماعي القائم ومدى ارتباطها بمصالح معينة، وداخلية تشتمل نمط الملكية وأساليب السيطرة ، والنظم الإدارية وضغوط الإنتاج، والتي تقوم بدور مهم وملموس أيضا في شكل المضمون الذي يقدم للجمهور (مكاوي والسيد، 2003،182). والقائم بالاتصال يتعرض طوعا أو قصرا لخطوات متراكمة في إثناء عمله للتكيف مع مؤسسته حتى لا يحدث نوع من الخروج، أو الانحراف عن سياستها التحريرية.

ويعد القائم بالاتصال داخل المؤسسة الإعلامية احد العناصر الفاعلة في نظام العمل الذي يدين أولا لمجموعة السياسات التي يرسمها أصحاب الملكية أو القائمون عليها، ويعد التزام القائم بالاتصال بهذه السياسات التي قد تكون معلنة أو مستترة ويكسبها من خلال علاقات ، التزاما وانتماءً ، و هي ضرورية لاستمرار المؤسسة واستقرارها ، وهذا الالتزام يظهر بما يقوم به من عمليات المراجعة للمحتوى حتى يتسق مع السياسات التحريرية سواء بالحذف أو الإضافة أو التعديل بما يشير في النهاية إلى التحيز في إنتاج المحتوى نحو خدمة الأهداف والسياسات الخاصة بالمؤسسة (عبد الحميد ، 2004،177).

ويفرق هيبرت Hiebert بين نوعين من التحريف أو التشويه الذي يتم على الرسالة الإعلامية بتأثير حراس البوابة ؛ وهو التحريف أو التشوية المقنن المبني على سياسة تحريرية، والتحريف أو التشويه العشوائي الذي يحدث نتيجة الإهمال أو عدم الاهتمام، وهو اشد ضراوة وخطورة (المرجع السابق ، 182)، ويضاف إلى ذلك نوع ثالث وهو تحريف المضمون بسبب غموض في سياسة التحرير أو عدم وجود غموض، ومن هنا فالقائم بالاتصال يتعرف على سياسة الصحيفة من خلال التطبيع أو التنشئة الاجتماعية ؛ ليستوعب العمل بطريقة تدريجية دون تعلميات مباشرة فهو يقرأ صحيفته يوميا، ويتعرف نصها ، إضافة إلى التوجيه من قبل المحررين والعاملين القدامى وأحاديثه مع زملائه الصحفيين .

ب – مصادر الأخبار: تشير اغلب الدراسات إلى إمكانية استغناء الاتصال عن جمهوره ، وصعوبة استغنائه عن مصادره ، وأثبتت عدة دراسات عن الصحفيين السياسيين في الولايات المتحدة الأميركية قوة تأثير المصادر الصحيفة على القائم بالاتصال إلى حد احتوائه بالكامل ، وان محاولة الصحفي الاستقلال عن مصادر الأخبار عملية شاقة للغاية (مكاوي ، 2012، 82)، ويرى الباحث أن هناك مستويات للعلاقة بين القائم بالاتصال والمصادر، وهي :

1- الاستقلال الكامل بين النظم الاجتماعية، ولا يوجد تأثير لأيهما على الآخر.

2- الاعتماد المتبادل بينهما .

3- الاعتماد الكامل على المصدر .

ج) علاقات العمل وضغوطه :

إن ارتباط القائم بالاتصال مع زملائه بعلاقات تفاعل ، يوجد له بُعدا اجتماعيا، وتشكل لهُ دعما معنويا . وفي جانب آخر نجد أن وظيفة القائم بالاتصال وظيفة تنافسية بطبيعتها، وكل صحفي يسعى نحو السبق للوصول إلى اكبر عدد من الجمهور، وكسب ثقة المتلقين لأسباب اقتصادية أو فكرية وعقائدية ، ولهذا ورغم دراية جميع الصحفيين بذات المعايير المهنية، إلا انه يظل لكل منهم معاييره الخاصة.(المرجع السابق ، 83).

د) معايير الجمهور :

لاحظ الباحثان (إثيل دي سولا بول،و شولمان) أن الجمهور يؤثر على القائم بالاتصال مثلما يؤثر القائم بالاتصال على الجمهور . والرسائل التي يقدمها القائم بالاتصال تحددها إلى حد ما توقعاته عن ردود فعل الجمهور ، ولهذا فالجمهور يؤدي دورا ايجابيا في عملية الاتصال، كما أن نوع الجمهور الذي يعتقد القائم بالاتصال انه يخاطبه له تأثير كبير على طريقة اختيار المحتوى وتنظيمه .

تصورات القائم بالاتصال عن الجمهور :

إن تصورات القائم بالاتصال عن جمهوره تحدد توقعاته عن ردود أفعال المتلقي ، واللغة المستخدمة ، والمضامين ، وكيفية النشر .

ويقول (ونستون) ان المحررين ميالون دائما لجعل مضمون الإعلام متفقا ولو على المدى البعيد مع متطلبات الجمهور، وأيا كان حجم أو درجة أو الجهل أو المعرفة ،أو الاتفاق أو الاختلاف مع الجمهور، وفئاته، وأهدافه ، فان طبيعة العلاقة بين القائم بالاتصال والمتلقي تأخذ حسب (دنيس ماكول) ثلاثة تصورات هي:

1 – تصور التوحيد : حيث يبني القائم بالاتصال معايير متوحدة مع الجمهور، تصنعها حرفية المهنة، ويحس القائم بالاتصال انه متوحد مع الجمهور .

2 – تصور الهيمنة : حيث يحدد بالاتصال جمهوره حسب أهدافه التي تكون دعائية غالبا ،وان الجمهور أشبه بالسوق ،والتأثير على هذا الجمهور عن طريق المواقف المعلنة والإحساس العالي بالذاتية والتوجيه المكثف المباشر .

3 – تصور العلاقات التبادلية : علاقة المرسل والمستقبل علاقتة تبادلية للمصالح، ويحاول الطرفان بناء علاقة معرفة متعاونة يهتم بها الإعلامي؛ لمعرفة ردود فعل المتلقي ورده، ونوعية استجاباته، ويعدل رسالته بما يخدم هذه العلاقة التبادلية المتكافئة(مكاوي،السيد،183،2003-184).

مع بداية الحقبة السياسية الجديدة والعولمة الاتصالية والإعلامية منذ بداية التسعينيات، بدأت تهتز أدوات سيطرة الدولة خصوصا في الدول الشمولية والسلطوية لأنها فقدت احد أهم آليات سيطرتها على الوعي الجماهيري بعدما فقدت قدرتها على حماية إقليمها الجغرافي من الموجات الاتصالية والإعلامية عبر الأثير.

وأدت تكنولوجيا الاتصال منذ بداية الألفية الثالثة إذ انتشرت في الكثير من مجتمعات الجنوب ودول آسيا إلى عدم السيطرة على النظم الاتصالية والإعلامية والمعرفية وظهور حركات تنادي بالتحرر والديمقراطية والمشاركة في صنع القرار مستفيدة من خصائص ومزايا الوسائط الاتصالية الجديدة ، إذ بدأت أهمية حارس البوابة تفقد بريقها؛ ليس لأن حراس البوابة توقفوا عن وظائفهم ، بل لأن ثورة الاتصال والمعلومات قلصت إلى حد كبير من احتكارهم لوظيفة التحكم بالتدفق الاتصالي والإعلامي الذي بدأ يتحول إلى فيضان كبير؛ نتيجة انتشار شبكات الانترنت والبث الفضائي التلفزيوني والهواتف النقالة، بالإضافة إلى انتشار الوعي بمبدأ ديمقراطية الاتصال وشفافية المعلومات بحيث تصبح متاحة للجميع، باعتبار أن الحق في الاتصال حق من حقوق الإنسان الأساسية (صالح،2007،353).

سابعا : تعريف المصطلحات إجرائيا

السياسة التحريرية : يعرفها الباحث إجرائيا : النهج الذي تسير الصحيفة وفقهُ في عملها الصحفي، والاعتبارات والآليات التي تتحكم بعملية التغطية، والمفاضلة بين الأحداث والقضايا في نشر الإخبار عنها، وكيفية صياغتها وأساليب نشرها في مضمون وشكل يعبر عن الخط السياسي للمؤسسة الصحفية إزاء قضايا المجتمع ، خاصة الفعاليات التي يقوم بها مكونات شعبية ذات انتماءات سياسية وإيديولوجية متنوعة .
الصحافة اليومية الأردنية : أي الصحف اليومية التي تصدر في الأردن ، ويمثلها في هذا البحث صحيفتا الرأي والعرب اليوم .
صحيفة الرأي : صحيفة يومية سياسية أردنية شبه حكومية تصدر باللغة العربية في عمان .
صحيفة العرب اليوم : صحيفة أردنية يومية ليبرالية مستقلة ذات ملكية خاصة تصدر باللغة العربية في عمان.
الحراك الشعبي : يعرف الحراك الشعبي الأردني إجرائيا بأنه حالة شعبية وعملية سياسية اجتماعية قام به قوى متعددة من الشعب ؛ لإحداث تغييرات جوهرية مهمة في نمط السلوك السياسي بالدولة ، بغية دفع الأفراد وقوى المجتمع المختلفة ومؤسسات الدولة ؛ للمشاركة في صنع القرار وفق تشريعات دستورية وقانونية متحضرة ، وكفالة الحريات وصون الحقوق، والحافظ على المكتسبات والعدالة في توزيعها ، وتحسين الخدمات والظروف المعيشية وتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع .
إزاء : جاء في لسان العرب أنها تعني المقابلة والمحاذاة .

الإتجاه : وهو في هذه الدراسة : إطار مرجعي للصحيفة يزودها بالطريقة والنهج والقاعدة التي تسير وفقها في كيفية تناول أخبار الحراك الشعبي بالنشر من حيث المضمون والشكل .
التغطية الصحفية ويقصد بها في هذا البحث : الطريقة التي تناولت بها صحيفتا الرأي والعرب اليوم الأخبار المتعلقة بالحراك الشعبي أثناء فترة الدراسة .
تحليل المضمون : هو منهج علمي منظم، وأسلوب من أساليب البحث الشائعة في مجال دراسة مواد الاتصال ويهدف إلى الوصف الموضوعي المنهجي المنتظم لمضامين وسائل الاتصال الجماهري، والتعرف إلى اتجاهات المادة التي يتم تحليلها .

ثامنا : الدراسات السابقة

قام الباحث بعملية مسح للدراسات المتعلقة بالسياسة التحريرية في الصحف، ووجد عددا قليلا منها لقلة من بحث في هذا الموضوع، وهي :

(أ) الدراسات السابقة العربية :

1- دراسة محرز حسين غالي :

أجرى غالي(2003) ، دراسة بعنوان "العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية في الصحف المصرية" .

وهدف الباحث من دراسته التحليلية المقارنة رصد السياسات التحريرية للصحف المصرية"الأهرام – الوفد – الأسبوع"،وتوصيفها وتحليلها، وبيان العوامل المؤثرة في صياغة قواعدها ومبادئها العامة، والمؤثرة في تشكيل المنتج الصحفي النهائي في الفترة من يوليو 2001 وحتى يناير 2002 م ، إضافة إلى إجراء المقابلات مع الصحفيين بمستوياتهم متعددة في صحف الدراسة .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، هي:

1- أن السياسات التحريرية للصحف المصرية المدروسة تسعى لتلبية احتياجات ملاك الصحف ورغباتهم بالالتزام بالخط السياسي والفكري في المقام الأول، ثم يأتي التزامها بتلبية رغبات القراء واحتياجاتهم بالتعبير عن همومهم، ونقد الأداء الحكومي في المقام الثاني.

2- اتفقت أهداف السياسة التحريرية للصحف المصرية الثلاثة في هدفين رئيسيين، هما: كشف حقيقة النوايا الإسرائيلية، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعوب العربية في الأراضي العربية ومساندتها.

3- يرى المبحوثون أن تغيير أسلوب اختيار القيادات الصحفية يؤدي إلى تحسين مستوى الآداء الصحفي إداريا واقتصاديا ومهنيا، مطالبين بتجديد دماء المؤسسات الصحفية المصرية خاصة القومية منها والحزبية ، وإتاحة الفرصة للأجيال الجديدة لتولي مهام الإدارة ومسؤولية التحرير .

5- هناك تشابه كبير بين صحيفتي "الوفد" و"الأسبوع"خلافا لصحيفة "الأهرام" في المبادئ والخطوط الرئيسية المشكّلة لسياستها التحريرية .

7- يعد النظام السياسي ومناخ الحرية من أكثر العوامل تأثيرا في سياسات التحرير للصحف المصرية، ثم ملاك الصحف وأنماط سيطرتهم، ثم أصحاب المصالح وجماعات الضغط الموجودة في المجتمع، ثم طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومصادر تمويل الصحف، ثم نمط الفكر الإداري والتنظيمي السائد بالمؤسسات الصحفية، ثم كفاءة العنصر البشري فيها .

2- دراسة الأمير صحصاح فايز

أجرى فايز(2006) دراسة بعنوان ."العلاقة بين المواد الإخبارية والسياسات التحريرية فى الصحف العربية اليومية .

حيث درس حالة صحف الأهرام الدولي والشرق الأوسط والحياة مع التطبيق على أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وهدفت الدراسة للتعرف إلى توجهات المواد الإخبارية، والمحددات الأساسية للسياسات التحريرية، والى أي مدى تتفق توجهات المواد الإخبارية والسياسات التحريرية في الصحف محل الدراسة ، وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي خلصت إليها :

1- السياسة التحريرية لجريدة الشرق الأوسط ترتكز على حق القارئ في المعرفة والالتزام بالموضوعية والانحياز للحقيقة، وترتكز السياسة التحريرية بجريدة الحياة على الاستقلالية وتلبية طموحات القارئ دون الخوض فى الشؤون الشخصية، وفي جريدة الأهرام الدولي ترتكز السياسة التحريرية على الموضوعية والصدق وتحري الحقيقة .
2- احتلت الأحداث العربية المرتبة الأولى من اهتمام صحف الأهرام الدولي والشرق الأوسط والحياة، وجاءت الأحداث العالمية في المرتبة الثانية، والأحداث الإقليمية في المرتبة الثالثة، ويتفق هذا التوجه الإخبارى مع السياسات التحريرية للصحف محل الدراسة .
3- احتلت فئة مسؤول تنفيذي المرتبة الأولى بين مصادر الصحفي فى صحف الأهرام الدولي والشرق الأوسط والحياة ، حيث تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الاستعانة بفئة مسؤول تنفيذي من بين أولويات السياسة التحريرية للصحف محل الدراسة .
4- احتل الموضوع السياسي المرتبة الأولى لاهتمام صحف الأهرام الدولي والشرق الأوسط، والحياة، حيث تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الاهتمام بالموضوعات الإخبارية السياسية جاء في المرتبة الأولى بين المحددات الأساسية للسياسة التحريرية في الصحف محل الدراسة .
5- النخب العربية السياسة والاجتماعية والاقتصادية تشكل الجمهور الرئيسي لجريدة الشرق الأوسط و الحياة، بينما تهتم جريدة الأهرام الدولي بجميع القراء العرب في الخارج.

6- تلتزم جريدة الشرق الأوسط بالثبات على سياستها التحريرية، ولا تسمح بأي عوامل تعرقل هذا الالتزام، بينما تأخذ جريدة الحياة طابع المرونة عند ظهور قضايا ومتغيرات تطرح نفسها وتتعارض مع السياسة التحريرية. أما جريدة الأهرام الدولي فإنها تحافظ على سياستها التحريرية ولا تتأثر بالمتغيرات العارضة .

3 – دراسة حماد إبراهيم حامد

أجرى حامد (1994) دراسة بعنوان ." الصحافة والسلطة السياسية فى الوطن العربى : دراسة حالة لمشكلة العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية وتأثيراتها على السياسات التحريرية في الصحافة المصرية 1960 – 1981" . وقد أجرى الباحث دراسة تحليلية تفسيرية مستخدما أسلوب الحصر الشامل لكل الأعداد الصادرة من صحف (الأهرام والأخبار والجمهورية والأحرار والأهالي والشعب) في الفترة من 1960

حتى 1981 ، وذلك للتعرف إلى مدى المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بها السلطة السياسية على سياسة تحرير الصحف .

وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج، من أهمها:

1- الوعي الكامل بالمكانة المؤثرة للصحافة ودورها الفعّال في تشكيل الرأي العام ، والإقرار بأهمية إبعاد رأس المال الخاص عن مؤسسات تشكيل هذا الرأي العام، وتحصين السياسات التحريرية للمؤسسات الصحفية من السياسات التجارية القائمة .
2- الإقرار بالدور الفعّال للسياسة التحريرية للصحافة في التوجيه الإعلامي والثقافي، لبناء المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني .
3- هناك دعوات مكثفة لتأسيس سياسات تحريرية جديدة ، تلتزم بها الصحف المصرية ، وترتفع بقدراتها المشاركة في بناء المجتمع الجديد .
4- هناك دفع بإتجاه مشاركة المؤسسات الصحفية في خدمة مصالح قوى الشعب والبعد عن السياسات التحريرية التي تخدم رأس المال الخاص .

5- إن ولع المحررين ومسؤولي صنع السياسة التحريرية بأخبار النجوم وشؤونهم ، أوقع الممارسة الصحفية في خطأ التركيز على العاصمة .

4- دراسة هشام محمد عبد الغفار محمد

أجرى محمد(1995) دراسة بعنوان"دور رئيس التحرير في توجيه السياسة التحريرية في الصحف القومية، دراسة تحليلية ميدانية مقارنة بين صحيفتي الأهرام، والأخبار لعام 1992".

هدفت الدراسة إلى تحديد دور رئيس التحرير في توجيه السياسة التحريرية في الصحف القومية بالتطبيق والمقارنة بين صحيفتي الأهرام والأخبار، والكشف عن رؤية رئيس التحرير للسياسة التحريرية ودوره في توجيهها ، والكشف عن رؤية رؤساء الأقسام والمشرفين على الصفحات ، للسياسة التحريرية للمواد التحريرية التي يشرفون عليها .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- تؤدي طبيعة النظام السياسي وطبيعة الظروف التي يعمل بها القائم بالاتصال في صحيفة الأهرام والأخبار إلى تيسير دور رئيس التحرير في توجيه السياسة التحريرية في الصحيفتين من ناحية، والحد من مدى هذا الدور إلى درجة كبيرة من ناحية أخرى .
2- أدى التشابه بين صحيفتي الأهرام والأخبار في طبيعة النظام السياسي ،والخطاب الإيديولوجي، وطبيعة الظروف التي يعمل بها القائم بالاتصال فيهما إلى تشابه المحددات الأساسية للسياسة التحريرية للمواد التحريرية موضع التحليل.
3- هناك اختلاف (محدود) بين الصحيفتين في محددات السياسة التحريرية ، يعود الى اختلاف التقاليد الصحفية وطبيعة القراء في "الأهرام" عنهم في "الأخبار" .
4- المحددات الأساسية للسياسة التحريرية في الخبر بالصفحة الأولى في الصحيفتين هي ذاتها تماما، كما أنها أيضا متشابه إلى حد بعيد في افتتاحية الأخبار، لكن هناك اختلاف بسيط يبقى تحت دعم النظام ومهاجمة خصومه .

5- دراسة نانسي عبد العزيز عبد الرحيم

أجرت نانسي عبد العزيز عبد الرحيم(2007)، دراسة بعنوان " تصميم الجرائد المتخصصة في مصر، دراسة تحليلية مقارنة لإصدارات مؤسستي أخبار اليوم ودار التحرير في الفترة من (1989 – 2002) ، تناولت هذه الدراسة باهتمام تأثير سياسة التحرير على جميع الظروف المتعلقة بتصميم الصحف ولا سيما صفحاتها لهذا أراد الباحث بأن تكون ضمن الدراسات السابقة .

وقد توصلت إلى عدة نتائج، نذكر أهمها : أثرت السياسة التحريرية في تصميم صحف الدراسة تأثيرا مباشرا من خلال مجموعة من المبادئ التي أثرت في مصمميها ، والذين يتلقون المعلومات من القيادات الصحفية المعنية برسم وتنفيذ سياسة التحرير فيها حيث يتم تغيير بعض التصميمات بناء وطروحاتهم التي بالأصل تنبع من سياسة التحرير .

(ب) الدراسات السابقة الأجنبية :

1. أجرى يوانا و تسان- كيو Yunya & Tsan-Kuo،(2012) دراسة في الصين هدفت الى الكشف عن السياسة التحريرية لعينة من الصحف اليومية الصينية بلغ عددها (10) صحف، وذلك للتعرف الى طبيعة هذه السياسة وأثرها في المحتوى الإخباري الذي تنقله هذه الصحف. وقد اتبع منهجية تحليل المضمون للصحف العشرة، التي تتبع جميعها للقطاع الحكومي.

وبينت النتائج ان سياسات التحرير هي بالأصل سياسات حكومية تعمل على تجزئة الخبر ونقله بعد إعادة الصياغة، والتعديل خصوصا في المجال السياسي؛ مما يترك المحتوى غامضا لدى القارىء، وبينت الدراسة أن التحليل الإسبوعي أو نصف السنوي للصحيفة يمكن أن يعطي تصورا أفضل عن شكل التحرير وطبيعته في الصحف الصينية الحكومية.

2. أجرى بيكر Bakker،(2012) دراسة في أمريكا اللاتينية هدفت إلى الكشف عن السياسة التحريرية للصحف الحرة الناشئة حديثا في دول أمريكا اللاتينية. وقد تمت العودة الى قاعدة بيانات رابطة الصحف اليومية لدول أمريكا اللاتينية منذ عام 2009- 2011؛ لتحديد المحتويات الإخبارية وأشكال طرحها للمتلقي. وقد بينت النتائج أن الصحف اللاتينية ما زالت تعاني ضعف السياسات التحريرية إذ أنها تقوم في الغالب على النقل عن وكالات أنباء عالمية دون العودة للمصدر الرئيسي للخبر؛ مما يفقد المحتوى الإخباري مصداقيته.

كما بينت الدراسة أن السياسة التحريرية للصحف المعارضة تقوم على تفنيد كل ما تنشره الصحف الحكومية من اخبار ونقضها، والعكس صحيح، دون اللجوء لعمليات تحليلية مدعمة بالوثائق.

أجرى سومترو سن (Sen، Soumitr (2006) دراسة في الولايات المتحدة الأميريكية في الكيفية التي ينظر بها الصحفيون للسياسات التحريرية المتعلقة بتغطية التنوع الاجتماعي ، حيث هدفت إلى معرفة رؤية الصحفيين الذين يغطون التنوع في الصحف اليومية الكبرى لأثر السياسات التحريرية على تغطية هذا التنوع الاجتماعي . إذ قام بمقابلة عشرة صحفيين من أفضل 50 صحيفة يومية في الولايات المتحدة (من ناحية التوزيع) بشكل معمق ، وتم بعد ذلك تحليل ردودهم حول الموضوعات المشتركة.

وأشار معظم الذين تمت مقابلتهم إلى أن السياسات التحريرية تنطوي على أثر في تغطية الأخبار المتعلقة بالتنوع الاجتماعي . وحددوا مشكلات مشتركة في تغطية التنوع في صحفهم، بما في ذلك نقص الفهم المعمق لقضايا التنوع في غرف الأخبار، والتغطية الضحلة للمجتمعات المتنوعة واستخدام المصادر نفسها في أخبار التنوع.

وقدم الصحفيون حلولا لهذه المشكلات اشتملت على ضرورة وجود تفاعل اكبر بين الصحفيين وأبناء مجتمعات الأقليات وتدريب المحررين على التنوع وتعميم أخبار الأقليات وزيادة توظيف الصحفيين من أبناء الاقليات.

3. أجرى هارتزل Hartzel (2006) في الولايات المتحدة الأميركية دراسة هدفت إلى إلقاء الضوء على المؤثرات التي تؤثر على الكتاب والمحررين للصفحات قبل إصدار الصحيفة بالشكل النهائي .وذلك في دراسة حالة لأخبار صحيفة دالاس الصباحية ، حيث تم التعرف على الدور الذي تلعبه السياسة التحريرية في المجتمعات الديمقراطية ، ووجد أن لها دور حاسم في خدمة منتديات النقاش الواعي في القضايا الرئيسية مثل قضية الهجرة .

وأظهرت الدراسة أن هناك العديد من المؤثرات التي تقف وراء الحكم على الأخبار وهذه المؤثرات تتراوح ما بين اتجاهات الجماعات الداخلية ومدى التعاون من قبل جهاز الإدارة ، بالإضافة إلى عدم المساواة ما بين الجماعات من ذوي المصالح المشتركة ودورها في عملية صنع السياسة التحريرية للصحيفة .

كما وأوصت الدراسة أن على مجالس التحرير الاستفادة من دور ترتيب الأولويات والموازنة بين جميع العوامل المؤثرة عند وضع الأجندة ، وعليهم تقديم تحرير منطقي يعمل على مشاركة القراء وإثارة المناقشات.

تاسعا : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

لم يجد الباحث دراسة تتناول موضوع هذه الدراسة ذاته، أو قريبا منه ، إذ تتناول اتجاهات سياسة التحرير نحو موضوع سياسي محدد، لكن يوجد بين هذه الدراسة والدراسات السابقة ارتباطات من بعيد أو قريب؛ بناء على الموضوعات المطروحة فيها ، فقد ركزت دراسة "محرز غالي" على العوامل الإدارية وعلاقتها بسياسة التحرير مع الإشارة إلى ملكية الصحيفة والوضع الاقتصادي لكن لم يبحث كما تناولت دراستنا عوامل أخرى لها تأثيرها الواضح في سياسة التحرير ؛ اقتصادية اجتماعية سياسية قانونية .

في حين أن دراسة الأمير صحصاح تعد قريبة من هذه الدراسة إلى حد ما ؛ لأنها تتناول مدى اتفاق توجهات المواد الإخبارية مع السياسة التحريرية ، وتناولت قضايا سياسية بالمقارنة بين صحف الدراسة؛ لتحديد المحددات الأساسية التي بناء عليها تتعامل الصحيفة مع مختلف القضايا السياسية داخليا وخارجيا ، كما انه ركز على توجهات السياسة التحريرية، والقراء في الداخل والخارج والظروف الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها .

أما دراسة حماد إبراهيم فتعد قريبة من هذه الدراسة نوعا ما؛ لأنها تتحدث عن دراسة حالة العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، وتأثيراتها على السياسات التحريرية ،حيث حصر دراسته في موضوع سياسي فقط ،في حين أن الدراسة الحالية تناولت جميع الجوانب التي لها تأثير في سياسة التحرير ، كما أن "حماد"

ذهب بعيدا بالتركيز في الحديث عن الظروف السياسية وعدم ربطها بسياسة التحرير بشكل يتفق وعنوانها ، كما انه لم يقم بدراسة حالة سياسية معينة، وهنا اختلفت دراسته مع دراستنا هذه التي تتناول موضوع محددا تقيس سياسة التحرير من خلاله ، بل انه تشعب في الحديث عن العديد من القضايا المتنوعة المتعلقة بالسلطة السياسية ، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية .

ويرى الباحث أن دراسة عبدالغفار من الدراسات المهمة في هذا المجال اذ تناولت أهمية دور رئيس التحرير في توجيه سياسة التحرير في الصحف ، وهي دراسة قريبة من دراسة الباحث من ناحية حديثها عن توجيه من قبل رئيس التحرير والاتجاهات التي يتبناها في صحيفته.

أما دراسة نانسي عبدالعزير عن تصميم الجرائد المتخصصة في مصر ، فقد بينت علاقة سياسة التحرير بالتصميم والإخراج وما لها من أهمية كبيرة في تصميم الصحف ، وذهبت بها لأن تكون ذات تصميمات مختلفة المظهر، وتقدم الأخبار وتنشرها بأشكال مختلفة حسب اتجاهات سياستها نحو الأحداث ، وهي تلتقي مع دراستنا هذه والتي تتطرق لعناصر الصور واستخدام الألوان فيها وأماكن الأخبار والصفحات التي نشرت فيها .

أما دراسة يوانا وتسان – كيو فقد تناولت أثر سياسة التحرير على المحتوى الإخباري لكنها تناولت صحفا حكومية، في حين أن دراستنا هذه نوعت في ملكية الصحف المتناولة ، حيث أن تناول صحفا من نمط واحد يؤدي إلى عدم تعميم نتائجها حول سياسة التحرير . في حين أن دراسة "بيكر" تناولت بالدراسة سياسة التحرير في الصحف الناشئة، الأمر الذي يختلف مع الصحف المتناولة في دراستنا هذه ، حيث بينت دراسة "بيكر" أن ضعف سياسة التحرير في الصحف التي تناولها أدى إلى اعتمادها على وكالات الأنباء ، وبالتالي ضعف المضمون بالنسبة للمعلومات المقدمة أو عدم المصداقية فيه . في حين جاءت دراسة "سومترو" للحديث عن أثر سياسة التحرير على الصحفيين عند تغطيتهم لقضايا التنوع الاجتماعي المتعددة خاصة فيما يتعلق بالأقليات حيث هناك فارق بين هذه الدراسة ودراستنا هذه في الموضوعات المتناولة في كل منهما إلا أن قياس أثر سياسة التحرير يأتي مشتركا بينهما في ظل أن دراستنا الحالية تبحث في اتجاهات سياسة التحرير وما تؤدي إليه من آثار أثناء نشر أخبار الحراك الشعبي ، كما وذهب "هارتزل " في دراسته إلى التعرف على الدور الذي تلعبه السياسة التحريرية في المجتمعات الديمقراطية ، وخاصة القضايا الرئيسية في تلك الديموقراطيات كقضية الهجرة ، إلا انه قد تناول صحيفة واحدة وهي (صحيفة دالاس الصباحية)، وصحيفة واحدة لا تمكّن الباحث من معرفة دور سياسة التحرير في القضايا الرئيسية في المجتمع ، وهذا ما اختلفت به دراسة "هارتزل" عن دراستنا هذه التي تتناول صحف مختلفة الملكية والسياسة ، إلا أن تناوله لقضايا رئيسية يجعلنا نذهب إلى أن هناك تقارب مع الدراسة الحالية التي تتناول قضية رئيسية وهي الحراك الشعبي .

أما الدراسة الحالية فهي تقوم على تحليل صحيفتين من الصحف الأردنية، تختلف في ملكيتها بين الملكية العامة والملكية الخاصة ، وتتميز عن الدراسات السابقة في أنها تتناول اتجاهات سياسة التحرير لكل صحيفة إزاء موضوع "الحراك الشعبي" تحديدا، وهو قضية سياسية اجتماعية اقتصادية شغلت جميع شرائح المجتمع الأردني في فترة الدراسة ومازال المجتمع يوليها أهمية لأنه يرى انه ومن خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة ، إضافة إلى أن الباحث قد تناول جميع العوامل التي تؤثر في سياسة التحرير الأمر الذي لم يجده الباحث –حسب علمه – في الدراسات السابقة وغيرها من الدراسات وحتى المؤلفات التي تناولت موضوع السياسة التحريرية للصحف.

الفصل الثاني
الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : الاتجاهات والميول

(أ) :الاتجاهات

لكل صحيفة اتجاهات تحكم تعاملها مع مختلف القضايا داخليا في المجتمع ام خارجيا ومن هنا فهذه الاتجاهات تظهر في الأخبار وباقي الفنون الصحفية خاصة عندما تتناول قضايا داخلية يوجد حولها انقسام بين مختلف فئات المجتمع ، أو أن الاختلاف هو بين مؤسسات مدنية وصانعي القرار وبالتالي فان اتجاه الصحيفة هو ما يحدد المضمون والكيفية التي يتم بها طرح هذه القضايا وهذه الاختلافات وهو ما تسعى الدراسة الى الكشف عنه .

أولاً مفهوم الاتجاهات :

الاتجاه هو " المواقف التي يتم اتخاذها في مواجهة القضايا والمسائل والأمور المحيطة سواء لدى أفراد أم جهات أو (صحف) ، بحيث يمكن الاستدلال على هذه المواقف من خلال النظر إلى الاتجاه بإعتباره يتكون من ثلاثة أجزاء : الأول ويغلب عليه الطابع المعرفي ، ويشير الى المعلومات التي تمتلكها احد الاطراف السابقة والمتعلقة بهذه القضايا أو المسائل . الثاني : سلوكي ويتمثل في الأفعال التي يقوم بها الفرد آو الجماعات أو تعمل بالدفاع عنها . الثالث : الانفعالي ويعبر عن تقويمات لكل ما يتصل بهذه القضايا . (عبد الفتاح دويدار،1992،58)

وتعرف الاتجاهات بأنها " مشاعر الفرد تجاه الأشياء، أو الأشخاص الآخرين أو الحوادث أو الأنشطة . (جادو،2002،190) وهنا وفي هذه الدراسة فالاتجاهات هي الصورة والانطباع الذي تتخذه وتقوم على أساسه الصحيفة في التعامل مع مختلف القضايا الواقعة حولها ، وهي المبادئ والأحكام الخاصة التي تتبناها الصحيفة في الطرق والوسائل والاستجابات والأسلوب والكيفية التي تتبناها الصحيفة وبشكل ثابت نسبيا أثناء طرح الأخبار والمواقف والآراء ونشرها على صفحاتها . ، ويعرفها بالدوين Baldwin بأنها "الاستعداد للقيام بعمل ما "، ويعرفها بوجاردوس Bougardous بأنها " النزعة للتصرف سواء ايجابيا أو سلبا لوضع ما ، في البيئة التي تحدد قيما ايجابية أو سلبية لهذا التصرف " .

ويعرف الاتجاه بأنه " عاطفة إلا انه أقل منها في الحدة الانفعالية ، ويعني ذلك اختلاف الأفراد في اتجاهاتهم تبعا لاختلاف الخبرات والمواقف التي يتعرضون لها ، والعلاقات التي يتفاعلون في إطارها ". (يونس،2001، 277)

ووضع البورت (Allportg) تعريفا للاتجاه بأنه " حالة استعداد عقلية ونفسية وعصبية تتكون لدى الفرد من خلال الخبرة والتجربة التي يمر بها وتؤثر هذه الحالة تأثيرا ملحوظا على استجابات الفرد أو سلوكه إزاء جميع المواقف والأشياء التي تتعلق بهذه الحالة " . (صالح وآخرون،1990،259)

عرف كيلفورد (Guilford) الاتجاه بأنه " استعداد خاص عام يكتسبة الأشخاص بدرجات متفاوته ليستجيبوا للمواقف التي تعترضهم بأساليب معينة قد تكون مؤيدة أم معارضة لتلك المواقف".(الداهري و الكبيسي ،1999 ، 121)

ويرى حمزة (117،1979) أن الاتجاه ميل عام مكتسب ، نسبي في ثبوته ، عاطفي في أعماقه، يؤثر في الدوافع النوعية ، ويوجه سلوك الفرد . هذا الميل الذي وعندما يكتسبه المؤثرون في الصحف أو المحددون لسياستها يجعل من عملها في البيئة المحيطة بها يذهب ليكون موافقا لهذه الميول .

وكذلك يعرف دوب Doeb الاتجاه بأنه استجابة مضمرة أو ضمنية محفزة ، لها دلالة وأهمية اجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد .(الموسى ، 265،1988)

ويعرف الاتجاه بأنه مفهوم يعبر عن التنظيمات السلوكية التي تعبر بدورها عن علاقة الإنسان بجزء معين من بيئته الخارجية أو الموضوعات الاجتماعية ، ويعبر عن ذلك لفظا وعملا بالقبول التام أو الرفض التام أو على أي نقطة في البعد المستمر بين نقطتين تمثلان الموافقة التامة أو الرفض التام . (خليفة ،167،2003)

ثانيا : مكونات الاتجاهات

يتكون الاتجاه من خلال التفاعل مع البيئة بعناصرها ومقوماتها المختلفة (صالح وآخرون ،260،1990) ويرى المختصون بعلم النفس الاجتماعي أن الاتجاه يتكون من العناصر المعرفية و الانفعالية أو الوجدانية، والمكون السلوكي ، وفيما يلي عرض لهذه المكونات :

1- **المكون المعرفي :** ويضم المفاهيم والمعتقدات والتوقعات عن موضوع الاتجاه ،وتعتبر كل من المفاهيم والمعتقدات والتوقعات الأساس المعرفي لتكوين الاتجاه عند الفرد بصرف النظر عن كونه اتجاها ايجابيا أم سلبيا،(صالح، 260،1990)، ويشير المكون المعرفي إلى المعتقدات والانطباعات والمعلومات التي يمتلكها شخص ما أم جهة ما عن موضوع الاتجاه (ارنوف وتينج، 325،1977) ، لهذا قد تبني سياسة الصحيفة اتجاه محدد في سياسة تحريرها بأن الخطوات التي تقوم بها جهة معينة حكومية كانت أم حزبية أم جهة شعبية بأن ما تتخذه من إجراءات تعد أنشطة غير سليمة أو العكس، ويتم بناء الانطباع العام حولها وبالتالي تتبنى اتجاهات ثابتة في سياستها التحريرية تجاة تلك الجهة بعد مضي الوقت .

وتتوقف الاتجاهات من حيث قوتها او ضعفها على المكون المعرفي ، فكلما كانت المعلومات والأفكار واضحة وثابتة كان الاتجاه ثابتا وقويا والعكس صحيح .(السامرئي ، اميمن ،160،2006)

ولن يكون للفرد أو لأي جهة (صحيفة) أي اتجاهات حيال أي موضوع ، إلا إذا كانت عندها أولا وقبل كل شيء معرفة عنه ، وليست بالضرورة معرفة كاملة .(جادو،195،2002)

2- المكون الوجداني

يتضمن هذا المكون المشاعر الايجابية او السلبية نحو الشيء، أي كيفية الشعور نحوه (حبيب،98،2010)، وتتميز هذه المرحلة بالميل نحو شيئ معين ، وتستند إلى خليط من المنطق الموضوعي والمشاعر والأحاسيس الذاتية .(الغرباوي ،11،2007) وهذا يُحدث إرباكا إذا ما تعارضت اتجاهات سياسة التحرير مع مشاعر وأحاسيس الصحفي التي قد تكوّن لديه اتجاه نحو الأشياء أثناء تغطية الحدث وصياغة الخبر.

وتتمثل المشاعر الإيجابية بالاحترام والمحبة والتعاطف، وتشير المشاعر السلبية إلى الخوف والكره والاشمئزاز ويعد هذا المكون هو السائد بين بقية مكونات الاتجاه. (ارنوف و تينج، 1977،326)

ويتأثر الاتجاه بالتعزيز والتدعيم النفسي الذي يتمثل في درجة الانشراح والانقباض التي يؤديها التفاعل مع المواقف المختلفة ، وهذه الانفعالات تشكل الشحنة الانفعالية التي تصاحب التفكير النمطي حول موضوع الاتجاه بما يميزه عن غيره . (عمر، 167،1999)

3- المكون السلوكي (النزوعي)

يشتمل على جميع الاستعدادات السلوكية المرتبطة بالاتجاه ، فلو أن صحيفة ما لديها اتجاه موجب نحو حدث معين فإنها تسعى جاهدة إلى مساندته والتمسك به والدفاع عنه ، وبالمثل لو كان لديها إتجاه سالب .(منسي، 1987،48) ،ومن الترتيب المنطقي أن الفرد يأتي بسلوك معين تعبيرا عن إدراكه لشيء ما ومعرفته ومعلوماته عن هذا الشيء وعاطفته وانفعاله نحو هذا الشيء ، ولذلك فان المكون السلوكي للإتجاه هو نهاية المطاف ، فعندما تتكامل جوانب الإدراك وأبعاده يكون الفرد بناء على ذلك رصيد من الخبرة والمعرفة التي تساعد في تكوين العاطفة والانفعال يقوم الفرد بالسلوك أو تقديم الاستجابة التي تتناسب مع هذا الانفعال وهذه الخبرة وهذا الإدراك ،(سعد عبد الرحمن،1998،360-361) وهذا الانفعال أو العاطفة تعمل سياسة التحرير على وضعه جانبا لدى الصحفيين العاملين لديها ، وتبني لديهم ميل (اتجاه) يسير جنبا إلى جنب وسياستها .

ثالثا :مراحل تكوين الاتجاهات

يمر الاتجاه في تكوينه بالمراحل الآتية :

1- المرحلة الإدراكية المعرفية :

يكون الاتجاه في هذه المرحلة ظاهرة إدراكية أو معرفية تتضمن التعرف على طبيعة المجتمع الذي نعيش فيه والقيم الاجتماعية الموجودة ، وبذلك يمكن إدراك مثيرات البيئة ، ويتم التصرف بموجبها واكتساب خبرات ومعلومات تكون بمثابة إطار مرجعي (الملا،2012،65) . وهنا تعمل الصحف بالتعرف على المجتمع المحيط بها وتبني سياستها التحريرية بناء والقيم الموجودة في بيئتها حتى تكون اتجاهات مناسبة للظروف المحيطة .

2- مرحلة نمو الميل نحو شيء معين (المرحلة التقييمية) :

تقييم حصيلة التفاعل مع المثيرات والعناصر ، والاستناد في عملية التقييم إلى الإطار الإدراكي المعرفي بما فيه من متغيرات موضوعية ، مثل خصائص الأشياء ومقوماتها ، وهي تعتمد على الذاتية والأحاسيس والمشاعر ، وتُعرف هذه المرحلة بالمرحلة التقييمية ،وتتميز بالميل نحو شيء معين (أبو حويج،2006،192). ومن هنا تبني الصحف اتجاهات سياستها وفق ما تستشعره من التفاعل بينها وبين المثيرات والمتغيرات التي تواجهها، فهي قد تكتفي بالنشر لكنها تميل إلى الدخول في عمق الحدث ونشر التفاصيل التي تميل نحو طرحها .

3- مرحلة الثبوت والاستقرار (المرحلة التقريرية) :

إن الثبوت والميل على اختلاف أنواعه ودرجاته يستقر ويثبت على شيء ما عندما يتطور إلى اتجاه نفسي فالثبوت هو المرحلة الأخيرة من مراحل تكوين الاتجاه ، وتعرف هذه المرحلة بالمرحلة

التقريرية ، وهي مرحلة التقرير وإصدار الحكم ، فإذا كان الحكم موجبا كان الاتجاه موجبا والعكس صحيح (الغرباوي،2007،11)، ولهذا قد تضع وتحدد الصحف اتجاهاتها السياسية التحريرية بداية عملها الصحفي لكنها وبعد فترة من الوقت تعمل على تغيير هذه الاتجاهات لأنها تكون قد وصلت الى مرحلة الثبوت والاستقرار في كيفية التعامل مع الأحداث والقضايا كل على حدة وتكون قد قررت الطرق المناسبة لها وتحديد اتجاهاتها في تعاملها مع الأحداث المختلفة والمتنوعة حولها .

رابعا : عوامل تكوين الاتجاهات

ابرز العوامل التي تؤثر في تكوين الاتجاهات :

1- العوامل الحضارية :

وهي كثيرة ومتنوعة ومن أمثلتها المسجد والمدرسة والمنطقة والظروف السياسية والديموقراطية التي تعمل بها الصحيفة أو يغيش بها الفرد ولا يخفى بان هذه العوامل والمؤثرات لا تدعو إلى نفس الاتجاه ،لهذا يتم التحيز نحو واحد منها. (جادو،2002، 196)

2- الأسرة :

للأسرة تأثير كبير في تكوين الاتجاهات بالنسبة للفرد لأنه يمتصها دون إدراك ،وهذه الاتجاهات تبقى آثارها في شخصية الفرد وفي توجيه سلوكه حتى في الكبر وتوكد مدرسة التحليل النفسي أن اتجاهاتنا تعلمناها في محيط الأسرة عن طريق التقليد والتعلم .(يونس،280،2001)

3- التعرض للحقائق ومعلومات :

تنمو الاتجاهات وتتشكل تلبية للحاجات وتبعا لما يتم التعرض له من حقائق ومعلومات ، لهذا فإن معرفة الصحيفة للحقائق والآثار والمعلومات الكافية في قضية ما يولد لديها اتجاه سلبي أو ايجابي نحو هذه القضية.(حبيب ،2010، 104)

4- شخصية الفرد :

تلعب سمات شخصية الفرد دورا هاما في تكوين اتجاهاته وتنميتها ، فالإنسان يرفض الاتجاهات التي تتعارض مع سمات شخصيته ، ويميل إلى تقبل الاتجاهات التي تتفق مع سمات شخصيته ويدعم وجودها باستمرار ، وهذا له علاقة بشخصية الصحفيين ولا سيما رئيس التحرير الذي يوجه سياسة التحرير في الصحيفة (المحاميد ،2003، 205) ، وهذا أيضا يكون واضحا في شخصية مالك الصحيفة إذا ما كانت شخصيته مبنية على إطار مرجعي يكوّن لديه اتجاهات إزاء مختلف القضايا وبالتالي يجعل منها اتجاهات لسياسة تحرير صحيفته ويلزم العاملين لديه أثناء العمل الصحفي بها والذين بدورهم يكتسبون هذه الاتجاهات بعد حين من الوقت وتصبح اتجاهات راسخة لديهم .

5- تأثير التعلم :

ذلك لان التعلم يزود الأفراد بمعلومات تساعد على نمو الاتجاهات ، فكلما طالت فترة التعليم بدأت اتجاهاتهم بالتحرر من نمط التقليد والتوارث في العادات .

6- الخبرات الطويلة والتفاعل مع البيئة :

تنتمي الاتجاهات إلى الدوافع المكتسبة من البيئة المحيطة بالإنسان ، حيث يكتسب سلوكه نتيجة للخبرات السابقة وأنواع التعلم ، والتنشئة الاجتماعية لها دور كبير في تكوين الاتجاهات، ففي حالة تفاعله مع الخبرات يؤدي ذلك لتكوين اتجاهات ايجابية ، والعكس صحيح ، فالأفراد يكتسبون

المعلومات والأفكار ويتقبلون الآراء والأنماط المختلفة من السلوك من خلال تفاعلهم مع الآخرين الذين يمثلون نوعا خاصا من العلاقات وان استمرار هذه العملية يؤدي بدوره إلى تكوين اتجاهات نحو الأفراد تتسم بالايجابية أو السلبية للمواقف تبعا للمواقف التي تكونت عندهم. (السامرائي،2006، 158-165)كما أن تفاعل الصحيفة مع مؤسسات الدولة في بيئتها المحيطة ، والشد والجذب الذي قد يكون بشكل مستمر أو بين الحين والآخر يؤدي إلى تكوين الاتجاهات تجاه هذه المؤسسات ، خاصة أن الصحيفة ذات الملكية العامة يبنى عليها اتخاذ اتجاهات مناسبة لسياسة ملكيتها العامة وبالتالي فإن اتجاهاتها السياسية في التحرير قد تتسم بنوع من المحاباة في بعض القضايا التي لا تتطرق لها بالنشر .

7- الإيحاء :

يعتبر الإيحاء من أكثر العوامل شيوعا في تكوين الاتجاهات ، فكثيرا ما يقبل الفرد اتجاها ما دون أن يكون له اتصال مباشر بالموضوعات المتصلة بهذا الاتجاه ، ويلعب الإيحاء دورا هاما في تكوين هذا النوع من الاتجاهات فهو أحد الوسائل التي يكتسب بها المعايير السائدة في المجتمع دينية كانت أو اجتماعية أو أخلاقية ، فإذا كانت النزعة في بلد ما ديمقراطية فان الأفراد والصحف فيه يعتنقون هذا المبدأ ويتكون لديهم الاتجاه بناء والمعايير السائدة . (الغرباوي،2007، 11)

خامسا : أنواع الاتجاهات

تصنف الاتجاهات وفق عدة أسس على النحو التالي :

1- على أساس الأفراد :

اتجاهات جماعية و فردية :

الاتجاهات الجماعية هي الاتجاهات المشتركة بين عدد كبير من الناس كإعجاب الناس بالأبطال،او إعجاب الأسرة الصحفية في الصحيفة بموقف ذاك المسؤول او ذاك التكتل ، أما الاتجاهات الفردية فهي تلك التي تميز فردا عن آخر .(حمزة ، 1979، 122)

2- على أساس الوضوح :

اتجاهات علنية و سرية :

الاتجاهات العلنية هي التي لا وجود لحرج من إعلانها والتحدث عنها أمام الناس ، وترتبط بما نؤمن به ونتبناه من القيم السائدة في المجتمع ، ويكون مقبولا من عامة الناس ، ولا يتم التعرض من خلال إعلانه إلى أي ضغوطات تسبب الضرر ،أما الاتجاهات السرية فهي التي تسبب الحرج والضيق من إعلانها وتحاول الصحيفة إن تخفيها عن الناس وتحتفظ بها دون النشر(المحاميد ،2003، 208)،حيث تسعى الصحف وفي الكثير من الأحيان إلى إخفاء الأخبار لأن نشرها يسبب مشكلة اجتماعية أو صراعا دينيا و انه يتعارض مع القيم السائدة في المجتمع خاصة أن مجتمعاتنا العربية تعتبر قيمها وعاداتها وأعرافها دستورا أبديا لا مجال للمس فيه ، ومن هنا تكون أحيانا اتجاهات سياسة التحرير وفق تلك القضية سرية وعدم نشرها ، مقابل اتجاهات علنية يتم نشر الأخبار فيها وإبرازها ،ويعد الخبر السياسي ذو السقف المرتفع أهون في النشر من الخبر الذي يتعرض لقيم اجتماعية .

3- على أساس القوة :

اتجاهات قوية وضعيفة :

الاتجاه القوي هو الاتجاه الذي يتضح بالسلوك القوي الفعلي الذي يعبر عن العزم والتصميم ، والاتجاه القوي أكثر ثباتا واستمرارا ويصعب تغييره نسبيا ، أما الاتجاه الضعيف فهو الذي يكمن وراء السلوك المتراخي ، والاتجاه الضعيف سهل التغيير والتعديل ويمكن التخلي عنه نظرا لضعف شدتها.(الملا ، 2012، 62)

4- على أساس الموضوع :

الاتجاه العام والخاص :

الاتجاه العام هو الذي ينصب على الموضوع كله بغض النظر عن كونه موجبا أم سالبا، ويتميز بالثبات والاستقرار بصورة اكبر من الاتجاه الخاص ، أما الاتجاه الخاص فهو ينصب على جزء من تفاصيل الموضوع دون غيره(صالح وآخرون، 1999،262)، وهذا ما يجعل الصحف تذهب إلى تفاصيل الحدث في نشر الخبر إذا ما تناسب هذا التوجه وسياستها ، أم أن اتجاهها ؛ نحو الحدث لا يقبل الإبراز والتفصيل بل تقديمه في خبر عادي وعنوان بسيط وبين الصفحات .

5- على أساس الهدف :

اتجاهات موجبة وسالبة :

الاتجاه الموجب هو الاتجاه الذي ينحو بنا نحو شيء ما بإيجابية ، أما الاتجاه السلبي هو الاتجاه الذي يجنح بنا بعيدا عن الشيء أو ذاك الفعل .(الغرباوي ،2007، 13)

سادسا : محددات تكوين الاتجاهات

يلخص الموسى (1988،273) محددات تكوين الاتجاهات في عاملين : محددات نفسية، وثقافية ، وفسر المحددات النفسية بأنها العوامل التي تلعب دورا في تكوين الاتجاه مثل : الانفعال، الحاجة، التفكير ،السيطرة، الخضوع، ويرى ان المحددات النفسية تتأثر بالمعايير الثقافية مثل القوانين الاجتماعية والتعليم ،كما أن قوتها غالبا ما تكون ايجابية ومؤثرة .

سابعا :خصائص الاتجاهات

يتميز الاتجاه النفسي عن غيره من المتغيرات أو الظواهر النفسية الأخرى بعدد من الخصائص ومن أبرزها :

- الاتجاهات مكتسبة ومتعلمة وليست فطرية ، وتكتسب من خلال الخبرات وخاصة تلك الناتجة عن التفاعل مع الأشياء .
- الاتجاهات عادة ما تكون تقييمية ، بمعنى أنها أدوات نحكم من خلالها على الأشياء بطريقة ايجابية أو سلبية وبدرجات متفاوتة.(الزق ،2009، 274)
- يعمل الاتجاه كدافع فهو يدفع نحو موضوعات ومواقف يتم التعبير عنها قولا أو عملا .
- تميل الاتجاهات إلى أن تكون ثابتة نسبيا ، بمعنى أنها لا تتغير بسرعة .(الهادي ،2011،186)
- لا تتكون الاتجاهات في فراغ ولكنها تتضمن دائما علاقة مع موضوع من موضوعات البيئة قد يكون الاتجاه سلبيا أو ايجابيا أو محايدا ، وقد يكون قويا أو ضعيفا نحو شيء أو موضوع معين .
- يتأثر الاتجاه بخبرة المرء ويؤثر فيها ، وهو نتاج الخبرة وعامل توجيه فيها ، قابل للتغيير والتطور تحت ظروف معينة.(ملحم ، 2006، 131)
- تتعد الاتجاهات وتختلف حسب المثيرات المرتبطة بها .
- تتفاوت الاتجاهات في وضوحها وجلائها فمنها ما هو واضح المعالم ومنها ما هو غامض .
- تغلب على الاتجاه الذاتية أكثر من الموضوعية من حيث محتواه ومضمونه المعرفي. (همام ،1984، 76)

ثامنا : وظائف الاتجاهات

تلعب الاتجاهات دورا هاما في تحديد السلوك، وتؤثر على سرعة وكفاءة التعلم ، وتساعد في تحديد الجماعات التي نرتبط بها ، وللاتجاهات العديد من الوظائف نذكر منها :

- تنظم الاتجاهات العمليات الدافعية والانفعالية والإدراكية والمعرفية حول بعض النواحي الموجودة في المجال الذي نعيش فيه .
- تبلور الاتجاهات وتوضح العلاقة بين الفرد او الصحيفة وعالمها الاجتماعي .
- تحدد الاتجاهات استجابة الصحف للأشخاص والأشياء والموضوعات بطريقة تكاد تكون ثابتة .(منسي ،1987، 51)
- تنعكس الاتجاهات في سلوكنا وأقوالنا وأفعالنا وتفاعلنا مع الآخرين في الجماعات المختلفة وتنعكس في صفحات الصحف أثناء النشر .
- الاتجاهات المعلنة تعبر عن الانصياع لما يسود المجتمع من معايير وقيم ومعتقدات .
- الاتجاهات تحمل الإدراك والتفكير بطريقة محددة إزاء موضوعات البيئة الخارجية.(حمزة ،1979، 124)
- الرغبة في التأقلم ،حيث تساعد الاتجاهات على تأقلم وتكيّف الصحف مع البيئة الموجودة بها وذلك عن طريق قبولها للاتجاهات الموجودة في هذه البيئة .(السيسي،2002،177)
  ويلخص (الغرباوي،2007،14) وظيفة الاتجاهات فيما يلي :
- تكسب شخصية الصحيفة دوام اتصالها بمؤثراتها البيئية .
- تساعد الصحيفة في محاولاتها لتحقيق أهدافها .
- مصدر للمعرفة ، فهي تمكن الصحف من فهم العالم المحيط بها لأنها تمدها بإطار مرجعي يضفي معنى على الأحداث اليومية ، وتجعل الصحف قادرة على توقع الأحداث وبالتالي تشعر بأنها أكثر كفاءة .(السيد و آخرون،2002،48)

ويذكر الهادي (188،2011) تصنيف آخر لوظائف الاتجاهات وهي كما يلي :

وظيفة منفعية :

تحقق الاتجاهات الكثير من أهداف الصحف ، وتزودها بالقدرة على التكيف مع المواقف المتعددة التي تواجهها ، وتظهر مدى تقبلها لمعايير الجماعة وقيمها ، كما يظهر مدى ولائها لها ، لذا تعتبر الاتجاهات موجهات سلوكية تمكنها من تحقيق وإشباع أهدافها ودوافعها .

وظيفة دفاعية :

تشير الدلائل إلى أن الاتجاهات ترتبط بالحاجات والدوافع أكثر من ارتباطها بالخصائص الموضوعية ، لذلك قد تلجأ الصحف أحياناً إلى تكوين اتجاهات لتبرير بعض صراعاتها الداخلية أو فشلها حيال نشر أحداث معينة ، وذلك للاحتفاظ بالثقة فيها ؛ أي أنها تستخدم هذه الاتجاهات للدفاع عن ذاتها . (قدور،24،2006)

وظيفة تنظيمية :

تتجمع الاتجاهات في الصحف مما يؤدي إلى اتساق سلوكها ، وثباتها نسبيا في المواقف المختلفة ،بحيث تسلك اتجاها على نحو ثابت مطرد ، فتتجنب التشتت في التعامل مع القضايا خاصة المستجدة منها (جادو،2002 ،1993) ،ومن هنا يرى الباحث ان الحراك الشعبي في الأردن وإن كان منذ سنوات طويلة قد ظهر شيئا ما ولفترة قصيرة إلا انه يعد ظاهرة مستجدة على الساحة الأردنية وظيفة تعبيرية :

توفر الاتجاهات للصحف فرص التعبير عن ذاتها ، وتحديد هوية معينة في الحياة المجتمعية التي هي جزء منها وتسمح لها بالاستجابة للمثيرات البيئية على نحو نشط وفعال ، الأمر الذي يجنبها حالة الانعزال . (نشواتي ، 475،2003)

تاسعا : طرق تغيير الاتجاهات : إن الاتجاهات النفسية يتم اكتسابها وتكوينها عن طريق عمليات التعلم، فهي تتسم بالاستقرار والدوام النسبي ، لكن لا يعني استحالة تغييرها أو تعديلها إذ يمكن أن تتغير الكثير من اتجاهات الصحف نحو الموضوعات .

وعملية تغيير اتجاهات السياسة التحريرية ليست عملية سهله ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاتجاهات إذا ما تكونت فإنها تميل إلى أن تثبت ، وتبدي مقامة للتغيير ، لكن ليس معنى ذلك أن عملية تغيير الاتجاهات السياسية أمر مستحيل لأنه من الممكن أن تتعدل الاتجاهات وتتغير. (صالح وآخرون،226،1990)

والاتجاهات حينما تُدعم تصبح من المكونات الأساسية للصحيفة ، لذا يصعب تغييرها أو تعديلها خاصة تلك الاتجاهات التي تتميز بالقوة والتي ترتبط بغيرها من الاتجاهات ، وتلك التي نشأت في مراحل مبكرة من نشأة الصحيفة .

ويرى لامبرت (137،1993) أن الاتجاهات لا تتغير أو تستبدل بنفس السهولة التي تنشأ بها حيث يصبح الاتجاه بعد نشأته جانبا مندمجا في شخصية الصحيفة ويؤثر في أسلوبها الصحفي وتغيير اتجاه واحد ليس سهلا ؛ لأنه يصبح جزءا من النظام الصحفي للصحيفة ، وغالبا ما تنجح محاولات لتعديل اتجاهات السياسية للصحيفة لكن بشكل تدريجي .

عاشرا : دور وسائل الإعلام في تكوين الاتجاهات

تقوم وسائل الإعلام بدور هام في توجيه أفراد المجتمع وتكوين اتجاهاتهم بشكل مباشر وغير مباشر على السواء ، إذ أن لها دورا هاما في تكوين الرأي العام .(أبو أصبع ،210،2004)،وتتولى وسائل الإعلام في هذا المجال القيام بتعديل المواقف والاتجاهات القديمة وأحيانا إبدالها بمواقف جديدة ، أو إكساب الجماهير اتجاهات ومواقف جديدة ، أو تثبيت المواقف القديمة وذلك بناء والاتجاهات التي تسير

وفقها الوسائل الإعلامية ، وفي الحالتين يجب الأخذ بعين الاعتبار أمرين مهمين أولهما : وسائل الإعلام نفسها والمادة الإعلامية التي تتوجه بها إلى الجمهور ، وثانيهما : أفراد الجمهور أصحاب المواقف والاتجاهات ومدى جمود تلك المواقف والاتجاهات .(العقاد ، 2000،218)

أما بالنسبة لدور وسائل الإعلام في تبني الجمهور لآراء جديدة فان ذلك قد يتم بالنسبة للموضوعات التي لا يكون الجمهور قد كون نحوها آراء مسبقة ، وإذا ما خلق لدى الجمهور هذا الرأي الجديد ، فقد يكون هذا الرأي أو الاتجاه الجديد ، تحصينا للجمهور ضد الرسائل التي تأتي بعد ذلك بعرض وجهة نظر مختلفة .(بدر ، 1982، 129)

حادي عشر : دور وسائل الإعلام في تدعيم الاتجاهات : يحدث الإعلام من التغيير والتحول بقدر ما يحدث من التدعيم والمحافظة ، فقد وجد جوزيف كلابر أن وسائل الاتصال الجماهيري تعمل على التدعيم للآراء الموجودة بدلا من تغييرها وخرج بخمسة مبادئ هامه هي :

- أن وسائل الإعلام ليست السبب الكافي أو الوحيد لإحداث تأثير في الجمهور لكنها تعمل مع ، ومن خلال شبكة من العناصر والمؤثرات الوسيطة لإحداث التأثير .
- تجعل هذه العناصر والمؤثرات الوسيطة من وسائل الاتصال الجماهيري عنصرا رافدا في عملية تعزيز الحالات الموجودة سواء كانت هذه الحالات متعلقة بالنوايا أو الميول ، ويعمل التأثير الإعلامي على تعزيز هذه الحالات بدلا من تغييرها .
- من المرجح في الظروف التي تعمل فيها وسائل الإعلام على إحداث التغيير حدوث حالة من حالتين : إما العناصر الوسيطة لا تعمل مما يجعل تأثير الإعلام مباشرا ، أو أن العناصر نفسها تعمل وتساعد في إحداث التغيير .
- توجد بعض الأوضاع الجانبية التي يبدو فيها الأعلام قادرا على أحداث تأثير مباشر لتحقيق بعض الأغراض النفسية والجسدية .
- فاعلية الاتصال الجماهيري تتأثر بالمجالات المختلفة لوسائل الاتصال أو الاتصال نفسه أو الوضع الاتصالي ، سواء كانت عنصرا رافدا أو عنصرا يحقق التأثير المباشر. klapper،1960، (9-8)

(ب) : الميول

ليس هناك تعريف واضح متفق عليه للميل ولكن سنعرض عدد من المفاهيم حول هذا التعريف ومنها:

تُعرف الميول بأنها الاستجابة لرغبة في شيء ، أو الاستجابة لعدم الرغبة فيه ،وتعرف أيضا بأنها اتجاه نفسي له صبغة وجدانية تدفعنا إلى النشاط والعمل .(السامرائي و أمين،2006،138)

والميل هو الاتجاه الذي تكون بفترة قصيرة أو تكون تواً ، وهو عبارة عن اتجاه موجب نحو موضوع معين (حسين،15،1985) وهنا وفي هذه الدراسة فالميل هو أن تعكف الصحيفة على تناول التفاصيل مع التركيز على دقائق محددة في الحدث ، أو القص والحذف لأكثر هذه التفاصيل ، أو أنها تتجه نحو تغطيته او عدم التغطية وعدم النشر ، أو بأن تتجه الصحيفة إلى التعامل مع الأحداث من خلال أساليب مدروسه في مضمون وشكل الخبر تجعل منه حدث هاما يجب التطرق له أو مواجهته ، ومن هنا فالميول المختلفة للصحف جعلها تختلف في تناول فعاليات الحراك الشعبي أثناء النشر .

وتوزعت تعريفات الميول في عدة محاور رئيسية هي : ان الميل هو استعداد ، ان الميل هو سمة من سمات الشخصية ، أن الميل هو اتجاه ، أن الميل هو حالة وجدانية .(الداهري،215،2008)

والميول هي التي توجه الشخصية إلى فرع معين من فروع الحياة فالإنسان الذي له ميول فنية ، يريد أن يتعرف على الكثير في هذا المجال ، والصحف التي لديها ميول نحو موضوعات خدماتية تسعى إلى الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالخدمات ،وتحاول دائما إبراز التقصير في تحسين هذا الاتجاه ، وهناك من تهتم بالقضايا السياسية وهناك من تهتم بالقضايا الاجتماعية وغيرها بقضايا حقوق الإنسان ....الخ .(مزروع ،1987، 96).

أولا :أنواع الميول :

ميول مهنية : تتعلق بأساليب النشاط المرتبطة بالمهنة.
ميول تعليمية : تتعلق بالمواد التي نتعلمها .
ميول هوائية : تتعلق بأساليب النشاط التي نمارسها ونفضلها في بعض الأوقات.(منسي،1987،24)

ثانيا :أقسام الميول :

تنقسم الميول إلى ثلاثة أقسام وهي :

1. الميول ذاتية : وهي الميول التي يتم من خلالها السعي للإحتفاظ في البقاء.
2. الميول الغيرية : وهي الميول التي يتم من خلالها الاتصال بالغير ، حيث أن الصحف تسعى لأن تتصل بجميع الأطراف داخل المجتمع الذي تعمل به.
3. الميول العالية : وهي الميول التي تترفع عن المنفعة ،حيث تسعى الصحف ومن خلال هذه الميول إلى خدمة المجتمع والارتقاء به والعمل على تطويره وهو الأساس في عملها.(صليبا،1972،266) ويرى جلال (1981،499) ان هنالك نوع آخر من الميول وهو ما تبينه الاختبارات الموضوعية ، والتي تفترض أن الصحيفة اذا كان لديها الميل نحو ناحية معينة فإنها ستكون عليمة بها وستكون معلوماتها عنها وافية .

ثالثا :المظاهر الرئيسية للميول

1. أن من الميول ما يمتد في عمل الصحيفة حتى تكاد تستقر في اغلب مراحل عملها .
2. قد يتسع ميدان الميل في الصحيفة حتى يشمل كل مظهر من مظاهر عملها ، او قد يضيق فيقتصر على ناحية معينة .
3. أن الميول تتباين تبعا لشدتها فهناك من تفضيل لبعض الميول على البعض الآخر. (الداهري،2008، 216)

رابعا : تفسير الميول

هناك أربعة تفسيرات للميول وهي تتوقف على الطريقة التي تتبعها في الكشف عنها وهي :

1. الميول عند الصحف والتي تقاس بالأبحاث من خلال بيان مدى تغيّرها وعدم الثبات أم أنها ثابتة .

2. الميول الظاهرة التي تتضح عن طريق نشاط الصحيفة وعملها ومضمون النشر وكيفيته .
3. الميول الحصرية وهي التي تعطي أنماطا من الميول المتعددة ولا تعطي الميل في ناحية واحدة فقط . (الداهري، 2008، 216)

ويمكن ان تنمو الميول وتصبح اتجاهات عامة لدى الصحف مستقبلا ، ومثل هذه الميول تعتبر ميول ظاهرية لكن وفي هذا الحال يجب استغلالها بشكل مرن وكدوافع باتجاه الأهداف المحددة التي يراد الوصول لها (حسين ، 1985، 15) . وتقاس الميول بما يلي :

1. مدى المعرفة والخبرة بمجال معين ، فقد تتغير المعارف والخبرات والمعلومات لدى الصحيفة وبالتالي يتغير الميل لديها وهنا تتغير اتجاهاتها .
2. التفضيل ؛ وذلك عن طريق تفضيل الصحف للأحداث أثناء التغطية والنشر.(السامرائي وأمين ،2006، 138)

علاقة الميول بالاتجاهات

يرتبط مفهوما الميل والاتجاه ارتباطا وثيقا ، ولكن الاتجاه أوسع في معناه ، وتعتبر الميول اتجاهات تعمل على البحث عن أنشطة متنوعة وفي ميادين مختلفة ، ومع ذلك فان كل من الاتجاه والميل ،يصف الاستعداد للاستجابة لشيء ما بطريقة معينة. (إبراهيم ، 2010، 400)

الاتجاه والميل كلمتان تستخدمان للدلالة على معنى واحد ، وفي بعض الأحيان تستخدم كل كلمة في معناها الخاص ، على الرغم من الجوانب المشتركة بينهما ويتبين هذا الاختلاف في مايلي :

الميل يكون دائماً إيجابياً لأنه يدل على موقف القبول والرضا، أما الاتجاه فيكون إما سلبي أو ايجابيا ، ويقترن الميل عادة بالنشاط الفعلي بينما الاتجاه فيمكن أن يبقى على المستوى الفكري (قدور ، 2006، 17)، كما ترتبط أغلب الميول باستعدادات موروثة، أما الاتجاه فلا علاقة له بها وان كانت هناك علاقة فهي ضعيفة مقارنة مع الميل ، والاتجاه أكثر عموماً من الميل، فالميل يقتصر على النشاط الذي يدفع الفرد نحو موضوع معين في حين أن الاتجاه يشمل حالة التهيؤ للنشاط .(الألوسي، 1988، 192).

المبحث الثاني : الحراك الشعبي

الحراك الشعبي هو حالة شعبية سلمية متنوعة الأشكال يشارك بها فئات مختلفة الاتجاهات من الشعب، تنشأ نتيجة وجود ظروف ترفضها هذه فئات وغير راضية عنها ، وقد تكون هذه الحالة طويلة أم قصيرة بحسب تحقيق مطالبها المتمثلة في التحديث السياسي ، وبناء الديموقراطية ، وتوفير معيشة أفضل،ومحاربة الفساد بأنواعه ،وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة، وتحقيق المساءلة والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها واستقلال إدارة أجهزة الدولة ، وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين وتمكينهم من نيل حقوقهم ،وتحسين نوع الخدمات وتطوير أنظمة وظروف العمل وبيئته وتوفير حياة أفضل في معيشة المواطنين .

أدت رياح التغيير السياسي التي هبت على العالم العربي مع بداية المظاهرات والاحتجاجات في تونس إلى خلق حالة سياسية غير مسبوقة ، تم الانتقال بها من مرحلة النزعات الخطابية إلى مرحلة الفعل السياسي ، مع طغيان العنصر الشبابي عليها واعتمادها على الوسائل الإلكترونية الحديثة في التعبئة والحشد .

ومنحت وسائل الإعلام الجديدة الحركات الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم وبشكل متواصل، ومكنت المناطق الأخرى في اطراف الدولة من التجاوب والتضامن الفوري معها ، واتسمت الحركة الاحتجاجية بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي وبرز بحدة دور " إعلام المواطن" متحديا التعتيم الإعلامي الرسمي .

ويعد التحول العربي - الذي يطلق عليه الربيع العربي - نقطة تحول كبرى وانعطافة تاريخية هامة في المشهد السياسي الذي تغير فيه نمط إدارة المجتمع تحت تأثير الحراك الشعبي إضافة إلى تأثيرات المحيط الإقليمي والدولي بطريقة وأخرى ، الأمر الذي أدى إلى تحول جذري في الثقافات السياسية والإعلامية ، فقدت بعض الأحزاب والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والثقافية الكثير من مصداقيتها في نظر الجماهير خلال الفترة الماضية للتحول العربي ، وجاءت قوة وزخم الحراك الشعبي ولم تعد قادرة على مسايرة وضبط صيرورة التغيير السياسي والاجتماعي داخل مجتمعاتها .

وتعد المرحلة التي امتدت منذ بداية العام 2011 وحتى طباعة هذا الرسالة ، فترة استثنائية وفارقة في حياة شعوب عدد من دول المنطقة العربية ،التي شهدت اندلاع ثورات التحول العربي ،واستطاعت خلالها الجماهير العربية كسر حاجزي الخوف والصمت ، ووضعت الحكام أمام مسؤوليات جديدة في الحوار مع الشعوب لأجل الوصول إلى الوفاق الوطني ، وذلك بعد أن فشلت السياسات القديمة التي قامت على القمع والاستبداد وتغييب الجماهير .(الخلايلة،2012،53)

والحراك الشعبي في الأردن كان قد بدأ منذ سنوات طويلة بما عرف بهبة نيسان - هبة معان- وذلك عام 1989 ، وسرعان ما انتقلت هذه الهبة إلى باقي المدن ، كالكرك والسلط وإربد، نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة التي كانت البلاد تعاني منها وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني في نهاية حرب الخليج الأولى ، بالإضافة إلى قرار الحكومة رفع الأسعار. ولكن هذه المظاهرات سرعان ما تطورت إلى المطالبة بالحريات العامة وإسقاط الحكومة وبقانون للأحزاب في البلاد بعد أن انتقلت إلى مرحلة الاشتباكات المسلحة مع رجال الأمن .(**http://www.alamatonline.net/l3.php?id=48253**) تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2013/5/20

وأدت هذه المظاهرات إلى إقالة الحكومة ، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة ، وتشريع العمل للأحزاب ،وإلغاء قانون الطوارئ الذي كانت تعيشه البلاد منذ نكسة 1967 وكان الأردن جراء ذلك بعيدا كل البعد عن الديمقراطية.

وكانت المطالب السياسية إلى جانب المطالب المتعلقة بالظروف المعيشة في ذلك الوقت ؛ لأن الإصلاح السياسي يؤدي إلى إصلاح شتى المجالات في المجتمع ، **و**مفهوم الإصلاح السياسي يشير إلى فكرة التحديث السياسي ،وبناء الديموقراطية ، والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسسي وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق المساءلة والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها وضمان الحقوق العامة للمواطنين والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها الدستور والقانون .

وهو " التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي أو تصحيح خطأ و تصويب اعوجاج أو هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج ".(المشاقبة،2010، 7) وللصحافة وظائف متعددة ومختلفة منها :الإعلام ، وهنا دورها لا يقتصر على نقل وشرح المعلومات ومناقشتها ،بل يمتد إلى التعبير عن الآراء والمواقف والأفكار ووجهات النظر .

وتعد الوظيفة السياسية من أهم وأوضح الخدمات التي تقدمها الصحافة ؛ فهي تحيط القارئ علما بالمشاكل القائمة ،كما أنها تعرض عليه الحلول التي تفترضها الحكومة أو الأحزاب والفئات الاجتماعية ، ونقل وجهات النظر بين السلطة والشعب ، إضافة إلى استخدامها للضغط وتبرير المواقف بين الطرفين ، كما أنها تعمل على تقديم قراءة للمشهد السياسي القائم أو الأحداث والقضايا المطروحة ، ومن هنا يستطيع الأفراد اتخاذ مواقفهم السياسية وإبداء آرائهم .(العبادي،2007، 14) والإصلاح السياسي في الأردن كان قد بدأ الحديث فيه عام 1989 بعد أن أدركت القيادة السياسية الأضرار النفسية والمعنوية التي يؤدي إليها استبعاد الشعب عن عملية صنع القرار، وضرورة البدء بالتحول إلى الديموقراطية . ولم تلبث عملية التحول إلى الديموقراطية أن تبلورت في ثلاثة مسارات مهمة وهي :

1- إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة (1989) شهد على نزاهتها مراقبون داخل البلاد وخارجها ،أسفرت عن مجلس نيابي يمثل الرأي العام في البلاد أصدق تمثيل .

2- وضع ميثاق وطني إلتقى عليه الشعب بسائر فئاته. (1990)

3- صدور قانون الأحزاب في آب 1992 ، الذي سمح بممارسة النشاط الحزبي بلا قيود .

وتطورت المسيرة الديموقراطية بصدور قانون المطبوعات والنشر لعام 1993 ، وجاء هذا القانون ليبرالي ، إذ أعلى من حرية التعبير ، وجعل القضاء حدا فاصلا في النزاعات الصحفية مع الحكومة التي جردها من أدوات سيطرتها السابقة .(الموسى،2012،8) وصدور الصحف الناقدة اليومية والأسبوعية التي أعلت من وجهة النظر الناقدة وتوالى بعد ذلك تعديلات كثيرة على مختلف القوانين في الدولة وهكذا استمرت عمليات إصلاح التنظيمات والتشريعات التي لم تستقر بسبب كثرة تناولها بالنقاش والتعديل من عام لآخر ، لكنها كانت بشكل محدود ولم تدخل في عمق النصوص القانونية بل كان التعديل والتغيير فيها شكليا الأمر الذي لم يرقَ لطموح المواطنين . وفي عام 2010 كان هناك حراكا وبطرق غير مسبوقة ،كحراك المتقاعدين العسكريين ، وحراك المعلمين ، وحراك العمال في العقبة

ووزارة الزراعة التي ركزت على مطالب وحقوق عمالية واقتصادية وتحولت إلى حراكات سياسية فيما بعد .(الخلايلة،2012، 54)

وشهدت السنوات الأخيرة ظهور حركات احتجاجية في عدة دول عربية ومنها الأردن، والذي انطلقت فيه موجة من المظاهرات والمسيرات في مختلف أنحاء البلاد مطلع عام 2011 متأثرة بموجة حراكات شعبية في الدول العربية التي اندلعت في مطلع العام نفسه حيث بدأت في تونس ثورة شعبية كبيرة ، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية، وغلاء الأسعار، وانتشار البطالة وغيرها، بعدها انتشرت الاحتجاجات في عدة دول عربية .

وبدأت المسيرات الاحتجاجية الفعلية في الأردن بصورة محدودة في السابع من كانون الثاني 2011م، في لواء ذيبان بمحافظة مأدبا جنوب العاصمة عمّان، شارك فيها مئات الشبان الذين يطالبون بتحسين الظروف المعيشية والأوضاع الاقتصادية لأهالي اللواء. وقد دعت القوى التي نظمت هذا الاحتجاج وبالتعاون مع بعض القوى اليسارية الأخرى إلى مسيرات في الجمعة التالية في مختلف المحافظات وهو 14كانون الثاني2011م، والذي أطلق عليه اسم "يوم الغضب الأردني"، وبعد صلاة الجمعة انطلقت في عدة مدن رئيسية وفي العاصمة عمّان، مسيرات كبيرة ، مطالبة ، بتحسين الأوضاع المعيشية ومحاربة الفساد.(http://www.assabeel.net/panorama-2011/69258-l) تم دخول الموقع بتاريخ 2013/4/5

ثم توالت أشكال الحراك بعد ذلك من مسيرات واعتصامات واحتجاجات ومظاهرات ومهرجانات ومنتديات ومؤتمرات واجتماعات وبيانات وتصريحات ....الخ ، في مختلف مناطق المملكة وبحراك شعبي سياسي اجتماعي اقتصادي ينادي بالإصلاح السياسي وحل مجلس النواب وتعديل قانوني الانتخاب والأحزاب ، وفتح المجال لحرية التعبير ، وتحسين الظروف المعيشية ، وتخفيض الأسعار ، وتحسين ظروف العمل ، والفصل بين السلطات ، ثم جاء بعد ذلك مطالب بإصلاح النظام وملكية دستورية في الحكم ، والمطالبة بمحكمة دستورية وغيرها ، الأمر الذي أدى إلى تغيير عدة حكومات خلال فترة وجيزة ، وتعديل عدد كبير من مواد الدستور ، وتعديل قانون الانتخاب وقانون الاجتماعات العامة ، وإنشاء المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخابات وتطوير القوانين الناظمة للحريات ،إضافة إلى الأنظمة المتعلقة بالشؤون الإدارية في الدولة وغيرها .

والحراك الشعبي في الأردن هو حراك سلمي لأنه لم يتعرض بالإساءة للوطن ، كما أن سقف المطالبات كان أقل من تلك التي حصلت في دول عربية ؛ وهذا يعود لوجود توافق بين جميع فئات الشعب سواء السياسية أم الاجتماعية على نظام الحكم القائم ، وعدم السعي إلى تغييره .

ويقول الدكتور محمد المقداد :أن الحال في الأردن يختلف ، وذلك بتزكية رأس النظام الأردني ،وبتوافر عنوانه بأنه قاسم مشترك يمثل هيبة الشعب والدولة ، وانه مرجعية الجميع ولا جدال في شرعيته وشخصه ،لذا فإن الحراك الشعبي ومطالبته بتحسين الظروف المعيشية والإصلاح السياسي جاءت بدعوى ترهل دور السلطة التنفيذية في آداء أدوارها التي تنسجم مع واقع وتطلعات أفراد الدولة ومؤسساتها والتي تتحمل مسؤولية نتاج العبء المثقل على المواطن بسبب احتكار صنع وتنفيذ القرار ،وأنها لم تعط موضوعية حقيقية في عملية توزيع الأدوار.). **http://www.al-badyh.com/archive/index.php/t-17897.html** تم دخول الموقع بتارخ 2013/6/5

أن زيادة الوعي الجماهيري بالحقوق المدنية خاصة السياسية والاقتصادية منها ، وضغط وتأثير المنظمات الحقوقية ، إضافة إلى قنوات الاتصال التي دعمتها الثورة التكنولوجية الاتصالية التي امتدت إلى كافة المناطق ، وتلازم معها وجود قناعات باستخفاف الحكومات بأدوارها اللازمة أدى إلى الحاجة للنهوض نحو إصلاح سياسي شامل طالب به جميع مكونات المجتمع الأردني من خلال حراك شعبي متنوع الأشكال (المرجع السابق).

والتنوع الاجتماعي الموجود في فضاء المملكة والاختلاف في المستوى الثقافي لأبناء المجتمع عزز إرساء تقاليد الحوار من أجل القيام بعملية التنمية الشاملة التي تبدأ بالإنسان ، وتوفير ضروراته المعيشية ، ومنحه الحرية اللازمة للمشاركة في التطوير والتغيير ، حيث يسعى المواطنون إلى الانخراط في مشروع الإصلاح السياسي الشامل لممارسة دورهم والخروج من دائرة الاستبعاد والاستبداد حيث رأوا أن خروجهم في الحراك الشعبي هو الوسيلة الأقوى في إحداث التغيير وتوصيل المطالب إلى أصحاب القرار وتحقيقها .

ويرى الباحث أن ما يميز الساحة الأردنية في الفترة الأخيرة هو الحراك الشبابي؛ وهو حراك يجمع شبابا أردنيين من فئات مختلفة وإيديولوجيا مختلفة كانت بدايتها مبادرات شبابية مستوحاة مما حدث في دول عربية ، هذا الحراك تطور وتنظم شيئا فشيئا وأصبح هناك أطر وهياكل تنظيمية تأخذه بعيدا عن الفوضى والعبث، وأصبح لهذا الحراك لجنة تنسيق تقوم بتنظيم حركته وتحدد شعاراته وتصدر البيانات السياسية باسمه، حيث ضم الآلاف من المشاركين في نشاطاته وفعالياته وانتشر في مختلف المحافظات وعلى شكل تنسيقيات .

وكان للحراك الشعبي ثماره لا سيما في مجال الإعلام ، ففي تقرير صادر بتاريخ 2012/5/2 عن حالة الحريات الإعلامية في الأردن للعام 2011 ، بين أن التحول العربي والثورات والحركات الاحتجاجية التي سادت دول عربية قد أثرت بشكل مباشر على حالة الحريات الإعلامية في الأردن ، ووجد التقرير أن الحراك الشعبي وضع حداً للتدخل الحكومي والأمني في الإعلام بنسبة 65.5%، وأسهم في تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية بمعدل 67.9%، ولعب دوراً ولو كان محدوداً في تراجع الرقابة الذاتية ، حيث اعتبر 62.7% من الصحفيين أن الرقابة الذاتية تقلصت بفعل الحراك الشعبي، وفي الاتجاه الآخر فإن 61.3% ينظرون إلى أن الحراك الشعبي أعطى بعض وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن . (**http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=118939**) تم دخول الموقع بتاريخ 2013/5/17

وقد حظي الحراك الشعبي باهتمام وسائل الإتصال المختلفة وبخاصة الصحافة منها، باعتبار أن وسائل الإعلام لها دور رئيس وفاعل في تحليل المطالب ، وتقديم الرؤى والمعالجات السليمة ، خاصة إذا كان أفراد المجتمع يعتمدون على المعلومات التي تتيحها هذه الوسائل، لاسيما إذا ما تعلّقت بإصلاحات تطور الحالة السياسة وبالتالي الاجتماعية والاقتصادية للأفراد ، ويقع على عاتق وسائل الإعلام مهمة توفير المعلومات والآراء المتنوعة للجمهور بحيث يكون كل مواطن قادراً على أن يشارك بفاعلية في إدارة المجتمع .

وقضية الحراك الشعبي تتسيد المشهد السياسي والإعلامي والشعبي الأردني خلال السنتين الماضيتين- والى الآن وقت كتابة هذا البحث- تشهد الحالة الأردنية شد وجذب على مختلف الصعد من اجل دفع عملية الإصلاح إلى الأمام وتحقيق الإصلاح المنشود وتحسين مستوى المعيشة ، وتطوير الأنظمة والقوانين ،

حيث تناولت الصحافة الأردنية الأخبار المتعلقة بالحراك الشعبي بمختلف فعالياته وبصورة مختلفة من صحيفة إلى أخرى بفعل السياسة التحريرية لكل منها .

الفصل الثالث : السياسة التحريرية

المبحث الأول : مفهوم سياسة التحرير وعلاقتها بالقيم والتغطية الإخبارية

أولا : مفهوم السياسة التحريرية

اختلف الباحثون في تعريف السياسة التحريرية ؛ لكونها تتعلق بمجالات كثيرة ومتشعبة تحيط بالصحيفة من الداخل والخارج .

ويُعدها (توماس بيري) أنها الجهة التي تختار وسيلة الإعلام إتباعها لِما يقال وكيف يقال لتهتدي بها في عملها ،وكيفية التعامل مع الأخبار(بغدادي، 2009 ،75).

ويعرفها إياد الصقر بأنها:" الدستور أو المرشد الذي يوجه عمل محرري الصحيفة في كل النواحي" (الصقر،2009 ،143)، كما أنها " الحدود والمبادئ التي تقوم من خلالها الصحيفة بأداء وظيفتها كوسيلة للاتصال بالجماهير، وتحدد القضايا التي تعالجها وأساليب معالجتها من الوجهة التي تختار الصحيفة إتباعها عندما تنشر وكيف تنشر"(المتولي،2003،225) .

وهي "مجموعة القواعد والمبادئ التي تلتزم بها الصحيفة وتسير عليها في تناولها للأخبار والموضوعات والأحداث المختلفة ، بما يعني اختفاء وجهه نظر الصحيفة في كل ما ينشر في صفحاتها من مواد تحريرية بما في ذلك أسلوب معالجتها للقضايا والمشكلات التي تحدث في المجتمع ومدى ميلها إلى الإثارة أو الاعتدال والتوازن في العرض والتناول (الحتو ،2012 ، 310).

كما أنها مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تتحكم بالأسلوب أو الطريقة التي يقدم بها المضمون ، وتكون في الغالب غير مكتوبة ومفهومة ضمنا من جانب أفراد الجهاز التحريري وتظهر في سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفي اليومي، وهي تخضع لقدر من المرونة تختلف درجته من صحيفة لأخرى ومن موقف لآخر ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة ذاتها (عبد المجيد ،علم الدين، 2004 ،19).

وتعرفها فريال مهنا بأنها : "الآليات التي يتم من خلالها الحفاظ على الخط السياسي للوسيلة الإعلامية ونادرا ما تكون هذه الآليات ظاهرة وخاضعة للنقاش إذ يجري تعلمها عبر الاحتكار والممارسة بين أعضاء فريق العمل والإدارة المعنية بتسيير دفة الأمور. (مهنا ، 2002 ،281).

وبالنسبة للمهنية تعرفها هالة بغدادي بأنها: تعبير عن الموقف المهني الذي تتخذه الوسيلة الإعلامية إزاء القضايا والشؤون والأحداث والشخصيات التي تعنى بتغطيتها او التعرض لها من خلال كل فنون الصحافة (بغدادي،2009،78)، هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقائم بالاتصال إذ يعرفها(عبد الغفار،1995،61) " بأنها مجموعة من القواعد التي يلتزم بها القائم بالاتصال لتحقيق الأهداف المهنية والتحريرية للمؤسسة الإعلامية".

في حين يعرفها (عبد النبي،1989،92) :"مجموعة المبادىء والقواعد التي يلتزم بها الجهاز التحريري في نقله للأحداث والوقائع المختلفة ، وفي التعبير عن وجهات النظر حول القضايا والمشكلات المطروحة في المجتمع وطريقة عرض الأحداث والأسلوب الذي يقدم به المضمون".

ويذهب سليمان صالح إلى أنها التصورات التي تحكم الممارسات الصحفية في صحيفة ما وتمثل إطارا مرجعياً يحظى بالثبات النسبي، ويستدعي منه قادة الجهاز التحريري وغيرهم من الصحفيين ما يشاؤون من معايير تحدد مدى صلاحية المادة للنشر، وأولويات المعالجة ونوع المصادر التي يعتمد عليها، وتلك التي ينبغي تجنبها وطرق تقديم المادة على النحو الذي يحقق أهداف الصحيفة في الاتصال الجماهيري والتأثير في اتجاهات الرأي العام(صالح،2004،196).

وتلتزم السياسة التحريرية بالفكر الذي تمثله فتكون ممثلة لحزب معين او فكر، وغالبا لا تكون موثقة بل تفهم من خلال التجربة والممارسة، وتحدد عند إنشاء الصحيفة ويمكن ان تتغير لتفادي أزمات التوزيع والترويج .(**http://www.almultqa.net/vb/t-14269**)تم دخول الموقع 2013/3/10 .

وكل صحيفة تصدر في العالم لها رؤية أو فلسفة تحكم عملها اليومي وتوجهه وتؤثر فيه ، هذه الرؤية شاملة أي أنها لا تحدد موقف الصحيفة وانتماءها السياسي فقط، ليبرالي أم اشتراكي ، بل تحدد موقفها ورؤيتها وأسلوبها ومدرستها الصحفية أيضا .

والسياسة التحريرية الرشيدة كما يرى خبراء الاتصال هي التي تضع الرأي العام نصب أعينها بان يحاط علما بكل ما يمس مصالح أفراده وحياتهم وكل ما يدور حولهم بأمانة وصدق(إمام،1994،118)، ويؤكد المختصون بالصحافة أن يتفق الخبر مع السياسة العامة لتحرير الصحيفة سواء من حيث الموضوع أو اللغة أو طريقة العرض، فالخبرعن جريمة من الجرائم البشعة أو اللاأخلاقية قد يكون صالحا لصحيفة معينة ، لكنه لا يصلح لصحيفة أخرى(المرجع السابق).

وتتعامل الصحافة مع ثلاثة محاور، تقع تحت تأثير السياسة التحريرية للصحف والاتجاهات التي تُنشر الأخبار وفقها، وهي :

1- قراء: يرون فيها نفاقا ومجاملة وطمسا للحقائق، والمبالغة والتعتيم والإثارة وإهمالا وتجاهلا لمشاكلهم الحقيقية .

2- حكام : يتهمونها بتأجيج مشاعر العداء والكراهية ضدهم من قبل المحكومين، وتشجيعهم على التمرد والعصيان؛ لتحقيق الأمجاد للصحيفة ولو على حساب المصلحة القومية .

3- صحفيون : يعترفون أن مهمتهم صعبة ويعجزون عن إرضاء الحكام والمحكومين، ويضيقون بالانتقادات الموجهة من الطرفين.

ويوثر في السياسة التحريرية للصحيفة مجموعة من العوامل، لاحظ الباحث عدم وجود اتفاق تام حولها بين من تناولوها بالبحث أو الكتابة ؛ فمنهم اتفق في بعضها ، واختلفوا في بعضها الآخر، ومنها من يتصل بالصحيفة أو المؤسسة الصحفية من الداخل، وبعضها يرتبط بالنظام الإعلامي السائد ، أو الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة .

ويرى (عبد المجيد،علم الدين،2008،37) أن هناك معايير أخرى مؤثرة في السياسة التحريرية وهي :-

1- القيود المفروضة على الصحف وحجم الحرية المتاحة لها سواء مباشرة أو غير مباشرة .
2- المعايير التي تحكم السلوك الاتصالي بالمجتمع تبعا لسمات هذه المجتمع وحاجته .
3- معايير السلوك المهني ومواثيق أخلاقيات المهنة .
4- السياسة العامة للدولة والظروف السائدة في البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

وكما ان للسياسة التحريرية دورا مؤثرا وفعالا في العمل الإخباري ،فهي أيضا تتعلق وبشكل وثيق بعناصر، ومراحل النظام الاتصالي ككل :

1- مصدر الرسالة (المعلومات): وهي المادة التي يتألف منها الاتصال .
2- الرسالة ذاتها: وهي المعلومات التي يتم نقلها أو نشرها عن حدث .
3- الوسيلة: وهي التي ينقل وتنشر من خلالها الرسالة إلى المستقبل .
4- التغذية الراجعة: وهي التأثير الذي يتحقق عند الملتقين نتيجة رسالة المرسل (انظر عبد الكافي ، هيبة، 2004،81)، وهي أيضا رجوع المنبهات إلى المرسل من المتلقي استجابة لما يكون المرسل قد أرسله من معلومات، كما أنها اتصال راجع من المستقبل إلى المرسل يتيح لها المجال للحصول على معلومات عن مدى تفاعل المتلقي مع الرموز التي أرسلها في الأصل(الموسى،92،2012)، وهذه

التغذية الراجعة يكون مدى تأثيرها بناء والأساليب المستخدمة في تناول الأخبار وصياغتها، وإذا ما كان هناك إخفاء للمضامين الإخبارية أو عدم نشرها وبالتالي إخفاء الكثير من المعلومات عن القراء الأمر الذي يرتب عليهم اتخاذ قرارات غير صائبة .

ويرى إياد الصقر أن العوامل المؤثرة في السياسية التحريرية، هي : هدف الصحيفة ، واتجاهها السياسي و العقائدي أو الإيديولوجي ، وسوق الجريدة ، والمستوى الاقتصادي والثقافي والتعليمي والاجتماعي للقراء ، والصحف المنافسة ، والأوضاع الخاصة بحرية الصحافة ، وإمكانات الصحيفة البشرية والاقتصادية والفنية(الصقر،2009،144).

ويضيف عبدالله زلطة للعوامل المؤثرة في السياسية التحريرية نوع الملكية وضغوط الممول ، واحتياجات الجمهور والضغوط الاجتماعية، وشخصية رؤساء التحرير، وأنماط سيطرة الإدارة العليا ، ومدى ارتباط الصحيفة بمصالح معينة في المجتمع ، والمعايير الاجتماعية ، والقيود التشريعية والقانونية .

وتحدثت الدكتورة آمال المتولي عن ارتباطات النشر، والنزعة الإقليمية(المتولي،72،2003). وتذهب الدكتورة هالة بغدادي إلى فئات الجمهور المستهدف، وإمكانية الوصول إلى معلومات موثقة، ومصادر متفرده وهامش الحرية الممنوح للصحفيين لممارسة مهامهم (بغدادي،72،2009)، وأيضا سياسة الدولة ونوعية آداء القائمين على سياسة الصحيفة وردود أفعال القراء وتقارير أجهزة التوزيع والإعلانات (الحتو ، 1012 ، 117).

ثانيا : علاقة سياسة التحرير بالمضمون الإخباري

دخلت عملية جمع الأخبار وإعدادها، وتوزيعها مرحلة مهمة من التطور في ظل ثورة الاتصال والمعلوماتية، وتعقدت العملية الإخبارية؛ تبعاً لعالم مليء بالصراعات المختلفة من أيديولوجية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية تركت أثرها واضحاً في العملية الإخبارية؛ لهذا ظهرت أساليب جديدة في كتابة الأخبار وتحريرها، وأصبح الخبر وسيلة للتلاعب بالعقول والمواقف والاتجاهات.

وتعد الأخبار من أكثر أبواب الصحيفة تعرضاً لطغيان سياستها، وترويجها؛ بالتأكيد على نواح معينة من الرواية الإخبارية وحذف نواح أخرى منها، واستخدام الألفاظ بطريقة دقيقة ومحددة تعطي الرسالة الإعلامية بعدها الأيديولوجي بما يخدم السياسة المتبعة في المؤسسة الإعلامية.

وتعد الصحف من أقدم وسائل الإعلام الجماهيري، ومن أهم الوسائل التي تشكل الرأي بين المتعلمين (عبد القوي،1989،30)؛ لهذا يجب إيفاء الخبر حقه من البيانات والتفاصيل وروايته بمنتهى الدقة والصدق والصحة، لأن هذه الوسائل "تؤثر فينا على مستويات عديدة، فتعطينا الأفكار وتساعد في تشكيل آرائنا ومواقفنا وعواطفنا وسلوكنا " (آرثر، 2012، 95)؛ لهذا فالعمل الصحفي يقبل التحرك المرن الواسع في نطاق غير محدود، وهذه المزية توفر حرية العمل والتعامل مع المضمون للمحررين الذين يجب أن يلتزموا في اثناء ذلك بالأخلاقيات والقيم والمبادئ والصدق في التعبير عن الحدث بالمعلومات الصحيحة والواقعية، وليس بالألفاظ والمعاني والمصطلحات ذات المغزى والمدلول المبطن.

والمضمون هو مادة الرسالة التي يختارها المصدر لتعبر عن أهدافه، وهو العبارات التي تقال والمعلومات التي تقدم والاستنتاجات التي نخرج بها، والأحكام التي نقترحها .

والمضمون هو الموضوع الذي تتناوله وتعالجه الصحف، وهنا يجب مراعاة الأمانة والدقة في تحريره، وان تتم كتابته بلغة صحيحة (همّام ،1983،79)؛ لأن الترويج لسياسة الصحيفة عن طريق مضمون الأخبار يعد من الأساليب المستنكرة إذا كان القصد منها أو إذا كان نتيجتها خداع القارئ الذي في هذه الحالة لا تعرض عليه المعلومات عرضاً كاملاً وبمصداقية(جونسون وهاريس، 1960،87)؛ لهذا يجب إتباع أسلوب الحياد في نقل المعلومات والتعرف الى وجهات النظر المختلفة حول الموضوع، وإتباع أسلوب التحيز وعدم الانتقائية .

ومضمون الرسالة الإعلامية هو:" مجموعة رموز مفيدة يتم اختيارها بصورة منظمة بقصد إيصال المعاني من المرسل إلى المتلقي (الموسى،2012،89)، وهو محتوى السلوك الاتصالي(مكاوي،السيد،2003،187).

ويعرض مضمون الصحف لعمليات التشكيل والحذف والإضافة والاستبعاد والشرح والتفسير وصياغة المبررات بما يتلاءم وسياسة الصحيفة ،فالحدث الذي ينقل بعد العمليات السابقة لا يبقى نفسه بعد مروره بالفلاتر والمغربلات(بغدادي،2011،59).

والمضمون الصحفي يؤدي أحيانا إلى تخدير أفراد الجمهور، والمعلومات والمعرفة المستقاة منه ؛ تصبح بديلا يقوم مقام المشاركة العملية في الشؤون العامة خاصة عند الاغراق في هذا المضمون الصحفي واعتباره مرجعا في معظم القرارات والقيام بأعمال وسلوكات خاصة في المواضيع التي لا يعرف الناس عنها إلا القليل (Budd and Ruben، 1979،8).

إن فشل العديد من الصحف في أداء وظيفتها لا يجعل المواطنين مشاركين فعّالين في المجتمع،ذلك ان المضمون جاء على حساب المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات التي تجعلهم يعيشون حياة لها معنى ، فتناقصت مصداقية الصحف وتناقص عدد القراء؛ مما شكل خطرا عليها؛ لذلك عليها تحسين مضمونها(صالح،2004،14).

ومما لا شك فيه أن المضمون الإعلامي وأساليب تقديمه وتنظيم أجزاء الرسالة الإعلامية من أهم عوامل النجاح في التحرير الصحفي، ويمثل المضمون نقطة البدء للتعبير في التحرير الصحفي ولا يوجد فاصل بين خصائص المضمون، وخصائص التعبير إذ يمكن الانتقال من أحدهما إلى الآخر بسهولة (شرف،2000، 69).

ويقسم (مروه، 1996،56) الصحف من حيث المضمون إلى ما يلي:

1- الصحف الجامعة: وتشمل جميع اهتمامات الصحافة، وتكون غالباً يومية أو أسبوعية.
2- الصحف المختصة: وتختص بمجال واحد فقط مثل: التجارة أو الزراعة أو علم النفس أو الرياضة وغيرها.
3- الصحف الأدبية: وتهتم بنتاج الأدباء والشعراء والفنانين.
4- الصحف المسلية الخفيفة: وتهدف للترفيه عن القارئ من خلال القصص المسلية والكاريكاتير.
5- الصحف الفنية: وتهتم بالفنون الجميلة كالسينما والمسرح والغناء والتصوير.

ورغم الأهمية التي يكتسبها التحرير في الإعلام إلا أن هناك قواعد ومبادئ تسيّر وتوجه هذا التحرير من خلال سياسة منهجية تحدد كيفية التعامل مع مضمون الرسالة وشكلها.

والرسالة الإعلامية هي واحدة من أهم مقومات العمل الصحفي، وأوسعها انتشاراً وتستخدم في مختلف النشاطات الإعلامية والاتصالية، فهي تختصر كل عناصر الاتصال، وتبدو محددة وواضحة، لكنها معقدة ومتشعبة جداً من حيث طبيعة العناصر المكونة لها ونسبتها (مطاوع،2007،16).

والمضمون في الرسالة الإعلامية قد يكون سياسياً بحتا أو ثقافياً أو حضارياً أو اقتصادياً، ولكل منها قطاع إنساني يكبر ويصغر في ضوء اهتماماته ومصالحه واتجاهاته ومستواه الثقافي، ومن الصعوبة إحصاء كل جمهور متلق للرسالة الإعلامية وفقاً لمضمونها، لكن هناك علاقة مؤكدة بين تنوع النسيج الاجتماعي الثقافي، ومضمون أو محتوى ما تبثه وسائل الاتصال في رسالتها الإعلامية(حاتم،1972،187).

والمضمون الإخباري يحتوي على معلومات تحمل أحداثا ووقائع وقضايا، وهذه المعلومات هي عصب العملية الصحفية، ويتم تقديمها من خلال الرسالة الإعلامية . وذكر(أبوعرقوب،1993،46) عددا من خصائص تمتاز بها، وهي : أن تكون صريحة بعيدة عن تناول الوقائع بشكل مباشر، وواضحة لا تتحمل أي لبس أو تأويل، وكاملة تتضمن كل الحقائق التي يتم تناولها، ومختصرة في إيصال المعلومة بشكل مباشر، وصحيحة تضم معلومات واقعية، ولطيفة توصل المعلومة بشكل بعيد عن الحدة، وبسيطة يمكن فهمها بسهولة من الجميع.

ويتم في الرسالة الإعلامية استخدام المصطلحات بطريقة دقيقة ومقصودة ومحددة؛ لتعطي بُعدا إيديولوجيا يخدم السياسة المتبعة لدى السلطة أو سياسة المؤسسة الصحفية؛ فنشر الفكرة في الصحيفة عدة مرات يركزها في الأذهان (حماد، د.ت،54)، كما أن التركيز على أخبارٍ معينة، وصياغتها بطريقة مثيرة أحياناً أو بطريقة تبسط الحدث وتقلل من شأنها؛ لهدف مقصود تسعى الصحيفة لتشكيله في ذهن القارئ خاصة إذا ما تعاملت مع فعاليات تطالب بالحراك الشعبي، وهذا يقودنا نحو (رؤية وموقف) الصحيفة ذاتها من هذه المطالب السياسية .

فالوسائل الإعلامية التابعة في سياستها للسلطة يبدو فيها التحيز لها ؛ بالتركيز على النواحي الإيجابية وإظهار النظام بصورة ايجابية، ومساندته وإضفاء الشرعية على ممارساته غير المشروعة واستخدام عمليات الدعاية السياسية للتأثير في الجماهير، واستخدام الشعارات المضللة، وأساليب الترغيب و التهديد لتضليل الرأي العام، والتأثير في اتجاهاته الحقيقية من خلال المضمون(زلطة، 2007،230)، وانتقاء قصص إخبارية محددة وإخفاء معان ومصطلحات، والاهتمام بشخصيات دون غيرها والمبالغة في إضفاء أهمية على بعض الأدوار.

في حين أن الصحف الخاصة والمستقلة في سياستها التحريرية لا تسعى لمساندة الحكومة بل تقدم النقد وتكشف من خلال التحليلات سلبيات بعض القرارات الحكومية بما يخص الحراك الشعبي ، وتقدم مختلف وجهات النظر، وتكشف الحقائق والخفايا، وتمتاز بقوة الطرح .

والاختلاف بين الصحف في المضمون مُلاحظ إذا ما قسنا الحدث الواحد من حيث تناول كل صحيفة له بالنشر ومساحته، ومكانه ، وخاصة الأخبار السياسية التي تزويد الجمهور بأخبار ومعلومات حول قرارات وسياسات وبيانات صادرة عن أجهزة الدولة وأيضا الأحداث السياسية الخارجية(ابن سعود، 12،2006).

وفي ظل الانتشار الواسع للوسائل الإعلامية وتدفق الرسائل من كل حدب وصوب وما تحمله من مضامين جعلت القارئ فاقداً للثقة بها، ولا يعول عليها في اتخاذ القرار ،وذلك في ظل الكم الهائل من الرسائل الإعلامية التي تتشابه في نقل ذات الحدث، لكن لكل رسالة منها مضمونها المختلف(ولد القابلة،2003، 41)

فتأثير الصحيفة في القارئ يكون من خلال المضمون المقدم، و يتضح ذلك في الافتتاحيات والأبواب والتعليقات والتحليلات، والتعبير عن الرأي داخل المضمون ،والمنتج الإخباري الذي تقدمه الصحيفة والمحافظة على معايير جودته وأن يقدم في محتواه المعلومات الكاملة الوافية والواقعية دون تلاعب بالأفكار وتقديمها للقارئ بكل بمصداقية .

المضمون الإخباري السياسي :

يعد مضمون الأخبار السياسية المساحة الأكثر مكانا للاختلاف بين الصحف والتي لا تختلف بالأمر الاجتماعي أو الاقتصادي كما في القضية السياسية والمطالب الشعبية ذات البعد السياسي؛ وذلك لوجود اتجاهات في سياسة التحرير لكل صحيفة ، وبناء عليها يتم العمل الصحفي كله من البداية وحتى طباعة الخبر .

وتركز الصحف وتهتم بالمضمون السياسي لما يمتاز به من صدى ومتابعة واستقطاب الكثير من القراء وبالتالي اهتمام هيئة التحرير ورئيسها في تناوله ونشره وبطرائق متعددة من خبر سياسي إلى خبر سياسي آخر ، وحسب سياسة التحرير التي تلتزم بها الصحف وتتسم بالثبات ولا تسمح بأي عوامل تعرقل هذا الالتزام ، بينما تأخذ صحيفة أخرى طابع المرونة عند ظهور قضايا ومتغيرات تطرح نفسها وتتعارض مع سياستها (الحتو،2012،327).

والصحافة تتولى القيام بمهمة التسويق السياسي من خلال إبراز شخصيات وبرامج سياسية مختلفة وإعطائها طابعاً دعائياً يروج له لدى الجمهور بعرض الأفكار والمواقف؛ للتسليم بها من قبل القارئ(المصالحه، 40،1996). ويعتمد التسويق السياسي على نسج قصص إخبارية وحبكها لاستهداف بناء أو دعم برنامج سياسي أو تغيير في مواقف سياسية، أو تصميم الصورة الذهنية لمؤسسة سياسية أو حزب سياسي أو قيادة سياسية.

وتلجأ بعض الصحف إلى الدعاية السياسية لتكوين الاتجاهات أو السيطرة عليها، أو تعديلها عند الفرد أو الجماعات ، ولنجاح ذلك يجب فهم الجماهير وإدراك احتياجاتهم والسبل التي يمكن أن تسلكها الوسيلة الإعلامية في مضمونها لإحداث استجابة لديهم ، إذ للدعاية السياسية تأثير كبير إذا ما قامت بها الصحافة من خلال المزاوجة بين ما تنشره من كلمة وصورة؛ لإيصال صورة معينة عن حالة ما تنطبع في ذهن الآخر(العبادي، 2007،26)، أو:"النشر الدعاية والمعلومات بين الناس؛ للتأثير في الرأي العام وفق اتجاه معين (الدليمي، 2004،99).

وبسبب بعض السياسات في الصحف تتعالى الأصوات والدعوات هذه الأيام؛ لتحسين نوعية المضمون الذي تقدمه بسبب سيطرة الاتجاه التجاري الأمر الذي أدى إلى تركيزها على مضمون تستهدف به تحقيق أهداف تجارية (صالح،2002،34)، وهذا النوع من المضمون جاء على حساب الاهتمام بالقضايا

الجادة التي تؤدي إلى تطوير النظام السياسي في المجتمع، وتعزيز الديموقراطية والمشاركة في صنع القرار .

ثالثا : علاقة سياسة التحرير بصياغة الأخبار وشكلها

(أ) : الصياغة : الحديث عن الصياغة هنا ليس عن تلك الطرائق والأساليب التي يتبعها المحرر لكي تكون كتابته مقروءة، أو تطبيق القاعدة المهمة في كتابة الأخبار، وهي (استخدامْ كلمات بسيطة وجمل بسيطة وتذكر دائماًً أنك تكتب للناس جميعاً)، بل إن صياغة الأخبار كما يعرفها(عبدالنبي،183،1989)هي: " الصور او الطرائق التي يتبعها المحرر عند كتابة الأخبار، و بعبارة أخرى هي الشكل أو الهيكل الذي توضع فيه المعلومات التي يتضمنها "، أي طرق تناول المعلومات وصياغتها وترتيبها.

والخطورة في صياغة الأخبار هي عندما تذهب بالمعنى بعيداً عن الواقع، فتكرار الافكار لتعمل على تربية الفرد على الولاء المطلق لرأي معين، فتقنع المتلقي بهذا الاتجاه مما يؤدي الى تجريد العقل ويلغي وجوده (صالح،2008،125).

وقد تضخم الأخبار الوقائع وتشوهها وتخلط الأوراق أمام المتلقي، وتظهر الإيجابيات وتتستر على السلبيات وتستخدام أساليب تغيير الاتجاهات وأنماط السلوك الفردي والجماعي وتبديل بنية الفرد الإدراكية (أبو عرجة،2010،148)، إضافة إلى التركيز على جمل وكلمات وتهويل الصغائر وتصغير الكبائر كما فعلت وسائل الإعلام الغربية وبعض العربية في حرب الخليج عام 1990، إذ مارست ذلك بشراسة لم ينتبه لها الكثيرون وتحولت هذه الوسائل من خلال سياسة تحرير ممنهجة إلى قوى سيطرة على ذهنية الشارع العربي وفرض الهيمنة المهذبة المسيطرة على العقول (نصر الله،2007،36)، وهذا ما يسمى بالإرهاب الفكري الذي عرفه (الأقطش،1997،9) تعريفاً إجرائياً بأنه: "تكون وسائل الإعلام إرهابية عندما تخالف القواعد الأساسية المتفق عليها في وظائفها وأخلاقياتها كالصدق والموضوعية والدقة والأخبار والأمانة وقول الحق في معالجة الأحداث".

إن إقحام الرأي في صلب الخبر له دلالة كبيرة فمثلاً : إذا كانت الصحيفة تؤيد خفض نسبة الضرائب نجدها تعمد دائماً إلى الإشارة للنسبة الحالية (المرتفعة) للضرائب مفترضة أن جميع القراء متفقون معها على أن النسبة مرتفعة فعلاً، وكذلك تعمد الصحيفة إلى إقحام رأيها في رواية الإخبارية (جونسون،هاريس،1960، 185). ولهذا فالمتابع في الحياة العملية للصحف يجد أن قليلا منها يخلو من رأي تقحمه الصحيفة أو المندوب أحياناً أو وكالة الأنباء أحياناً أخرى .

كما أن إطلاق العنان للأحاسيس والعواطف داخل صياغة حادثة أو خبر ما هو إلا ابتعاد عن الاحترام المفترض مع القارئ ، فالرسالة الإعلامية المتمثلة بالخبر الصحفي والمادة الإخبارية تختلف عن الرسائل الأخرى، فهي رسالة يكتبها المحرر لكي تقرأ وتوزع وتباع وتنشر وتتخطى كل الحدود والحواجز والمسافات وتصل إلى جميع الأذهان بمختلف مستويات تفكيرها .

والخبر الصحفي يمتاز بخطورته؛ لأنه يحمل في ثناياه المعلومات الدقيقة عن أحداث هامة تقع داخل الدولة تمس أناسا أو مؤسسات أو قطاعات أو جماعات أو مناطق أو أفكارا، أو اتجاهات أو سياسات أو توجهات بما هو سلبي أو إيجابي إضافة إلى أحداث تقع في أرجاء العالم فيكون تأثير الخبر هنا بشكل مباشر على

المواقف والمصالح الدولية، ويقوم بدور كبيرً في تحديد المواقف الدولية من الأحداث بالتأثير السلبي أو الإيجابي في أبعادها (المعايطة،1996،26).

إن التنافس الإخباري بين وسائل الإعلام جعل تقديم الأخبار وعرضها يشبه عرض السلع في السوق، وهذا جعلها تتنافس في ابتداع الأساليب الحديثة والمتنوعة التي تجذب اهتمام الجمهور، وأصبح كل منها يتبنى أسلوباً أو صياغة مميزة للأخبار.

والصحف يجب أن تعرض سياساتها بعيداً عن صياغة الأخبار، وعليها أن تعطي الموضوع الصحفي حجمه الطبيعي دون تهويل أو إنقاص، وتجنب السرد الدرامي العنيف والمفتعل بل التناول الموضوعي الهادئ من خلال المفردات اللغوية اللازمة والمناسبة للتعبير عنه بوضوح كامل، وبأقل عدد من الكلمات التي تترجم الحقائق المراد التعبير عنها.

فالقارئ يستطيع في كثير من الحالات أن يميز الخبر الصادق من الخبر الكاذب، ليس لفراسته وحده ، بل بالمقابلة بين الروايات المختلفة في الصحف الصادرة (جونسون وهاريس،1960،191)، وفي إطار العلاقة بين الصياغة والرسالة الإعلامية نجد أن الأخيرة تتمثل بوحدات أساسية، وهي المعلومات والحقائق والأفكار وعناصر الأحداث وما إلى ذلك، مما يكون مادة الخبر ومضمونه ثم تأتي المرحلة التالية لاستقاء الأخبار، وهي مرحلة صبها في الرموز اللغوية في قالب إعلامي يمثل شكل الرسالة التي يستقبلها القارئ، فمادة الخبر يمكن التعبير عنها بألفاظ ورموز مختلفة وباستخدامات متنوعة تتيح للغة فاعلية أكثر في تحقيق التأثير الاتصالي للرسالة الإعلامية (شرف،2000،144).وهذه الرسالة ليست موجهة إلى شخص دون آخر أو طبقة أو مستوى فكري معين، بل إن نسخها تخرج من المطبعة لتتجه إلى جميع القراء باختلاف أعمارهم وأعمالهم، وأماكنهم وثقافاتهم ومعتقداتهم ، ومن هنا فعلى المحررين التوجه بالصياغة واللغة والأسلوب والطريقة داخل المادة الخبرية، لتناسب جميع المستويات (أدهم،1984،194).

ومن هنا فالصحيفة التي تنظر بوجهة نظر معينة في قضية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لا يروق لها عرضها صراحة، فإنها تقدم الخبر تحت جناح خبر آخر أو تدسه تحت عناوين متداخلة (أدهم،1984،56) وعند التهويل في حادثة معينة تنشر الصحيفة تلك الحادثة تحت عنوان ضخم .

والصياغة في الأخبار تسير أحيانا نحو الإعلام التضليلي الذي يقوم على صرف الانتباه عن عنصر الحقيقة، وإخفائها عن المتلقين من خلال التلوين والتعتيم في نقل المعلومات، وتزداد هذه الأساليب في الصياغة أوقات الحروب والأزمات السياسية(المصالحة،1996،80)، وبالصياغة أيضا يعمد المحرر إلى تكرار الحجج وتسويقها؛ لتأكيد الأفكار والحقائق ذاتها؛ ما يؤدي بالقارئ اعتبارها أمورا ثابتة، لا يمكن الشك بها.

ويرتبط محتوى الرسالة الإعلامية عادة بالقدرة على الإقناع إذ يستخدم في ذلك إستمالات مختلفة تجعل من الرسالة ،رسالة إقناعية ،وهذه الاستمالات يوضحها (مكاوي،السيد،2003،188-191) بما يلي:

1- الإستمالات العاطفية، والتي تستهدف التأثير في وجدان المتلقي وانفعاله وإثارة حاجاته النفسية والاجتماعية ؛كاستخدام الشعارات والرموز وإطلاق حكم نهائي في شكل مبسط يجعل القارئ ينقل هذه الشعارات والرموز دون ان يمر بمرحلة التفكير .

2- الإستمالات العقلانية، وذلك بتقديم الحجج والشواهد المنطقية وتفنيد الآراء المضادة بعد مناقشتها، والاستشهاد بالمعلومات والأحداث الواقعية والأرقام والإحصاءات وتفنيد وجهة النظر الأخرى .

3- إستمالات التخويف، وهي تنشيط الإثارة العاطفية لدى المتلقي كإثارة الخوف من الحرب، او من انتكاس اقتصادي؛ لاتخاذ قرارات أو تبرير سياسات أو إثارة الخوف من مرض معين حتى ينشغل الناس به .

كما أن استخدام الأساليب اللغوية كالتشبيه والاستعارة والكناية أو الاستفهام وبشكل مجازي او استنكاري لتجسيد وجهة نظر القائم بالاتصال، إضافة إلى استخدام دلالات وألفاظ وأساليب تحريف المعنى واستخدام عبارات تشديد المعنى مثل:– مجددا ،بشدة،بقوة، وعرض الرأي كأنه حقيقة، وترتيب الحجج الاقناعية داخل الرسالة ، واختيار المداخل الأساسية لإقناع المتلقي بالفكرة، أو الاتجاه أو السلوك هي مداخل تؤثر عند اختيار الرموز والمعاني، وتنظيم الوحدات الرمزية وترتيبها داخل الرسالة.

(ب) : الشكل

طرأ على التحرير الإعلامي تغيرات حديثة من خلال التكنولوجيا المتطورة والمتغيرة إذ يعد تحدياً ومشكلة أساسية تواجه المحررين الذين أصبح همهم استقطاب أكبر عدد ممكن من القراء لصحيفتهم؛ لأن أمر جذب الانتباه يعد مهمة صعبة في ظل تحول الكثير من القراء إلى مطالعة مواقع الإنترنت للحصول على الأخبار بدلاً من الصحف الورقية .

والسياسة التحريرية والمحرر يقومان بالدور الأول والأكبر في تحديد شكل الصفحة، وكثير من الصحف لا تستخدم مخرجين بل منفذين سواء يدوياً أو باستخدام أجهزة الكمبيوتر (عبيدات،2003،26)، والشكل لا ينفصل عن مضمون الرسالة الإعلامية ، كما أن فن الخبر هو نتاج عديد من القراءات بالنسبة للشكل والمضمون على حد سواء (شرف،2000،143).

و يعرف حسن علوان الشكل بانه: " الوجه الأول للمادة الإعلامية ، ووجهها الثاني هو المضمون ، وأنه المظهر الخارجي للرسالة الإعلاميه ويمثل الجسد لها "(علوان ،2008،20).

وأهمية الخبر لدى الصحيفة يجعلها تقدم الموضوع الإخباري بأحجام مختلفة، فهناك البنط العريض من 70-100 وبنط متوسط 30-60 وبنط عادي 18-28، وبأنواع العناوين المختلفة كالمانشيت والرئيسي والثانوي والتمهيدي، وكل منها يتحدد أو يستخدم بناء على فلسفة الصحيفة وموقفها من الموضوع الذي يتناوله هذا الخبر.

ويتحكم الإخراج في الصحيفة بشكل المادة الخبرية،والإخراج في الصحيفة هو خطوة من خطوات إصدار الصحفية تتعلق بالمظهر الخارجي والشكل الفني، والمضمون والمؤثرة فيه والمعبرة عنه، وهو مجموعة العمليات الفنية التي تبدأ بعد الانتهاء من التحرير. والإعلام سابقا كان يعتمد على الخبر والمعلومات والوقائع و تقديمها.

أما الإعلام الحديث فهو يهتم بالتحرير الجيد(المرجع السابق)،وموضوع الإخراج الصحفي هو تناول الصحيفة من حيث أنها جسم مادي مطبوع من الورق، ويتضمن عناصر طباعية من الحروف

والعناوين والصور والرسوم والجداول، وهذه العناصر توزع على صفحات الصحيفة توزيعاً معيناً (الصقر،2009، 116).

ويقول (ذيبان،1978،303):" أن الإخراج الصحفي من وجهة نظر التحرير يعني كيفية تنسيق الأخبار وتوزيعها بين الصفحات، وتوزيعها داخل كل الصفحات ومراعاة محتويات الصفحة ككل بين خبر رئيسي وأخبار ثانوية، وبين تعليق وصورة وأخبار مختصرة وبين إعلان أو خبر إعلامي.

لهذا نجد أن الإخراج عنصر أساسي في إنجاح العملية التحريرية، فهو إما أن يسيء إلى التحرير وإما أن يساعده في إنجاح العمل التحريري، فإن لم يكن المخرج ملماً بالمادة التحريرية ذاته فإنه يقتل الأخبار، وتعامله مع الأخبار حسب حجمها أو صورها، أو حسب عنصر الإثارة فيها قد يتعارض أحياناً مع مضمون المادة الإعلامية ككل ولذلك نقول: لا تحرير دون إخراج ولا إخراج دون تحرير.

والصحف أنواع: منها اليومية ومنها الأسبوعية تتباين في الشكل والقالب المستخدم، فصدور الصحيفة يوميا أو أسبوعيا يعد من العوامل التي تحكم شكل الصحيفة الإخراجي .

والإخراج الصحفي كعملية صحفية وفنية وخطوة من خطوات إصدار الصحيفة يؤثر فيه سلباً أو إيجاباً مجموعة من المحددات، أو المؤثرات أو العوامل التي تتعلق بنواحي العمل الصحفي المختلفة، وبيئته الداخلية والخارجية، ومن هذه المحددات (المتولي،2003،228):

1- السياسة التحريرية للصحيفة.
2- شخصية رئيس التحرير.
3- قدرات الجهاز التحريري للصحيفة بعامة، والجهاز الإخراجي بخاصة.
4- النمط التكنولوجي للإنتاج الصحيفة.
5- القدرات التكنولوجية الاتصالية للصحيفة.
6- القدرات الاقتصادية.
7- طبيعة المادة المنشورة.
8- الصحف والمجلات المنافسة، وأساليب الإخراج المتبعة فيها.

إن ارتباط السياسة التحريرية بالشكل والإخراج ارتباط كبير، فجريدة شعبية جماهيرية ستستعمل مثلاً عناوين صارخة ملونة، ومانشيتا يمتد بعرض الصفحة وصورا فوتوغرافية ضخمة وبشكل درامي وذلك عندما تتناول قضية اجتماعية تريد إثارة الجمهور حولها، ويسمى الإخراج في هذه الحالة بالإخراج المختلط.

أما جريدة الصفوة فنجدها تميل إلى البناء الرأسي والعناوين الممتدة على عمود، أو اثنين فقط وقليل من الصور، والصحف المحافظة يلاحظ أنها تستخدم مانشيتا هادئا،وتتحفظ في استخدام الصورة خاصة في الصفحة الأولى (المرجع السابق، 229).

(ج) المساحة :

بين (أدهم،49،1982) أن أهمية الخبر بالنسبة للصحيفة تنعكس من المساحة التي يحتلها، والصفحة التي ينشر الخبر فيها، فأهم الأخبار بالنسبة للسياسة التحريرية للصحف نجدها تحتل الصفحة

الأولى التي تقع على أخبارها أولا ومادتها وصورها عين القارئ ، إضافة إلى المكان الذي يحتله الخبر من حيز الصفحة واختيار العناوين الرئيسية والفرعية للفقرات والمقدمات لشد القراء وجذبهم.

والمساحة المحددة بالنسبة للعمل الصحفي تعني الفراغ المتاح لنشر رسالة إعلامية ما، لكن ليس بالإمكان توفير كل المساحات التى تحتاجها الرسائل الإعلامية ؛ نظراً لضخامة حجمها، وتنوع أهميتها وذلك يستدعى – أحياناً –اختيار الأهم وتجاهل الأقل أهمية، وأحياناً أخرى يستدعى اختصار الرسالة الإعلامية لتناسب المساحة المحددة، وهي مساحة المادة المنشورة في الصحيفة بالسنتيمتر المربع وتشمل العنوان والمادة التحريرية والأشكال والصور المرافقة لها .

وتسمى المساحة المحددة بلغة الصحافة (ثغرة)، وهي المساحة التي تخصص في الصحف اليومية للأخبار مقابلا للإعلانات، و(ثغرة) الأخبار إحدى الحقائق الأساسية في حياه الصحف، فالمحررون يحيون...؟ عن طريقها وهم متذمرون، والمخبرون يعافونها، والسبب هو أنها لا تخضع لسيطرتهم إلى حد كبير، وحجم ثغرة الأخبار يمليه مقدار الإعلانات المقرر نشرها في إحدى طبعات صحيفة من الصحف. وقليلون في صالة الأخبار يعرفون حجم ثغرة الأخبار المحدد لذلك اليوم (فايز،2006،54)، وبسبب ظروف ضيق المساحة يتم اختصار بعض الأخبار ، وقد يتم ذلك في أثناء مرحلة ما قبل الطبع أو إعداد الخبر للنشر، ويتم الاختصار بحذف بعض الفقرات أو إعادة صياغة الخبر مرة أخرى، وفي أثناء مرحلة الاستعداد للطبع يتم اختصار الخبر بعد جمعه، وفي هذه الحالة تحذف من الخبر جمل وفقرات كاملة(المرجع السابق).

وتركز بعض الصحف على تقديم الأفكار والمعارف باستخدام الأشكال التحريرية التفسيرية كالمقال والتقرير وغالباً ما تكون صحفا حزبية أو متخصصة تريد تقديم المعلومات بشكل تفسيري أفضل وفقاً لرؤيتها تجاه ذلك الموضوع الإخباري في حين أن هناك من الصحف التي تسعى إلى الخبر القصير والعناوين الملونة والإبراز وعدم تكثيف المادة الخبرية في الصفحات الأولى؛ لتقديم أكثر عدد ممكن من الأخبار للسيطرة على القراء .

إن الخطوة الأخيرة في تحرير الأخبار هي ترتيب الروايات الإخبارية بحيث ينال كل منها ما يستحقه من عرض جذاب عند ظهوره في الجريدة، وهو التنسيق المادي فيها والذي يسهم إلى حد كبير في تكوين شخصية الصحيفة، لأن الأثر الذي يتركه المظهر الطوبوغرافي للجريدة في نفس القارئ قد يحمله على العناية بمحتوياتها الفعلية أو يصرفه عنها (جونسون،1960،393).

والمخرج في الصحيفة يقوم بحرفية وخاصة في الصفحة الأولى التي تعد واجهة الصحيفة وباب الدخول إليها وأهم صفحاتها، حيث يعمل على تنفيذ أوامر رئيس التحرير في تحديد الأخبار فيها من أعلى إلى أسفل وحسب الأهمية، فكلما تزايدت أهمية الخبر اقترب من الأولى، ويدخل في ذلك عدة عوامل لتصدير الخبر في هذه الصفحة، وأهمها سياسة الصحيفة التحريرية (ذبيان،1987،345). ويبذل المخرج جهده عند إخراجه للخبر على الصفحة الأولى إذا ما طلب رئيس التحرير منه الاهتمام بهذا الخبر وإبرازه في الوقت الذي تكون الأخبار الأخرى على هذه الصفحة ذات أهمية خاصة إذا ما كانت تحمل وقائع وأحداث تخص شريحة كبيرة من القراء ومتابعاتهم، فيسعى المخرج للعمل بشتى طرائق الإخراج ليظهر الخبر بطريقة تتطلبها السياسة التحريرية.

وعندما تنشر الصحفية خبرا يهمها في الصفحات الداخلية، والأهمية هنا تأتي من السياسة التحريرية، فإنها تشير إليه من خلال (الفهرست) الموجود على الصفحة الأولى بشكل لافت وباستخدام اللون، أو الأرضيات الملونة للدلالة على أهمية الموضوع ودفع القارئ للبحث عنه.

ومنها من يقوم بدمج صورة وخلاصة الموضوع الموجود في الصفحات الداخلية في الصفحة الأولى إضافة إلى رقم الصفحة المنشور بها وأيضاً العنوان .

(د) العنوان :

يعد جزءا لا يتجزأ من الخبر ، فإذا ما كان هذا الخبر يهم الصحيفة سيكون في مكان بارز تأتي عليه عين القارئ مباشرة، إضافة إلى الاهتمام بصياغته وحجم الخط واللون المناسب له لسهولة مشاهدته، فالعناوين أهم عنصر في تصميم الصحيفة، وهي التي تحول المشاهد إلى القارئ (الدليمي،86،2010).

والعنوان الصحفي هو عبارة عن مجموعة كلمات تكتب بخط كبير وتسبق المادة الصحفية والهدف منه هو لفت نظر القارئ للقراءة بلا تأجيل، وفتح شهيته لمتابعة القراءة والانتقال إلى المقدمة، وبقية المادة الصحفية (عزت،2010،315).وهو" ملخص الموضوع، والعنوان الذكي هو الذي لا يدع القارئ يأخذ منه كل معلوماته، وكتابة العنوان فن وخبرة ودراسة وقد خصصت صحف كثيرة سكرتير تحرير لكتابة العناوين فقط "(صبحي،د.ت،123). فالعناوين الجريئة والحروف الطباعية المقروءة التي تخطف الأبصار أصبحت الآن من العناصر التي لا غنى عنها في الصحافة الحديثة .

(هـ) الصور:

يمكن للصحيفة أن تنشر خبراً أو عددا من الأخبار بغير صور إلا أن هناك من الأخبار التي توجب نشر الصور الصحفية معها صغيرة كانت أم كبيرة، فنوعية الخبر ونوعية الصحيفة، واتجاهات سياستها تحدد حجم الصورة المصاحبة للخبر، وعددها ونوعها ومضمونها (أدهم، 1984، 52).

والصور الصحفية لا يكاد ينافسها في لفت الأنظار منافس، ويتضاعف ذلك بالنسبة لبعض الصفحات الداخلية، وكذلك الصفحات والأركان والزوايا التي تهتم بالمرأة والرياضة والحوادث والفن، استناداً إلى ما ترتبط به من عوامل جذب إخبارية .

وتمثل الصورة أهمية كبيرة للصحافة والقراء بشكل عام، خاصة تلك الصورة الإخبارية التي تكون في بعض الأحيان أنجح وسيلة إعلامية فهي تقدم المضمون في وضوح ويسر ودون إجهاد القارئ، فقد تقدم صورة في لحظة خاطفة ما لا يستطيع الكاتب أن يقدمه في مائة صفحة، فهي تنقل الحدث إلى القارئ وتجعله يرى بنفسه بعض التفاصيل التي ركزت عليها لتنقل له جو الحدث أو الواقعة الإخبارية(فايز ،2006 ،138).

ويمكن رصد عدة فوائد للصورة الصحفية بوجه عام، ومنها:

1-تحقق الصورة وقع المادة التحريرية، ويجذب نشر الصورة القراء إلى مطالعة الموضوع.

2-الموضوع المصور أكثر حيوية ووقعاً من الموضوع أو الخبر الخالي من الصور

3-يستطيع القراء من خلال الصور إدراك معلومات كثيرة تثري الموضوع المنشور.

4-تساعد الصورة على تثبيت المعلومات في ذاكرة القارئ.

5-تنمي الصور لدى القراء دقة الملاحظة.

6-تعد الصورة وسيلة مهمة للتسلية والإمتاع الفكرى(المرجع السابق،140).

والصورة الإخبارية هى إحدى تصنيفات مضمون الصورة الصحفية، وهي الصورة المستقلة التي تروي تفاصيل وتصاحبها سطور قليلة عن خبر أو حادث مهم، وتكون في الأغلب ذات حجم كبير، وتوضع في صدر الصفحة .

وعن الصورة الصحفية تقول الدكتورة إجلال خليفة:" هي الصورة التي تضفي تأكيداً على مضمون الخبر، وتعبر عن وقائع حدث بكلمات قليلة أو دون كلمات ، وان الصور الإخبارية يمكن أن تقوم مقام الخبر وتساعد القصة الإخبارية على توضيح معانيها(خليفة،1982،56).

والسياسة التحريرية لا تتعلق فقط بأشكال المواد التحريرية وإخراجها بل أيضاً تتابع إخراج الإعلانات، فكلما كان إخراج الإعلان بشكل جاذب ومميز حصلت الصحيفة على إعلانات أكثر وزاد المردود المالي لها.

رابعا : السياسة التحريرية والقيم الإخبارية

تستخدم القيم الإخبارية في الحكم على صلاحية الأخبار للنشر وذلك بواسطة " حراس البوابات " ،

وأيضا صلاحية التفاصيل المتداخلة في الخبر للنشر، وتقرير طبيعة الأخبار وتوجهاتها العامة وتأثيراتها الاجتماعية .

والقيم الإخبارية هي المرحلة الثالثة من مراحل التغطية الصحيفة، والتي تسمى بمرحلة تقويم الأخبار، وذلك لتقرير اذا كانت المعلومات التي حصل عليها الصحفي تستحق النشر في صحيفته أم لا (احمد،2008،109)، ويسميها بعض الباحثين عناصر الخبر،وهذه القيم هي عبارة عن مجموعة الخصائص التي يتميز بها الخبر، حيث لا يوجد اتفاق عام حول عددها او ماهيتها بين الذين تناولوها بالبحث والدراسة.(أبو زيد،2000،61)، وهي مزيج من القيم الأخلاقية السائدة بين المجتمعات ، لتقدير أهمية الخبر ومدى مسايرته لسياسة الصحيفة والمصلحة العامة ، وعلى هذا الأساس يتحدد مكان نشره بالصحيفة أو المساحة التي ينشرعليها (يعقوب،2008،13)، وهي المعايير التي تستخدم في عملية المفاضلة بين خبر وآخر عند النشر،على أساس عناصره، وصفاته ودلالاته ومغزاه أو هي قياس أهمية الأخبار والمفاضلة بينها في النشر وتحديد موضوعاتها وطريقة بناء المادة الإخبارية المتدفقة يوميا (فايز،2006،86) وهناك صحف تهتم بالأخبار ذات القيم، ومنها ما يهتم بالقيم ذات العلاقة بالجمهور، ومنها لا يحبذ نقل مضمون المصادر أجنبية ويتعامل مع ذلك بدقة لما تحويه من قيم قد تكون ذات بعد سياسي أو اجتماعي غير مقبول لدى القراء.

وعلى الرغم من عدم الاتفاق على مجموعة القيم الإخبارية أو عدم وجودها مكتوبة ومحددة من قبل الصحف إلا إن تقاليد الصحيفة وسياستها تساعد في صياغة هذه المنظومة، التي تعكس تأثيراتها في مراحل العمل الصحف وتنظيمه .

والقيم الإخبارية تختلف من مجتمع ونظام إلى آخر، كما أنها متجددة وذلك لاحتكامها لعدة جهات تؤثر فيها، ونورد هنا القيم الإخبارية الحاسمة والمحددة التي توافق عليها المحررون ومؤلفو كتب تعليم الصحافة كما حددها (makdogad) وهي :

1– الجدة Timeliness
2 – القرب Proximty
3- البروز Prominence
4 – النتائج Consequences
4- الاهتمام الإنساني Humman interest (العزازمة،2012،19).

ويرى عبد اللطيف حمزة أن القيم هي : الجدة ، المحلية ، الضخامة ، الدراما ، سياسة الصحيفة(حمزة،د.ت،74-82)، ويضيف فاروق أبو زيد إلى العناصر السابقة:التشويق، الفائدة ، التوفيق ، الشهرة ، الإثارة(أبو زيد،1984،92–101) .

أما أديب خضور فيذهب إلى أن القيم الإخبارية هي عناصر وأسس وشروط للخبر، ونذكر من القيم التي طرحها ما لم يذكر سابقا : الأسماء البارزة، الصراع وتحقيق زيادة التوزيع، السرعة ،الموضوعية ،الصدق ، الحقيقة ، القرب النفسي ، الطرافة والشذوذ.(خضور،2000،75–76)

وتستخدم القيم والعناصر الإخبارية بطريقة مختلفة من صحيفة إلى أخرى ، فالسياسة التحريرية للصحيفة تحيد بالأخبار وطريقة عرضها، إذ أن الصحف الرسمية أو شبة الرسمية أو ذات الملكية العامة تركز على القيم التي تقدم الأخبار بمضمون ايجابي عند الحديث عن الحكومة وانجازاتها والتطور الاقتصادي والمشاريع والتقدم في مجال الخدمات ، الأمر الذي تهتم الصحف الخاصة او المستقلة كثيرا بإبرازه بقدر الاهتمام بالقيم التي تعرض التقصير الحكومي ومعاناة بعض الفئات ، وفشل بعض المشروعات ، والحاجة لتشريعات وغيرها من السلبيات والسياسات التي تتناولها بقيم الإثارة والأهمية والضخامة والتأثير، بينما الصحف العامة أو شبة الرسمية تهتم بقيم التكامل الوطني والمسوؤلية الاجتماعية وإبراز التقدم والنجاح .

1- وهناك علاقة ارتباطيه بين القيم الإخبارية التي تعنى بها الصحف في مضامينها ، وبين نمط ملكيتها فالصحف الرسمية تستخدم قيمة شهرة الدولة ، وضخامة الأرقام لعرض الانجازات الحكومية بينما الصحف الخاصة تستخدم قيمة شهرة المؤسسة وقيمة ضخامة الأطراف المشاركة في الاعتصامات والفعاليات السياسة كما وتبرَز قيمة الصراع اللفظي في الصحف الحزبية بينما لا تستخدم نهائيا في الصحف الرسمية . **http://www.almotamar.net/news/85134.htm**

ويقول الدكتور محمود ادهم أن قيم الأخبار في وسائل الإعلام العمومية تعكس نظاما اجتماعيا يحقق مفهوم الخدمة العامة ومضمونها ،كما أنها تتأثر بالسلطة السياسة لأنها الممول الأكبر أو صاحب الملكية، أما وسائل الإعلام المستقلة فيسيطرعليها المالك أو التمويل الذي يجعل اعتبارات السوق هي الأوْلى في الإنتاج الإعلامي (ادهم،1984،75).

ويكون تأثير السياسة التحريرية في القيم الإخبارية من خلال :

1 – استخدام الألفاظ استخداما دقيقا ومحددا ليعطي الرسالة بعدها الإيديولوجي الذي يخدم السياسة المتبعة لدى السلطة أو لإعطاء البعد الذي تنتهجه الصحيفة المستقلة .

2 – أسلوب الصورة ويمكن ومن خلالها إبراز قيم إخبارية ومغزى فكري وإيديولوجيا (الدليمي،2012، 132).

ويذهب (عبد النبي1989،41) إلى أن تأثير السياسة التحريرية في القيم الإخبارية يأتي في ثلاثة مداخل :

1 – المدخل النفسي وذلك بالبحث عما شأنه استهواء النفس وتلبية الغرائز وتشويق القارئ ؛ كقيم الشهرة والغرابة والصراع والضخامة .

2 – المدخل التنموي وتركز فيه الصحيفة على الوظيفة الاجتماعية والتنموية للخبر بالاهتمام على قيم الأهمية المجتمعية والتثقيف والنفع العام والموضوعية والدقة والتكامل والشمول .

3 – المدخل الإيديولوجي الذي تسعى الصحيفة فيه إلى الالتزام بمبادئ الدولة أو الحزب أو الجماعة التي تمتلك الصحيفة ، بغض النظر عن الجوانب والمداخل السابقة .

والقيمة الإخبارية لها أبعاد نظرية أو نفعية ، فكرية أو إيديولوجية أو دينية ومن هنا فتمايز الأنظمة الاجتماعية والسياسة والقيمية والإعلامية له اثر في إيجاد اختلاف للقيم الإخبارية التي يقدمها كل نظام، هذا النظام الذي تختلف فيه الصحف بسياستها وملكيتها وإيديولوجيتها ونوعيتها الأمر الذي اثر في تناول الصحف للقيم الإخبارية، فكلما توافرت بالخبر كلما أعطته مرتبة ترفعه إلى استحقاق النشر . والقيم هي معايير مهمة جدا في نشر الأخبار، فالصحفيين خلال تغطية الأحداث يحددون ما هو مهم داخل هذه الأحداث فأما يجدون القيم المناسبة لسياسة صحيفتهم فتتم التغطية، أو التجاهل.(Featherstone and Pape17،2005)

ويتفق العديد من الباحثين والكتاب على أن هناك عوامل مؤثرة في القيم الإخبارية، وهي :

1 – السلطة السياسة .

2 – تأثير السياسة الإعلامية للمؤسسة في القيم الإخبارية .

3 – القيم الإخبارية الإيديولوجية.

4 – القيم الإخبارية والقيم المجتمعية .

5 – الموضوعية والقواعد المهنية والقيم الإخبارية (يعقوب،76،2008).

خامسا : السياسة التحريرية والتغطية الإخبارية

يقصد بالتغطية الخبرية : عملية الحصول على البيانات والتفاصيل الخاصة بحدث معين والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه وأسماء المشتركين فيه ، وكيف وقع؟ ومتى وقع ؟ وغير ذلك من المعلومات التي تجعل الحدث مالكا للمقومات والعناصر التي تجعله صالحا للنشر".(عزت،175،1993)

والتغطية الإخبارية من حيث اتجاه المضمون عدة أنواع وهي :

1- التغطية المحايدة : ويقدم بها الصحفي الحقائق فقط ،وبموضوعية وخالية من العنصر الذاتي الشخصي، ويعرض الحقائق الأساسية والمعلومات دون تعميق .

2- التغطية التفسيرية : ويقوم الصحفي فيها بجمع المعلومات المساعدة والتفسيرية للحقائق لتفسير الخبر وشرحه للقراء وعرض التفاصيل .

3- التغطية المتحيزة او الملونة : التي يركز فيها الصحفي على جانب من الخبر ،وقد يحذف بعض الوقائع، أو يبالغ في بعضها أو يشوه ويخلط وقائع الخبر برأيه الشخصي (انظرعبدالمجيد،وعلم الدين،2004،15).

4- التغطية الاستقصائية : التي تسعى فيها الصحف إلى نشر التحقيقات الصحفية والتحري عن قضايا ومواقف تحدث في المجتمع خاصة الفساد بأنواعه والتقصير في الأداء الحكومي أو الانحراف أو الاحتكار أو القضايا الخفية الهامة للمجتمع .

وهناك العديد ممن يتحدثون عن التغطية التسجيلية أو التقريرية، والتي تهتم بالحصول على التفاصيل والمعلومات الخاصة بحدث معين تم بالفعل . والتغطية التمهيدية التي تهتم بالحصول على التفاصيل والمعلومات المتعلقة بحدث متوقع ، أي لم يتم بعد أو هناك مؤشرات تشير إلى احتمال وقوعه.

وتغطية الصحيفة تختلف من حدث إلى آخر، وكما يكون الحدث تستخدم الصحيفة التغطية المناسبة له ،فسياسة التحرير يسترشد بها الصحفيين أثناء تغطيتهم الإخبارية وفي جميع الإحداث، وخاصة الصحف الحزبية او التي تحمل إيديولوجيا محددة ، تقوم على تغطية الإخبار وفق هذه الايدولوجيا ويتم التناول والمعالجة بناء عليها(المرجع السابق). والسياسة التحريرية تحدد وجوه التغطية وانتقاء الأخبار من خلال تحديد المعايير التي يتم وفقها انتقاء المادة الصحفية ونقلها ؛ كالقيم الإخبارية ، معايير خاصة بالتعبيرعن احتياجات جميع فئات السكان وعدم التركيز على فئة وإهمال فئات أخرى لأسباب عرقية أو دينية أو سياسية أو لغوية ، وأيضا المعايير الخاصة بالمادة الصحفية التي تأتي من مصادر أجنبية(عبدالمجيد،علم الدين،34،2004) عملية الاختيار والانتقاء بين الأخبار يؤدي إلى إخفاء الكثير من الأخبار والحقائق ووجهات النظر والمواقف ، فالصحافة تقوم بدور بالغ منذ نشوء الحدث والتي قد تسلك فيه منحى الإثارة أم السطحية (البالتيز،2004،277) .

وتذكر الدكتورة إحسان عسكر اثر السياسة التحريرية في التغطية الإخبارية للصحيفة وقد أحصت عددا من العوامل التي تؤثر في ترويج هذه السياسة عن طريق عرض الأخبار، وتقييمها ومنها:

1- نشر ما يدخل في دائرة اهتمامها تحت عنوان ضخم، أي يرفع قيمته الإخبارية.

2- تطوير قيم الخبر ، وفق أغراض الصحيفة ،أي تكوين الخبر .

3- طمس القيم الواقعية للإنباء بإحاطتها بسيل من الأحاديث والتصريحات التي تزيد او تقلل من قيمتها وفق اتجاهات الصحيفة وسياستها .

4- استخدام الرسوم الكاريكاتورية للتعليق على الخبر بقصد التأثير على قيمة الذاتية الموضوعية والإيحاء برأي أو فكرة معينة .

5- القضاء على الموضوعية في الخبر بطمس قيمته الأصلية (عسكر،د.ت ،75).

والعوامل المؤثرة في اختيار الأخبار وأهمها السياسة التحريرية هي:الحس الإخباري للمحرر،طبيعة جمهور الوسيلة ، توقيت النشر، توجهات مالك الوسيلة ، تأثير المعلنين ، التوازن الإخباري ، التنافس مع الوسائل الأخرى ، دور حارس البوابة في ترتيب أولويات الجمهور .

المبحث الثاني : علاقة سياسة التحرير بالواقع الاجتماعي والاقتصادي

أولا : علاقة سياسة التحرير بالواقع الاجتماعي

(أ) علاقة سياسة التحرير بالمجتمع

المجتمع الديمقراطي يجب أن تتوافر فيه التعددية الصحفية ، وهذا يعني ان تكون الصحف الصادرة فيه متنوعة في اتجاهاتها السياسية ومنطلقاتها الفكرية وسياستها التحريرية حتى يمكن أن يحصل الفرد على حقه الكامل بالمعرفة (صالح،2004،13).

والصحافة باعتبارها وسيلة إعلامية تعبر عن نبض المجتمع ، فان صانعي القرار يحرصون على مطالعتها لمعرفة ما يدور في المجتمع من آراء (الباليتز،2044،277) خاصة متابعة الصحف المستلقة التي تعرض الآراء والانتقادات بصورة وبطرح أقوى من الصحف الرسمية أو شبه الرسمية .

وفي المجتمع مجموعة من القواعد الأخلاقية، والمعايير المجتمعية والآداب العامة إضافة إلى مراعاة الذوق العام وما تعارف عليه المجتمع، وعدم تخطي ذلك أو التجاوز عنه عند الكتابة الصحفية ، حيث يجب مراعاة هذه المعايير جميعها في السياسة التحريرية للصحف والتجاوز عنها يسبب لها ما لا يحمد عقباه .

وليس أي خبر يأتي يمكن الأخذ به ، خاصة الأخبار الخارجية من وكالات أنباء أو صحف عالمية، أو مجلات أو إذاعات أجنبية ، كما انه ليست أي صياغة أو ترجمة او نقل يصلح لمجتمع ما ، فأي مادة إخبارية تقدم بطريقة ما ، أو تحتوي معلومات معينة قد تثير القراء وتحدث مواجهة عنيفة للصحيفة (ادهم 1984،58)، وعلى الصحيفة أن تراعي جميع المكونات والفئات الدينية والعرقية والأقليات الموجودة بالمجتمع في المضمون الذي تقدمه .

وظروف المجتمع تؤثر كثيرا بالمؤسسات الإعلامية واتجاهات سياستها واتخاذ القرارات فيها ، فلا تستطيع إلا أن تنسجم مع قيم هذا المجتمع ومتطلباته (عبد العظيم،1998،39)، وهذا الالتزام المفروض على المضامين الصحفية يجعلها تحيد في الكثير من الأحيان عما هو صحيح فتتأثر المصداقية وتعيق الحراك الشعبي وأيضا عدم التطرق للقوانين الخاصة بقيم المجتمع وعدم القدرة على طرحها بالنقد او الدعوة لتغييرها .

والتحرير الإعلامي يتم بواسطة مؤسسة اجتماعية تستجيب للبيئة التي تعمل فيها ، فتؤثر في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تعمل فيه، وتتأثر هي بذلك النظام (الدليمي،2012،215).

والبناء الاجتماعي يشكل السمات والخصائص العامة لوسائل الإعلام، وهذه السمات تؤثر في نوعية المضمون المقدم وأشكال الأداء الإعلامي، ونوعية الرقابة المفروضة ووضعية الإعلام وبنائه (خوخة ،2009،103)

كما أن البناء الثقافي في المجتمع قد يكون حجر عثرة ضد أي استفادة من المضامين الإعلامية المقدمة، والتي لا تستطيع تناول بعض الموضوعات المتعلقة بالمجتمعات المغلقة بسبب ثقافة مقيدة بموروث اجتماعي . في حين أن الصحف في الديمقراطيات المتقدمة تعمل جادة لحماية نفسها من الوقوع في أخطاء تحيد بها عن هدفها الرئيس وهو خدمة المجتمع ومصالحه ، وتمثيله والدفاع عن قضاياه .

ويطرح الدكتور الأمير صحصاح الوظائف الواجب تبنيها من قبل الصحف، والتي تصلح للمجتمعات النامية المحتاجة لها، وهي:

1- تغطية الأحداث بشكل دقيق وصحيح وشامل بما يعطيها معناها الحقيقي .

2- طرحك الآراء دون الاقتصار على طرح الأفكار والآراء التي يراها القائمون على وسائل الاتصال أو أي فئة أخرى.
3- أن تكون وسيطا رئيسيا وفاعلا بين الحكام والمحكومين.
4- الإسهام في حث الجماهير على المشاركة في إدارة مجتمعاتها وتنمية إدراكها السياسي .
5- الإسهام في دعم قضايا التنمية الشاملة للمجتمع.
6- التأكيد على الهوية الثقافية للمجتمع، وحماية القيم الثقافية المقبولة أو المرغوب فيها.
7- دعم الشعور بالانتماء إلى الوطن.
8- الربط بين الماضي والحاضر بحيث تحافظ على الأصالة.
9- التعبير عن هموم الجماهير وآماله.
10- الإسهام في الدفاع عن القضايا العادلة .
11- الإسهام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان (فايز،93،2006).

أما الولاء للوطن أو الانتماء الوطني فهو سمة تسود أفراد المجتمعات الأمر الذي يجعل من اغلب الصحف تميل إلى وصف نفسها بالقومية بغض النظر عن اتجاهها الفكري أو السياسي ، حيث تتفق جميع الصحف بكافة أنواعها وسياساتها التحريرية على الثوابت الوطنية ، ولا تستطيع أن تحيد عن ذلك ، وإذا ما تعارضت سياستها مع القيم الوطنية فإنها تتعرض لضغوط كبيرة لا مجال إلا وان تتنازل عن سياستها لإعلاء هذه القيم الوطنية .(يعقوب،2008،47)

وتتفاوت سياسة تحرير الصحف في تأثرها بهذا العامل فبعضها يسلك مسلك الوقار والاتزان في التعبير عن الولاء الوطني ، وبعضها الآخر يندفع في ذلك كثيرا ، لهذا فالصحيفة مهما كانت سياسة تحريرها فهي تمتنع تلقائيا عن نشر أي خبر يتعارض مع الولاء الوطني والإخلاص له (عبدالنبي،1989،79).

(ب) : علاقة سياسة التحرير بالجمهور

جانب كبير من اتجاهات سياسة تحرير الصحفية يتحدد على ضوء ما يتصور انه يمثل احتياجات الأفراد في المجتمع ، فتهتم الصحيفة بتلبية هذه الاحتياجات ، باعتبار أن القارئ هو مستهلك الصحيفة أو المعني بالتأثير ، وإن لم تلب هذه الاحتياجات فان النتيجة هي انصراف الجمهور عن الصحيفة وبالتالي انخفاض توزيعها وفقدان الثقة فيها أو في أهميتها في حياتهم .(عبد البني1989،95) وهذا يعني انتهائها صحفيا.

ويتم التعرف إلى احتياجات الجمهور واهتماماته بوسائل عدة: بينها المسوح الميدانية وتحليل وسائل بريد القراء ، والنزول المستمر إلى الجماهير في مواقعها المختلفة، وتناول هذه الاهتمامات وأخذها بالاعتبار في تقييم المضامين الإعلامية المختلفة والطريقة التي يتم بها معالجة الأحداث في(نفادي،1996،210).

وإضافة إلى ما تتلقاه الصحف من رسائل وتعليقات ومقترحات فإنها تتلقى الكثير من الاتصالات الهاتفية المباشرة من القراء يعبرون عن آرائهم في معالجة الصحيفة لموضوع ما أو يوجهون انتقادا لتجاهلها قضية ما أو لارتكاب خطأ في مضمون المادة المنشورة .

كما وتعد المساجد ومجالس المواطنين ومجالس النخب والمسؤولين وما تطرحه من مناقشات وآراء وقضايا ، نوعا من الضغوط على الصحيفة وسياستها والتي يجب أن تنال رضاهم وأيضا أن تكون الصحف ذات مصداقية تجاه الجمهور.

ويرى (فايز،2006،68) انه يمكن تحديد العلاقة الفعلية لجمهور الصحيفة بالسياسة التحريرية من خلال مستويين أو جانبين :

الأول : تحديد الجمهور الفعلي الذي يقرأ الصحيفة بالفعل، أو الجمهور المستهدف الذي تخطط الصحيفة للوصول إليه ليصبح جمهورا فعليا ، ومعرفة سماته وخصائصه العمرية والسيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية واهتماماته .

الثاني : يتعلق بما يريده الجمهور وما يحتاج إليه ، وهل تسعى السياسة التحريرية إلى الاكتفاء بتلبية رغبات الجمهور أم تهدف إلى الموازنة بين ما يرغب فيه وما يحتاجه بالفعل .

وتخضع السياسة التحريرية لتأثير حاجات القراء من منطلق أنها صدرت لإشباع احتياجاتهم في نواحي معينة ربما لا يجدونها في صحف أخرى ولهذا نجد من الصحف ما يسعى إلى أعداد استطلاعات للقراء للوقوف على الصحيفة التي يرغبون في متابعتها وأرائهم بالمضامين المقدمة بها .

والصحيفة عليها أن تقدم ما هو مناسب لجمهور القراء من ناحية المضمون والصور والمساحة التي يحتلها الموضوع الصحفي؛ لان المجتمعات البشرية تختلف عن بعضها بالعادات والتقاليد والأعراف والقيم إضافة إلى اختلاف الأديان ومدى التمسك بها وهذا يحتم الاختيار من بين الأخبار أو المعلومات أو التفاصيل أو الوقائع ما هو مناسب لهؤلاء القراء. (ادهم 1984،58) .

وتقول (الرواشدة،2011،7) : ان للجمهور أعراف وقيم استقر العمل بها منذ فترة زمنية طويلة والعرف في المجتمع الأردني متى ما طبق بالطريقة الصحيحة يعد قوة إلزامية توازي قوة القانون، الأمر الذي يشكل ضغطا كبيرا على الصحيفة وسياستها والتي ترى بنفسها لا تستطيع إلا أن تسير وفق أعراف الجمهور السائدة .

ويؤكد محمد عزت قوة استجابة الصحيفة للجمهور؛ لان المنافسة بين الصحف شديدة ومستمرة وزادت حدتها في الفترات السابقة؛ الأمر الذي أدى إلى أن تعمل كل صحيفة على استرضاء القراء بأية طريقة (عزت،2010،87) لكن قد يحدث صدام بين الجمهور والصحيفة إذا ما كانت سياستها التحريرية جامدة غير مرنة ولا تقبل بالتغيير، الأمر الذي يعرضها للمزيد من النقد ، إضافة إلى أهمية نوع الصحيفة في هذه الحالة فالصحيفة الرسمية أو شبهها لا تستطيع أن تخضع للكثير من ضغوط القراء، لأن هنالك سلطة سياسية مسيطرة عليها، قد لا تتفق أحيانا مع هذه الضغوط الجماهيرية ، اما الحال في الصحف المستقلة فدرجة الاستجابة متفاوتة .

والجمهور تختلف تفضيلاته للمضامين الإخبارية ، والتأثر بها يكون باختلاف أفراده في خصائصهم المتنوعة ثقافيا وديموغرافيا وسيكولوجيا ، الأمر الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الصحيفة (احمد ،2008، 301)، وهو متطلب مهم وحيوي يفيد الصحيفة في توجيه الرسالة الاتصالية بأسلوب مناسب للقراء ، فما يجذب القارئ إلى فقرة معينة هو سمات القارئ، إلى جانب أسلوب عرض الفقرة ومضمونها وتناولها للحدث (عبدالمجيد ،علم الدين،2004،27).

ان نشوء الكتل والجماعات التي تطالب بالتغيير والإصلاح وتعارض بعض القرارات السياسية يؤدي ذلك الى تغيرات في طبيعة العلاقة بين الجمهور ونظم وسائل الإعلام ، وتجد الصحف أن عليها أن تغير أو تعدل في سياسة تحريرها لمواكبة مطالب الجماهير وتبنيها وتغطيتها وتناولها بالتحليل والمعالجة وخاصة الصحف شبه الرسمية أو المحافظة أو القومية .

وهذا ما لمسه الجميع بعد ثورات (التحول العربي) حيث لم تستطع الصحف أن تبقى على النهج السابق فذهبت، ولو شكليا إلى تناول تلك المطالب وتجاوزت الكثير من الخطوط الحمر، وتبنت تلك المطالب والأفكار خاصة الصحف المستقلة ، ليس لأنها تؤمن بها بل رغما عنها.

أنماط السياسة التحريرية

وثمة تقسيم لأشكال مختلفة للسياسة التحريرية وفق معيارين(الشملول،2001،158) :
أ. المضمون المقدم وطبيعته وأسلوب كتابته .
ب. نوعية الجمهور القارئ الذى تقدم له .
وهناك وفق هذا التقسيم نوعان من الصحف: الجادة والشعبية، فالصحف الجادة لها جمهور مختلف ، يتمثل بقيادات الرأي، والفئات المهمة في المجتمع،وتعرض الأحداث العالمية بأسلوب منطقى وليس عاطفياً . فى حين لا تراعى الصحف الشعبية القيم الصحفية الإخبارية المتعارف عليها ، ولا تهتم باللهجة المتزنة الوقورة في اللغة ، وتركز على الأخبار المثيرة ، وتوزيعها يصل لأعداد كبيرة ، وهى تعتمد على الأخبار الخفيفة ، وتخاطب جمهوراً اقل ثقافة من جمهور الصحف الأخرى (صحف النخبة) .
وانتقاء الأخبار وتغطيتها وما هو صالح للنشر منها ، يكون وفقا لاهتمامات القراء ، فطبيعة الجمهور عامل مهم وعلى الصحيفة وسياستها أن تتماشى معه . (نصر، عبدالرحمن، 2003،81) فالصحف الحديثة في المجتمعات المتقدمة استجابت لرغبات الجمهور واستحدثت وظيفة جديدة للصحافة وهي تقديم الخدمات التي يحتاجها القارئ في حياته اليومية تستهدف تيسير سبل الحياة أمامه ومعاونته في الاستمتاع بانجازات التقدم الحضاري التي يتيحها له انتماءه إلى مجتمع متقدم ، والسياسة التحريرية الناجحة تفرق بين أمرين :
1- ما يريده القراء .
2- ما ينبغي أن يحصل عليه القارئ.(أبو زيد،1999،46)
ومن هذه الظاهرة فان أي صحيفة ينبغي ألا تكون طريقا لاتجاه واحد وإنما طريق ذو اتجاهين ، تعطي وتأخذ ، سواء الجمهور أو الحكومة ، فهي تنقل للحكومة وجهة نظر الجمهور ومطالبه ، وتنقل للجمهور ما تفعله الحكومة وتحليله.

(ج) : علاقة سياسة التحرير بالرأي العام

بتعدد الأشخاص الذين درسوا الرأي العام تعددت التعريفات ،وتعود الصعوبة في الاتفاق على تعريف واضح ومحدد له الى طبيعته التي تتأثر بالنظام السياسي والاجتماعي السائد، والذي يختلف من نظام سلطوي الى آخر ليبرالي .
ويرى ليونارد دوب (Doob) الرأي العام بأنه : الرأي العام الذي يشير إلى مواقف الناس من قضية معينة حين يكونوا في الجماعة الاجتماعية نفسها (الموسى،2012،156).
يرتبط دور الصحافة عند تكوين الرأي العام بالنظام السياسي وقوانين آلية العمل، وهي عند سعيها في إحداث اثر معين في الجمهور يتطلب ذلك من القائمين على الرسالة الصحفية تلوين مضمونها وتشكيله؛ ليكون ذا تأثير بالرأي العام وتشكيل اتجاهاته(حجازي، د. ت ، 44)، والرأي العام له تأثيره في اتجاهات سياسة التحرير للصحف، وبناء أجندتها وتناولاتها السياسية المتعددة .
وتستخدم الصحافة لأهمية الدور الذي تقوم به لإدارة الأزمات أو احتوائها ؛ بالتخفيف من أهميتها أو حدتها، والاهتمام بتقديم التصريحات الرسمية، وحصر الأزمة باستشراف المستقبل والحيلولة دون تكرارها ، او كشف التقصير الحكومي، ونشر حقائق الحدث للرأي العام؛لإثارته(مصطفى،2000، 37).
وتستخدم أنظمة الحكم الصحافة؛ للوصول إلى عامة المواطنين، لإيضاح السياسة التي تسير وفقها لتسهم هذه الصحافة في إيجاد المواقف المساندة لهذه الأنظمة (شقير ،د.ت ،ص 19). كما ان السياسة التحريرية للصحيفة هي التي تتحكم بمدى تأثير الصحيفة بالرأي العام وذلك عندما نلاحظ توافد الأشخاص على قراءة صحيفة أكثر من غيرها، في حين تعد الآراء والافتتاحيات والأفكار التي تحملها الأعمدة الصحفية قنوات رئيسية تمكن رجال السياسة من الاطلاع على شرائح الرأي العام وتوجهاته.

ويقول الدكتور إحسان عسكر" أن السياسة التحريرية الرشيدة من وجهة نظر خبراء وأساتذة الصحافة هي التي تضع الرأي العام نصب أعينها ، وتحيطه علما بكل ما يمس مصالح أفراده الذين يجب أن يعرفوا كل ما يدور حولهم بأمانة وصدق ، ويقفوا على شتى الإجراءات والقرارات التي تمس شؤون حياتهم ، كما أن حقهم على الصحيفة تقديم وجبة إخبارية تلبي حاجاتهم ."(عسكر ، د.ت ، 151)
والتحرير الإعلامي يقدم رسالة إعلامية هذه الرسالة عليها أن تنقل للجماهير المعلومات السليمة والحقائق الثابتة ، وتساعد على تكوين رأي صائب وموضوعي يعبر عن عقلية الجماهير وميولها واتجاهاتها.
وهذا التحرير الإعلامي يعمل على تيسير عملية الإقناع بإقحام الأفكار والحقائق، والأرقام لتوجيه الرأي العام نحو اتخاذ قرار سلبي أم ايجابي ، وبحسب الاتجاه الذي تعمل به الصحيفة (الدليمي،2012،35).
والصحيفة كما يقول(عبد القوي،1989،30) : من أقدم واهم وسائل الإعلام التي تشكل الرأي العام، ويذهب (آرثر،2012،95) إلى أن وسائل الإعلام تؤثر فينا على مستويات عدة :

1- تعطي الأفكار وتساعد في تشكيل وعي الأفراد .
2- تساعد في تشكيل الآراء والمواقف .
3- تأثير العواطف وتحدد طبيعة السلوك .

وعن طريق مضمون الرسائل الصحفية نستطيع التعرف إلى توجهات الرأي العام، ورؤيته حول مختلف القضايا ، وذلك عندما تتبنى الصحيفة قضية ما وتتناولها بالتحليل والتكرار والتركيز على عناصر الإثارة ، فهي تستطيع أن تجعل من الرأي العام سائرا خلفها أينما ذهبت .
كما تستطيع السلطة السياسية أن تقيس ردة فعل الرأي العام إذا ما جعلت الصحيفة تتناول قضية ما، وتسلط الضوء عليها قبل تنفيذها أو اتخاذ القرار فيها ، الأمر الذي يرشد السلطة ، ويقلل من فرص تعرضها لخطر الانتقاد(عبد الباقي،2009،69)، فالصحافة مصدر مهم لقياس الرأي العام وتحديد اتجاهاته إزاء القرارات والمواقف (المصالحة،1996،79)؛ لهذا فان تحكم السلطة السياسة باتجاهات سياسة الصحيفة يعني أن الصحيفة ستبذل جهدها للتأثير في الجمهور لصالح القرارات الحكومية وبث روح التفاؤل والأمل والنجاح القادم من خلال مضمون الرسالة ، في حين أن الصحف المستقلة في سياستها تحظى بثقة اكبر من الجمهور، وتتناول طرح القضايا بالتحليل الناقد وتسليط الضوء على التقصير وما هو سلبي وتتسم بأفضلية في حراسة المجتمع وتوجيه الرأي العام .
ويؤكد إبراهيم المسلمي أن النظام السياسي يعتمد كثيرا على وسائل الإعلام، لزيادة المعايير السياسية وتدعيمها كإطاعة القوانين، والحفاظ على هذا النظام السياسي، والرضا عند تحقيق بعض المطالب الشعبية خاصة السياسية منها ، وتدعيم الشعور بالمواطنة، والتحكم وكسب الصراعات مع الأحزاب أو صراع أو مع بعض الأنظمة الاجتماعية (المسلمي،2001،87).

(د) : علاقة سياسة التحرير بجماعات الضغط

تخضع المؤسسات الإعلامية في الكثير من الأحيان لضغوط متعددة المصادر ومتنوعة الأشكال والطرائق؛ للسيطرة على المعلومات وأوقات نشرها وأشكالها؛ بالتدخل في عمل الصحيفة او سياسة تحريرها والتأثير فيها في أثناء التغطية، وطريقة التناول وكيفية النشر لتحقيق أهداف معينة خاصة(بغدادي 2009،39).
والصحيفة لا تعمل في فراغ ، وإنما تعمل في إطار كيان يتألف من جماعات متباينة في مستوياتها؛ الاقتصادية والثقافية والسياسية والتعليمية ، ويفرض هذا التباين تباينا في الاهتمامات والمصالح والأهداف التي تسعى كل جماعة لتحقيقها ، ويشكل ذلك كله ضغطا قويا على الصحيفة عند رسم سياستها التحريرية .(عبدالنبي،1989، 96)

والممارسة الإعلامية هي مسؤولية ورسالة نبيلة وشريفة تحكمها قيم وأخلاق ومبادئ ، لكن وفي عصر تكنولوجيا الاتصال الحديثة أصبحت المؤسسة الإعلامية تصنع الأخبار وتشرف على صياغتها، وتبلغها للجمهور الأمر الذي جعلها محط أنظار العديد من القوى المتنوعة، التي تحاول أن تطوّع وتستغل العملية الإعلامية لتحقيق أهدافها ومصالحها أحيانا بطرائق ملتوية تبعد الصحافة عن أخلاقياتها (المرجع السابق).

ولهذا تجد الصحيفة ذاتها عند معالجة القضايا والمشكلات ، وتحديد ما ينشر وما لا ينشر ، أمام مواقف مؤيدة وأخرى معارضة ، و تحديد ذلك يتوقف إلى حد كبير على ضوء ما يتوافر لكل جماعة من نفوذ سياسي واقتصادي يمكنها دون غيرها الضغط على الصحيفة.(المرجع السابق).

وجماعات الضغط كثيرة ومتنوعة، وهي على النحو التالي :

1- جماعات رجال الأعمال وأصحاب الشركات والاحتكارات الكبرى .
2- جماعات الصفوة السياسية التي تتحكم بمقاليد الحكم والإدارة بالبلاد .
3- منظمات المجتمع المدني .
4- النقابات والجماعات المهنية .
5- الأحزاب .
6- الجماعات العرقية والدينية .
7- المنظمات الحقوقية .
8- الجماعات والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان .

وتنشط هذه الجماعات إجمالا في المجتمعات الديموقراطية، وتسعى للتأثير في وسائل الاتصال بأشكال مختلفه ، أو أنها تسعى إلى تملكها؛ لتلبية حاجاتها وتكون المواد الإعلامية مناسبة لأفكارها ومصالحها، حتى أنها تتدخل في بعض الأحيان بمضمون الإعلانات؛ الأمر الذي يؤدي إلى انحراف الصحيفة في بعض المواقف عن المبدأ الأساسي الذي تسير وفقه جراء ضغوط مكثفة ومتنوعة تتعرض لها (مكاوي،1994،156).

والصحيفة تجد نفسها أحيانا أمام رؤية جماعة ذات نفوذ قوي جدا سياسي أم اقتصادي أم اجتماعي أم ديني (الحتو،2012،156)؛ فتفقد استقلالها التحريري ، ويتم توجيه نمط التغطية أو التناول والمعالجة أو التحليل والإبراز وفقا لهذه الجماعة .

ويرى احمد نفادي أن السياسة التحريريه ذاتها، والنظام الإداري وتقاليده داخل الصحيفة يعد نوعا من الضغط على صحفيي المؤسسة الصحفية(نفادي،1996،209)، وهذا الضغط الذي يزداد في الصحف الرسمية أو شبه الرسمية، ويقل في الصحف ذات السياسة المستقلة.

وتستخدم جماعات الضغط أساليب عديدة للضغط على الصحف، ومنها:

1- تملك وسائل إعلامية واستخدامها لعرض الأفكار .
2- التهديد بحرمانها من الإعلانات سواء التجارية وغيرها .
3- الضغط من خلال الهبات المالية والمنح المتعددة .
4- طرح الأفكار ووجهات النظر عبر الصحف المنافسة.
5- استخدام الوسائل الإعلامية المتنوعة للضغط على الصحيفة .
6- استخدام المنتديات والندوات والمؤتمرات والمساجد لطرح ارائها او اعتراضاتها.
7- إرسال الرسائل إلى المسؤولين في الحكومة أو لوزراء الإعلام.
8- ارسال الرسائل الى رئيس التحرير والمحررين.

9- أن يكون داخل الصحيفة مجموعة من القائمين بالاتصال وخاصة المحررين ، يتبعون فكريا أو إيديولوجيا لجماعة من تلك الجماعات.

وتكون استجابة الصحيفة لهذه الضغوط حسب جمود أو مرونة سياستها التحريرية ، فالصحيفة التابعة للحكومة تتقبل ما تمليه هذه الجماعات إذا كان المطلوب لا يتعارض مع سياستها وتقاليد المجتمع وسياسة الدولة العامة ، في حين الصحف المستقلة تأخذ بعين الاعتبار هذه الضغوط خاصة الاقتصادية منها الأمر الذي يجعلها ذات مرونة بشكل أو بآخر فيما تطرحه هذه الجماعات .

أما الصحف الحزبية فهي بالضرورة لا بد أن تعبر عن اتجاهات الأحزاب التي تصدرها ، وتستجيب للضغوط حسب نوعها وحسب الجماعات أو المنظمات التي تمارسها(صالح،2004، 26).

ومن هنا فالاتصال خدمة عامة وضرورية للمجتمع الذي يتم فيه وعلية التعامل مع كل أطياف هذا المجتمع وتشكيلاته ، ففي دراسة للدكتورة آمال كمال تناولت فيها العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وصحيفتي الأهرام ذات الطابع الرسمي والمصري اليوم وهي صحيفة خاصة وجدت:

1- عملت صحيفة المصري اليوم على تغطية وتناول الأخبار والأحداث المتعلقة بمنظمات المجتمع المختلفه أكثر من الأهرام التي كما يبدو لا تحبذ نشر الاعتصامات والاحتجاجات التي تقوم بها تلك المنظمات.

2- صحيفة الأهرام تعتمد على المصادر الرسمية عند تناول وتغطية أخبار منظمات المجتمع في حين أن صحيفة المصري اليوم تعتمد على مصادر تلك المنظمات، خاصة النقابات المهنية والمنظمات الحقوقية والجمعيات الخيرية مع إبراز المعوقات والقيود التي تكبل تلك الجماعات.

3- الصحف الرسمية تتناول قضايا تلك المنظمات بناءً على علاقتها بالحكومة فإذا كانت الحكومة تسيطر عليها فان طريقة التناول تكون بالتركيز على مسؤلياتها تجاه المواطنين وتأكيد جهودها في المسؤولية المجتمعية، في حين أن الصحف الخاصة أو المستقلة تنقل هموم هذه المنظمات ومشاكلها، وتهتم بتغطية أنشطتها ومطالباتها وكشف التقصير الحكومي تجاهها . (www.mogtamana.com) (مجتمعنا) تم دخول الموقع بتاريخ 2013/3/25

وتضغط هذه الجماعات عن طريق القائمين بالاتصال داخل الصحف سواء رئيس التحرير او مديري التحرير أو المحررين والصحفيين المندوبين أو المراسلين الذين قد ينتمون إلى جماعة أو أكثر من جماعات الضغط، وهنا يصبح الحديث عما يسمى بالجماعات المرجعية.

والجماعات المرجعية، هي جماعات الانتماء التي يشارك الفرد أعضاءها في الدوافع والميول والاتجاهات،ويتمثل قيمهم ومعاييرهم في اتخاذ قراراته أو أحكامه أو قيامه بسلوك معين(عبدالمجيد،2004،164).

وهذا الأمر الذي يجعل من القائمين بالاتصال داخل الصحيفة يتجهون في تغطية الأخبار أو انتقائها أو معالجتها وعملية النشر نحو ما تمليه عليهم ميول الجماعات أو الأحزاب التي ينتمون إليها واتجاهاتها، مما يؤدي في النهاية إلى أن تأثر القائم بالاتصال بتلك المرجعيات ينتهي إلى التأثير في سياسة التحرير وذلك بطريقة تقديم الحدث .

كما أن الأحزاب التي تتفق نوعاً ما مع الحكومة لها حضورها في الصحف الرسمية او شبه الرسمية وضغوطها مستجابة في هذه الصحف بشكل أو بآخر بعكس الأحزاب المعارضة، والتي تتسم بحضورها في الصحف المستقلة لما يتفقان به بالمجمل من معارضة وطرح ناقد تجاه الحكومة.

ثانيا :علاقة سياسة التحرير بالواقع الإقتصادي

(أ) : علاقة سياسة التحرير بملكية الصحيفة

لا شك أن لنمط ملكية الصحيفة تأثيراً مباشراً في مواقف سياسة التحرير وتوجهاتها، التى تتبناها الصحيفة، وأيضا الشخصية الإخراجية لها باعتبارها جزءا لا ينفصل عن السياسة التحريرية .

وتعد ملكية الصحف من المؤثرات التي تحد من دور الصحف أو تفعلها إيجابا أم سلبا ، فإذا كانت ملكيتها للدولة أو تابعة في سياستها للحكومة فهي أقل فاعلية من تلك المملوكة للقطاع الخاص ،فالدول التي تركت ملكية الصحف للقطاع الخاص شهدت الصحافة فيها تحسنا سريعا في أدائها الرقابي، وأصبح المضمون الصحفي ذا قوة

في الطرح والمعالجة (عبدالباقي،2009،60)، كما أن الملكية العامة أدت إلى إعاقة التطور الديموقراطي لهذه الصحف(سعيد،2004،4).

ونمط الملكية كما يراه الدكتور فاروق أبو زيد يرتبط ارتباطا وثيقا بسياسة التحرير للصحف ، ويؤثر في زيادة الحرية الصحفية للعاملين فيها أو نقصها، إذ كلما اتسعت الملكية العامة أو الحكومية قلت الحرية والعكس صحيح(أبو زيد،2005،55)؛ لهذا يعول القراء كثيرا على الصحف ذات الملكية الخاصة وينتظرون منها كشف السياسات والقرارات والأسرار الحكومية غير الجماهيرية أو غير المرحب بها، وتناولها ونقدها وطرح الحلول الأخرى بعكس الملكية العامة ، إضافة إلى أن ملكية الصحف من قبل الشركات التجارية وخاصة متعددة الجنسية جعلها أداة بيد هذه الشركات لأجل الترويج والدعاية لمنتوجاتها . وسياستها تسير وفق مصلحة هذه الشركات ، فالملكية الخاصة للصحف تخضع للمالك الذي قد يكون لديه أولويات قد تفرض المزيد من القيود على ممارسة الصحافة ، كما أن انتقال الملكية من يد إلى أخرى تنتهج سياسة مضادة ، يؤثر على القائمين بالعمل فيها ، فإما أن يسيروا وفق السياسة الجديدة ، وأما أن يقدموا الاستقالة(جونسون،1960،170).

وأنواع الملكية كما يشير لها بعضهم، هي :

1- **ملكية خاصة:** وهي التي لا تعبر عن اتجاه سياسي معين أو مذهب ايديولوجي وإنما هي منفتحة على كل الآراء والاتجاهات والمذاهب السياسية والفكرية والاجتماعية وهي تسود في النظم الصحفية الليبرالية.

2- **الملكية العامة**: وهي الملكية المباشرة للصحيفة من قبل الحكومة من خلال المؤسسات والهيئات العامة ، أو ملكية الأحزاب الحاكمة، وهذا النوع من الملكية يسود النظام الصحفى الإشتراكى .

3- **الملكية المختلطة للصحف:** وهي الملكية الخاصة للصحف إلى جانب الملكية العامة ، وهو النوع الذى يسود النظام الصحفي السلطوي .

وترى ولاء الشملول أن أنماط ملكية الصحف هي :

1- نمط ملكية الدولة .

2- نمط ملكية الأحزاب .

3- نمط ملكية الأشخاص .

وترى أن المالك يمتلك طريقتين للسيطرة على بيئة العمل الصحفى :

أولاهما : أنه يستطيع تنظيم ما يتم نشره فى الصحف التى يمتلكها بشكل مباشر .

والأخرى : انه يستطيع التأثير في استراتيجيات الصحفيين باعتباره ممولاً في عصر التدخل المباشر في شؤون بيئة العمل الصحفي ؛ كأن يتم استخدام الصحف لتكون منبراً ومعبراً عن المالك وتوجهاته وطموحاته السياسية ، وهو ما يعني أن نمط الملكية يؤثر في السياسة التحريرية ، والإخراجية للصحيفة(الشملول،2004،106).

ومن البديهي القول: إن ولاء الصحيفة هو لمن يمتلكها ولا تخرج عن الخط الذي يرسمه لها ، فتعمل من أجل مصلحته وإن كان ذلك تحريفا المضمون (بالحذف ، أو المنع ، أو التهويل ، أو التهوين ، أو التلخيص المشوه) وأيضا التحريف في شكل المضمون ،كعدم إبراز الخبر أو تصغير حجم الحروف وغيرها ذلك (بطرس 75،1974)، ومن هنا فالمالك يحدد ويتحكم بتدفق المعلومات نحو القراء ، وبالقدر الذي يفيده .

وتبعا لاختلاف نمط ملكية الصحيفة، وانتمائها السياسي يكون تناول القضايا والمشكلات ؛ فالصحف الرسمية تركز على تناول القضايا الاجتماعية بدرجة أكبر من الصحف الحزبية والأهلية التي تركز على القضايا السياسية.

(ب) : علاقة سياسة التحرير بالوضع المالي للصحيفة

تواجه الصحف تحديات اقتصادية تتمثل بمجموعة من الضغوط والتأثيرات الاقتصادية في ظل سعيها لتوفير الإمكانات المالية للقدرة على التطوير والمنافسة ، واستمرارية الأداء الإعلامي ، ومواكبة التقدم التكنولوجي ، ومنافسة الوسائل الإعلامية المتعددة .

لكن توفير ما يلزم هذه التحديات حتما يقود إلى التأثير في استقلالية القرار الإعلامي واحتكار وسائل الاتصال والسيطرة على مضامينها ، ومن هنا يعد الوضع الاقتصادي عامل ضغط داخليا مؤثرا جدا في السياسة التحريرية .

والعلاقة بين القدرة الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية، وبين مستواها الإعلامي علاقة واضحة إذ بقدر ما يتوافر دخل مستقل وقوي، تستطيع المؤسسة الإعلامية التحرك بحرية، والتعبير بحرية أكبر وتكسب قراء جددا (فايز،2006،56).

ويربط بعض الباحثين بين رضا الصحفيين عن رواتبهم ومكافآتهم، وبين نوعية أدائهم لعملهم الصحفي، فالصحفي الذي يعاني ضعف راتبه ، قد يدفعه ذلك إلى القيام بأكثر من عمل مما يشتت جهده، وينعكس ذلك على دقته وكفاءة عمله، ومن ناحية أخرى يرى بعضهم أن حصول الصحفي على راتب عالي يدفعه إلى تبني قيم النظام السائد وتخليه عن اهتمامات الجمهور(المرجع السابق) وترى الدكتورة ليلى عبد المجيد أن من أبرز المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاتصال هي الفجوة التي تظهر في كثير من الحالات بين التكلفة الكلية للنشاط الاتصالي، وبين الدخل الذي يتحقق من مبيعات المنتج الاتصالي والإعلان وغيرها من مصادر تمويل المشروع الاتصالي، وأن هذه المشاكل تزداد حدة مع ضخامة الموارد المالية والاستثمارات التي تحتاجها وسائل الاتصال الجماهيري ليصبح في مقدورها أداء عملها بالفاعلية المطلوبة، وبالإضافة إلى ذلك يقع على عاتق المؤسسة الصحفية توفير الضمانات الاقتصادية للصحفيين والعاملين بها، وتتعلق هذه الضمانات بالمستوى المعيشي اللائق وتنظيم حقوق الصحفيين المالية والوظيفة التي تتصل بحق الصحفي في المعاش ومكافأة نهاية الخدمة، والضمانات الخاصة بمستوى الأجور والعلاوات وتنظيم ساعات العمل(عبد المجيد،1986،49).

وتزداد التحديات أمام الصحف في ظل تطور صناعة الصحافة بصورة ضخمة إذ أصبح إصدار الصحيفة يحتاج إلى رصيد هائل من الأموال لمواجهة المتطلبات المتزايدة ، خاصة مع ارتفاع الأسعار عالميا وأيضا الأجور والمراسلات ، فأوقعت مشاكل التمويل الصحافة في محظور الخضوع للقوى الاقتصادية الأقدر على الإنفاق (المتولي،2003،208).

(ج) : علاقة سياسة التحرير بالإعلان التجاري

مازال الإعلان على الرغم من كل ما حققه من انتشار وذيوع، واقتحامه كل وسائل الاتصال، من أكثر الأدوات والأساليب التسويقية والإدارية والاتصالية التي تتعرض للجدل والنقاش، فكلما تعددت تعريفات الإعلان اختلفت الآراء والاتجاهات، والمواقف حول جدواه للجمهور(فايز ،2006،48).

ويمكن تعريف الإعلان بأنه عملية نقل معلومات عن سلعة أو خدمة، أو فرد أو مؤسسة أو غيرها إلى الجمهور بغية التأثير في سلوكه لكي يتقبلها أو يقدم عليها، وقد عرفت لجنة التعاريف التابعة لجمعية التسويق الأمريكية الإعلان بأنه: " الجهود غير الشخصية ، أو التي يدفع عنها مقابل ، بواسطة ممول معين لعرض الأفكار أو السلع أو الخدمات وترويجها"(المرجع السابق).

وهو"نشاط اتصالي يهدف إلى الإعلام بسلعة أو (فكرة – خدمة) والترويج لها عبر وسائل الاتصال بالجماهير " (الموسى،2012،239) ، وهو " أي مضمون مدفوع الأجر سواء أكان رسما أم رسالة مكتوبة ،عن فرد أو مؤسسة "(المتولي،215،2003)، وهو:" دعاية تجارية للمنتجات، وترغيب المستهلك في الإقبال عليها (بدر،1998،21)، ومن هنا فهناك توجه قائم نحو التسابق للحصول على الإعلانات مهما كان ثمنه الإعلامي والاجتماعي ، وأصبحت المؤسسات الإعلامية أسيرة لسطوة المعلنين (أبواصبع،2005،148)، وأصبحت تلهث وراء الإعلان أينما كان .

ويعد الإعلان من الوظائف الأساسية للاتصال في المجتمعات الحديثة، ويقدم عدة خدمات كاطلاع الجمهور عما هو جديد من السلع ومميزاتها ، إلا أن سلبياته شديدة الأثر في الأفراد وذلك بتشجيع الروح الاستهلاكية وتكوين عادات شرائية في مجتمعات استهلاكية، وغير إنتاجية للسلع وإثقال الميزانيات بزيادة الأنفاق .

والأثر الإعلاني على المضمون الصحافي يتحدث عنه الدكتور عصام الموسى بأنه سيطرة المعلنين على وسائل الإعلام وتهديدهم لهذه الوسائل بحجب إعلاناتهم أو التحول إلى وسائل أخرى إذا ما نشرت مضامين تضر بمصلحتهم (الموسى، 2012، 245)، ويؤمن المعلنون إيمانا قويا بقوة وسائل الإعلام التأثيرية؛ مما يدفعهم لإنفاق مبالغ طائلة على الإعلان فيها (وتبلغ نفقات الإعلان في الأردن مثلا نحو مئتي مليون دينار سنويا تدفع أجورا للإعلان في الصحف والمجلات والراديو والتلفزيون (الموسى،2012،159).

الأمر الذي يجبر وسائل الإعلام على حجب المعلومات عن الجمهور مما يؤدي إلى تشويه الحقائق وتحريف المضامين لتكون مُشيدة ومادحة بتلك المصالح وبخدماتها وليست ناقدة لها أو كاشفة لأسرارها (عبدالباقي،2009،71)، وبذلك لم تعد هذه الوسائل تقدم للجمهور ما يريده بل تقدم له ما يريده المعلنون (صالح ،2002 ،34) .

ويأتي تأثير الإعلان بهذا الشكل على الصحف لأنه يعد القوام الذي ترتكز عليه في وجودها ، فرغم تأثيره الكبير في مضمونها وما له من نتائج سلبية خلعت بسببه العديد من الصحف ثوب المهنية إضافة إلى تأثيراته في المجتمع وقيمه وتقاليده (المسلمي،95،2011)، وما هو خطير أن الصحف تعمل على إرضاء الشركات المعلنة، وكسب ودها من اجل الإعلان فيها الأمر الذي أدى بهذه الصحف إلى التراجع عن التغطية، وعدم نشر العديد من القضايا التي تمس المواطنين (عبيدات، 2003،63).

ويكفي لقتل أي صحيفة ذات جرأة بالطرح أن تقطع عنها الإعلانات أو تمنعها ، لهذا فالسياسة التحريرية للصحيفة تضع الربح المالي مقدما على الرسالة الصحفية، وتركز على الرواج والربح حتى أن بعضها اتخذ شعارا (لا يهمها ما تكتبه على الورق بل المهم أن تعرف كيف تبيعه) .

وأدى تطويع المضامين الإعلامية لأصحاب الإعلانات إلى فقدان هذه الوسائل للوظائف التي ينتظرها المجتمع ، كما أدى ذلك في العديد من الدول إلى أن الشركات أصبحت تتحكم بالمجتمع من خلال اختراق العقول وتشكيلها، دون مراعاة لما لهذا من خطورة كبيرة تستدعي من سياسة تحرير الصحف أن تدرك المخاطر وان لا تنظر فقط للأرباح.

ومن العوامل التي تتحكم بالسياسات الاقتصادية لوسائل الاتصال الجماهيري :

1- السياسات المالية للحكومة وتسخيرها للخدمات التي تستعين بها الصحافة في أثناء أداء عملها.
2- الضرائب التي قد ترى الحكومة فرضها على نشاط الصحافة، أو الإعفاءات الضريبية التي تقدمها.
3- المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات للصحافة .
4- الإعلان إذ يعد مصدرا رئيسيا لتمويل الصحافة.
5- مدى قبول المساعدات الخارجية أو عدمها .
6- نمط الملكية الصحفية (عبدالمجيد وعلم الدين،2008،26).

وجراء ما سبق وضعت العديد من الدول ضوابط في قوانين المطبوعات ومواثيق الشرف المهني الصحفي لتحذي من تأثير الإعلان على مضمون الرسالة الإعلامية وما يؤدي إلى سيادة المعلن وسيادة المفاهيم التي يرضى عنها (المتولي ،2003، 212).

ففي ميثاق الشرف الصحفي الأردني ركزت المادة (17) منه على عدم الخلط بين المادة الإعلانية والمادة التحريرية، وعدم الدس على القارئ آراء وأفكارا سياسية دعائية في صورة مواد تحريرية.

وفي الفقرة الأولى من ذات المادة حذر من الترويج بالكذب والخداع ، ودعا إلى التأكد من الأرقام الواردة في الإعلان ، كما ألزمت الفقرة الثالثة من نفس المادة الصحفيين بعدم التوقيع على الإعلانات حتى لا يستغل المعلنون مكانة الصحفي أو تأثيره الأدبي ، أما الفقرة الرابعة منها فقد نصت على أن يتم التصريح بالمادة الإعلانية سواء التحريرية أو غيرها بأنها إعلان (ميثاق الشرف الصحفي الأردني).

ومنع قانون المطبوعات والنشر الأردني المعدل لسنة 1998 الصحفيين من جلب الإعلانات أو الحصول عليها ، وأشار إلى ذلك بصورة واضحة وصريحة إلى الإعلان في المادة (17) الفقرة (هـ) والمادة (30) الفقرة (ب) (زلطة ، 2007 ، 488).

ومع ذلك فللإعلان دور مهم في الصحافة الأردنية حيث يسهم في تمويل العديد من الصحف التي تعتمد على وارداته في تسيير شؤونها ، وقد عرف الأردن الصحافة الإعلانية المتخصصة بصدور صحيفة الفرصة الإعلانية وذلك بتاريخ 10\10\1993 (عبيدات ، 2003 ،70).

ويتبين للقراء الأردنيين أن الصحف شبه الرسمية والمدعومة من الحكومة هي ذات الحصة الكبرى في نشر الإعلانات الحكومية ، وبالتالي لديها قدرة مالية جيدة ، ويلاحظ أنها تزخر بالإعلانات التي تحاصر المواد التحريرية في الكثير من الأحيان ، والأمر ذاته لدى الصحف الخاصة والتي تعتبر الإعلان شريان الحياة لها.

المبحث الثالث : سياسة التحرير وعلاقتها بالنظام السياسي والقوانين واللوائح

أولا : النظام السياسي

(أ) : سياسة الدولة

تقرر السياسة مستوى الصحافة ، ولا صحافة دون سياسة، والصحافة تقوم بدور مؤثر في حياة الشعوب، والأمم؛ باعتبارها وسيلة اتصالية تمكن مستخدميها من الاطلاع على مجريات الأحداث السياسية، وهي مرتبطة بالمناخ السياسي وتفاعلاته، وأي تطور في الحياة السياسية له اثر في تطور الصحافة (العبادي،2007،13).

والإعلام لا يمكن دراسته في أي بلد بمعزل عن النظام السياسي الذي يسود فيها، ويطبع الإعلام بطابعه ليأتي مضمون الوسائل الإعلامية متفقا والسياسة العامة (الموسى،2012،101).

وتعد السياسة العامة للدولة والظروف السياسية السائدة داخلها من العوامل المؤثرة في السياسة التحريرية للصحف(عبدالمجيد وعلم الدين،2008،37) إذ تضغط سياسة الدولة تجاه التدخل في الصحف، والإيحاء للجهاز المشرف عليها بما يمكن نشره وما لا يمكن نشره ، الأمر الذي يؤثر في تحرير الأخبار تأثيرا بالغا ويحد من حرية المحررين ، ويتفاوت حجم التدخل بناء على طبيعة البلد الذي تصدر فيه الصحيفة، وموقفها من الإعلام (ادهم،1984، 58).

وفي دراسة أجراها (عبدالنبي،1989،76)على القائم بالاتصال في صحف مصرية وهي الأهرام والأخبار والجمهورية ، وعند سؤاله المبحوثين عن المادة الخبرية غير الصالحة للنشر في الصحيفة أجابت القيادات الصحفية في صحيفة الأهرام ذات الطابع الرسمي القومي بان المادة غير الصالحة للنشر هي عكس المادة الصالحة للنشر ، في حين أجاب الصحفيون من غير القيادات بان المادة غير الصالحة للنشر هي التي تخرج عن السياسة العامة للدولة ، أما المبحوثون في صحيفتي الأخبار والجمهورية ذات الاستقلال التحريري فكانت إجابتهم أن المادة غير الصالحة للنشر هي التي تمس الجوانب الأخلاقية .

كما أن الاعتبارات التي تراعى في نشر الأخبار ذكر المبحوثين في الصحف الثلاث عددا منها، وهي : الدقة والأمانة والموضوعية وعدم التجريح، أو الخوض في الأعراض أو تعريض استقرار المجتمع وأمنه، للخطر حيث تكثر هذه المصطلحات لدى القيادات الصحفية العليا .

لكن متابعة سير العمل وأداء العاملين في هذه الصحف كشف أن الاعتبارات السابقة ليست فعالة مقابل قوة الالتزام بسياسة الدولة العليا ، ويطوع الصحفيون في الأغلب المادة الخبرية لتخدم السياسة العامة للدولة .

ويشير بعض الباحثين إلى خمسة معايير يقوم على أساسها التمييز بين مواقف السياسيات الصحيفة للسلطة، وهي :

1- السماح للرأي المعارض بالظهور ، والإقرار بحرية التعبير .
2- تأكيد حق الصحافة في النقد .
3- تعزيز دور الصحافة الرقابي على أداء السلطة السياسية .
4 – توفير مصادر متعددة للمعرفة تأكيدا لحق المرء فيها .
5- تقديم بدائل في مناقشة القضايا تجعل الصحافة سوقا للآراء والأفكار مفتوحا للجميع للمشاركة في صنع القرار.(عبدالمجيد ،2001،174) لكن افتقار الصحافة للتطبيق الفعلي لهذه المعايير يجعل العلاقة بين السلطة والسياسة ووسائل الإعلام تطرح على أنها إشكالية تتمثل في تحكم الأولى بالثانية(الدليمي، 2012 ، 130).

وتختلف محددات السياسة التحريرية في الصحف المصرية إذ أنها في الصحف القومية تتوقف محددات السياسة التحريرية للصحف المملوكة للدولة إلى حد كبير على السياسات العامة للدولة ، والأيديولوجية

السياسية التى تتبناها ، والترويج لسياسات وقرارات الحكومة ومهاجمة أي قرارات سياسية أخرى تخالف توجهات السلطة السياسية ، وممارسة عملية التنشئة والضبط الاجتماعي وفق تصورات السلطة، أما الصحف الحزبية ، فإنها تركز على الجوانب السلبية للحكومة، والدفاع عن موقف الحزب يعد من أهم مواقفها ، فى حين تميل الصحف الخاصة فى معالجتها إلى حد ما إلى الاستقلالية، وعدم تمثيل خط سياسى محدد (الشملول،2001،157).

وتذهب السلطة الى ترميم مستمر لعلاقتها بالصحف خاصة ذات الملكية الخاصة والمستقلة في سياستها والناقدة للسياسات والقرارات؛ لتكون اقرب إلى صحف الملكية العامة ما أمكن للتخفيف من وطئة النقد الصادرة عنها .

والنظام الصحفي هو انعكاس للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية في الدولة كما أن نظام الحكم القائم هو الذي يحدد شكل النظام الصحفي وذلك حسب مرجعيته وقناعته السياسية وهل هو نظام ليبرالي أم اشتراكي أم سلطوي ، ويحدد مدى الحرية الصحفية، والتي تعد من أهم الحقوق الأساسية التي يقوم عليها بناء الدولة الديموقراطية الحديثة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بشكل الحكم القائم في الدولة، كما ان هذه الحرية تتيح تدفقا حرا للمعلومات وتمكن المواطن من الوصول إلى وعي تام بحقوقه وواجباته وتنمية حسّه الوطني والإنساني عبر تعزيز مبدأ الشفافية والحوار المسؤول والموضوعية واحترام عقله وكرامته.(الخصاونة،2011،318) مجلة دراسات

وتذهب الدكتورة هالة بغدادي إلى أن دول الشرق الأوسط تتيح قدرا من الحرية في السياسات الإعلامية للصحف لكنها في معظم الأحيان تظل هذه السياسات رهنا برضا المؤسسة السياسية. (بغدادي،85،2009)

وهناك سياسة عامة تتميز بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة في الدولة .(عبد القوي،1989،30)

(ب) : إيديولوجية الدولة

لكل دولة ايدولوجيا تحدد موقفها من الإعلام ، وأدواره ، ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسساتها. (جاعد،1998،36)

ويقصد بالايدولوجيا نظام الأفكار المتداخلة والمبادئ التي تؤمن بها جماعة معينة او مجتمع ما وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية ، الأخلاقية ،الدينية ،السياسية،الاقتصادية،الثقافية ، وتقوم الايدولوجيا بمهمة التبريرات المنطقية والفلسفية للاتجاهات.(فايز،2006،25)

والنظام السياسي للدولة هو من يفرض الايديوجيا التي تعمل الصحافة في إطارها ويحدد لها الوظائف والمهام التي تؤديها في المجتمع ،مما يؤثر في نوعية ما يطرح وما لا يطرح من مضامين إعلامية.(عزت، 1993، 107) وبذلك فالسلطة السياسية تحاول الهيمنة على وسائل الإعلام للسيطرة على إنتاج الأفكار والمعلومات لتكيفها حسب رأيها وسياستها لما لها من مساهمة كبيرة في تشكيل وعي الأفراد.

وعندما تتعارض السياسة التحريرية للصحيفة مع المواقف والمبادىء السياسية للدولة فإنها تتعرض للضغوط التي تتفاوت حدتها تبعا لمدى ارتباط الصحيفة بالحكومة.(نفادي،1996، 205)

ولكل مجتمع نظامه السياسي وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها وتترجم هذه الأهداف إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التنفيذية التي تستهدف معالجة ما يواجه المجتمع من قضايا ومشكلات وتحديات داخلية وخارجية.(الحتو 2012، 310)وهذا يعني خضوع المؤسسات الإعلامية للتوجهات الإيديولوجية

للدولة التي تحكم قضايا وتحديات الأنظمة في المجتمع وأيضا وسائل الإعلام باعتبارها جزءا من هذه الأنظمة وذات قوة تأثيرية ، إذ أن النظام السياسي يعتمد عليها في الترويج لأفكاره .
ولكل صحيفة أيديولوجيا ومبادئ تلتزم بها وتدافع عنها . لكن يؤكد(زلطه2007،399) أن بعض أساتذة الإعلام يذهبون إلى أنه ليس هناك ايدولوجيا للدولة وأيديولوجيا لوسائل الإعلام ، بل هناك إيديولوجيا واحدة تحدد الخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة بكل مكوناتها.(عبدالمجيد وعلم الدين،18،2008)

(ج) : السياسة الإعلامية للدولة

تعرف السياسة الإعلامية للدولة بأنها: "مجموعه المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال المختلفة على الأخص ، منها وسائل الاتصال الجماهيري، والأجهزة الرئيسية للمعلومات لأجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة في إطار النموذج السياسي والاجتماعي الذي تأخذ به الدولة (سلطان، 2011 ، 134).
وتعدها ليلى عبد المجيد أنها: "الممارسات الواعية والمدروسة والسلوكات الاتصالية في مجتمع ما ، وتهدف إلي تلبية الاحتياجات الاتصالية الفعلية من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانيات أو المصادر البشرية والطبيعية المتاحة في المجتمع."(عبدالمجيد،1986، 56)
ويذهب خبراء اليونسكو إلى أنها : مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد التي تحكم وتوجه سلوك الأنظمة الإعلامية."(جاعد 1998، 73)، وهي" مجموعة التوجيهات والتشريعات والأنظمة التي تحكم سير العملية الإعلامية"(الخلايلة،2009، 6)، وهي تُشتق من الايدولوجيا السائدة في الدولة ، والقيم التي ترتكز عليها هذه الإيديولوجيا ، وهذا ما جعل محمد سلطان يستنتج أن السياسة الإعلامية تنبع من طبيعة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للدولة ، ولا يمكن إدراكها إلا من بمعرفة السياق العام للحقائق والبيئة التي تحيط بها(سلطان،2011،134)،كما أن السياسة الإعلامية تستمد خصوصيتها من العقيدة السياسية للدولة، وتترجم إدارة السلطة ونظامها الدستوري والقانوني، وبالتالي فإن العمل الإعلامي هو جزء من السياسة الإعلامية للدولة والسياسة العامة لها، ومن هنا فان السياسة التحريرية للصحف تقع تحت توجيهات السياسية الإعلامية للدولة ،ومن هنا فالصحف مهما كانت مستقلة في سياستها أو ناقدة أو معارضة أو موالية فنهاية الأمر لا تستطيع ان تتخطى او تخرج عن المسار العام .
وهناك خطوط عريضة ، وتوجيهات ،توضع لتنظيم نظم الاتصال وتنبع من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيم الشائعة، ويدور في فلكها السياسات التحريرية للصحف ،لا سيما المستقلة منها التي تحاول أن لا تركب الموج كالصحف الرسمية أو شبه الرسمية أو المحافظة وتسعى قدر الإمكان والى حدٍ ما مخالفة بعض هذه الخطوط والتوجيهات. (زلطه، 2007 ، 240).
ويذهب صالح أبو اصبع إلى أن السياسة الإعلامية للدولة تسعى إلى تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للدولة وان يسير النشاط الاعلامي والاقتصادي على هديها بهدف تحقيق افضل العوائد التنموية(أبو اصبع، 2005 ،15) وهو بذلك ربط السياسة الإعلامية للدولة وخضوع الوسائل الإعلامية لها ، بتحقيق التنمية وأهمية الوسائل الإعلامية في تحقيقها.
ومن هنا فالمؤسسات الصحفية تضع عينها على السياسة الاعلامية للدولة عندما ترسم وتحدد سياساتها التحريرية وايضا موقفها من الأحداث والقضاية المستجدة .
ويفضل الدكتور محمد المصالحة استخدام تعبير السياسة الاتصالية بدلا من السياسة الاعلامية؛ ذلك "لأنها أكثر شمولا وتضمينا للنشاطات والفعاليات والأركان التي تقوم بها هذه السياسة والتي تشمل الأجهزة

والمؤسسات الإعلامية والاتصالية، والتشريعات والقوانين التي تحكم عملها ،وطبيعة الجمهور المستقبل والمنتفع ، ومضمون رسالتها المنقولة ثم الأبنية التحتية التي يشترط توفرها في قيام أي سياسة اتصالية (المصالحة،1996، 36) .

والسياسة الإعلامية للدولة تتناول مجموعة من المعايير هي :

1- النشاط الإعلامي (العملية الإعلامية).

2- طبيعة الرسالة الإعلامية.

3- صيغ التدخل المباشر أو غير المباشر في التأثير على السلوك .

4- النتائج المتوخاة من عملية التأثير .

5- علاقة الإعلام بالحقوق الاجتماعية الأخرى .

6- صيغ التوازن بين الإعلام والأنشطة الرسمية وغير الرسمية (انظر جاعد، 1998، 74)

وتهدف هذه السياسة إلى الكثير من الأهداف نذكر منها :

1- تحقيق التوازن في وظائف الإعلام .

2- تحقيق الوعي الاتصالي، والرؤية النقدية لدى المواطنين

3- تحقيق مشاركة المواطن الإعلامية، وتكريس حرية التعبير والحق في الاتصال؛ لتعزيز النهج الديموقراطي والتعددية السياسية .

4- تحقيق التكامل بين وسائل الإعلام المختلفة الحكومية والخاصة؛ لتصبح اعلام دولة.

5- تحقيق أداء إعلامي ذي مستوى فني متميز . (انظر أبو أصبع،2005، 15).

ويرى العديد من الباحثين أن السياسة الإعلامية للدولة تستخدم عوامل ضغط على المؤسسات الصحفية وسياساتها التحريرية، ومنها :

1- منح الترخيص وسحبه .

2- مراقبة هذه المؤسسات وما يصدر عنها من مضامين .

3- التمويل المالي .

4- القوانين والتشريعات الإعلامية .

والضغوط السياسية التي تواجهها الصحف نوعان :

أ - ضغوط خارجية: تقع على المؤسسات الإعلامية من خارج الدولة من قبل دول أخرى عبر السفارات، أو وزارات الخارجية، او من قبل منظمات دولية(بغدادي،2011، 39).

ب – ضغوطات داخلية : وهي ضغوط تعمل المؤسسات الإعلامية معها جنب إلى جنب في الإطار العام الموجودة فيه ، وهي على الأغلب تتمثل بعلاقة الإعلام بسياسة الحكومة إضافة إلى السياسيين والصفوة، ورجال الأعمال والمنظمات والتكتلات المختلفة التي تمارس ضغوطا متنوعة على وسائل الإعلام (مكي،2005،120)

والضغوط الداخلية وقعها على الصحيفة اكبر من الضغوط الخارجية، ويمكن حصر ذلك في ثلاث نقاط :

1- عدم السماح بالمعلومات إلا للصحف المؤيدة للحكومة .

2- فرض نوع من الرقابة بالتدخل في تعيين رئيس التحرير.

3- إرسال الرسائل متنوعة الأشكال إلى رؤساء التحرير بما لا يجوز نشره(المرجع السابق).

(د) : الحكومة

في تاريخ العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومات لم يرد أن هناك حكومة في العالم عاشقة لوسائل الإعلام خاصة الصحافة الحرة المستقلة منها ، كما أن النظرة السائدة من جهة الحكومات هي التقرب والحذر؛ لان الصحافة معنية بكشف تقصيرها أو عدم مصداقيتها مع الجماهير(بغدادي،2009، 118)
.

والعلاقة بين الحكومة والإعلام تتجاذبها عدة محاور من أهمها: حق الجمهور بان يعرف ما يدور في أروقة الحكومة وكيفية ومدى قيامها بأدوارها وواجباتها(مكي،2005، 122) .

وتعد الصحافة مسوقة للقرار الحكومي إذا ما اتفقت اتجاهات سياستها التحريرية مع نهج الحكومة؛ وذلك بالتركيز على الأخبار الإيجابية المؤيدة للقرار السياسي، وان ما تقوم به الحكومة من إصلاحات سياسية هو الاتجاه الصحيح الذي يجب دعمه وتأييده وعدم الاعتراض عليه ، كما أنها تقوم بإخفاء السلبيات في القرار الحكومي وعدم تناولها بالتحليل ، وتتجاهل أي معوقات أو انحرافات قد تتعارض مع الخط الحكومي (العبادي صلاح، 2007، 25).

وحتى تتمكن الصحافة من القيام بدورها السياسي، فلا بد من توافر شروط من حيث علاقتها بالسلطة التنفيذية تتمثل بما يلي :

1- أن تقوم الصحافة بدورها باعتبارها أداة من أدوات الرقابة الشعبية ،وان تعبر عن رؤية الشعب .
2- ممارسة عملها بشكل حر بعيدا عن أي ضغوطات من جانب السلطة التنفيذية، وهو ما يمكّنها من القيام بعملها باعتبارها مرآة حقيقية لإرادة الشعب .
3- المسؤولية في العمل ، تجاه ما تنشره من أخبار وموضوعات مختلفة، وإدراك المصلحة العامة عند الاضطلاع بدورها بعيدا عن الإثارة في طرح القضايا، واستغلال الصالح العام لتحقيق الربح المادي (المرجع السابق ، 70).

ويقول(عبد النبي،1989،211): أن الصحفيين في الصحف الرسمية يلتزمون بتوجهات سياسة الصحيفة التي تؤيد وتتبع سياسة الحكومة، ويقومون بتطويع المادة الخبرية لتخدم هذا الاتجاه، لكنهم خارج نطاق العمل كثيرا ما يعبرون عن عدم رضاهم عن هذا النهج، وعن الطريقة التي يتم فيها معالجة الأخبار .

2- وفي دراسة لمنصور الصمدي على الصحف الحزبية والأهلية اليمنية عام 2010 ، وجد ان الحكومة، وما تمارسه من ضغوط هي القوة الأكثر تأثيرا في بناء أجندة القضايا السياسية ، كما أن درجة التأثير في الصحف الحزبية اقل منها في الصحف الرسمية فيما أن الصحف الأهلية يتأثر الصحفي فيها أولا وبشكل اكبر بقناعاته الشخصية. (http://www.almotamar.net/news/85134.htm)

وتعتمد الحكومة على الصحف الرسمية وشبه الرسمية وذات الملكية العامة في توضيح سياستها، وإقناع الجماهير بها إذ أنها تلتزم الاتزان والبعد عن الإثارة، وهدفها خدمة المجتمع وتقديم الأخبار الصالحة للنشر ولا تستطيع حكومة أن تجد في نفسها غنى عن مثلها في أي وقت من الأوقات (عزت،2010، 229)، ويقول شفيق عبيدات: "إن معظم الحكومات في دول العالم لا تستطيع إلا أن يكون هناك صحيفة ناطقة باسمها تنشر إخبارها وقراراتها وترد على الحملات الإعلامية الموجهة ضدها ، وترد على انتقاد أدائها .(عبيدات ، 2003 ، 61)

ويوضح حسن مكاوي أن العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة تتراوح بين الصراع المفتوح ويكون مع الصحف المستقلة او الخاصة ، أو التعاون المفتوح ويكون مع الصحف التابعة لها ، أما الصحفيون بشكل عام فهم يميلون إلى ممارسة دور علاقة الخصومة مع الحكومة .(مكاوي،1994، 173)

لكن يذهب (الشهابي،2003، 18) إلى أن العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام تتراوح بين ثلاثة أنوع، وهي :

1- علاقة الخصومة مع الحكومة وتقديم رسائل إخبارية مضادة لها، واغلب ما يكون من قبل الصحف المستقلة .

2- علاقة تكافل، وذلك بان تقدم وسائل الإعلام معلومات تعد ضرورية ومكملة لعملية الحكم من قبل الحكومة .

3- علاقة وكيل للحكومة تعمل فيها الصحف على نشر، وتناول وترويج سياسة الحكومة وأنشطتها والدفاع عنها، وهذا في الصحف الرسمية وشبه الرسمية على الأغلب .

وتمارس الحكومة إشكالا من الضغط على الصحف؛ للقيام بمهمة التسويق السياسي لها، وعرض الأفكار والمواقف والقصص الإخبارية؛ لحشد الجماهير خلفها أو التسليم بها وتعبئة الرأي العام لصالح الموقف الرسمي، وذلك من خلال الافتتاحيات والمقالات ونشر الأخبار الايجابية والانجازات وإبرازها .

أما (والتر جربنر) فاقترح ثلاثة أشكال من العلاقة بين الحكومة والصحفي، وهي :

1- علاقة بقاء الصحفي مستقلا عن مصادر المعلومات الحكومية .

2- علاقة التعاون لتحقيق مصالح مشتركة .

3- علاقة يسيطر احدهما على الآخر (انظر عبد الرحمن و نصر،2003،553).

والصحفي العامل في الصحيفة المستقلة بسياستها يتخذ النوع الأول والثالث، وهو أن يتسم الصحفي بالسيطرة بكشفه للحقائق والقرارات الحكومية وسلبياتها ، أما صحفيو الصحيفة التابع للحكومة فان العلاقة تذهب نحو النوع الثاني ، أو النوع الثالث بالسيطرة عليهم، تقول (المتولي، 2003، 209): ان الصحف تحولت من مجرد مشروعات فردية، سواء لأهداف سياسية أو تجارية أو إعلامية أو فكرية، إلى مشروعات اجتماعية ذات طبيعة قومية تخضع بطرائق مباشرة أو غير مباشرة لتأثير نظام الحكم.

وحتى في الليبراليات الغربية فان الحكومة تعد الإعلام والصحافة سلاحا تقبض على ناصيته رغم ما تدعيه من الحرية المطلقة، إلا أن الحكومات فيها تميل إلى ممارسة احتكار الإعلام باعتباره وسيلة ضرورية للتوجيه والإيحاء لبعض الممارسات(المصالحة،1996،120).

ثانيا : السياسة التحريرية وعلاقتها بالقوانين واللوائح

تتأثر سياسة تحرير الصحيفة بما يصدر عن الدولة من تشريعات وقوانين منظمة للصحافة، وعلى ضوئها تتحدد الطريقة التي تتم من خلالها إدارة النشاط الصحفي ، إذ هناك إجراء يعاقب عليه القانون ، وآخر يجلب المصادرة للصحيفة ، وأخرى لا تسمح القوانين بنشره في المرحلة الحالية ، إلى غيرها من القواعد التي يتم وضعها لتنظيم ممارسة النشاط الصحيفي، وتلتزم به الصحيفة في أثناء صياغة سياستها التحريرية .والضغوطات القانونية التي تمارسها الحكومات تختلف من دولة إلى أخرى ومن زمن الى آخر تبعا لطبيعة الأنظمة السياسية القائمة تجاه الصحافة ، ولما أن الصحافة تتسم بتأثير كبير على الأفراد والجماعات كانت التشريعات في العديد من الدول قد جاءت لتتناولها بالتنظيم لكنها ذهبت نحو التقييد خاصة في منطقتنا العربية.

ويقول سليمان صالح أن ترسانة القوانين والتشريعات إشكالية تعوق دور الصحافة كفاعل رئيس وكسلطة رابعة، وان تقوم بدورها في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة وتوفير المعلومات اللازمة لهم

(صالح،2007. 18)، كما أدت إلى عدم ممارسة العمل الصحفي بحرية وضيق التنوع في المضمون (المشاقبة،12،2012).

وتحرص الحكومات العربية على أن يكون هناك سياج يحيط بالمحتوى الإخباري للصحف. إذ استخدمتها كسلاح تخويف لأغراض سياسية ومواجهة ما يمكن أن يصدر من مضامين ذات اثر بالغ.(عبدالباقي،2009، 71) وتكاد تجمع الدول العربية على وضع هذه التشريعات(بغدادي،2009، 56).

والتشريعات الإعلامية هي" عملية تنظيم لكل أركان العملية الإعلامية مضمونا واركانا وأطرافا"

(المشاقبة،2012،212)، ويعرفها يحيى شقير بأنها "التشريعات المتعلقة بالعملية الإعلامية برمتها تضعها السلطة المختصة في أي دولة للقواعد القانونية والدستورية ويعاقب عليها أو بالأحرى يعاقب على مخالفتها سواء بالغرامة ، او بالعقوبة أي السجن "(شقير،2001،7).

والقوانين التي تستخدمها الحكومات للضغط على الصحافة نوعان :

أولا : القوانين العامة (القوانين غير الصحفية)، وهي :

(أ)- الدستور .

(ب)- قانون العقوبات .

(ج)- القوانين الأمنية التي تمنع نشر ما تعتقده يشكل تهديدا لأمن الدولة وكل ما يتعلق بالأمن العسكري.

(د)- القوانين الجزائية التي تحتم على الصحافة قبول مسؤوليتها عما ينشر من موضوعات فهي لا تفرض رقابة على الصحف إلا أنها تضع الصحف أمام المساءلة القانونية عندما تنشر ما يعد من الوجهة القانونية (تحريضا على الفوضى) أو (قذفا بالمواطنين) أو تدخلا في سير العدالة (سلطان،2011،110).

ويقول الدكتور إبراهيم الخصاونه: هناك عقبات قانونية تحول دون إيجاد صحافة حرة تعمل دون عوائق وهي: قانون العقوبات ، قانون انتهاك حرية المحاكم ،قانون الأحداث ،قانون العقوبات العسكري(الخصاونه،2011،333).

(أ) الدستور هو " مجموعة القواعد الأساسية التي تنظم على أساسها أجهزة السلطة السياسية وتحدد العلاقة بينها، وتقرر حقوق الأفراد وحرياتهم والضمانات التي تكفل هذه الحقوق والحريات "(عبد الكافي و هيبة،44،2004)، والدساتير فى حد ذاتها لا تُستخدم لتقييد حرية الصحافة، وتنص معظم الدساتير في دول العالم على حرية التعبير عن الرأي وحرية وسائل الإعلام، لكن ينتهي النص في العديد منها بعبارة (أن يكون ذلك في إطار القانون أو وفقه أو المصلحة القومية)، لهذا فالقوانين تتناول هذه الحرية المنصوص عليها في الدستور وتفسرها في وجوه متعددة وتخضعها للعديد من العقبات.

ففي الدستور الأردني والمادة (15)البند(1) منها تنص على أن: " تكفل الدولة حرية الرأي ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون". والبند(3) من ذات المادة نص على أن: "تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون ". والبند الرابع أيضا ينص على" لا يجوز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها الا بأمر قضائي وفق أحكام القانون (منشورات وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية، 2012،10).

ومن هنا فالقواعد والنصوص الدستورية تأتي بالمبادئ لكنها تترك التفصيلات للقوانين، والتي جاءت بتحصينات كثيرة على هذه النصوص ويختلف ذلك بين الدول ذات النظام السلطوي الذي يسعى إلى

تحويل الصحافة إلى جارية تعمل في خدمة الحاكم، والآخر الديمقراطي الذي تنعم الصحافة بحريتها به . هذه الحرية الصحفية والتي عرفها دينس بأنها " الحق في نقل الأفكار والآراء والمعلومات بدون قيود حكومية بهدف تشجيع نقل الأفكار التي تتيح سهولة ودقة اتخاذ القرارات المناسبة حول الشؤون العامة وصالح المجتمعات" وأيضا هي حق الفرد في أن يعرف حق طبيعي كحقة في الماء والهواء وهذا لا يتوفر إلا إذا تمتعت الصحافة بحريتها دون قيود تأتي من خارجها (مكاوي،1994،63) ومن هنا تأخذ الصحف بعين الاعتبار، في سياستها،وفي عملها هذا التشريعات مما ينتج مضامين إخبارية خالية من المعلومات التي ينتظرها القراء .

(ب): قانون العقوبات الأردني

ارتفعت المطالبات الصحفية عام 2003 والتي تجاوبت معها الحكومة وذلك بتعديل المادة (150) من قانون العقوبات التي تتوسع في الممنوعات وتشدد في العقوبات على الصحفيين، حيث تم حذف الأحكام العقابية منها (الحياري،2008،82)، وتعد المواد (122)و(188–200)من قانون عقوبات الأردني قيودا على محتوى الرسالة الإعلامية فهي مواد تجرم التشهير والذم والقدح بما في ذلك الأفراد أو المؤسسات الحكومية والأشخاص الرموز ، وهي مواد تجعل من هذه المخالفات جرائم يعاقب عليها بالسجن، وهو ما يناقض والأدلة التوجيهية التي عليها إجماع بشان الحق في حرية التعبير والتي أعربت عنها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم(34) الصادر في عام 2011 حيث ذكرت اللجنة أن " على الدول الأطراف النظر في أمر وقف تجريم التشهير، وفي كل الحالات يجب ألا ينطبق القانون الجنائي إلا بحذر شديد في أكثر القضايا جسامة ولا تعتبر أبدا عقوبة الحبس بالعقوبة المناسبة. (تقرير هيومن رايتس ووتش) انظر: (http://jordanzad.com/index.php?page=article&id=9507) 2013/3/21

ثانيا : القوانين الصحفية والمواثيق الأخلاقية :

(أ): قانون المطبوعات والنشر الأردني

قوانين المطبوعات والنشر هي "مجموعة القوانين التي تؤطر العمل الإعلامي "(الخلايلة،2009،6)، وتعد من أهم الوسائل في تقييم مدى مؤشرات التقدم والديمقراطية التي تحظى بها دولة دون أخرى في مجال الحرية والتعبير، وتعد من الوسائل التي تستطيع من خلالها أن تحكم على سياسة تحرير الصحف في دولة ما، ومدى استقلالية هذه السياسة في تناولها وطرحها والتي تتقدم وتتراجع تبعا لنصوص المواد الواردة ومدى اثر تطبيقها على النحو الذي ينعكس على الأداء المهني للصحف .

وقوانين الصحافة وضعت لكي تتناول بالتحديد الحقوق والقيود المفروضة للصحافة، فعلى امتداد العالم كله كانت القوانين الصحافية قد فرضت من قبل الحكومة كقواعد مباشرة إرشادية،وعلى الصحافة أن تلتزم بهذه القواعد نصا وروحاً وأن تنفذها بالكامل، وتعد من أشد الضغوط تقييداً لحرية الصحافة (فايز،93،2006).

والدول العربية في اغلبها تميل تشريعاتها الإعلامية إلى درجة التقييد في الإجراءات الخاصة بتنظيم الصحف والحصول على ترخيص مسبق والمبالغة في بيانات المحررين واشتراط رأس المال الكبير لإصدار الصحيفة أو مصادرة المواد الصحيفة وتعطيل الصحيفة سواء من قبل السلطة الإدارية أو السلطة القضائية (عبدالمجيد،2000، 155).

وهناك من يذهب إلى أن قوانين المطبوعات وما تضمنت من عقوبات والتزامات هي لأجل احترام قيم المجتمع وآدابه وعدم الخروج عليها، وتكون الصحيفة وسيلة للإصلاح والارتقاء الفكري والتنظيمي وتكوين الرأي العام السّوي ، ولا تكون أداة للإفساد والانحراف والدعوة إلي السلبية والابتزاز والتلفيق.
قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم (8) لسنة 1998 : -
صدر هذا القانون بتاريخ 1998/8/22 و تم تعديله ست مرات لأن المواطن وأيضا الصحفي الأردني لم يعد يرضى بوجود مواد تقيد وسائل الإعلام أو تحد من حرية التعبير في ظل الثورة المعلواتصالية ، ولم يعد يرضى بان تحرّف المضامين الصحيفة المقدمة له، أو أن تحجب عن النشر لوجود قيود في قانون المطبوعات والنشر .
تنص المادة (3) في القانون على أن " الصحافة والطباعة حرتان ، وحرية والرأي مكفولة لكل أردني وله أن يعرب عن رأيه بحرية القول والكتابة والتصوير والرسم وغيرها من وسائل التعبير الإعلام" .
وبعض مواد هذا القانون تعد ليبرالية، وأخرى أشبه بالسلطوية فمنها ما يؤثر سلبا في سياسة تحرير الصحف ومنها له اثر ايجابي في العمل الصحفي ونأتي هنا على هذه المواد المتعلقة بالدراسة .
المادة (5) من القانون أكدت تحري الحقيقة والالتزام بالدقة والحيدة والموضوعية في المادة الصحيفة وعدم نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسوؤلية الوطنية وحقوق الإنسان وقيم الأمة العربية والإسلامية ومنعت المادة(7)الفقرة(د) نشر كل ما من شأنه التحريض على العنف أو الدعوة إلى إثارة الفرقة بين المواطنين ، والفقرة (و) تؤكد على الالتزام بميثاق الشرف الصحفي الصادر عن النقابة .
وتشترط المادة (13)الفقرة(أ) لمنح رخصة لإصدار المطبوعة الصحيفة أو المتخصصة أن يتم تسجيلها كشركة وفقا لأحكام قانون الشركات النافذ المفعول، وهناك أسلوبان لتنظيم إصدار الصحيفة في الدول العربية وهما :
أ– إخطار: أي مجرد إبلاغ الجهة الإدارية بالرغبة في إصدار الصحيفة دون انتظار إذن او موافقة .
ب– الترخيص: ويعني حصول الراغب في إصدار صحيفة على تصريح أو إذن مسبق قبل إصدارها .
والأردن من الدول التي تكتفي في تشريعها لصحافتها إلى الحد من التدخل في تنظيم الصحافة وتسمح لها بالحرية إلى حد ما(عبدالمجيد،2002، 165)، لكن التعديلات المتعددة تذهب بنا نحو الحرية في بعض البنود ، والتقييد في أخرى . ففي المادة (15) اشتراط طلب الحصول على رخصة إصدار يقدم إلى الوزير على الانموذج المعد لهذه الغاية، كما تنص المادة (19) الفقرة(ب) للمحكمة إلغاء رخصة المطبوعة إذا خالفت شروط ترخيصها . والمادة (17)الفقرة(أ) أن مجلس الوزراء وبناء على تنسيب الوزير يصدر قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة الصحيفة ويكون في حال رفضه معللاً ، والمادة (38) تحظر نشر ما يلي :
أ – ما يشتمل على تحقير أو قدح أو ذم إحدى الديانات المكفولة حريتها بالدستور .
ب – التعرض أو الإساءة لأرباب الشرائع .
ج - ما يشكل إهانة الشعور أو المعتقد الديني أو إثارة النعرات المذهبية .
د – ما يسيء لكرامة الأفراد وحرياتهم الشخصية أو معلومات أو إشاعات كاذبة بحقهم .
والمادة (45) الفقرة (د) أن من يخالف الفقرات أ ، ب ، ج ، من المادة السابقة يعاقب بغرامة لا تقل من عشرة آلاف دينار ولا تزيد عن 20 ألف والمادة (39) الفقرة(أ) والتي تحظر نشر محاضر التحقيق في القضايا قبل إحالتها إلى المحكمة المختصة إلا إذا أجازت النيابة العامة ذلك .
وفي المادة (48) يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار كل ما يصدر مطبوعة دون ترخيص مع إغلاق المطبوعة ومصادرة نسخها .

والمادة (42) الفقرة (أ) تقول إن الجرائم التي ترتكب خلافا لأحكام هذا القانون والجرائم التي ترتكب بواسطة المطبوعات تتولى الغرفة القضائية المتخصصة في كل محكمة بداية النظر فيها ، وتختص غرفة المطبوعات والنشر لدى محكمة بداية عمان دون سواها بالنظر في الجرائم الجزائية والمدنية وأيضا الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي المنصوص عليها في قانون العقوبات النافذ اذا تم ارتكابها بواسطة المطبوعات أو وسائل الإعلام المرئي والمسموع .

أما ما يخص المطبوعة الالكترونية التي تناولها التعديل الأخير على القانون (2012) والذي قوبل باعتراض شديد، حيث ألزم المطبوعة الالكترونية بالتسجيل والترخيص، واعتبر التعليقات التي تنشرها المطبوعة الالكترونية مادة صحفية ومسوؤل عن مضمونها مالكها ورئيس تحريرها بالتكافل والتضامن، إضافة إلى عدم نشر ما لم يتم التحقق من صحته بالنسبة للتعليق ولا يعفى كاتب التعليق ومالك ورئيس تحرير المطبوعة من العقوبة في حال مخالفة المادة الصحفية للفقرة (د) وهذا التعديل كان فقط في المادة(42) (48) (49) من القانون .

اتسم القانون بالعديد من المحظورات والقيود وتشدد في الحصول على رخصة وأيضا بالعقوبات التي تقع على المخالف لها الأمر الذي يجعل من رئيس التحرير والمالك والمحررين والصحفيين مقيدين يخشون أن يأخذوا خبرا أو معلومة أو حتى جملة الطريق نحو النشر فتوقعهم في العقوبة، لهذا فحرية عرض الأخبار وتناولها ومعالجتها يجب ان تكون بعيدة عن القلق والتوتر الذي تفرضه نصوص القانون وما تؤدي من استبعاد للأخبار وقصها والحذف منها ويخرجها من جوهرها الإخباري أو التحليلي المطلوب .

لكن هناك مواد ذات ايجابية في العمل الصحفي وفي سياسة التحرير حيث نصت المادة (4) على أن " تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعلقيات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم ". والمادة(7) الفقرة (ب) التي تعد حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقا للصحافة والمواطن على السواء والمادة (8)الفقرة (أ) أن للصحفي الحق في الحصول على المعلومات وعلى جميع الجهات الرسمية والمؤسسات العامة تسهيل مهمته وإتاحة المجال له للاطلاع على برامجها ومشاريعها وخططها، والمادة 26 الفقرة (أ) حق الحصول على المعلومات والأخبار والإحصاءات التي تهم المواطنين من مصادرها، وحق إبقاء مصادر المعلومات التي يحصل الصحفي منها على الأخبار سرية .

والمادة (8) الفقرة (ب) والتي تحضر فرض أي قيود تعيق حرية الصحافة، والفقرة(ج) التي تنص على أن للصحفي تلقي الإجابة على ما يستفسر عنه من معلومات بالسرعة لممكنة والفقرة (د) حق الصحفي حضور جلسات مجلس الأمة والأحزاب والنقابات الاتحادات والجمعيات والشركات المساهمة العامة والأندية والمؤسسات العامة وجلسات الحاكم المعلنة، وهذا يقدم زخما إخباريا للصحيفة وتستطيع بذلك الحصول على الأخبار عن مختلف الجهات دون ضغوط أو منع، إلا إذا كانت جلسات سرية .

(ب)قانون نقابة الصحفيين الأردنيين

تم إنشاء نقابة الصحفيين الأردنيين في بداية الخمسينات من القرن الماضي، وينظم عملها قانون رقم 15 لعام 1998 كإطار تنظيمي عام لعمل الصحفيين في مجال الصحافة المطبوعة بشكل رئيسي ، والعاملين في الأخبار في الإذاعة والتلفزيون ، وبصدور هذا القانون أقرت نقابة الصحفيين مجموعة من الأنظمة الداخلية لها.

يحظر قانون النقابة على الصحفي ممارسة أي عمل آخر غير المهنة الصحفية بما في ذلك الأعمال التجارية وتمثيل الشركات في أعمالها التجارية والصناعية، وممارسة المهنة الصحفية بصورة تخالف التشريعات النافذة وميثاق الشرف الصحفي، والقيام بأي عمل أو تصرف يتنافى مع كرامة المهنة أو يسيء إلى النقابة أو إلى أعضائها، وقبول أي هبات أو تبرعات مالية أو عينية أو مساعدات أخرى مهما كان نوعها أو صورتها .

وهناك التزامات على الصحفي بموجب قانون النقابة وميثاق الشرف الصحفي وأي مخالفة له تعتبر مخالفة مسلكية وتصرفاً ينال من شرف المهنة، وبالتالي يمكن محاسبة الصحفي على خرقه أمام المجلس التأديبي للنقابة.

كما يدعو إلى تجنب ذكر أقارب أو أصدقاء الأشخاص المدانين أو المتهمين بجريمة دون موافقة أي منهم ، والانتباه بشكل خاص إلى الأطفال الشهود أو الضحايا، كما يجب عدم ذكر أسماء أو تحديد ضحايا الإساءة الجنسية إلا إذا كان هناك مبرر يسمح به القانون، وعدم انتحال أي شخصية للحصول على المعلومات إلا إذا كان ذلك الأمر ملحا وضروريا للصالح العام فقط أو إذا كان لا يمكن الحصول على المادة الصحفية بأي طريق أخرى سواها.

ويعاقب قانون نقابة الصحفيين على مخالفة آداب المهنة في المواد 26 - 51، وقد تصل عقوبة مخالفتها إلى المنع النهائي من ممارسة المهنة بقرار المجلس التأديبي بالمنع المؤقت من ممارسة المهنة، ولو ليوم واحد، يعني حرمان الصحفي مدى الحياة من أن يكون نقيبا للصحفيين أو عضوا بمجلس نقابة الصحفيين أو رئيس تحرير .

ويعاقب قانون النقابة الصحفي على مخالفة آداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي بعدة عقوبات هي: التنبيه ، الإنذار، المنع المؤقت من ممارسة المهنة .

ويكون القرار التأديبي بالإدانة خاضعا للطعن أمام محكمة العدل العليا. ويمكن أن تصل العقوبة التأديبية إلى المنع من مزاولة مهنة الصحافة .

أما شروط العضوية في نقابة الصحفيين يخدم مصالح متناقضة، فمن جهة ، تحقق وضع معايير أعلى لممارسة المهنة من خلال تحديد الحد الأدنى من المؤهلات العلمية ، إلا أنه من جهة أخرى يمثل قيدا على ممارسة الصحافة ، وانه انتهاك لحق حرية التعبير.

أما في موضوع حماية الصحفيين من الاعتداءات البدنية ؛ ففي كثير من الأحوال ينبغي على الصحفيين في نشاطهم المهني أن يتحملوا التهديد والاعتداءات البدنية عليهم ، وما أن يصبح الصحفي عضوا في نقابة الصحفيين الأردنيين يحق له الحصول على الحماية من مضايقات السلطات الحكومية حيث تنص المادة(44) من قانون نقابة الصحفيين الأردنيين تعاون أي مؤسسة يتعامل معها الصحفي خلال العمل ويمنع توقيفه أو مضايقته،والمادة(45) من القانون ذاته تطلب من النيابة العامة أن تخطر نقابة الصحفيين الأردنيين قبل استجواب أي صحفي فيما يتعلق بأي شكوى مقدمة ضده ، ويحق لنقيب الصحفيين الأردنيين أو من ينتدبه حضور التحقيق .

ومن هنا فالقانون يحمل محظورات قد تؤثر في تغطية الصحفي للأحداث إلا انه يحمل في ثناياه ما يشجع على ممارسة المهنة وأيضا ما يشكل حماية له أثناء عمله الأمر الذي ينعكس على المادة الصحفية .

(ج) : ميثاق الشرف الصحفي الأردني

تترك بعض الدول للصحفيين حرية تقدير خطورة الكلمة وتأثيرها دون أي تشريعات تضعها، وذلك من خلال مواثيق اختيارية لأخلاقيات المهنة ، بينما ترى دول أخرى أهمية وجود قوانين إعلامية تلتزم الصحفيين بالحفاظ على مقومات المجتمع، واستقراره السياسي وأمنه القومي .

ومواثيق أخلاقيات المهنة قد تكون إجبارية تحمل بعض أشكال العقاب لمن يخالفون ما جاء بها من معايير للسلوك المهني، أو أنهم ينتهكونها، وتتمثل بالاحتقار أو التأنيب العام أو الوقف عن مزاولة المهنة وقد تكون غير إجبارية يعود الالتزام بها إلى ضمير الصحفي .

وتهدف هذه المواثيق بشكل عام (فايز،2006،86) إلى ما يلي :

1 – حماية الجمهور من الاستخدام غير المسؤول أحيانا للصحافة .

2 – حماية الصحفيين من التعرض لأي ضغوط ضد ما تمليه عليهم ضمائرهم .

3 – التأكيد على حق الصحفيين في الحصول على المعلومات .

ومن الملاحظ أن زيادة التصنيف في محظورات النشر في المواثيق نجده في دول العالم الثالث والتي كثيرا ما تتحدث وتبالغ في المعلومات السرية وأخلاقيات المجتمع والأمن القومي الداخلي والخارجي والمصالح الاقتصادية وتحذير الصحفيين عدم الاقتراب من هذه المحظورات، وبالتالي تتقيد التغطية ويلغى نشر العديد من الأخبار أو الحذف من المضمون الإخباري.

وكانت الهيئة العامة لنقابة الصحفيين الأردنيين قد قررت في اجتماعها بتاريخ 2003/4/25 اعتماد ميثاق الشرف الصحفي ليكون مرجعا لجميع العاملين في مختلف وسائل الصحافة والإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري يسترشدون به ويلتزومون بما جاء فيه وان هذه الميثاق يعد جزءاً من النظام العام ، وأي مخالفة له تعد مخالفة مسلكية وتصرف ينال من شرف المهنة .

وقد أكد الميثاق المسؤولية الاجتماعية وسيادة القانون وحرية التعبير والحصول على المعلومات والوحدة الوطنية واحترام الأديان والالتزام بالموضوعية والدقة والمهنة وعدم إثارة النعرات العنصرية أو الطائفية، والتحقق من الإخبار قبل نشرها والابتعاد عن الأساليب الملتوية وغير الشرعية في الحصول على الأخبار والمعلومات، وهذا تركيز على الصحفيين وبالتالي على سياسة الصحيفة بعدم نشر الأخبار إلا أن تكون صحيحة الأمر الذي يسبب التردد في النشر في الكثير من القضايا والأحداث ذات الغموض أو تقدم المعلومات بسبب عدم القدرة على عرض المعلومات الأخرى التي تحتاج إلى التحقق منها بشكل دقيق .

كما يدعو الميثاق إلى الابتعاد عن الآثار في نشر الجرائم والفضائح والالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع وأيضا الموضوعية والدقة المهنية العالية وعدم استغلال المهنة للحصول على المكاسب الشخصية ، مع مراعاة حقوق الفئات الأقل حظا وحماية الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة .

وأيضا الالتزام بعدم اللجوء إلى المبالغة في تغطية الأخبار وكتابة التقارير، أو تحريف البيانات التي يتلقونها أو إحداث تغيير في الوثائق التي تصل إليهم ، وهذا يرغم العملية الصحيفة بجميع أطرافها في الصحيفة لعدم العمل خارج أخلاقيات المهنة وبالتالي كثرة الالتزامات الأخلاقية والمتنوعة تجعل الصحفي في حذر دائم أثناء تقديم مضمون مادته الصحفية.

(د) : الميثاق الوطني الأردني 1991

جاء الميثاق الوطني الأردني عام 1991 ؛ لتطوير عملية التحول الديموقراطي التي شهدها الأردن عام 1989، حيث تضمن بنودا عديدة تؤكد الحقوق الدستورية للمواطنين ولا سيما فيما يتعلق بالحريات العامة وضمان الحريات الأساسية لجميع المواطنين بما يحمي مرتكزات المجتمع الديموقراطي وحقوق الفرد ، ويكفل التعبير عن الرأي وإعلانه بحرية كاملة وفي إطار الدستور .

وتضمن الميثاق حرية الفكر والرأي والتعبير حق لكل مواطنين كما هي حق للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام والاتصال الوطنية ، وهي حرية ضمنها الدستور ، ولا يجوز الانتقاص منها أو انتهاكها، وان للمواطن الحق في التماس الحقيقة والمعرفة والمعلومات من خلال مصادر البث والنشر المشروعة في داخل البلاد وخارجها ،ولا يجوز أن تحول الرقابة على المصنفات الإعلامية دون ممارستها لهذا الحق .

ويؤكد الميثاق للأفراد والجماعات والمؤسسات الأردنية حريتهم في امتلاك الصحف وإصدارها وفقا لمبادئ الدستور ، وان تسن التشريعات اللازمة لضبط مصادر تمويل هذه الصحف بحيث تضمن حمايتها من أي تأثير خارجي .

المبحث الرابع : علاقة سياسة التحرير بنوع الصحيفة والقائمين بالعمل الصحفي

أولا : نوع الصحيفة وطابعها

يؤثر نوع الصحيفة وطابعها على التحرير وأساليبه، وبشكل مختلف بين الصحف الرسمية و الحزبية و المستقلة و الشعبية وجميعها تنشر أخبارها متأثرة باتجاهاتها العامة أو الخاصة .

والصحف قد تتشابه في الشكل الفني العام أو عناصر الخبر الصحفي ومصادره ونوع التغطية لكنها حتما تختلف بما وراء ذلك ؛ لأنها توظف ما سبق بما يتفق مع شخصيتها ، فلكل صحيفة شخصية خاصة بها تحددها سياستها التحريرية بالدرجة الأولى (عزت،2010،227).

والصحيفة الرسمية تتبع سياسة الحكومة، وتحرص على نشر الأخبار التي تتفق معها ، في حين أن الصحف الحزبية ترتبط سياستها التحريرية بسياسة الحزب الذي يصدرها ، أما الصحف المستقلة فان الأخبار تسير وفق الناشر أو المالك أو رئيس التحرير أو مجلس الإدارة .

والصحف من ناحية **التوزيع الجغرافي** كالتالي:

1- الصحف المحلية : وتهتم بالشؤون المحلية، وتركز على الأخبار الداخلية للدولة التي تهم الأفراد، وتعالج الموضوعات التي تهم القراء، وبذلك تحقق الجاذبية .

2- الصحف القومية : وتركز على القضايا القومية وما يتعلق بها من موضوعات ذات بعد قومي .

3- الصحف الدولية : وهي الصحف التي تأخذ سياسة تحريرها أبعادا بعيدة عن هيئات التحرير داخل الصحيفة ، وتتميز بان لها طابع الشركات متعددة الجنسية، وتسير بسياستها وفقا توجيهات تلك الشركات(المتولي،2003،42).

والصحيفة الشعبية تختلف عن الصحيفة المعتدلة في تناول الأخبار ، فعند وقوع حدث لا يخلو من الإثارة نجد مندوب الصحيفة الشعبية قد ركز في تغطيته على ما هو مثير دون الجوانب الأخرى بعكس مندوب الصحيفة المعتدلة (خليفه،1980،143).

ومن **ناحية قوالب التحرير** فهناك صحافة خبر : وهي التي تولي اهتمامها وبشكل أساسي في الحصول على الأخبار ، وصحافة الرأي وهي التي تهتم بالمقالات والتعليقات أكثر من الأخبار وعادة تصدر عن أحزاب وهيئات سياسية تطلق فيها البيانات ووجهات النظر (الدليمي،2012،89).

وتركز الصحف الشعبية على الاهتمام بالأخبار الداخلية والشؤون الاجتماعية والفنية والرياضية والحوادث المتنوعة، ولا تلتزم بشكل دقيق بالصدق والموضوعية في بعض ما تنشره ويغلب عليه الاهتمام بالأخبار الخفيفة التي تثير انتباه القارئ (المسلمي،2011،111) أما الصحف المحافظة فهي تهتم بالمسائل العامة، وما يتصل بالصالح العالم والأحداث المهمة التي من شأنها التأثير في الحياة اليومية (احمد،2008،169).

في حين أن الصحف المعتدلة فسياستها ترى أن السياسة الإخبارية ليست في الجمود باتجاه واحد او على طريقة واحدة بل التقريب بين الاتجاهين ،والاهتمام بكل المواد الصحفية الداخلية والخارجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية ......الخ مع التوازن بين نسبة الأخبار الجادة والأخبار الخفيفة (عدلي،2003، 153).

وتؤثر نوعية الصحيفة في السياسة التحريرية بشكل قاطع إذا ما تغير نوعها من معتدلة إلى محافظة أو من مستقلة إلى رسمية، أو في حال تغيرت الملكية من فردية إلى عامة والعكس.(المتولي،2003،33)

وتعد دورية صدور الصحيفة من العوامل المؤثرة في عملية التحرير حيث تختلف طبيعة الموضوعات المتناولة وطرائق التغطية وتتباين الأشكال أو القوالب المستخدمة وأسلوب التعبير والألفاظ.

ونجد أن الصحف اليومية يحكمها عامل الوقت والتسابق مع عنصر الزمن وتميل إلى الإحاطة الخبرية السريعة بالأحداث ونشر التفاصيل والسرد في صفحات الرأي .

أما الصحف الأسبوعية فهي تميل إلى نشر الوقائع والتفاصيل التي وقعت على مدار الأسبوع السابق لصدورها مع استخدام عنصر الإثارة والإبراز . والصياغة في الصحف التي تصدر يوميا تختلف عنها في التي تصدر أسبوعيا أو شهريا وتعد المادة الإخبارية وما تحتويه من معلومات وصور وعناصر عوامل مساعدة في إبراز شخصية الصحيفة التي تتميز بها عن غيرها من الصحف تماما كما أن لكل فرد شخصية تميزه (ادهم،1984،57).

ثانيا : التنظيم الإداري داخل الصحيفة

يعد التنظيم من أهم الأسس العلمية في إدارة المؤسسات العلمية فكل مدير أو مسؤول بحاجة إلى تنظيم ممن هم تحت مسئوليته بشكل ينجز الواجبات الملقاة على عاتقهم لتحقيق أهداف المؤسسة (أبوأصبع،1997،183).

ويقصد بالتنظيم وإدارة الصحيفة : كل الوظائف التي تحقق الأهداف المحددة للصحيفة أو المؤسسة الصحفية بأفضل وسائل الاستخدام واقل التكاليف وفي حدود الموارد والإمكانات المتاحة مع بذل الجهد المنظم والمتواصل لتنميتها (فايز،2006،430). فالعوامل التنظيمية والإدارية داخل وسائل الإعلام مؤثر أساسي في تشكيل المنتج النهائي ، فنمط علاقات العمل بالمؤسسة الإعلامية ، ونمط القيادات الإدارية بها ، وأساليب الاتصال التنظيمي بينها يؤثر في السياسات التحريرية للصحف .

وتفصل المؤسسات العلمية في إدارتها بين جانبين :

1. إدارة تهتم بشؤون الرسالة الإعلامية، وهي رئاسة التحرير المعنية بالتحرير.

2. إدارة تهتم بشؤون إدارة الأعمال والموظفين والخدمات المساندة، وهي التي تسهل عمل إدارة التحرير(سلطان،101،2011) وبمقدار ما توفر المؤسسة الصحفية من تنظيم جيد لبنيتها بمقدار ما تؤدي رسالتها وتطبق سياستها وتحقق أهدافها .

وتكمن الضغوط التي تواجه عملية التنظيم داخل الصحيفة والتي تؤثر على طبيعة العمل ونوعية الرسالة الإعلامية في عنصرين رئيسيين :

1. بنية المؤسسة : حيث يؤثر تنظيم المؤسسة من حيث نوعية كادرها البشري وكفاءته وتجانسه أو عدم ذلك إضافة إلى أسلوب تنظيم المؤسسة وتنظيم العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين تأثير مباشر على تطبيق سياستها (فايز،2006،74).

2. طبيعة العمل الإعلامي : حيث ينعكس تأثير البناء التنظيم للصحيفة على المضمون الإخباري بعدة أشكال كاختيار موقع التغطية وتجاهل موقع آخر، وتطويع المادة لتناسب سياسة الصحيفة إضافة إلى مواعيد الصدور والمساحة المخصصة للمادة (سلطان،2011،45).

ثالثا : علاقة سياسة التحرير بالقائمين بالعمل الصحفي في الصحيفة

يعد العنصر البشري أهم العناصر في أي مؤسسة، فهو المحرك الرئيسي فيها ، وتكاتفه في فريق واحد داخل المؤسسة يحقق الهدف المرجو للمؤسسة الصحفية وهو إيصال المعلومات والأخبار للجمهور بكل يسر وشفافية ومصداقية .

وقد أكد تقرير صادر عن منظمة اليونسكو عام 1984 أن " الصحافة لا يمكنها أن تبلغ المستوى الرفيع برسالتها وتقوم بدورها في نقل الأنباء والآراء قياما حسنا إلا إذا توافرت في أشخاص المشتغلين بها المزايا المهنية والعلمية والخلقية الكافية "(زلطة،2007،25).

والقائم بالاتصال هو " كل من يزاول في منشأة صحيفة ، العمل الصحفي لقاء اجر ويتخذ هذا العمل مهنة مختارة له، وتقوم بينه وبين المنشأة رابطة العامل بصاحب العمل"(بطرس،1974،78)، وعليه واجبات ومسوؤليات يجب الالتزام بها، وهي :

1 – المعرفة المسبقة بالقوانين والتشريعات الإعلامية وميثاق الشرف الصحفي والالتزام بها .

2 – الالتزام بأخلاق المهنة وان يعتمد على مبادئ أساسية كالصدق والموضوعية والبحث عن الحقيقة والمنطق وعدم طغيان المصالح الخاصة .

3 – الالتزامات الاجتماعية وحاجات المجتمع والصالح العام ومراعاة النواحي الأخلاقية والدينية وعدم إثارة العنصرية والنزاعات أو الطائفية(عبد المجيد، 1986،31) .

3- ويعد القائم بالاتصال عنصرا فاعلا في إنتاج الأخبار وانتقائها ويعمل من منطلق خضوعة للسياسة الإعلامية للمؤسسة التي ينتمي إليها، ويتعرض في عملية جمع وانتقاء الأخبار لعدة عوامل : ذاتية ، ومهنية، وتنظيمية ، وإيديولوجية تؤثر في صياغة المضمون الخبري للصحيفة وتشكيله . http://www.almotamar.net/news/85134.htm

ونتناول هنا بالتفصيل رئيس التحرير والجهاز التحريري بالصحيفة إضافة إلى الصحفيين العاملين فيها .

(أ) : رئيس التحرير

ينبغي أن يتم اختيار السياسة التحريرية قبل أن يصدر العدد الأول من العمل المطبوع؛ لأنها تخدم رئيس التحرير في عمله اليومي ، وعندما تكون سياسة الصحيفة واضحة فان ذلك يساعد على أن تسير في خط واضح مع غرضها ، وتكون منسقة مع رسالتها وتحقق وجها مميزا أو شخصية، وتصبح أداة مؤشرة للاتصال(المتولي. 2003،226)، ورئيس التحرير " هو العقل المفكر، والقلب النابض الذي يدفع بالصحيفة إلى الأمام ويوجهها التوجيه السليم ، مع الحرص على إيجاد التوازن بين كيان الصحيفة المادي، وكيانها الأدبي الاستقلالي "(عزت،1993،94).

ويقوم رئيس التحرير بالدور الأول والأساسي في رسم سياسة الصحيفة واتجاهها، ويقع على عاتقه مهمة تنفيذ هذه السياسة إذ انه يشارك في رسم سياسة الصحيفة منذ المراحل الأولى لإنشائها ويتنافس فيها مع أعضاء مجلس الإدارة ، ثم عليه أن يشرح لمعاونيه وبقية العاملين في الجهاز الصحفي خطوط هذه السياسة ومبادئها ،بحيث يستطيع الكل فهمها(المرجع السابق، 95)، وتتركز السلطة بالصحيفة في أيدي رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير الذين يحددون السياسة التحريرية، وذلك بسبب ضعف الديمقراطية الداخلية في المؤسسات الصحيفة بشكل عام .

فالصحف التي تخضع في سياستها للسلطة، فان هذه السلطة هي التي تعيّن رؤساء التحرير الذين يرتبط استمرارهم في مناصبهم برضا السلطة، الأمر الذي يفرض عليهم بان يكون مضمون الرسالة الصحيفة كما تحبه وترضاه هذه السلطة بعيدا عن المحتويات الإنتقادية والهجومية .

وهنا يتحول رئيس التحرير من الناحية الواقعية إلى رقيب على ما ينشر ، ويمارس رقابته هذه لمصلحة السلطة ،ويتدخل بالحذف والشطب والزيادة في المضمون وكيفية التغطية والانتقاء (خوخة،2009،237)، ويقع على عاتقه عرض الأخبار على صفحات الصحيفة، ويدخل بين الأعمدة والأماكن ليحدد لكل خبر المكان المناسب له .

هذا الأمر الذي ينطبق على الصحف الحزبية التي يسيطر على تحديد السياسة التحريرية فيها رئيس التحرير بالاشتراك مع رئيس الحزب أو القيادات العليا فيه. أما الصحف الخاصة فيشترك رئيس التحرير في المسؤولية عما ينشر مع الناشر أو مالك الصحيفة مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح السياسة والاجتماعية والاقتصادية في السياسة التحريرية ، ويتدخل هنا رئيس التحرير في منع نشر الموضوعات والأخبار التي لا تتفق مع سياسة الصحيفة، ومصالح الناشر أو مالك الصحيفة(المرجع السابق).

ويذهب (عبد الغفار،1995،339) إلى أن هناك ثلاثة محددات تؤدي إلى تيسير دور رئيس التحرير في توجيه السياسة التحريرية وهي: طبيعة النظام السياسي ،وطبيعة الخطاب الإيديولوجي للدولة ، والظروف التي يعمل فيها القائم بالاتصال، ويرى محمد أبو يونس أن تدخل رئيس التحرير في عمليات النشر والتغطية في الصحيفة هو عند عدم اتفاق الخبر أو الموضوع مع السياسة التحريرية للصحيفة أو عدم اتفاقه مع السياسة العامة للدولة، أو انه يمس شخصية رئيس الدولة أو الوحدة الوطنية أو العلاقات الخارجية أو خروج الخبر عن قيم المجتمع وأعرافه، أو انه يتعارض مع سياسة الحزب.(أبو يونس،1996، 283).

وفي مقابلات أجريت مع مساعدي رئيس التحرير ومحرري شؤون سياسة وصحفيين بالصحيفتين المصريتين ؛الأخبار، الجمهورية وجد أن أسباب تدخل رئيس التحرير هي شخصية، واختيار المادة الصحيفة يكون حسب المعايير الشخصية والخبرات لرئيس التحرير وتدخل انتماءاته واتصالاته وعلاقاته المتعددة وخاصة مع النظام السياسي القائم(خوخة،2009،242) .

ويوضح (عبد المجيد وعلم الدين،2004، 18) أن اتخاذ القرار التحريري في الصحيفة اليومية الحديثة لا يتم من خلال قرار شخصي من رئيس التحرير، أو بناء على وجهة نظر أو تفكير حدسي تخميني تفرضه

اللحظة ، بل يعتمد على معايير وقيم منطقية عملية وعلمية، وأسس تتفق عليها شكل المتطلبات الأساسية التي يرتكز عليها التحرير الصحفي كعملية فنية صحفية وخطوة من خطوات إصدار الصحيفة .
لكن يذهب محمد عزت إلى أن " العلاقات الشخصية لرئيس التحرير تؤثر في اختياره لأخبار معينة ، وقد ينشر خبرا لا يرغب هو في نشره لأسبابه الشخصية" (عزت،2010،86).
وهناك من يتحدث عن **مفهوم استقلال التحرير**، إذ يقول الدكتور (نيغرين) أن هذا المفهوم يعد من أهم أركان الديمقراطية الداخلية للمؤسسات الصحيفة، ويقوم على حق رؤساء التحرير في التدخل فيما ينشر وحماية الصحفيين من أي ضغط من المالك خاصة الجدد منهم الذين يلجأون لتعيين رؤساء تحرير يسيطرون عليهم وينفردون بوضع السياسات التحريرية للصحف التي يمتلكونها(صالح،2002،477) .
ووصف تونستال مفهوم الاستقلال التحريري في ظل ملكية الاحتكارات الكبرى بأنه "خرافة ولم يعد هناك رئيس التحرير المستقل الذي يسيطر على مضمون الصحيفة في ظل هؤلاء الملاك" (المرجع السابق).
ورئيس التحرير بالإجمال يحدد السياسة التحريرية للصحيفة ويطبقها وعلية هنا ان يمتاز بالدقة والشخصية القوية والمتحررة ،لهذا عمد المشرع في قانون المطبوعات والنشر الأردني المعدل رقم(8)لسنة1998 إلى التشدد في الشروط الواجب توافرها برئيس التحرير(الحياري،2008،76).
والسياسة التحريرية تحرر رئيس التحرير من اتخاذ قرارات تحريرية بشكل فجائي أو قرارات غير مستقرة ، وتجعله يتفرغ للقضايا بما فيها من قرارات تنفيذية يومية فهي تعد دليلا مساعدا له في اتخاذ القرار .
وعليه مسؤولية كبيرة بان يتعرف إلى اتجاهات الرأي العام ويعمل على تغذيته بالمعلومات التي توجههُ الوجهة الصحيحة ، كما عليه أن يتجنب إرضاء طائفة معينة أو إرضاء رغبات الناس مهملا الصالح العام.

(ب) : جهاز التحرير في الصحيفة

مهمة الجهاز التحريري هي جمع وإعداد كل مادة صحفية لنشرها، ويضم الذين يجمعون الأخبار والذين يعدون كتابة هذه الأخبار أو يراجعونها أو الذين يرسلون الأخبار من الخارج والذين يتلقونها ويعدونها للنشر أو الذين يخططون وينفذون ويكتبون ويحررون الموضوعات الصحفية، ويتولى الجهاز التحريري تزويد الجهاز الفني للصحيفة بأصول المواد التحريرية لتركيبها في صفحات .
ويتوقف على الطريقة التي يدار بها عمل الجهاز التحريري نجاح الصحيفة ، ومن هنا فلا بد من التعاون والتفاهم بين الأقسام كي يتحقق للصحيفة عنصر التجانس والتنسيق الذي يتم من خلال اجتماعات متعددة (فايز، 2006 ،43) ، ويتصل بالجهاز التحريري مجموعة عوامل تؤثر بشكل أو بآخر في سياسة التحرير:

1. المعايير التي تحكم اختيار أفراد الجهاز التحريري .
2. ظروف تنشئتهم الاجتماعية والثقافية وانتماءاتهم السياسية .
3. تأهيلهم وتدريبهم لتعزيز ما يتمتعون به من مهارات صحفية.
4. ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية .
5. طبيعة عملية حراسة البوابة (المرجع السابق).

وعمل المحررين الذين يُعدون المادة في صيغتها النهائية، يعد من أصعب المهام ، فالمحرر أو سكرتير التحرير يجد نفسه أمام سيل من التساؤلات والإجابات التي لا حدود لها، والتي تدور حول المفيد وغير المفيد ، والصالح وغير الصالح من الأنباء للنشر وللمجتمع والقراء(عبد النبي،1989، 85).

والمحرر يقوم بعملية مهمة وهي تقويم الإخبار وصياغة مضمونها وترتيب أفكارها وهو حارس بوابة العبور إلى الجمهور، وتخضع مادة المحرر لتقييم سكرتير التحرير فهو(قلب الصحيفة) الذي تصب عنده كل المواد الصحيفة التي ترد من مختلف أقسام التحرير قبل أن تأخذ طريقها إلى المطبعة ، ويقوم بتنقية المواد الصحفية من الشوائب وتصحيح الأخطاء التي تقع في الصياغة أو المعلومات فيراجعها ويعيد كتابتها بما تحتاج من إعادة صياغة بما يتناسب وسياسة الصحيفة(عزت،336،2010)، فهو رجل الاتصال الأول بوسائل الإعلام إذ ينوب عن القارئ مؤقتا من خلال عمله هذا(شرف،13،2000)، وهو معني بتطبيق سياسة الصحيفة بعد رئيس التحرير مباشرة والتشاور معه في كيفية الطرح في المضمون وتناول الأحداث المستجدة.

ويصادف المحرر العديد من الضغوط التي تؤثر لاحقا في مضمون الأخبار وصياغتها فمنها اقتصادي ومنها مهني وأيضا علاقته بزملائه ورؤسائه بالصحيفة، ومنها مرتبط بالتوجيه العام للصحيفة، وهذه الضغوط تتفاوت حدتها من صحيفة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، وكله مؤثر في معالجة الأحداث وقد تدفع بها في اتجاهات غير واقعية، وسنتناول في النظرية المستخدمة في هذه الدراسة الحديث مطولا عن حراس البوابات .

(ج) : الصحفيون العاملون في الصحيفة

الصحفيون سواء مندوبين أم مراسلين تَحُدْ قدرتهم في تقديم تغطيات متميزة إذا ما كانت السياسة التحريرية للصحيفة غير واضحة لهم ، وهذا يعد من ابرز المعوقات التي يواجهونها، كما أن رضا الصحفي عن سياسة صحيفته يزيد من إنتاجيته في حين يشعر بالتوتر والإرباك وعدم المثابرة في العمل إذا كان يعمل وفق سياسة تحريرية غير مقتنع بها، أو لا تتفق وفكره وآرائه.

والصحفي عليه أن يفهم معايير تقييم الأخبار ومقاييسها في صحفيته ليختار صنف الخبر الصالح من بين التدفق الإخباري الكبير(أدهم،1984، 36) ويجب ان يوفق بينها وبين واجبات ومسوؤليات الالتزامات الاجتماعية والقوانين والتشريعات الإعلامية(الحياري،2008،78)، والصحفي يندر ما يقدم مواد إخبارية غير صالحة للنشر أو غير مقبولة من رئيس التحرير لأنه يعي جيدا واجباته ومسؤولياته ويقوم بمعالجة المادة الخبرية، بناء وسياسة التحرير.

وهناك عدة أسباب تجعل الصحفي يخضع لسياسة تحرير الصحيفة :

1 – التوجيه بالطرائق غير المباشرة لنوعية المادة المراد الحصول عليها، وطريقة او أسلوب التعبير الصحيح عن المضمون .

2 – العقوبات التي تفرضها المؤسسة الصحفية في حال عدم تنفيذ سياسة الصحيفة .

3 – الشعور بالالتزام واحترام الرؤساء المكلفين بتنفيذ سياسة الصحيفة .

4 – تطلعات الصحفيين لشغل مناصب أفضل في الصحيفة، وعدم الالتزام بسياستها يشكل عقبة أمام تحقيق هذا الهدف .

5 – طبيعة عمل الصحفيين تتيح لهم علاقات وصداقات متنوعة مما يشعرهم بالرضا، ويؤدي إلى انتمائهم لمؤسستهم وسياسة عملها (عزت،2010،84).

وأجرى الباحث (واريف بريد) دراسة على عينة تمثل 12 صحفياً يعملون في صحف متوسطة الحجم في شمال شرقي الولايات المتحدة الأميركية حيث وجدهم يتعلمون سياسة صحفهم من خلال التطبيع والتنشئة الاجتماعية ليستوعبوا تقاليد عملهم تدريجيا. (المرجع السابق،84).

ويجب أن يكون الصحفي عنصرا فعالا يشارك في صناعة السياسة التحريرية وان يكون بينهما علاقة توازن تؤدي إلى أن يكون المضمون الصحفي نتاجا لعملية ديمقراطية تتم داخل المؤسسة (صالح،2004، 202).

والصحفيون في الصحيفة ذات السياسة التحريرية المستقلة ينعمون بالحرية في التناول والتغطية والصياغة في حين زملاؤهم في الصحف ذات السياسة التابعة للحكومة يعملون وعيونهم تراقب تلك الخطوط العريضة لعملهم، كما أن المراسلين يتناولون الأخبار في العواصم والمناطق الموجودين فيها من خلال إرسال الأخبار والتغطية أو النقل عن وسائل إعلامية هناك وذلك بمضمون مناسب لصحفهم سياسيا واجتماعيا.

وهناك حقوق مهنية للصحفيين، وسياسة التحرير تقيدها أو تفعّلها، وهي :

1 – حق تلقي الأنباء والآراء .

2 – حق نشر الأنباء والمعلومات والآراء وتبليغها .

3 – حق الوصول إلى مصادر المعلومات .

4 – حرية الحركة والتنقل .

5 – المحافظة على سر المهنة(فايز،206،46) .

ويذهب بعض الباحثين إلى أن هناك أربع سياسات (نظريات أو فلسفات) إعلامية في العالم كله تحكم نتاج المراسلين الإعلاميين، وتسمى النظريات الأربع للصحافة والإعلام، وهي : السلطوية ، الشمولية ، والتحررية ، والمسوؤلية الاجتماعية "(الموسى،2012،89).

وتعمل سياسة الصحيفة في بعض الأحيان أن المندوبين فيها لا يتقدموا بما يتوافر لديهم من معلومات لرؤسائهم في الصحيفة لاقتناعهم باستحالة نشرها؛ لأنهم يدركون سياسة التحرير وموقفها من الأحداث الأمر الذي يجعلهم يقومون بتسريب هذه معلومات عبر وسائل أخرى (عبد النبي،1989،216).

المبحث الخامس : سياسة التحرير والرقابة على الصحف:

تعد من الضغوط الداخلية المؤثرة على الصحف وتعرف بأنها : "سياسة الحد من التعبير العام عن الأفكار والآراء والدوافع والمثيرات التي يكون لها تأثيرا على تقويض السلطة الحكومية أو تقويض النظام الاجتماعي والأخلاقي الذي تعتبر السلطة انها ملتزمة بحمايته"(الرواشده،2011،7)

وتتخذ الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام أشكالا متعددة، ومنها :

1- الرقابة المسبقة وهي وضع القيود على سائل الإعلام قبل وصول المنتج الإعلامي إلى الرأي العام حتى يتم التأكد من نوعية هذا المنتج .

2- الرقابة اللاحقة : وهي رقابة المنتج الإعلامي أثناء النشر وبعد النشر.(الرواشدة،2011،7)،ويذهب (الدليمي 2012،89–90)إلى أن الرقابة نوعان:

أ- رقابة رسمية تمنع نشر آراء سياسية أو إيديولوجية غير مقبولة لدى الدولة.

ب- الرقابة الاجتماعية : وهي الأفكار والمسلمات والمعتقدات في المجتمع ، وخاصة المجتمع العربي الذي يرفض رفضا قاطعا أي نقاش أو جدال حول ما ترسخ وساد عبر السنين.

أما فارس أبو خليل، فيشير لنا إلى أنواع أخرى للرقابة، وهي:

أ- الرقابة الوقائية : وهي رقابة قبلية غايتها التحكم والتفرد بفضاء التعبير ، ولا يلج هذا الفضاء إلا ما يوافق آراء السلطة ووسيلة ذلك قانون مشهّر ومكتوب.

ب- الرقابة الزجرية : أي البعدية وغايتها التحكم والتفرد بفضاء التعبير حيث تبحث فيه عن مكونات ضارة عن طريق لجان مختصة أو أجهزة أمنية أو بوليسية ، تحجز ، وتسحب من التداول ، وقد تلاحق وتعتقل.

ج- الرقابة الذاتية: وهي اخطر أنواع الرقابة ، يقوم بها الكاتب نفسه.(أبوخليل،2011،194)

وتختلف الرقابة من بلد لآخر ومن وقت لآخر ومن مؤسسة صحفية إلى أخرى ، والرقابة الذاتية تكون بأشكال:

1- رقابة المحرر لنفسه بحيث يعرف المندوب أو المراسل أو المحرر (حارس البوابة) ما تمليه السياسة التحريرية لصحيفته عليه في التناول والتغطية والانتقاء والصياغة، وبالتالي فهو يراقب نفسه بألا يتناول ما هو مرفوض أو ما سيتم حذفه.

2- رقابة رئيس التحرير أو رئيس مجلس الإدارة .

3- رقابة عسكرية تفرضها الحرب أو قوانينها أو ما يصاحبها من أحكام عرفيه.

والرقابة تؤثر في المضمون الإخباري للصحف تأثيرا بالغا فهي تؤدي إلى الميل للحذر الشديد والدقة والاختصار في المادة وتناولها بالحذف أو عدم النشر والاستبعاد أو إبدال المحتوى بآخر إضافة إلى الصور واختيارها وطرق الصياغة وأساليب التحليل والمعالجة.

لهذا فالصحفيون يحملون كراهية كبيرة للرقابة لتأثيرها بالمنتوج الصحفي والفكري والتعبير عن الرأي وما تقوم به من تقييد لأقلامهم وحريتهم وبالتالي أفكارهم.

لكن يلاحظ الباحث أن هناك عدة اعتبارات لأجلها يكون هناك من المؤيدين لهذه الرقابة، وهي:

1- حتى تكون الرسالة منسجمة مع الصالح العام بتحقيقها لمسؤولياتها الاجتماعية.

2- للالتزام بالتشريعات الإعلامية.

3-–حتى تكون الرسالة منسجمة مع أهداف المؤسسة .

4- لعدم إفشاء معلومات سرية تضر بالأمن القومي.

5- لعدم تناول الأفكار التي تنتهك الآداب العامة والأخلاق، أو تخدش الحياء أو الخطيرة والزائفة، لكن حسن مكاوي يقول : رغم أن الحرية يجب ألا تكون مطلقة إلا أن الرقابة لا ينبغي أن تكون موجودة في المجتمعات الحديثة(مكاوي،1994،106).

فهي تبعد القراء عن الصحيح ، والصورة التي تتكون في أذهان الجماهير تكون عادة بعيدة عن الحقيقة بسبب الرقابة على المواد الإعلامية وخاصة رقابة حراس البوابة(خوخه،2009،96) كما أن هناك محكات رئيسية تحدد وجود الرقابة من عدمها وتحدد درجة حدة هذه الرقابة، وهي:

1- السياسة التحريرية للصحيفة .
2 - درجة الالتزام بالأمن القومي والأمن الاجتماعي.
3-- نمط الملكية.
4- مصادر التمويل.
5- محظورات النشر (المرجع السابق .)

والفارق في درجة الخضوع للرقابة يختلف من صحيفة تابعة للسلطة ، وصحيفة مستقلة . فالتابعة للحكومة تخضع لرقابة أي اتجاه إذا كان نتاجه التوافق مع سياسة السلطة ، في حين أن الصحف المستقلة يهمها بالدرجة الأولى شعور القارىء باستقلاليتها وقوتها بالطرح وتتعامل مع أنواع الرقابة ومصادرها حسب ما تمليه مصلحتها سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا . وتكون سياستها جامدة أمام الرقابة ، لكن تتسم بالمرونة أمام رقابة أخرى ، فرقابة القوانين والتشريعات الإعلامية والأعراف والقيم الاجتماعية أولوية لا تستطيع تخطيها.

وتقول ليلى عبد المجيد في دراستها لقوانين وتشريعات اغلب الدول العربية الإعلامية : أن عدم النص في هذه التشريعات على شكل أو آخر من أشكال الرقابة على الصحف ، لا ينفي وجود رقابة بالفعل في بعض الحالات (عبد المجيد،2002،164)، وتختلف الرقابة باختلاف السلطة القائمة، ففي السلطات الاستبدادية نجدها تفرض سيطرتها الكاملة على الرأي العام، بالسيطرة على قنوات الأخبار، أما الحكومات الديمقراطية فهي تضع لتداول الأخبار أصولا وقواعد تحقق مصلحة الدولة وبذات الوقت تنمي الفكر العام(عسكر،د.ت،151)؛ الأمر الذي نفتقده إلى حدٍ ما في بلادنا العربية.

والرقابة في الصحف التي تتبع الحكومة أو التي تتناغم معها، تظهر في أسلوب معالجتها، فعند تناولها لإحداث وقضايا معينه تذهب إلى استخدم مسميات وتعبيرات غامضة أو مطاطة ، كالصالح العام والمصلحة القومية والوحدة الوطنية والأمن القومي وحماية النظام العام وكلها ستارا لحماية السلطة والعاملين فيها من النقد.(مكاوي،1994،124).

والصحافة بالأصل سلطة رقابية ، وأداة رقابية شعبية على أداء الحكومة ، لكن إذا كان سقف الحرية مرتفعا فان ذلك ينعكس على المجتمع (العبادي،2007،44)، أما إذا كان سقف الحرية الصحفية منخفضا ، فتصبح الصحافة أداة خاضعة للرقابة وليست أداة للرقابة.

الرقابة في الأردن:

تنص الفقرة (5) من المادة (15) من الدستور الأردني على انه:

"يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات ووسائل الإعلام والاتصال رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني .

كما تنص الفقرة (6) من ذات المادة على انه :" ينظم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف " (**منشورات وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية،10،2012)**

وحضر قانون المطبوعات والنشر الأردني المعدل رقم (8) لسنة 1998 نشر الأخبار التي تمس عددا من القضايا ومنها : الملك، والأسرة المالكة، وأي معلومات سرية عن القوات المسلحة، والأجهزة الأمنية إلا إذا أجيزت من مرجع مسؤول، إضافة إلى تحقير الديانات والإساءة للوحدة الوطنية والتحريض على الجرائم أو الفتنة، وغيرها من القضايا التي سنتناولها في مبحث اللوائح والقوانين .

والرقابة على الصحف في الأردن عدة أنواع من أهمها:

1- الرقابة الإدارية :وهي اطلاع الإدارة أو الحكومة أو مؤسساتها على المواد التي تنشرها الصحيفة وتستنكر ما لا يرضيها.

2- الرقابة الشعبية : وهي رقابة أفراد المجتمع وتكتلاته المتعددة لما تحمل الأخبار من مضامين وهل تمس هذا المجتمع سلبا أم لا.

3- الرقابة الذاتية **(المركز الأردني للدراسات والمعلومات،1997،136–137)** وتعد الرقابة الذاتية الأكثر انتشارا حيث يقول فهد الفانك :" من المؤكد أن الحكومة لم تتدخل قبل النشر أو تضغط على الصحف التي تمتلك فيها أسهما لكن المسؤولين عن تلك الصحف يمارسون الرقابة الذاتية، ويعرفون ما هو مطلوب منهم دون أن يطلبه احد ، وهذه الرقابة ذاتية وتعد من أسوأ أنواع الرقابة لأنها تذهب إلى الحدود القصوى من قبيل الاحتياط (العبدالله وآخرون،2007،330) أما الكاتب حلمي الأسمر فيقول: " الرقابة الرقيقة أو الخفية لا يكاد ينجو منها مجتمع، ونحن في الأردن نعانيها على نحو أو آخر، ولدينا ما هو ألعن منها وهو الرقابة الذاتية ." (شقير،د.ت،46) في حين يقول رئيس تحرير صحيفة العرب اليوم السابق طاهر العدوان: " عمليا كرئيس تحرير لا يوجد خلفي مراقب مطبوعات يسمح او يمنع نشر الأخبار والتعليقات لكن هناك وسائل غير مباشرة لها من القوة والتأثير أكثر من مراقب المطبوعات مثل أسهم الضمان الاجتماعي ، والإعلام الحكومي، والشركات الكبرى، والعلاقة مع الحكومة والتي تؤثر سلبا في مصالح رأس المال أو مالك الصحيفة. (العبدالله،2007،276)

ويقول الدكتور إبراهيم الخصاونة: إن الحكومة الأردنية مارست سياسة التضييق على بعض الصحف كالعرب اليوم ، وعملت على حرمان بعض الصحف من بث وكالة الأنباء الأردنية(بترا) وقطع الإعلانات الحكومية وممارسة الضغوط على تلك الصحف اقتصاديا ومعنويا للحد من حريتها؛ بذريعة أنها صحف مستقلة على حد تعبير بعض المسؤولين . (الخصاونة،2008،333)

المبحث السادس : بطاقتي تعريف بصحيفتي الرأي والعرب اليوم

صحيفتا الرأي والعرب اليوم هما صحيفتان يوميتان تصدران باللغة العربية، ليس لأي منهما أي اتجاه سياسي واضح ،وكلاهما تقول إنها صحيفة عربية مستقلة ، تصدران في عمان ، إذ تصدر الرأي منذ عام 1971 وحتى الآن، وكذلك تصدر العرب اليوم منذ 1997 بانتظام . ويصدر حاليا بالأردن 48 دورية مطبوعة : منها 8 صحف يومية و31 أسبوعية و5 صحف شهرية ، و4 صحف نصف شهرية فصلية. كما يصدر فيها 758 مطبوعة متخصصة و 18 مطبوعة صحفية حزبية ، وهذه الإحصائيات لغاية بداية عام 2013 بحسب الموقع الالكتروني لدائرة المطبوعات والنشر (http://www.dpp.gov.jo). تم دخول الموقع بتاريخ 2013/3/2م

وقد مرت الصحافة الأردنية في تطورها التاريخي في ثلاث مراحل هي : أولاً: صحافة الإمارة التي امتدت من عام 1921 (تاريخ إنشاء الإمارة إلى عام 1946). ثانياً: صحافة المملكة: وامتدت من عام 1946 (استقلال المملكة) إلى عام 1970. وثالثاً: المرحلة الحديثة التي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: الأولى: وامتدت من عام 1970 إلى عام 1989، إذ تميزت الصحافة الأردنية آنذاك بالاستقرار المالي والتقدم الفني. والثانية:جاءت منذ عام 1989 الذي شهد فيه الأردن تحولاً ديموقراطياً وإلى الآن(الموسى، 1998، 79-143).

أولا : بطاقة تعريفية بصحيفة (الرأي)

الرأي صحيفة عربية يومية صدرت ابتداء عن المؤسسة الصحفية الأردنية وهي شركة مساهمة عامة، وصدر العدد الأول منها في الثاني من حزيران عان 1971 ، عن المؤسسة الصحفية الأردنية وهي تصدر بانتظام منذ ذلك الحين ، وجاء في وصفها بأنها صحيفة (يومية عربية سياسية) مديرها العام ورئيس تحريرها في ذلك الوقت هو (نزار الرفاعي)، ثم ملحم التل في 12 أيار 1972 حتى الأول من فبراير 1973 حين تسلم سليمان عرار مهام إدارتها ورئاسة تحريرها . بعد ذلك تعاقب على رئاسة التحرير والإدارة العامة العديد من الشخصيات الأردنية الصحفية ، ويرأس تحرير الرأي ومجلس إدارتها حاليا سمير الحياري.

وهي الوحدة الأساسية التي انبثقت عن المؤسسة الصحفية الأردنية المكونة من عدد من الوحدات الإنتاجية المتكاملة، وهي : الجوردن تايمز (Jordan Times) التي تأسست عام 1975، والمطابع التجارية التي تأسست أيضا، عام 1975، ومجلة حاتم "للأطفال"عام 1998، ومركز الدراسات والمعلومات الذي أنشئ عام 1999 (النشرة الإعلامية الصادرة عن صحيفة الرأي،2012). وتعد صحيفة الرأي الأردنية حالياً، سواء من حيث البيع والإعلانات، الأولى في الأردن، وهي صحيفة ما زالت قائمة منذ تأسيسها إلى الآن .

وتعد المؤسسة الصحفية الأردنية "الرأي" من صحف الجيل الثالث من الصحف الأردنية التي بدأت في بدايات السبعينيات من القرن المنصرم، وهي المرحلة التي تتميز عن سابقتها بظهور صحافة مؤسسية(غير شخصية أو عائلية)(الشلبي ،2004،8) .

وتنتمي المؤسسة الصحفية الأردنية " الرأي" إلى الصحافة المكتوبة التي عرفها عالم الإعلام الفرنسي بيير ألبير بأنها: " إحدى المنتجات الأكثر شيوعاً التي تميز المجتمع الصناعي وأن تطورها يعد واحداً من أكثر المعايير ذات الدلالة لدرجة التحديث في المجتمع في العالم الثالثAlbert)"، (3 :1991)، وكانت صحيفة الرأي بعد صدورها ثاني صحيفة رسمية في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية بعد صحيفة الشرق العربي التي صدرت عام 1923، وحمل صدورها أيضاً مفارقة تحمل دلالات هي: " أن نزولها إلى الأسواق سبق

عملية الترخيص الرسمي لها ب76 يوماً، فما لزوم ترخيصها ما دامت الحكومة نفسها هي صاحبتها؟".(باسم سكجها، 1998، 45)

وصدرت الرأي بناء على قرار حكومة المملكة الأردنية الهاشمية إنشاء صحيفة تتولى تغطية العجز في الساحة الصحفية الأردنية وخصوصا العجز في الصحافة ، الذي نجم عن احتلال الضفة الغربية عام 1967 ، ولم يعد في الأردن سوى صحيفة يومية واحدة هي صحيفة الدستور ، وقد تقرر إنشاء المؤسسة الصحفية الأردنية كمؤسسة صحفية (حكومية او شبه رسمية)تنطق باسم الحكومة مثلما هو الحال في عدد من الدول العربية. ومما ساعد على تحقيق هذا الهدف توافر آلات الطباعة الحديثة، إذ كان صاحب صحيفة الجهاد سليم الشريف اشترى في تلك المرحلة آلات طباعة حديثة بكفالة الحكومة عقب حرب حزيران عام 1967 لاستئناف إصدار صحيفة في عمان تحل مكان صحيفته التي كان يصدرها في القدس، وبعد اختفاء هذا الصحفي بطريقة غامضة عام 1970، عمدت الحكومة، بعد أن سوت مسألة الديون واستكملت آلات الطباعة، إلى إنشاء هذه المؤسسة الصحفية، وجاء في افتتاحية العدد الأول من صحيفة (الرأي) توضيحا لنهجها واختيار اسمها: (لم نأت به اعتباطا لكن بعد طول تفكير فالرأي الصحيح في حياة الشعوب والأمم الذي ينبثق عن تفاعل وتصادم جملة آراء يضع الكثير منها موضع التجربة والاختيار وعلى ضوء هذه التجربة تخلص الأمم الى الرأي الذي يقود إلى الخير ويعود على الأمة في مسيرتها التاريخية الطويلة بالنفع لكل أبنائها)(الشلبي،2004،10).

وعلى الرغم من تبني الحكومة لهذه المؤسسة الصحيفة منذ ولادتها؛ إلا أن صحيفة "الرأي" المنبثقة عنها فشلت في أن تكون بالمستوى الذي يبحث عنه أصحابها(الحكومة)، ويبدو أن طرحها السياسي والمهني الذي كانت تمثله لم يكن قابلا للبيع، فلم يزد توزيعها الحقيقي على مئات النسخ، وكان على الدولة أن تفكر بأسلوب جديد، وكان الحل المثالي أن تملكها لمقربين لها، يحافظون على خطها السياسي، ويعملون على إنجاحها بمعرفتهم المهنية. فسعت الحكومة إلى ترك الصحافة بيد القطاع الخاص(على شرط ألا يحيد عن خط الدولة)، وتحولت المؤسسة من" مؤسسة مساهمة عامة" إلى "مؤسسة مساهمة خاصة"، إذ أجريت هذه العملية بمراحل ابتدأت عام 1973، وانتهت عام 1975. فنقلت ملكية المؤسسة في البداية إلى الاتحاد الوطني العربي(التنظيم السياسي الناطق باسم الدولة آنذاك الذي حاول من خلاله العاهل الأردني إعادة اللحمة الوطنية للمجتمع الأردني من خلال حشد القوى المؤثرة من الأردنيين من غربي نهر الأردن وشرقه)، وجاء هذا النقل بعد إلغاء مجلس الوزراء لقانون المؤسسة رقم (26) بموجب القانون المؤقت رقم (45) لعام 1973، ثم تلاه القانون المؤقت رقم(5) لعام 1974 والقاضي بتحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة خاصة(وفيها تملك الحكومة 40% من الأسهم، أما ال60% المتبقية من الأسهم فطرحت للقطاع الخاص) وانتهت العملية في 1 أيلول/ سبتمبر 1975 بعد أن تم بيع الحصة الكاملة العائدة للحكومة، وأصبحت ملكيتها تعود إلى 3 أشخاص، وبتاريخ 2 كانون الأول/ يناير عام 1977تم تسجيل الشركة تحت رقم 442 برأسمال قدره 100 ألف دينار، وأصبح جمعة حماد مديراً عاما لها(حجازي،1995،12).

إن نجاح الصحيفة لا يكون بتطابق وجهة النظر مع الحكومة، وهذا ما عرفه أصحاب الرأي" الجدد"، وما نفذوه بدقة، الأمر الذي زاد من نسبة مبيعات هذه الصحيفة، لكنه زاد في الوقت ذاته من نقمة الدولة أيضاً، فعرفت التعطيل والتوبيخ، وكادت في بعض المراحل أن تعود إلى صيغتها التأسيسية حيث كانت الملكية الكاملة للدولة(سكجها،1998،46).

وكانت الرأي تحاول منذ انطلاقها أن تكون "صحيفة دولة" وليست "صحيفة حكومة"، أي صحيفة وطن وشعب، وصحيفة معارضة كما هي صحيفة حكومة، لكن الحكومات الأردنية المتعاقبة في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم حاولت سلوك طريقين للهيمنة على المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي

والسيطرة عليها: الأول؛ محاولة إعاقاتها عبر الإغلاق المتكرر، وعدم فسح مجال الحرية أمامها، كي تؤدي دورها في التوعية والنقد وفتح آفاق للحوار الحر. وثانيا؛ عبر اتخاذ قرارات سلطوية فوقية – من الأعلى – كي تستطيع أن تهيمن عليها بشكل أو بآخر (الشلبي،2004،12)

واستمر هذا الوضع إلى ما هو عليه من عام 1977 حتى عام 1986 حيث تحولت الشركة، مرة أخرىمن "شركة مساهمة خاصة" إلى "شركة مساهمة عامة" بعد أن قررت الحكومة الأردنية توسيع قاعدة الملكية في الصحف اليومية بتحويل الرأي(والدستور كذلك)من شركات مساهمة "خاصة" إلى شركات مساهمة "عامة"،وبموجب هذا القرار، تم توزيع ملكية الصحف على النحو التالي : المالكون القدامى 35% ، والمساهمون بالاكتتاب العام25% ، وصناديق الدولة 15 % ، وشركات ومؤسسات عامة 20% ، والعاملون في الصحيفة 5% ، وتم طرح الأسهم لكل شركة من هاتين الشركتين للاكتتاب العام(عصام الموسى، 1998، 270). وسجلت الرأي لدى مراقب الشركات تحت رقم م ش196/1 عام 1986.

وبعد طول مخاض أخذت، كما يقول أستاذ الاتصال والصحافة في جامعة اليرموك الدكتور عصام الموسى تتضح ملامح الشكل النهائي للصحافة الأردنية الحديثة،وقد مثلت صحيفتا الرأي والدستور الخط السائد الذي أثبت نجاحه في تجربة الصحافة الأردنية منذ نشأتها والى الآن (المرجع السابق). وأصبح المستوى الذي بلغته هاتان الصحيفتان يشكل المعيار المقبول للعمل الصحفي في الأردن إلى حد ما، على الرغم من حالة(اللاستقرار) التي كانت تعيشها في الانتقال من العام إلى الخاص وبالعكس، تحت تأثير السلطة السياسية القائم(المرجع السابق).

وفي عام 1988 حلت الحكومة مجلس الإدارة المنتخب ، وتم تعيين مجلس إدارة مؤقت وعين راضي الوقفي مديرا للمؤسسة، وراكان المجالي رئيسا لتحرير الصحيفة، غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا إذ إنه وبعد عودة الحياة البرلمانية صدر قرار عن لجنة الأمن الاقتصادي في 11 كانون الثاني 1989 تضمن إلغاء قرار اللجنة السابق من قبل هيئاتها العامة ، وعاد مجلس إدارة (الرأي) لممارسة أعماله بصفة مؤقتة اعتبارا من ذلك التاريخ . وبترتيب خاص من الحكومة ، وفي عام 1989 اشترت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 66% من رأس مال الرأي من أسهم الشركة ، وهي مؤسسة حكومية ،أي أن الحكومة تمتلك ثلثي مقاعد مجلس الإدارة وبالتالي ثلثي القرار الصحفي ، إذ يصعب الفصل بين رأس المال والقرار المهني في البلدان العربية تحديدا (الدليمي ،2008،97).

وفي 1990/1/10 انتخبت الهيئة العامة للشركة مجلس الإدارة الجديد وتمت إعادة تعيين محمود الكايد رئيسا للتحرير ومحمد العمد مديرا عاما للمؤسسة ، وفي 1994/4/1 قرر مجلس إدارة المؤسسة ان يصبح محمود الكايد رئيسا لمجلس الإدارة وتم اختيار سليمان القضاة رئيسا للتحرير، وفي 1995/7/7 أصبح محمود الكايد رئيس مجلس الإدارة وسليمان القضاة رئيس التحرير المسؤول ، ومحمد العمد المدير العام ، كما أضيفت وظيفتان جديدتان هما : منصب نائب المدير العام وعين فيه نادر الحوراني ، ومنصب نائب رئيس التحرير وعين فيه عبدالوهاب زغيلات (النشرة الإعلامية الصادرة عن صحيفة الرأي ،2012).

كانت الرأي بداية صدورها تصدر بعدد صفحات لا يتجاوز ال 10 صفحات لكنها قطعت شوطا في طريق التطوير والتحديث وحققت نقلة نوعية وفنية تتناسب مع صحافة القرن الحادي العشرين ،وتتجاوب مع متطلبات العصر وتطلعات القراء ، سواء في اقتناء المعدات والأجهزة الحديثة ، واستخدام ارقي آلات الطباعة واحدث أدوات الإخراج الصحفي ، او في الكفاءات والخبرات الصحفية المؤهلة في المؤسسة.

وفي عامي 1993 و 1994 حدثت معداتها الطباعية ، وانسجاما مع تطلع الرأي لأهمية مراكز الأبحاث تم تأسيس مركز الرأي للدراسات والمعلومات عام 1999 ليهتم بالدراسات الصحفية واستطلاعات الرأي

وقضايا النشر والترجمة والتوثيق والتدريب ،ويعمل على إصدار العديد من المطبوعات تتعلق بموضوعات او دراسات اجتماعية وسياسية وصحفية.

وتمتلك المؤسسة الصحفية الأردنية حاليا اكبر المطابع في الأردن وهي مطابع متطورة جدا خاصة بها، حيث تطبع صحيفة الرأي وصحيفة ال (Jordan Tines) التي تصدر باللغة الانجليزية ومطبوعات أخرى ،كما انه في ظل تطورات ثورة الاتصال واتساع الشبكة العنكبوتية وسرعة وصول المعلومة أنشأت الرأي موقع صحيفة على الشبكة العنكبوتية في عام 1996 ويبلغ عدد الزوار اليومي لموقع الرأي 100 ألف زائر من 184 دولة موزعة على كل القارات ويبلغ متوسط عدد الزوار السنوي 28 مليون زائر ومعدل عدد الصفحات المقروءة يوميا 600 ألف صفحة وعدد الصفحات المقروءة سنويا 218 مليون صفحة (النشرة الإعلامية الصادرة عن الرأي ،2012)، ولديها أرشيف الكتروني متطور،وتصدر حاليا في عدد صفحات يصل إلى 120 صفحة يوميا وتصدر بثلاثة أجزاء وأحيانا أربعة، وتعتمد على شبكة من المندوبين من كل أنحاء العالم وتشترك في عدد كبير من وكالات الأنباء العالمية.

ثانيا : : بطاقة تعريفية بصحيفة (العرب اليوم)

صدر العدد الأول من صحيفة العرب اليوم ، في 17- 5-1997 عن الدار الوطنية للصحافة برئاسة الدكتور رياض الحروب ، وهي صحيفة يومية سياسية مستقلة، استقطبت عند صدورها عددا كبيرا من الكتاب والصحفيين الأردنيين وحاولت ان تقدم نكهة صحفية مختلفة في المعالجات الصحفية ، وفجرت عددا من القضايا الصحفية المهمة التي كان لها تأثير في الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني ، معتمدة في ذلك على سقفها العالي ومهنيتها في تناول القضايا العربية والعالمية ،وخاصة السياسية منها التي تقترب من القضايا القومية الإستراتيجية، وقد تميزت بنشاطها ووجودها المميز في المحافظات لتكون لسان حال للمواطن في جميع أرجاء المملكة بالإضافة لدورها في التأثير في الرأي العام وأصحاب القرار السياسي (نشرة تصدر عن صحيفة العرب اليوم،)ومنذ إصدارها دأبت "العرب اليوم" على إثارة العديد من القضايا الخلافية مع الحكومات الأردنية المتعاقبة وتعد من الصحف الأردنية القليلات التي تتخذ خطاً معارضاً للحكومات الأردنية.

وكانت قد تعرضت عام 1999 لبعض الخسائر المالية ، الأمر الذي جعلها تعيد النظر في هيكلتها الإدارية الصحفية وقد خرج منها عدد من المحررين الذين أسهموا في تأسيسها من أمثال طاهر العدوان وصالح القلاب وموسى حوامدة وخالد الزبيدي وآخرين غيرهم . وقد استقال الدكتور رياض الحروب في شباط 2000 من رئاسة مجلس إدارة الدار الوطنية للصحافة والإعلام بعد ان قام ببيع جزء من أسهمه لمجموعة من المستثمرين الأردنيين وقررت هذه المجموعة تعيين الدكتور رجائي المعشر رئيسا لمجلس إدارة الشركة وفارس النابلسي نائبا للرئيس، وضيغم خريسات مديرا عاما للشركة ، وفي 13 آذار 2000 تمت إعادة تعيين طاهر العدوان رئيسا للتحرير.

وكانت ملكية (العرب اليوم) تعود لشركة الطباعون العرب التي تأسست عام 1996 كشركة مساهمة عامة محدودة المسؤولية وتحولت بتاريخ 12 /1 / 2011 الى شركة خاصة وتقوم الشركة بإصدار

صحيفة العرب اليوم اليومية وتملك مطبعة حديثة خاصة بطبع الصحف والمجلات وأخرى لأغراض الطباعة التجارية ،فضلا عن شركة كبرى لتوزيع الصحف والمطبوعات.

وتم نقل امتياز صحيفة العرب اليوم من مالكها السابق الدكتور رجائي المعشر الى شركة بيت الحبوب التي يملكها رجل الأعمال الياس جريسات بتاريخ 2011/7/25 وواصل فهد الخيطان رئيس تحرير لها ،وعاد طاهر العدوان ليكون رئيس مجلس الإدارة والدكتور همام غصيب نائبا للرئيس.

أما الآن فالياس جريسات هو مالك الصحيفة ورئيس هيئة المديرين فيها و نبيل الغيشان رئيس التحرير، وعدنان الزعبي رئيس هيئة التحرير والدكتور أحمد النعيمات المدير العام.

وكان جريسات قد وضع انطلاقة جديدة لصحيفة العرب اليوم حيث قال :" لم تأت انطلاقتنا الجديدة إلاّ نتاجاً لرغبتنا الأكيدة في أن تعكس طموحات وتطلّعات قرائنا في تغيير النمط التقليدي للإعلام الأردني ... فالبناء الحقيقي يرتكز على احترام الآراء ونقل الحقائق والتعبير عن إرادة نبض الشارع"(المرجع السابق)، وان إستراتيجيتها تسير بالإيمان بالقيمة المضافة التي توفرها الصحيفة في السوق الإعلامي الأردني متلازماً مع مهنيتها ومصداقيتها المرتفعة بان تكون منتجاً إعلاميا ذو شكل وإخراج مميز بما يُحقق القيمة المضافة ولا يتعارض مع السياسة التحريرية الرائدة في نقل الحقائق ولا شيء سواها، معتمدة الثوابت التالية:

-التعهد باستمرار الخطّ الوطني المستقّل للصحيفة الذي لا يعرف مرجعية سوى مصالح الوطن والمواطنين في إطار من المهنية الصحافية المحترفة.
-تبنّي مجموعة من الخطط التطويرية التي تستهدف الارتقاء المهني والتقني ، وجعل الصحيفة في مُقدّمة الصحف الأردنية والعربية.
-صياغة إعلام جديد مبنيّ على الموضوعية والصدقية والشفافية ، وتغيير الصورة النمطية للإعلام في الوطن العربي.
-الإثبات أن للصحافة دوراً رئيساً في تقديم رسائل إعلامية مؤثرة وناجحة؛ والقيام بدور حلقة الوصل بين المواطنين والمسؤولين.

وكانت العرب اليوم ومنذ يومها الأول قد تحملت مسؤولياتها في أن تكون مرآة حقيقة تعكس واقع الشارع المحلي والعربي والعالمي مما أكسبها ثقة ومحبة من قرائها الذين يمثلون نخبة المجتمع، فكان لا بدّ لها من الإبقاء على هذا الدور الحيوي من خلال مواكبة التطورات و أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، ولهذا فقد أدخلت أنماطاً جديدة في العمل الصحافي من خلال نوافذ عدة منها: الأجزاء المتعددة للصحيفة واستخدام كاميرات رقمية Digital وإدخال القياس الأصغر من 72 سم إلى 56 سم الذي تبنته الصحف الأخرى بعد بضع سنوات واستخدام الصور كبيرة الحجم وإدخال الملاحق المتخصصة المنفردة: الملحق الرياضي ؛ والملحق الاقتصادي واستخدام الكتابة الساخرة ومن روادها : المرحوم محمد طمليه ، ويوسف غيشان وأحمد أبو خليل.

وبعد أن تملكها الياس جريسات عمل على إحداث تغيير جذري في شكل الصحيفة الخارجي وتم تغيير شعارها ليصبح "قلعة الحرية" التي توفر الحقيقة ، والحرية ، والمهنية ، والمسؤولية ، وإجراء بعض التحديثات على المحتوى ليشمل مزيداً من المواد الإخبارية النوعية، وموضوعات وأخبار جذّابة ذات مصداقية، ونشر وجهات نظر مختلفة تُوسّع الأفق لدى القارئ، والقيام بزيارات دورية للمحافظات للتفاعل مع المواطنين ونقل قضاياهم وهمومهم.

وتم تبني استراتيجيات جديدة للاحتفاظ بالمشتركين، وقياس رضاهم، ومتابعة اقتراحاتهم وملاحظاتهم من خلال مركز خدمة العملاء، والترويج للصحيفة، واجتذاب اشتراكات جديدة، وتوسيع دائرة الانتشار من خلال توفير عروض ومزايا قيّمة للمشتركين إضافة الى التطوير الإداري ومأسسة العمليات بأنواعها المختلفة وذلك بتطوير القوى العاملة، وتطوير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء نموذج للتميز الإداري.

وتعد العرب اليوم مستجيبة لرغبة الشارع الأردني في صحافة جديدة تتناسب والحاجات المتنوعة للقارئ وتطورات العصر بعيدا عن النمطية والتقليد ، كما أنها اخترقت جدار المحلية إلى معظم العواصم العربية وتلقى قبولا رائعا .

ورسالة الصحيفة هي : عمل الجميع يداً بيد لتفعيل دور الصحافة والإعلام في تنوير الرأي العام محليّاً وعربيّاً ودوليّاً، والمساهمة في بناء الدولة الأردنية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً،ولصحيفة العرب اليوم موقع الكتروني يتابعه الكثير من داخل الأردن وخارجه ، لما ينشره من أخبار متنوعة وذات سقف مرتفع وناقد ، كما وأطلقت العرب اليوم ملحق الناشئة ليكون أداة من أدوات الفئة العمرية (7 – 18) عام لتكون حاضنة لإبداعاته وطاقاتهم في شتى المجالات ، وأيضا ملحق دنيانا الذي يعنى بتفصيلات الحياة اليومية ويتناول زوايا الفن والثقافة والعلوم والتكنولوجيا ويسلط الضوء على قضايا الأسرة .

ويقول طاهر العدوان عندما كان رئيس تحرير فيها في مقابلة مع كامل الدليمي في تشرين الأول 2007 عن سياسة الصحيفة :"أن العرب اليوم خطت لنفسها نهجا إعلاميا مستقلا ، ولا يعد ذلك تبعية لأي جهة ، وهذا النهج يعبر عن التزام كبير بميثاق الشرف الصحفي وعدم تدخل الصحيفة في نقل الأخبار الكاذبة واعتماد الحقائق الموضوعية في النقل والتغطية الخبرية من خلال أكثر من 30 محررا ،وتعتمد على شبكة من المندوبين وتقدم نموذجا للصحافة الأردنية في المصداقية والمهنية والسعي الحثيث للتقدم والرقي(الدليمي،2008، 100) .

الفصل الرابع
الإجراءات المنهجية للدراسة ونتائج المقابلات

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية

أولا : نوع الدراسة ومنهجها

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية وتعتمد على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل المضمون . والبحوث الوصفية كما يعرفها (محمد الفار) في معجمه بأنها التصوير الدقيق للعلاقات المتبادلة بين المجتمع والاتجاهات والميول والرغبات والتصورات ،عن طريق جمع معلومات وتحليلها عن الظاهرة المدروسة (الفار، 2006، 43) .

ثانيا : مجتمع الدراسة والعينة :

تعد العينة في الدراسات الإعلامية إحدى أركان مجتمع البحث العليا، ومن أهم المواضيع في تحليل المضمون، ويرى (محجوب ، 2005، 149) أن الباحث في دراسته لمجتمعات الدراسة لا يستطيع أن يشمل كل الأفراد أو المجتمع بأسره ؛ لان ذلك يتطلب جهدا يفوق الشخص الواحد، ويحتاج إلى تكاليف مادية كبيرة جدا ، لهذا يختار الباحث عينة محددة من هذا المجتمع لدراسته .

والعينة هي " جزء من المجتمع الكلي (The Total Poplation) المراد تحديد سماته ممثلة بنسبة مئوية ، يتم حسابها طبقا للمعايير الإحصائية وطبيعة مشكلة البحث ومصادر بياناته " (عبد الحميد،1983،91) ويجب أن يتوافر في العينة عنصران أساسيان هما : أن تكون العينة ممثلة لكل مجتمع البحث ، الذي يأمل الباحث تعميم نتائج بحثه عليه ، والعنصر الآخر هو أن تكون العينة كافية من حيث الحجم (الجمال،1999 ،126).

ومن هنا فالصحف الأردنية اليومية الصادرة في عمان تعد مجتمعا للدراسة ، واختار الباحث صحيفتي "الرأي"و "والعرب اليوم" لتكون ممثلة للصحافة الأردنية اليومية ، لكون "العرب اليوم" تعبر عن الاتجاه المستقل أو الملكية الخاصة بشكل تام ، و" الرأي " عن وجهة النظر شبه الرسمية كونها مملوكة من قبل القطاع العام بما نسبته 67% من رأس المال .

ويرى الباحث من خلال ملاحظته ومتابعته للصحافة الأردنية بشكل عام أن صحيفتي "الرأي "و"العرب اليوم " بشكل خاص قد تناولتا وباهتمام كبير نشر الأخبار المتعلقة بموضوع الحراك الشعبي في الأردن ، حيث حدد جميع الأعداد الصادرة خلال الفترة ما بين 2011/3/1 إلى 2011/5/31 وهي مدة ثلاثة أشهر هي آذار، نيسان، أيار ، عينة للدراسة ، وتحليلها وتعميم نتائجها على المجتمع الكلي ، وقد بلغ مجموع أعداد العينة 184 عددا لكلتا الصحيفتين ، أي 92 عددا لكل صحيفة .

واكتفى الباحث بحصر عينته على تحليل الأخبار المنشورة في الصحيفتين دون الفنون الصحيفة الأخرى ، وهي جميع الأخبار التي تتعلق بموضوع الحراك الشعبي الأردني .

ومبررات اختيار العينة هي أن الباحث وجد أن تحليل 92 عددا من كل صحيفة هو حجم كاف للقياس وللإجابة عن أسئلة الدراسة لذلك تم اختيار عينة تعبر عن هذا المجتمع وتمثله تمثيلا حقيقا وان النتائج ستكون دقيقة خاصة أن سياسة التحرير تحتاج لمثل هذا العدد ليكون قياس اتجاهاتها دقيقا ووافيا والنتائج المستخلصة تعمم وذات مصداقية .

كما أن اختيار الخبر دون غيره من الفنون الصحفية الأخرى لأنه هو الشكل الصحفي الذي يعبر بشكل أساسي وأولي وحقيقي عن سياسية تحرير الصحيفة وهو المادة الخام التي تقوم عليها الصحافة ، كما أن الخبر هو المنطلق الذي تنطلق منه الفنون الصحفية الأخرى التي في كثير من الأحيان قد تحمل آراء شخصية ،لذلك رأى الباحث ان يكون الخبر عينة الدراسة من بين الفنون الصحفية لأنه الواجهة الأمامية في النشر، وفي نقل الأحداث والقضايا وهو ما يهم اكبر عدد من الجمهور .

واختار الباحث هذه العينة لما وجده ولاحظه أثناء دراسته الاستطلاعية أن هذه الأعداد وفي هذه الفترة المحددة قد تناولت وباهتمام الأخبار المتعلقة بموضوع الحراك الشعبي ، لما اتسمت به فترة الدراسة من حالة استثنائية اختلفت عن سابقها ولاحقا في الفعاليات المتنوعة التي ارتفع صوتها عاليا في العديد من المطالب إضافة إلى اهتمام رأس النظام والسلطات والمؤسسات المختلفة وأفراد المجتمع الأردني بموضوع الحراك الشعبي الأمر الذي جعل من هذا الموضوع مسيطرا على الحالة الأردنية في تلك الفترة بشكل كبير ، والى الآن أيضا وقت كتابة البحث .

ووجد الباحث في دراسته الاستطلاعية إضافة إلى متابعته وملاحظته أن مصطلح (الحراك الشعبي) متداول بين جميع الصحف ولا يوجد أي اختلاف في استخدام هذا المصطلح في الصحافة الأردنية خاصة الصحف مجتمع الدراسة، وهناك اتفاق عام حول هذا المصطلح من قبل جميع التيارات والاتجاهات الصحفية سواء الرسمية ام الخاصة ، وأيضا المرجعيات السياسية سواء رأس الدولة أو الحكومة أو البرلمان أو التجمعات الحزبية او الشعبية اليسارية ام اليمينية ، وتتفق كلها على استخدام مصطلح الحراك الشعبي .

ثالثا : حدود الدراسة

أولا : الزمان : اختار الباحث لدراسته مدة ثلاثة شهور من العام 2011 ، وهي : آذار ، ونيسان ، أيار، وجاء اختيار عام 2011 ؛ لما شهد ومنذ بدايته من حركة شعبية وحزبية ورسمية وعلى مستويات متعددة وبأشكال وأنشطة عمت أرجاء المملكة ، متزامنة مع ثورات الشعوب العربية التي اجتاحت عددا من الدول العربية .

ووجد الباحث خلال دراسته الاستطلاعية اهتمام عينة الدراسة بتناول موضوع الحراك الشعبي بالنشر بشكل كبير في تلك الفترة والتي اتسمت بحراك شعبي فاق الشهور اللاحقة لها ، ووجد اهتماما كبيرا من قبل الصحافة الأردنية بنشر ما تطرق له الحراك الشعبي من موضوعات .

ثانيا :المكان : الصحافة الأردنية ممثلة بصحيفتي الرأي والعرب اليوم .

ثالثا : البشرية :القيادات الصحفية ، والصحفيين الآخرين من غير القيادات في صحيفتي الرأي والعرب اليوم .

رابعا : أدوات الدراسة

اعتمد الباحث على أداتين تم من خلالهما جمع بيانات الدراسة، وهما :

أ – استمارة تحليل المضمون في جمع المعلومات والتي صممت لتكون مناسبة وأهداف الدراسة .

وتحليل المضمون هو الطريقة المنهجية التي نستخدمها لكي نصف مضمون الاتصال بطريقة منهجية منظمة بغرض اختبار فروض علمية أو الإجابة عن تساؤلات بحثية (الجمال،220،1999)، وهو أسلوب

كمي ومنهجي وموضوعي ؛ لوصف محتوى وتحليل محتوى الاتصال .(الحمداني وآخرون،121،2006) ويعرفه سمير حسين أداة أو أسلوب للبحث العلمي يمكن الباحثين في المجالات البحثية المتنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها – من حيث شكل المضمون – وتلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضة الأساسية طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث .(العتيبي،89،2009) ويتضمن تحليل المضمون أبعادا كمية ففي مجال رصد الظاهرة البحثية وعناصرها المختلفة حتى يتمكن من مقارنتها ببعضها واستخلاص المؤشرات بطريقة موضوعية ، ويهتم بتحليل المحتوى الظاهر دون الخروج بتأويلات أو تحمل العبارات معاني ودلالات لم تكن واضحة في العرض الأصلي (اللبان وعبد المقصود،2008،93) وسيقوم الباحث بتحليل مضمون أعداد عينة الدراسة والفئات التحليل ووحداته، التي تكشف النقاب عن اثر سياسية التحرير في كل من صحيفتي الدراسة ، بما أن تحليل المضمون هو منهج علمي يهدف إلى الوصف الموضوعي المنهجي المنتظم لمضامين وسائل الاتصال الجماهري ووفقا لما تقدم تبين أن استخدام هذا الأسلوب سيحقق دقة في التحليل للوصول إلى نتائج محددة كما أن استخدم هذا الأسلوب لوحدات تحليل خاصة بها تمكن الباحثين من المعالجة الإحصائية للوصول إلى المعاني التي تضمنتها الرسالة الإعلامية والتي ركز عليها حارس البوابة .

ب- المقابلات :

أجرى الباحث مقابلات مع قيادات صحفية في صحيفتي الرأي والعرب اليوم وصحفيين مندوبين ومحررين فيهما، حيث تم طرح العديد من الأسئلة المتنوعة وإجراء النقاشات المطولة للوصول الى إجابات مهمة بالنسبة لسياسة التحرير في ظل اختلاف الملكية وتوجهات النشر ، وتأثير هذه السياسة على مضمون الأخبار المتعلقة بالحراك الشعبي، وسيقوم الباحث بالمقارنة بين إجابات الطبقات الصحفية في كل صحيفة على حدة،. وستحاول الدراسة عن طريق هاتين الأداتين الإجابة عن تساؤلاتها .

خامسا : وحدات التحليل

تعرف وحدات التحليل بأنها " وحدات المحتوى التي يمكن إخضاعها للقياس بسهولة ، ويعطي وجودها او غيابها أو تكرارها أو إبرازها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية " . (عبد الحميد،1983،36)

وتنحصر وحدات تحليل المضمون في خمس وحدات أساسية وهي :

1 – وحدة الكلمة : وهي اصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون وهي مرادفة للرمز او المصطلح وتستخدم للكشف من بعض المفاهيم .

2 – وحدة الموضوع او الفكرة : وهي أهم وحدة في وحدات التحليل المضمون وهي عبارة عن الفكرة تدور حول مسالة معينة وتكشف من الآراء الاتجاهات الرئيسية في مادة الاتصال .

3 – وحدة المفردة او الوحدة الطبيعية للوحدة الإعلامية وهي الوحدة التي يذيع استعمالها في تحليل المضمون وهي الوحدة التطبيقية التي يستخدمها منتج الاتصال .

4 – وحدة المساحة والزمن : وتتمثل في تقسيم المضمون تقسيمات مادية عن طريق حساب عدد السطور وعدد الأعمدة وعدد الصفحات . (حماد،2002،90)

وتناول الباحث وحدة الموضوع وأيضا وحدة المساحة وذلك للكشف عن اتجاهات سياسة التحرير والخروج بنتائج دقيقة وشاملة بموضوع الدراسة .

سادسا : فئات التحليل

يتفق الباحثون على ضرورة أن تكون فئات التحليل المستخدمة في تحليل المضمون مناسبة ودقيقة وشاملة بشكل لا يقبل التداخل فيما بينها، فالفئات هي "التصنيفات التي يضعها الباحث استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلة البحث، كوسيلة يعتمد عليها في حساب تكرارات المعاني، وكلما كانت الفئات محدودة بصورة واضحة، كلما كانت نتائج البحث أيضا واضحة ومحددة"(عمر،2008،238). والفئات هي " التصنيفات التي يضعها الباحث استنادا إلى طبيعة الموضوع ومشكلة البحث كوسيلة يعتمد عليها حساب تكرارات المعاني .

وهناك فئتان رئيستان في تحليل المضمون يتناولهما الباحث في دراسته هذه وهما : الأولى فئات المحتوى والتي تتضمن رصد وتحليل مضمون النص الإعلامي ، والثانية فئات الشكل التي تعنى بطريقة تقديم هذا المضمون للقارئ . ويعرف سمير محمد حسين (حسين،1983،88) فئات التحليل بأنها "مجموعة من التطبيقات، أو الفصائل التي يقوم الباحث بأعدادها طبقا لنوعية المضمون وهدفها الشمول بموضوع الدراسة من خلال التحليل ، واستخراج النتائج بأسلوب سهل وميسور ."

كما أن استخدام فئات كثيرة ومتفرعة ومتشابكة قد يؤدي إلى تشابك الموضوع ، والصعوبة في قراءة نتائجه ،لذا تم اختيار الفئات التي تثري البحث وتعزز نتائجه ، فدقة تحليل المضمون تعتمد إلى حد بعيد على فئات التحليل آو ما يمكن تسميته بتصنيف المادة حسب مضمونها ، ويتوقف نجاح أي دراسة في تحقيق أهدافها إلى حد كبير على تحديد فئات للتحليل واضحة الحدود بما يلائم أغراض البحث وطبيعة مضمون مادة الدراسة .

وقام الباحث باختيار فئات موضوعات الحراك الشعبي المناسبة وتم وضعها في كشاف تحليل مضمون مقترح إضافة إلى تحديد فئات التحليل في استمارة مقترحة للتحليل وتم عرضهما على مجموعة من المحكمين(انظر ملحق رقم 1) والذين بدورهم ابدوا بملاحظات قيمة تم من خلالها إعادة اختيار فئات الموضوعات والوحدات الفرعية إضافة إلى فئات التحليل وتصنيفها بما يخدم أهداف الدراسة ، وبما يعطي إبعادا أخرى لقياس اتجاهات السياسية التحريرية للصحافة اليومية الأردنية إزاء الحراك الشعبي .

والفئات التي تم اختيارها في استمارة تحليل مضمون عينة الدراسة هي :

1- **فئة نوع الموضوع** : وهي الموضوعات التي تناولها الحراك الشعبي في أنشطته وفعالياته وطالب بها وتشمل : سياسي ، اقتصادي ، خدماتي ، ديني ، أخرى
2- **فئة مصدر التغطية** : أي المصدر الذي نشرت عنه الصحيفة الخبر وتشمل : مندوبو الصحيفة ، وكالة الأنباء الأردنية (بترا) ، مصادر أخرى ، مشترك : مندوبو الصحيفة ووكالة الأنباء الأردنية (بترا).
3- **فئة الاتجاه** : أي اتجاه الصحيفة نحو موضوع الحراك الشعبي الوارد في الخبر وتشمل : مؤيد ، معارض ، محايد ، بدون .

4- **فئة نوع المطالب** : أي نوع مطالبات الحراك الواردة في الخبر وتشمل: عامة ، خاصة ، مختلط ، لا يوجد .

5- **فئة موقع الخبر في الصحيفة** : أي الصفحات التي نُشر فيها خبر الحراك الشعبي في الصحيفة وتشمل : الصفحة الأولى ،الصفحات الداخلية ، الصفحة الأخيرة .

6- **فئة مكان الخبر في الصفحة** : أي المكان الذي نشر فيه خبر الحراك الشعبي على الصفحة و تشمل : أعلى ، وسط ، أسفل .

7- **فئة نوع الحراك الشعبي** : أي نوع فعاليات الحراك الشعبي في الخبر وتشمل : مسيرات ، مظاهرات ، اعتصامات ، مهرجانات ، ندوات ، اجتماعات ، بيانات ، لقاءات ، تصريحات ، مؤتمرات ، أخرى .

8- **فئة القوى الفاعلة في الحراك الشعبي** : أي القوى التي – قامت أو تسيطر- على فعالية الحراك الشعبي في الخبر وتشمل : الملك ، الحكومة ، مجلس النواب ، مجلس الأعيان ، لجنة الحوار الوطني ،الأحزاب ، النقابات ، موظفين ، عشائر ، مؤسسات مجتمع مدني ، طلبة (مدارس ،جامعات) ، تكتلات شعبية ، هيئة مكافحة الفساد ، أخرى .

9- **فئة التوزيع الجغرافي للحراك الشعبي** : أي المكان الذي تم فيه الحراك ، ويعكس مدى اهتمام الصحيفة بنشر أخبار الأقاليم والمدن والأرياف وغيرها خارج العاصمة ويشمل :العاصمة ،المحافظات (أي مركز المحافظة) ، البادية ، المخيمات ، مختلط .

10-**فئة استخدام الصور في الخبر** : أي أن خبر الحراك الشعبي المنشور في الصحيفة رافقه صورة عن هذا الحراك أم لا ، وتشمل : تستخدم ، لا تستخدم

11- **فئة استخدام الألوان في الصور** : أي أن الصور المنشورة مع خبر الحراك الشعبي ملونة ام بدون لون وتشمل : تستخدم ، لا تستخدم .

12- **فئة استخدام الألوان في العنوان** : أي أن عنوان خبر الحراك الشعبي استخدام فيه الألوان أم لا، وتشمل : تستخدم ، لا تستخدم .

أما فئات موضوعات الحراك الشعبي ووحداتها الفرعية التي تم تناولها بالتحليل فيعرفها الباحث إجرائيا لغايات البحث وهي كالآتي :

1- مكافحة الفساد : الفساد هو استغلال السلطة وموقع المسؤولية لتحقيق مكاسب خاصة . والمكافحة هي مواجهة هذا السلوك بالكشف والمحاسبة والمعالجة سواء لدى الأفراد أو المؤسسات .وتشمل هذه الفئة :

أ- محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم: أي إخضاع كل من قام باستغلال سلطته او ظيفته من اجل تحقيق مكسب شخصي أو إصراف في مال الدولة ، للمحاكمة والمحاسبة .

ب- وقف الخصخصة وإعادة المؤسسات الوطنية التي بيعت بإسم الخصخصة : أي وقف بيع مؤسسات الدولة للقطاع الخاص ، وإعادت المؤسسات التي بيعت بإسم الخصخصة لملك الدولة .

2- الدستور : هو القانون الأعلى والمبادئ التي تحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام حكمها ومدى الصلاحيات التي يتمتع بها الحاكم ، وينظم السلطات العامة في الدولة وواجباتها . وتشمل هذه الفئة :

أ- ملكية دستورية في الحكم : أي الدعوة لان يكون الملك رأسا للدولة ورمزا معنويا لها مع تحديد صلاحياته خصوصا في القضايا السياسية ويكون الحكم للشعب من خلال السلطة التشريعية وحكومة الأغلبية النيابية .

ب- العودة لدستور 1952 : أي وقف العمل بالدستور المعمول به والعودة للعمل بدستور 1952 الذي تم وضع في عهد الملك طلال .

ج- عدم المس بصلاحيات الملك : أي عدم تقليص أو تحديد صلاحيات الملك التي يتمتع بها في إدارة شؤون حكم البلاد .

3- قانون الانتخاب : هو التشريع الذي ينظم عملية الترشح والاقتراع والفرز في الانتخابات النيابية. والذي يجب أن يكون مواكبا للديمقراطية وموافقا لتطلعات أفراد الشعب وتشمل هذه الفئة :

أ- تعديل قانون الانتخاب : أي إجراء تعديل أو تغيير في بنوده ليواكب عملية الإصلاح السياسي .

ب- حل مجلس النواب : أي الدعوة لإنهاء وفض أعمال مجلس النواب لانتخاب مجلس جديد .

ج- إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات النيابية : أي الدعوة لإنشاء هيئة مستقلة عن سلطة الحكومة تشرف على إجراء الانتخابات النيابية وتطبق قانونها .

د- إجراء انتخابات نيابية مبكرة : أي الدعوة لإجراء انتخابات نيابية خلال وقت قريب .

ه- إلغاء نظام الصوت الواحد : أي إلغاء نظام الصوت الواحد في عملية الاقتراع في الانتخابات النيابية والعمل بنظام يتيح أكثر من صوت للفرد الواحد أثناء الاقتراع .

و- انتخاب مجلس الأعيان : أي أن يتم انتخاب مجلس الأعيان من قبل الشعب وليس أن يتم تعيينه من قبل الملك .

4- قانون الأحزاب : هو التشريع الذي ينظم إنشاء الأحزاب وعملها وكل ما يتعلق بها والذي يجب ان يكون مواكبا للعمل الحزب في الدول المتحضرة . وتشمل هذه الفئة :

أ- تعديل قانون الأحزاب : أي إجراء تعديل أو تغيير في بنوده .وتشمل هذه الفئة :

ب- إنشاء مرجعية للأحزاب بدلا من وزارة الداخلية : أي إنشاء هيئة تنظم عمل الأحزاب وتطبق قانونها وتكون مرجعية لها بدلا من وزارة الداخلية .

ج- تسهيل تنظيم الأحزاب والانتساب إليها : أي الانتهاء من جميع الإجراءات المختلفة التي تقيد عمل الأحزاب وانتساب الأفراد إليها والعمل على تشجيع تنظيمها وانخراط الأفراد فيها وبأعمالها .

د-إشراك الأحزاب في القرار السياسي : أي أن يكون للأحزاب دور في القرارات التي تتخذها السلطة التنفيذية أو رأس الدولة .

5- الحكومة : هي السلطة التنفيذية التي تدير شؤون البلاد ، وتنفذ ما يصدر عن السلطة التشريعية والسلطة القضائية وهي الجهة المنوط بها تطوير الحياة السياسية والارتقاء بها وليس تأخير تنميتها، وتشمل هذه الفئة :

أ- رحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية : أي إنهاء عمل الحكومة ، واستبدالها بحكومة أخرى يتفق عليها اغلب فئات الشعب الأردني .

ب- تشكيل حكومة برلمانية : أي أن يكون تشكيل مجلس الوزراء من أعضاء مجلس النواب .

ج- إيجابية خطوات الحكومة في عملية الإصلاح السياسي : أي أن الحكومة تقوم بإجراءات جيدة ، وفي الاتجاه الصحيح في عملية الإصلاح السياسي .

د- ضعف آداء الحكومة في عملية الإصلاح السياسي : أي أن الحكومة غير قادرة على اتخاذ خطوات مناسبة وجديّة في عملية الإصلاح السياسي المنشود .

ه- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية : أي تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية أثناء اتخاذ القرارات ، وتكون السلطة التشريعية هنا ضعيفة أمام قوة الحكومة وسلطتها .

و- الحد من تدخل الحكومة في الإعلام : أي وقف تدخلات الحكومة في مضمون الرسائل الإعلامية للمؤسسات الإعلامية أثناء تغطيتها ونشرها للقضايا والأحداث .

6- الوحدة الوطنية : هي أن يجتمع كل المواطنين في مختلف مواقعهم السياسية والاجتماعية تحت شعار واحدة وموقف واحد من اجل تحقيق هدفا سام هو فوق أي خلاف أو تحزب للمحافظة على تماسك الدولة ونظامها وقوتها والولاء والانتماء إليها، وتشمل هذه الفئة :

أ- تأييد قائد الوطن: أي دعم ملك الدولة والوقوف تحت ولايته في حكم الدولة والمحافظة على الصلاحيات التي يتمتع بها في الحكم ، ودعم جميع الإجراءات التي يقوم بها وفي مختلف الجوانب والاتجاهات .

ب- تمتين الجبهة الداخلية وعدم زعزعة الأمن الوطني : أي المحافظة على قوة وتماسك جميع المؤسسات في الدولة بمختلف مسمياتها والمحافظة على الوحدة الوطنية والأمن الوطني .

ج- استغلال الظروف المحيطة للدولة لأهداف غير وطنية : أي العمل ضمن أجندة غير وطنية من اجل- تنفيذ أو الوصول- لأهداف شخصية أو أهداف ضيقة من خلال استغلال الظروف والأحوال والتغييرات والاضطرابات الواقعة في دول المنطقة .

7- **الخدمات العامة وحاجات الموطنين المعيشية** : أي البنى التحتية والخدمات العامة والظروف والأجور التي يحتاج لها المواطن في عمله وفي معيشته اليومية ، وتشمل :

أ- تحسين مستوى الخدمات والبنى التحتية : أي توفير الخدمات التي يحتاجها المواطن بشكل يومي وتطويرها وتحسين مستواها نحو الأفضل .

ب- تحسين ظروف بيئة العمل وتطوير أنظمتها : أي توفير ظروف عمل مناسبة للعاملين في بيئة عملهم وتطوير نظام إدارة العمل وقوانينه والأنظمة التي يعمل وفقها هؤلاء العاملون .

ج- معالجة مشكلة الفقر والبطالة : أي وضع حلول مناسبة وغير تقليدية لحل مشكلة المتعطلين عن العمل وأيضا معالجة العوز والفقر الذي يصيب الناس جراء ضيق الحال .

د- تخفيض الأسعار : أي العمل على تخفيض أسعار السلع ومواجهة ارتفاعها .

ه- تحسين مستوى الأجور : أي رفع مستوى الرواتب والأجور للعاملين .

8- **لجنة الحوار الوطني** : هي لجنة شكلها مجلس الوزراء بتاريخ 2011/3/14من مجموعة من أصحاب الخبرة لتقوم بحوارات معمقة ومكثفة مع العديد من القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حول مختلف التشريعات التي تتعلق بمنظومة العمل السياسي ومراجعتها وتقديم مشروعي قانونين توافقيين للانتخابات العامة والأحزاب .

أ- تشكيلة اللجنة وعملها لا يرقى لعملية الإصلاح : أي أن الأسماء الواردة فيها وإجراءات عملها غير مناسبة وعملية الإصلاح السياسي المنشود .

ب- مرجعيتها الملك وليست الحكومة : أي يجب أن يكون مرجعية اللجنة أثناء عملها الملك وليست الحكومة.

ج- إيجابية عمل اللجنة في عملية الإصلاح : أي أن الإجراءات التي تقوم بها لجنة الحوار الوطني في عملية الإصلاح جيدة وفي الاتجاه الصحيح .

9- **الإصلاح السياسي** : هو تعديل وتطوير في منظومة الحكم ومؤسسات الدولة وسيادة القانون والشفافية والعدالة ،والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وكفاءة إدارة الدولة والمحاسبة والمسائلة وتجديد الحياة السياسية ، وتصحيح مسارها ، وصيغها الدستورية والقانونية ، وفصل السلطات وتحديد العلاقات فيما بينها . وتشمل :

أ- إصلاح النظام : هو إحداث التغيير والتطوير والتحديث الذي يشمل جميع الأنظمة في الدولة بدءا من مؤسسة الحكم ، إلى السلطات والمؤسسات ونظامها وطبيعة وكيفية عملها والقوانين والتشريعات التي تعمل وفقها.

ب- إنشاء محكمة دستورية : أي إنشاء محكمة مستقلة عليا تعمل على الحكم والفصل في أي قرار أو مرسوم أو قانون أو حكم قضائي ومدى توافقه مع نصوص الدستور .

ج- الفصل بين السلطات : لكل سلطة عمل خاص بها لا يجوز لأي منها أن تخترق عمل سلطة أخرى، لضمان المحافظة على الاستقلالية ومنع تركيز السلطة بيد إحداها والموازنة بينها جميعا في إدارة شؤون الدولة.

د- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي : أي أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني دور ومشاركة في القرارات السياسية التي يتم اتخاذها سواء من قبل رأس الدولة أم من قبل السلطة التنفيذية .

10- استمرار فعاليات الحراك الشعبي وحجم المشاركة فيه : أي حجم مشاركة الأفراد في الحراك الشعبي ومدى استمراره في تحركه والإصرار على مطالبه . وتشمل :

أ- استمرار الحراك حتى تحقيق الإصلاح : أي أن الحراك مستمر في نشاطه وفعالياته حتى تحقيق مطالبه .

ب- ضعف المشاركة في الحراك : أي أن حجم مشاركة الأفراد و المؤسسات و الجهات المختلفة في الحراك الشعبي قليلة.

ج- مشاركة كبيرة في الحراك : أي أن حجم مشاركة الأفراد و المؤسسات و الجهات المتعددة في الحراك الشعبي كبيرة .

11-**حماية الحراك الشعبي :** مدى توفر الحماية للحراك الشعبي أثناء القيام بنشاطه والتعبير عن مطالبه وأفكاره وآراءه خاصة في المسيرات والاعتصامات والاحتجاجات والمظاهرات .وتشمل :

أ- قوات الأمن تحمي الحراك الشعبي : أي أن قوات الأمن تعمل على حماية الحراك الشعبي أثناء قيامه بفعالياته وأنها تعمل على عدم تعرضه للاعتداء أو الإقصاء وتفسح له المجال في التعبير عن مطالبه.

ب- تعرض الحراك للاعتداء : أي أن الحراك الشعبي يتعرض للاعتداء أثناء التعبير عن مطالبه خلال ما يقوم به من أنشطة خاصة أثناء المسيرات والاعتصامات والاحتجاجات والمظاهرات.

12- **قانون الاجتماعات العامة :** هو التشريع الذي ينظم الاجتماع العام لأفراد المجتمع ، ويعد أحد أهم الحقوق الفردية بشكل عام، والحقوق السياسية التي كرستها المواثيق الدولية بشكل خاص، ويرتبط ارتباطا وثيقا بباقي الحقوق السياسية وهو التشريع الذي يسمح للأفراد وغيرهم مدى قدرتهم في التجمع للتعبير عن الرأي والمطالب.وتشمل هذه الفئة :

أ- تعديل قانون الاجتماعات العامة : أي إجراء تعديل أو تغيير في بنود القانون ليعطي الحق للأفراد في الاجتماع العام والتعبير عن مطالبهم ، ويكون مواكبا لعملية الإصلاح السياسي .

ب- الحق في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي : أي أن لأفراد المجتمع الحق في التجمع السلمي والمطالبة بالحقوق والتعبير عن الآراء وطرح الحلول وانتقاد الإجراءات المعمول بها سياسية أم غير ذلك ، وحرية إعلان المواقف والاتجاهات بطرق سلمية .

سابعا : الصدق والثبات

قام الباحث بعرض استمارة تحليل المضمون على مجموعة من المحكمين في مجال الإعلام والسياسة للتأكد من صحتها العلمية ، وتم الأخذ بتوجيهاتهم حتى بلغت الاستمارة صورتها النهائية ، إضافة إلى شمولية فئات التحليل .

وللتأكد من ثبات أداة التحليل ؛ قام الباحث بإجراء اختبار بعدي باستخدام معادلة هوليستي والتي تنص :

$$\text{الثبات} = \frac{M2}{N1+N2}$$

وترمز M في المعادلة إلى عدد قرارات الترميز ، التي يتفق عليها المرمزان ، وتمثل N1+N2 المجموع الكلي لقرارات الترميز من قبل المرمزين .

ولهذه الغاية تم تدريب مرمزين (محللين) وهما الصحفي ناجح حسن من وكالة الأنباء الأردنية (بترا) والصحفي محمد المجالي من الإذاعة الأردنية ، حيث قاما بشكل منفرد بتحليل مضمون ما نسبته 10% من عينة الدراسة ، وتبين أن عدد القرارات التي اتفق عليها المرمزان 93 قرارا من أصل 103 قرارا وعليه فإن تطبيق معادلة هولستي كالآتي :

$$\frac{2 \times 93}{103 + 103} = \frac{186}{206} = 90.29\ \%$$

ويظهر من المعادلة أن درجة الثبات تبلغ 29 . 90 % . وبناء عليه فإن أداة القياس المستخدمة قابلة للتطبيق وبشكل ممتاز .

ثامنا : المعالجة الإحصائية للبيانات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها ، تم استخدام العديد من الإجراءات الإحصائية لتحليل البيانات وجدولتها بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS على الشكل التالي :

1- التكرارات والنسب المئوية .
2- اختبار مربع كاي **Chi-Square**

المبحث الثاني : نتائج المقابلات في صحيفتي الرأي والعرب اليوم

أولا: المقابلات ونتائجها في صحيفة الرأي

قام الباحث بإجراء مقابلات معمقة مع القيادات الصحفية والصحفيين الآخرين من غير القيادات في صحيفة الرأي وتم طرح العديد من الأسئلة عليهم إضافة إلى المحاورة والمناقشة من أجل الخروج بإجابات فيما يخص سياسة تحرير الصحيفة إزاء فعاليات الحراك الشعبي ، وفيما يلي عرض لنتائج هذه المقابلات :

*اختلفت إجابات القيادات الصحفية في صحيفة الرأي بعض الشيء فمنهم من ذهب الى ان مجلس التحرير والحكومة هما من يضعان سياسة التحرير للصحيفة، وهناك من قال انها ليست من داخل الصحيفة ، فيما ذهب آخرون إلى أن الرأي تستمد سياسية تحريرها من الحكومة لكن دون تدخل مباشر ؛ وذلك لان مجلس التحرير يعرف توجهات الحكومة ويقوم بتوجيه سياسة التحرير وفق وهذه التوجهات، كما أن سياسة التحرير بالنسبة لهم لها أهميتها الكبيرة للصحفيين العاملين في مختلف الأقسام في تسهيل عملهم ،وهي قاعدة تؤطر العمل الصحفي وخارطة طريق له ، لكن ترى هذه القيادات بأنها لا تكون مريحة إذا ما كانت خاضعة لتدخلات وأجندات .[1]

وتعد سياسة التحرير في صحيفة الرأي ثابتة ، والتغيير فيها هو نسبي يكون حسب المستجدات فيما ذهب بعضهم إلى أنها تتغير بناءً وتغيير رئيس التحرير أو تغيير الحكومة وهي غير خاضعة

للنقاش بالنسبة للعاملين فيها في القضايا السياسية ويتم تناول الأخبار المتعلقة بموضوع الحراك الشعبي بطريقة دقيقة جدا ؛ ذلك لأن المطالب والفعاليات المتعلقة بالحراك الشعبي يسودها في الأغلب توجيه الانتقادات الحادة للحكومة ، ويتم إخفاء بعض الحقائق التي لا يروق لسياسة التحرير نشرها لكن وبسبب تكنولوجيا الاتصال الحديثة وانتشار هذه الحقائق عبر وسائل مختلفة يتم نشر بعضها تحت عنوان عادي وبين الصفحات .

والأخبار غير الصالحة للنشر هي الأخبار التي تمس نظام الحكم وقيم المجتمع والأديان، والتي تحوي على ذم أو تشهير أو تثير النعرات ، وغيرها فهو صالح للنشر وذهب آخرون من هذه القيادات إلى ان الأخبار غير الصالحة للنشر هي الأخبار ذات الحدّة وطابعها هجومي ضد الحكومة وخاصة تلك المتعلقة ببعض المطالب السياسية للحراك الشعبي. أما الصالح للنشر فهي الأخبار التي تتفق مع سياسية الحكومة. وتتم إعادة الصياغة والحذف والتعديل في المضمون الإخباري وأحيانا شطب الخبر وعدم نشره لكن لا تتم الزيادة عليه او تحريفه ، وإذا كان شطبه وعدم نشره أفضل من تحريفه لأن تحريف الخبر يؤدي إلى صدى كبير وسلبي بين القراء كما يقولون.

وبالنسبة لشكل الصحيفة يقوم المخرج والفنيون فيها بتنفيذ رؤية مديري التحرير في تركيب الأخبار والصور المرافقة لها ويشرف رئيس التحرير أو نائب الرئيس على شكل الصفحة الأولى ويقوم باختيار

---

*[1] - أجرى الباحث مقابلات مع مساعد رئيس التحرير ومدير تحرير العربي والدولي ومدير تحرير المحليات ومدير المندوبين في صحيفة الرأي وذلك بتاريخ 6-2013/5/8 .

أخبارها رئيس تحرير العربي والدولي ويتم سحب نسخة من الصحيفة ليتم إقرارها أو التعديل عليها قبل الطباعة النهائية كما ويتم اختيار الصور الملائمة لسياسة الصحيفة لفعاليات الحراك.

وبالنسبة للقوانين الإعلامية فلم تكترث القيادات في صحيفة الرأي بها ويرون بأنها غير مؤثرة لان النهج الصحفي المعمول به وسياسة الصحيفة يبعد العاملين بها عن الوقوع في مخالفة القوانين بل إن تأثير التدخلات الخارجية هو أقوى بكثير من الخوف من تأثير هذه القوانين،وعلاقة الصحيفة بالحكومة هناك من ذهب بأنها علاقة تعاون ومنهم من وصفها بالتعاون الكبير وهناك من ذهب بان العلاقة تكون حسب رئيس الحكومة وفريقه الوزاري ، ويعد المضمون السياسي إلى جانب المنضمون الاجتماعي من المضامين التي تهتم بها الصحيفة ويكون ذلك حسب اهتمام الجمهور وحسب القضية المطروحة.

واختلفت إجابات القيادات في صحيفة الرأي حيث انه وبعد حوار معمق صرح بعضهم بأن التوجيه والتدخل في الصحيفة يفوق النصف بل وحسب قولهم أن صحيفة الرأي تعد احد الأذرع الإعلامية للحكومة وتقوم بتنفيذ سياسيتها وفي بعض الأحيان تروج برامجها السياسية ، في حين ذهب آخرون إلى عدم وجود تدخل أو ضغوط في الصحيفة لان العاملين فيها يعلمون ويعرفون تماما ما تريده الحكومة وبالتالي فهم يقومون بما يروق لها دون حاجتها للتدخل أو التوجيه .

والسبق الصحفي لديهم يجب أن يتمتع بمصداقية وموضوعية ،ولا يتم نشره إذا كان يسبب إشكاليات داخلية أو خارجية لأن صحيفة الرأي تعد الأكثر انتشارا داخل الأردن وخارجه وإذا ما تم نشر أخبار لها تداعيات سلبية فان ذلك يعد وكأن الحكومة هي من قامت بذلك .

وتعد قيم المجتمع وأعرافه من المؤثرات في سياسة التحرير وعدم للتطرق لبعض القضايا بسبب عدم القدرة في المساس بقيم المجتمع وأعرافه ،كما أن سياسة التحرير تؤثر على الموضوعية والمصدقية والأمانة في الأخبار وخاصة السياسية منها كما ويتم استخدام مصطلحات لإثارة الرأي العام وتكون حدتها بناءً والقضية المطروحة خاصة السياسية والاجتماعية منها ، وتعد الظروف الاقتصادية غير مؤثرة بسياسة التحرير لأن الوضع الاقتصادي للصحيفة ممتاز ، وبالنسبة للإعلان فهناك تأثيرا بسيطا يكون فقط من قبل الشركات الكبرى ، أما في موضوع التوزيع فقد أوضحت تلك القيادات أن التوزيع لا يؤثر ابداً في سياسة التحرير مهما كان عدد التوزيع .

*وقال مساعد رئيس التحرير بالصحيفة خليل الشوبكي : إن صحيفة الرأي توزع يوميا ما بين 65 – 70 ألف نسخة ، وان عدد القراء هو خمسة أفراد لكل عدد كما تشير دراساتهم .[1]

وتتعامل الصحيفة مع القوى المتعددة في الحراك الشعبي من خلال قاعدة المحافظة على أمن الوطن واستقراره ووحدته والمحافظة على نظام الحكم فيه وتميل الصحيفة لما تراه الحكومة مع هذه القوى ، ومن يخرج عن هذه الثوابت لا يتم التعامل معه ولا تنشر أخباره . أما بالنسبة للآراء والقوى المعارضة لتوجهات الصحيفة في نشر أخبار الحراك الشعبي فأحيانا لا يتم نشر أخبارها ، وأحيانا أخرى يتم النشر بسبب الانفتاح الإعلامي وتكنولوجيا الاتصال لكن بطريقة مخفية وبعنوان عادي، ولا تتعرض الصحيفة للضغوط من قبل جماعات الضغط ، وأننا في الأردن لا نمتلك جماعات ضغط حقيقة بحسب قول هذه القيادات .

[1] -* مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 6 / 5 / 2013

**أما الصحفيون من محررين ومندوبين في صحيفة الرأي فذهبوا إلى أن الحكومة ورئيس التحرير وجهات أخرى لم يحددوها تضع سياسة التحرير لصحيفتهم وأنهم لا يشتركون في وضعها لكنهم يطرحون أفكارهم ووجهات نظرهم على رئيس القسم المباشر فيما يخص بعض .[1]

الأخبار غير السياسية ويتم أحيانا الاستجابة لبعضها، وهم بذلك يشعرون بأنهم يشاركون نوعا ما في سياسة التحرير ،الأمر نفسه لدى الصحفيين في صحيفة العرب اليوم ، كما أن سياسة التحرير تعمل على تسهيل عملهم وكيفية طرح الموضوعات وتغطية أنشطة وفعاليات الحراك الشعبي بطريقة مناسبة لسياسة الصحيفة مع الابتعاد عن النقد اللاذع لخطوات الحكومة في عملية الإصلاح السياسي أو عدم جديتها في التعامل مع مطالب هذا الحراك.

ويعتبر صحفيو الرأي أن الأخبار الصادرة عن الحراك الشعبي والتي تمس ثوابت وطنية أو تظهر سلبيات الحكومة غير صالحة للنشر ، وعدا ذلك فهو صالح للنشر ، كما أن علاقة الصحيفة بالحكومة يعدونها علاقة تعاون وان هناك أجندات تفرضها الحكومة على الصحيفة ومنها

التعيينات ، في حين أنهم لا يكترثون كثيراً للقوانين الإعلامية أثناء عملهم الصحفي .وذهبوا كما ذهبت القيادات إلى انه لا وجود لتدخل أو توجيه في الصحيفة لأنها وفي تغطيتها لفعاليات الحراك الشعبي تتوافق مع سياسة الحكومة ،لكن هناك تدخلا من جهات غير حكومية لا يعرفونها ، ويرون أن سياسة تحرير صحيفتهم تؤثر على الموضوعية والمصدقية والأمانة في نقل أخبار الحراك الشعبي خاصة السياسية منها ، ويشعرون بالتقييد أثناء تغطية الحراك الشعبي ، إذ يعاد صياغة المضمون من قبل المحررين بناء وتوجيهات القيادات الصحفية .

كما أن تطبيق سياسة التحرير من قبل الصحفيين أثناء تغطية وكتابة أخبار الحراك الشعبي ليس لإرضاء المسؤولين بالدرجة الأولى بل لأجل نشر أخبارهم ، وهي سياسة واضحة بالنسبة لهم لكنهم غير راضين عنها ، ويقولون أنها لو كانت متحررة لكان أفضل ، وان صياغة الأخبار تتعرض للتغيير والحذف لتناسب سياسة الصحيفة ، كما أن المندوبين لا يتعرضون للعقوبة أو المساءلة إذا ما تم التجاوز عن هذه السياسة في المضمون ، إلا أن المحررين تتم مساءلتهم عند التجاوز.

ثانيا : المقابلات ونتائجها في صحيفة العرب اليوم

* قام الباحث بإجراء مقابلات معمقة مع القيادات الصحفية والصحفيين الآخرين من غير القيادات في صحيفة العرب اليوم وتم طرح العديد من الأسئلة عليهم إضافة إلى المحاورة والمناقشة من أجل الخروج بإجابات فيما يخص سياسة تحرير الصحيفة إزاء فعاليات الحراك الشعبي ، وفيما يلي عرض لنتائج هذه المقابلات [2]:

---

[1] -** أجرى الباحث مقابلات مع العديد من الصحفيين (محررين ومندوبين) في صحيفة الرأي وذلك بتاريخ 5-2013/5/9 .

[2] -*أجرى الباحث مقابلات مع رئيس التحرير ، ونائب الرئيس التحرير مدير تحرير العربي والدولي ، ومدير تحرير المحليات ، ومدير تحرير المحافظات، في صحيفة العرب اليوم بتاريخ 10- 14 / 5 / 2013

ذهبت القيادات الصحفية في صحيفة العرب اليوم إلى أن مجلس التحرير الذي يضم : رئيس

التحرير ونائب الرئيس ومديري التحرير وبعض رؤساء الأقسام هم من يضعون السياسة التحريرية للصحيفة وذلك ضمن اجتماع أسبوعي يتم فيه الحوار والمناقشة في كيفية تناول الأحداث والقضايا ومعالجتها وطرحها ، ويبنون هذه السياسة على الثوابت الوطنية ؛كمصلحة الوطن العليا والأمن القومي والوحدة الوطنية والمحافظة على نظام الحكم . وفي الحديث المعمق مع رئيس التحرير أفاد أن المالك هو من يضع سياسة التحرير بالصفة العامة لها .

وأهمية سياسة التحرير بالنسبة للعاملين في الصحيفة كبيرة جدا لأنها الخط السياسي الذي يلتزمون به في التعامل مع أخبار الحراك الشعبي واستخدامهم للمصطلحات والجمل والصيغ المناسبة لبعض المواقف ، كما وترى تلك القيادات أن السياسة التحريرية للصحيفة ثابتة في التعامل مع الثوابت الوطنية ، ومتغيرة في جوانب المسؤولية الاجتماعية ،والقضايا السياسية والمستجدات خاصة بما يتعلق بموضوع الحراك الشعبي .

وهناك طمس اضطراري لبعض أخبار الحراك الشعبي وبعض الحقائق كما قال رئيس التحرير؛ للحفاظ على الوطن وأمنه، أما القيادات الأخرى في الصحيفة فقد اختلفت إجاباتهم فمنهم من قال بعدم وجود طمس للحقائق بسبب سرعة انتشارها عبر وسائل الاتصال الحديثة وذهب آخرون إلى وجود طمس للحقائق أحيانا والتغيير فيها إذا ما تم نشرها وخاصة السياسية منها والاقتصادية .

وكل إخبار الحراك الشعبي تعد صالحة للنشر في الصحيفة ما دامت ذات مصداقية ، أما إذا كانت تؤثر في الأمن القومي أو تثير النعرات والفتن أو تمس بالأديان فهي غير صالحة للنشر ،كما أن لسياسة التحرير تأثير في صياغة أخبار الحراك الشعبي ويتم التعديل عليها وإعادة ترتيب المادة الخبرية وتسليط الضوء على ذروة الخبر أو جزء منه حتى لو كان سقفه مرتفعا، والحذف يكون

في حالات سلبية تضر بالمجتمع أو تسبب خلل في علاقة الأردن مع دول أخرى ، أما الزيادة فلا يتم أي زيادة تتم لان ذلك يتعارض مع المهنية حسب قولهم ويتم استخدام مصطلحات لإثارة الرأي العام بما يتعلق بالحراك الشعبي إذا ما كان الحدث أو القضية تهم سياسة التحرير .

أما القوانين والتشريعات الإعلامية فلها أثرها في سياسة تحرير العرب اليوم ، لما تحمله هذه القوانين من محظورات وتعبيرات مطاطة غير واضحة يمكن تفسيرها حسب الظروف كما تقول هذه القيادات وتتعامل الصحيفة بحساسية عالية في بعض أخبار الحراك الشعبي ، ومن هنا فهي

تضطر لتغيير سياستها في قضية ما حتى تتجنب المثول أمام القضاة ، وهي الآن تواجه عدة قضايا مرفوعة عليها أمام القضاء الأردني .

أما علاقة الصحيفة بالحكومة لا تعد علاقة تعاون ولا علاقة خصومة كما تقول قياداتها، بل أن هناك أخبار يسبب نشرها خصومة مع الحكومة لكنها خصومة ليست دائمة ، وهناك تعاون بينهما وذلك فيما يتعلق بالقضايا الوطنية والدفاع عن مصلحة الوطن العليا ويكون دون تنسيق بين الطرفين، وذهب احد مدراء التحرير إلى وصف العلاقة بأنها علاقة مشاغبة باستمرار .

والمضمون السياسي هو الأكثر أهمية في الصحيفة ، ويعد الخبر السياسي هو الخبر الرئيسي فيها خاصة بما يتعلق بالحراك الشعبي ،مع تركيزها على المضمون الاجتماعي ، وتحدثت القيادات في الصحيفة إلى انه

لا يوجد توجيه أو تدخل خارجي في الصحيفة بما يتعلق بتغطيتها ونشرها لأخبار الحراك الشعبي لان الصحيفة لا تقبل بذلك بالأصل ، أما الضغوط فهي موجودة ويتم تلقي بعض الاتصالات التوضحية في بعض القضايا ، وأشاروا إلى وجود ضغوط من قبل المالك، كما أن الصحيفة لا تنشر السبق الصحفي المتعلق بالحراك الشعبي إذا ما كان سلبياً يؤثر على أمن الوطن ويثير النعرات لا يتم نشره ، وغير ذلك فهو سبق يهتم به الجمهور ويتم نشره .

وقيم المجتمع وتقاليده وأعرافه له أثره في سياسة تحرير الصحيفة ، إلا أنها تتطرق لهذه القيم أو ما يتعلق بها لما لها من توابع سلبية لهذا ترى الصحيفة انه يجب تغيير أو معالجة هذه السلبيات وليس السكوت عنها مراعاة لأعراف قد تعوق تقدم المجتمع .

أما بالنسبة للظروف الاقتصادية فلها الأثر الكبير في تحديد السياسة التحريرية للصحيفة والدور المهم في قوة الطرح والنشر والتغطية ، وأيضا في رفع معنويات العاملين وتشجيعهم على العمل من خلال الحوافز ، الأمر الذي تعانيه الصحيفة لضعف ظروفها الاقتصادية ،كما أن للإعلان دورا كبيرا جداً في هذه السياسة، وهناك عدم قدرة في نشر بعض الموضوعات التي تتعلق بشركات المعلنين، وتجنب النشر عنها لعدم فقدان الإعلان ، وإذا كان ولا بد من النشر يتم تناول وجهات نظر هذه الشركات في الخبر .

أما فيما يتعلق بالتوزيع فقد أشارت القيادات في العرب اليوم بأنها لا تحبذ الحديث عن إعداد التوزيع وان علاقة التوزيع بسياسة التحرير هي انه كلما كان سقف الحرية مرتفعا في سياسة التحرير كلما زاد التوزيع وليس العكس .

وتتعامل الصحيفة مع القوى المتعددة في الحراك الشعبي من خلال أنها تنقل جميع وجهات النظر وتتعامل مع جميع القوى بمسافة واحدة وبحيادية ، في ضوء أن الصحيفة لا تتبع أي قوى أو أي تيارات .

أما التعامل مع الآراء المعارضة لتوجهات الصحيفة فانه يتم فتح مجال لهذه الآراء بالتعبير على صفحات الصحيفة حيث يعد كتاب صحيفة العرب اليوم ذوي إيديولوجيات واتجاهات مختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال، والصحيفة لا تتعرض لضغوط من قبل جماعات الضغط أو أن لها تأثيرا في سياسة تحريرها إذا ما استثنينا جماعات أصحاب الشركات والمعلنين الذين تحدثنا عنهم سابقا .

*أما الصحفيين من غير القيادات من محررين ومندوبين في الصحيفة فهم يرون أن مجلس التحرير هو من يضع سياسية التحرير وأشار بعضهم إلى أن المالك يتدخل في وضعها بطريقة غير مباشرة، وبعضهم يشعر بحيرة من أمره لأنه لا يستطيع تحديد من يضع سياسية التحرير بسبب أنها أحيانا وفيما يتعلق بالحراك الشعبي تكون حسب مزاج المحرر أو مزاج رئيس القسم أو مدير التحرير أو رئيس التحرير ، وأشاروا إلى أنهم لا يشاركون في وضع سياسة التحرير لكنهم يطرحون أفكارهم ووجهات نظرهم على رئيس القسم المباشر فيما يخص بعض الأخبار غير السياسية ويتم أحيانا الاستجابة لبعض وجهات النظر هذه ، وبذلك فهم يشعرون أنهم يشاركون نوعا ما في سياسة التحرير.[1]

[1] -*أجرى الباحث مقابلات مع العديد من الصحفيين (محررين ومندوبين) في صحيفة العرب اليوم وذلك بتاريخ 10-2013/5/14 .

وهذه السياسة تسهل عملهم وتوجههم في معرفة المبادئ والحدود التي يعملون وفقها أثناء تغطية فعاليات الحراك الشعبي، والشخصيات والموضوعات التي يتناولونها فيه ، وتبين لهم أين تنتهي حريتهم في المادة .

كما أن المادة غير الصالحة للنشر بالنسبة لهم في موضوع الحراك الشعبي هي التي تحوي على معلومات غير موثوق بها، أو ورد فيها تناقض أو أنها تخلو من جميع وجهات النظر أو التي تسبب الوقوع في العقوبات القانونية ، وما عدا ذلك فهو صالح للنشر ، ويشيرون إلى أن العلاقات الشخصية لرئيس التحرير ومدراء التحرير تسبب عدم النشر لبعض أخبار الحراك الشعبي . وبالنسبة للموضوعية والدقة والأمانة فسياسة التحرير لا تؤثر بها في الخبر وان الضغوط والتدخلات الخارجية غير موجودة ولا يشعرون بها في صحيفتهم كما يقول هؤلاء الصحفيون .

وسياسة التحرير لا تؤثر في عملهم أثناء صياغة الأخبار والتغطية ،لكن تأثير سياسة التحرير يكون بعد تقديم المادة وتحديد ما ينشر فيها فهم يرون أن مضمون خبر الحراك الشعبي عند تقديمهم إياه للصحيفة لا يعد كما هو عندما يقرأونه على صفحات الصحيفة ، فالمحررين كما قالوا يقومون بتغييره وإعادة توجيهه بناء وسياسة الصحيفة وملاحظات المدير المسؤول .

وتطبيق سياسة التحرير من قبل الصحفيين يكون فعلاً لإرضاء المسؤول وعدم التصادم معه وهناك منهم من يطبقها لدافع ذاتي وهو الالتزام بسياسة صحيفته ، فمنهم يرضى عن هذه السياسة ومنهم من يرى فيها عدم الوضوح شيئا ما بسبب أنها تعود أحياناً لمزاجية القيادات في الصحيفة .

كما أنهم لا يخشون التجاوز على هذه السياسة رغم وجود بعض الضغوط البسيطة وبحسب رئيس القسم أو المدير ولا يوجد مساءلة أو عقوبة إذا ما تجاوزوا على هذه السياسة .

*وفي سياق غير متصل قال الأستاذ نبيل الغيشان رئيس تحرير العرب اليوم في مقابلة الباحث معه : ان الإعلام العربي كان قبل ما يسمى بالربيع العربي يبحث عن حريته ويحاول انتزاعها ، أما الآن فقد انتزع هذه الحرية من خلال أفراد الشعب، وانكسرت القيود أمام هذا الإعلام ، لكنه ما زال ضعيفا ولم يقم الى الآن بدوره الحقيقي بان يكون قريبا من الناس ، ويقول: أما وبالنسبة لسقف الحرية فقد ارتفع كثيرا إلا أن الوصول إلى هذا السقف ، له ثمن كبير ، وهذا الثمن يكون من خلال التعرض للدعاوي في المحاكم وأيضا في الضغوط التي تمارس [1].

ملاحظات الباحث حول نتائج المقابلات في صحيفتي الرأي والعرب اليوم :

1 – لا يوجد ميثاق شرف صحفي أو مدونة سلوك مهني خاصة في كلٍ من الصحيفتين ، والاعتماد على ميثاق الشرف الصحفي الأردني الصادر عن نقابة الصحفيين الأردنيين .

2 – تجمع الصحيفتان على الالتزام بالثوابت الوطنية في تغطيتها للحراك الشعبي وهي: الأمن الوطني ، المصالحة الوطنية ، الوحدة الوطنية ، الدين ، الأعراف الاجتماعية ،عدم التشهير وعدم إثارة الفتن والفوضى ، نظام الحكم ، الأجهزة الأمنية .

[1] - مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2013/5/12

3 – يوجد خلاف بين آراء العاملين بكل مستوياتهم الوظيفية في الصحيفتين نحو اتجاهات سياسة التحرير تجاه القضايا المتعلقة بالحراك الشعبي ،وهذا يعود إلى عدم وضوح سياسة التحرير بشكل كامل لديهم .

4- عدم اتفاق القيادات الصحفية في الصحيفتين حول المستجدات والتعامل معها باعتبار أن الحراك الشعبي وما تخلله من فعاليات ومطالبات تعد من المستجدات ، كما يوجد بعض التضارب في إجابات الصحفيين وتلكؤهم أثناء الإجابة عن بعض الأسئلة حيث واجه الباحث صعوبة في ذلك وهذا يدل وجود نوعا من التردد للحديث عن الصحيفة أو ربما عائد إلى أن هناك عدم إلمام بسياسة التحرير أو عدم وضوحها لديهم .

5- كثرة القضايا والأحداث والأنشطة وتنوع المطالبات في الحراك الشعبي وتدفقها سبب إرباكا لسياسة التحرير في صحيفة الرأي في ظل وجود مطالب مرتفعة السقف حيث تتردد الصحيفة في الكيفية التي تتعامل بها مع هذه المطالب وأيضا عدم قدرتها على إخفائها لأن الوسائل الإعلامية الأخرى تنشرها الأمر الذي يؤدي إلى شعور الصحفيين في الصحيفة بالحرج من سياسة التحرير في بعض الأحيان خاصة عند تعاملهم مع بعض مطالبات الحراك الشعبي .

6 – صحيفة العرب اليوم تخشى القوانين الإعلامية أكثر من صحيفة الرأي لان سقفها مرتفعاً كما ولوحظ أن الصحفيين في الرأي لا يهتمون كثيرا بالقوانين والتشريعات الإعلامية أو يخشون منها لأن سياسة التحرير بالصحيفة تبعدهم في الوقوع بالمحظورات .

7 – يلاحظ في صحيفة العرب اليوم تنوع اتجاهات الصحفيين الايدولوجية بما يتعلق بالحراك الشعبي ، كما أن الكتاب فيها يطرحون أفكارهم وآراءهم الشخصية تجاه مطالبات الحراك الشعبي الأمر غير الموجود على الأغلب في صحيفة الرأي .

8- هناك من الأخبار التي لا تنشر بسبب العلاقات الشخصية لرئيس التحرير ومديرو التحرير الأمر الذي يلاحظه الصحفيون في العرب اليوم .

9- تتم إدارة العمل في الصحيفتين فى مجال الأخبار من خلال محرر مسؤول عن كل قطاع .

10- تضم كل من الصحيفتين أقساماً تحريرية ثابتة تشمل ، المحليات ، والعربي والدولي ، والاقتصاد، والفن، والرياضة، والتحقيقات، والرأي، والثقافة، والصحة .

11-لا يوجد مركز تدريب للصحفيين في الصحيفتين ، ولا يتم تدريب الصحفيين وتطوير مهاراتهم إلا بشكل قليل وعن طريق مراكز خاصة تتبرع بعقد دورات متنوعة لمختلف الصحفيين في المؤسسات الإعلامية في الأردن .

12-هناك إدراك كبير من الصحفيين في صحف الدراسة لتوجهات المادة الإخبارية فى صحفهم ؛خاصة فيما يتصل بالحراك الشعبي، وهذا يشير إلى أنهم يعملون حارس بوابة فعلي أثناء جمع وانتقاء واختيار أخبار الحراك في النشر .

الفصل الخامس

تحليل النتائج ومناقشتها وتوصيات الدراسة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج الدراسة ، وهي اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة الأردنية إزاء الحراك الشعبي : دراسة تحليلية ، خلال الفترة من 2011/3/1 ولغاية 2011/5/31، وبطريقة المسح الشامل لجميع أعداد هذه الفترة والتي بلغ عددها في كلا الصحيفتين (184) عددا .

المبحث الأول : نتائج الدراسة التحليلية ومناقشتها

مجموع الأخبار التي تناولتها الدراسة من كلا الصحيفتين (1308) أخبار خضعت للتحليل ، حيث جاء عدد أخبار الحراك الشعبي التي نشرت في صحيفة الرأي (700) خبرا ، مقابل (608) أخبار نشرت في صحيفة العرب اليوم ، ومن خلال هذه الأرقام تستخرج النسب المئوية للنتائج التي يخرج بها التحليل ، حيث أن الفارق في عدد الأخبار بين الصحيفتين ربما انه يعزى لأن صحيفة الرأي ذات كادر صحفي أكبر من صحيفة العرب اليوم إضافة إلى أن صحيفة الرأي ذات إمكانيات مادية وبشرية وفنية تفوق تلك الموجودة في صحيفة العرب اليوم وأيضا لأنها تصدر بعدد صفحات أكثر يصل إلى الضعف ويزيد عما تصدر به صحيفة العرب اليوم .

أولا : النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:"مدى تناول صحيفتا الرأي والعرب اليوم بالنشر الموضوعات التي طرحها الحراك الشعبي ؟"

تم تحديد الموضوعات التي طرحها الحراك الشعبي من خلال فئات رئيسية تتضمن وحدات فرعية ، حيث سيتم بيان التكرارات والنسب المئوية للفئات الرئيسية في كل صحيفة على حدا وفي جداول مستقلة ، ثم بيان مجموع التكرارات والنسب المئوية مجتمعة على مستوى الصحيفتين لكل فئة ، ثم بيان التكرارات والنسب المئوية للوحدات الفرعية في كل فئة بجداول مستقلة ،وأيضا (قيم مربع كاي) .

ومن هنا فحصول بعض الفئات الرئيسية المتعلقة بالدراسة على نسب متقدمة يعود لمدى تناول الصحف بالنشر الوحدات الفرعية في هذه الفئات ،هذه الوحدات الفرعية تكون متنوعة تتناول عنوان الفئة بعدة اتجاهات ، لهذا فهناك وحدات فرعية داخل هذه الفئات تؤيدها الصحف وتتناولها بالنشر أكثر من وحدات فرعية في فئات أخرى بناء وتوافقها مع سياسة تحريرها ما أدى إلى تقدم بعض الفئات على غيرها في المراتب .

نتائج تحليل السؤال الأول :

الجدول رقم (1) يتناول ترتيب الفئات الرئيسة في (صحيفة الرأي) حسب التكرار والنسب المئوية بناء والمجموع الكلي لأخبار الحراك الشعبي التي وردت فيها وعددها (700) خبرا :

المرتبة حسب التكرار والنسب المئوية	اسم الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المرتبة الأولى	الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية	242	%34.6
المرتبة الثانية	الوحدة الوطنية	125	%17.9
المرتبة الثالثة	الحكومة	61	%8.7
المرتبة الرابعة	لجنة الحوار الوطني	58	%8.3
المرتبة الخامسة	مكافحة الفساد	40	%5.7
المرتبة السادسة	حماية الحراك الشعبي	34	%4.9
المرتبة السابعة	الدستور	32	%4.6
المرتبة الثامنة	الإصلاح السياسي	31	%4.4
المرتبة التاسعة	قانون الانتخاب	28	%4.0
المرتبة العاشرة	قانون الأحزاب	22	%3.1
المرتبة الحادية عشرة	قانون الاجتماعات العامة	17	%2.4
المرتبة الثانية عشرة	استمرار فعاليات الحراك وحجم المشاركة فيه	10	%1.4

تشير نتائج الجدول رقم(1) إلى أن فئة (الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية) قد كانت الفئة الأكثر تكرارا في صحيفة الرأي من بين (12) فئة في موضوع الحراك الشعبي تناولتها الدراسة ، وهذا ربما يشير إلى ان موضوعات هذه الفئة كان لها حضورا في الحراك الشعبي وتشير إلى أن هناك نوعا من النقص في الخدمات، إضافة إلى أن صحيفة الرأي اهتمت بنشر الموضوعات المتعلقة بهذه الفئة أكثر من غيرها من الفئات الأخرى ، حيث جاءت فيها بالمرتبة الأولى بنسبة مئوية (34.6%) بعدد تكرارات بلغ (242) تكرار .

حازت فئة (الوحدة الوطنية)على المرتبة الثانية بنسبة مئوية (17.9%) وعدد تكرارات بلغ (125)تكرارا ، وهذا يشير إلى ان صحيفة الرأي اهتمت بموضوعات الوحدة الوطنية أكثر من غيرها من الفئات في ظل أنها صحيفة شبه حكومية وتخاطب الجمهور في كثير من الأحيان بلسان حال الحكومة .وسوف نأتي على تفاصيل هذه الفئات الرئيسية لاحقا .

جاءت فئة (الحكومة) بالمرتبة الثالثة بنسبة مئوية (8.7%)بعدد تكرارات بلغ(61)تكرارا ، كما جاء بالمرتبة الرابعة فئة(لجنة الحوار الوطني) بنسبة مئوية (8.3%) بعدد تكرارات بلغ (58) تكرارا ، أما فئة (مكافحة الفساد) فجاءت بالمرتبة الخامسة بنسبة مئوية (5.7%) بعدد تكرارات بلغ (40) تكرارا ، أما المرتبة السادسة فجاءت فئة (حماية الحراك الشعبي) بنسبة مئوية (4.9%) بعدد تكرارات بلغ (34)تكرارا ،في حين جاءت فئة (الدستور) بالمرتبة السابعة بنسبة مئوية (4.6%) بعدد تكرارات بلغ (32)تكرارا ، وفي المرتبة الثامنة جاءت فئة (الإصلاح السياسي) بنسبة مئوية (4.4%) بعدد تكرارات بلغ (31)تكرارا ،أما في المرتبة التاسعة جاءت فئة (قانون الانتخاب) بنسبة مئوية (4.0%) بعدد تكرارات بلغ (28)تكرارا ،وفئة(قانون الأحزاب) بالمرتبة العاشرة بنسبة مئوية (3.1%)بعدد تكرار بلغ (22)تكرارا ، أما في المرتبة الحادية عشرة جاءت فئة (قانون الاجتماعات العامة بنسبة مئوية (2.4%) بعدد تكرار بلغ (17)تكرارا ، أما في المرتبة الثانية عشرة والأخيرة جاءت فئة (استمرار الحراك وحجم المشاركة فيه) بنسبة مئوية (1.4%) بعدد تكرارات بلغ (10) تكرارات .

الجدول رقم (2) يتناول ترتيب الفئات الرئيسة في (صحيفة العرب اليوم) حسب التكرار والنسب المئوية بناء والمجموع الكلي لأخبار الحراك الشعبي التي وردت فيها وعددها (608) أخبار :

المرتبة حسب التكرار والنسب المئوية	اسم الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المرتبة الأولى	الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية	179	%29.4
المرتبة الثانية	الحكومة	59	%9.7
المرتبة الثالثة	الوحدة الوطنية	58	%9.5
المرتبة الرابعة	مكافحة الفساد	55	%9.0
المرتبة الخامسة	حماية الحراك الشعبي	48	%7.9
المرتبة السادسة	لجنة الحوار الوطني	40	%6.6
المرتبة السابعة	قانون الانتخاب	38	%6.3
المرتبة الثامنة	الدستور	34	%5.6
المرتبة التاسعة	الإصلاح السياسي	31	%5.1
المرتبة العاشرة	قانون الاجتماعات العامة	28	%4.6
المرتبة الحادية عشرة	استمرار فعاليات الحراك وحجم المشاركة فيه	19	%3.1
المرتبة الثانية عشرة	قانون الأحزاب	19	%3.1

تشير نتائج الجدول رقم (2) إلى أن فئة (الخدمات العامة وحاجات المواطنين قد جاءت بالمرتبة الأولى في صحيفة العرب اليوم كما كان ذلك في صحيفة الرأي وهذا مؤشر بأن الخدمات العامة والمطالبة بتحسينها كان لها الحصة الكبرى في المطالب التي نادى بها الحراك الشعبي وأيضا اهتمام صحيفة العرب اليوم بنشر موضوعات هذه الفئة التي حازت على نسبة مئوية (29.4%)وبلغ عدد تكراراتها (179)تكرارا ، كما وجاءت فئة الحكومة بالمرتبة الثانية بنسبة مئوية (9.7%) بعدد تكرارات بلغ (59)تكرارا، وهذه الفئة احتوت على إيجابيات وسلبيات تجاه الحكومة حيث أن ارتفاع نسبة هذه الفئة قد يكون قد جاء من ارتفاع تناول الصحيفة للإيجابيات أم للسلبيات وهذا نوضحه بالتفصيل لاحقا في حديثنا عن الوحدات الفرعية.

جاءت فئة (الوحدة الوطنية) بالمرتبة الثالثة بنسبة مئوية (9.5%) بعدد تكرارات بلغ (58)تكرارا ، أما (مكافحة الفساد) فجاءت بالمرتبة الرابعة بنسبة مئوية (9.0%) بعدد تكرارات بلغ (55)تكرارا ، والمرتبة الخامسة (حماية الحراك الشعبي)بنسبة مئوية(7.9%) بعدد تكرارات بلغ (48)تكرارا ،حيث ركزت صحيفة العرب اليوم على الموضوعات المتعلقة بحماية الحراك الشعبي أثناء أنشطته وفعالياته ولا سيما المسيرات والاعتصامات والمظاهرات، وجاء في المرتبة السادسة جاءت فئة (لجنة الحوار الوطني)بنسبة مئوية (6.6%) بعدد تكرارات بلغ (40)تكرارا، أما في المرتبة السابعة جاءت فئة (قانون الانتخاب) بنسبة مئوية (6.3%) بعدد تكرارات بلغ (38)تكرارا ، أما في المرتبة الثامنة فئة (الدستور) بنسبة مئوية (5.6%) بعدد تكرارات بلغ (34)تكرارا ، وفي المرتبة التاسعة فئة (الإصلاح السياسي) بنسبة مئوية (5.1%)) بعدد تكرارات بلغ (31)تكرارا ، وفي المرتبة العاشرة فئة (قانون الاجتماعات العامة) بنسبة مئوية (4.6%) بعدد تكرارات (28)تكرارا ، والمرتبة الحادية عشرة فئة (استمرار فعاليات الحراك الشعبي وحجم المشاركة فيه) بنسبة مئوية (3.1%)بعدد تكرارات بلغ (19)تكرارا ،والمرتبة الثانية عشرة والأخيرة فئة (قانون الأحزاب) بنسبة مئوية (3.1%) بعدد تكرارات (19)تكرارا .

الجدول رقم(3) ترتيب الفئات الرئيسية حسب مجموع تكرار كل فئة على مستوى الصحيفتين :

المرتبة حسب التكرار والنسب المئوية على مستوى الصحيفتين	اسم الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المرتبة الأولى	الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية	421	%32.2
المرتبة الثانية	الوحدة الوطنية	183	%14.0
المرتبة الثالثة	الحكومة	120	%9.2
المرتبة الرابعة	لجنة الحوار الوطني	98	%7.5
المرتبة الخامسة	مكافحة الفساد	95	%7.3
المرتبة السادسة	حماية الحراك الشعبي	82	%6.3

المرتبة السابعة	قانون الانتخاب	66	%5.0
المرتبة الثامنة	الدستور	66	%5.0
المرتبة التاسعة	الإصلاح السياسي	62	%4.7
المرتبة العاشرة	قانون الاجتماعات العامة	45	%3.4
المرتبة الحادية عشرة	قانون الأحزاب	41	%3.1
المرتبة الثانية عشرة	استمرار فعاليات الحراك وحجم المشاركة فيه	29	%2.2

تشير نتائج الجدول رقم (3) إلى ترتيب الفئات الرئيسية في الدراسة حسب مجموع التكرارات والنسب المئوية لكل فئة على مستوى الصحيفتين ،حيث جاء بالمرتبة الأولى فئة (الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية) بنسبة مئوية (32.2%) بعدد تكرارات (421)تكرارا، وفي المرتبة الثانية فئة (الوحدة الوطنية) بنسبة مئوية (14.0%) بعدد تكرارات بلغ (183)، وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة (الحكومة) وبنسبة مئوية (9.2%) بتكرارات عددها (120)تكرارا ،أما في المرتبة الرابعة فجاءت فئة (لجنة الحوار الوطني) بنسبة مئوية(7.5%) بعدد تكرارات بلغ (98)تكرارا،والمرتبة الخامسة فئة (مكافحة الفساد) بنسبة مئوية(7.3%) بتكرارات بلغت(95)تكرارا، في حين جاءت فئة(حماية الحراك الشعبي) بالمرتبة السادسة بنسبة مئوية(6.3%) بتكرارات بلغت(82)تكرارا، والمرتبة السابعة جاءت فئة (قانون الانتخاب)بنسبة مئوية (5.0%)بتكرارات بلغت(66)تكرارا، وجاءت فئة (الدستور) بالمرتبة الثامنة بنسبة مئوية(5.0%)، بتكرار بلغ (66)تكرارا، والمرتبة التاسعة جاءت فئة(الإصلاح السياسي) بنسبة مئوية (4.7%) بتكرارات بلغت(62)تكرارا، في حين جاءت بالمرتبة العاشرة فئة (قانون الاجتماعات العامة)بنسبة مئوية (3.4%) وبتكرارات بلغت(45)تكرارا ،والمرتبة الحادية عشرة جاءت فئة (قانون الأحزاب)بنسبة مئوية(3.1%) وبتكرار بلغ(41)تكرارا، والمرتبة الثانية عشرة والأخيرة فئة (استمرار فعاليات الحراك وحجم المشاركة فيه) بنسبة مئوية (2.2%) بعدد تكرارات (29)تكرارا .

التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في الفئات الرئيسية ، حسب ترتيب الفئات على مستوى الصحيفتين، وبالتالي فإن ترتيب الوحدات الفرعية داخل الجداول هو كما كان ترتيبها المعتمد أثناء التحليل، لكن يأتي تفريغ نتائج هذه الوحدات الفرعية بالترتيب لكل صحيفة على حدا وحسب النسب الأعلى .

الجدول رقم (4) التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في فئة (الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية) لكلا الصحيفتين :

الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية	التكرار /النسبة	الجريدة		Total
		الرأي	العرب اليوم	
تحسين مستوى الخدمات والبنى التحتية	Count	73	50	123
	% within	30.2%	27.9%	29.2%
تحسين ظروف بيئة العمل وتطوير أنظمتها	Count	59	50	109
	% within	24.4%	27.9%	25.9%
معالجة مشكلة الفقر والبطالة	Count	6	6	12
	% within	2.5%	3.4%	2.9%
تخفيض الأسعار	Count	5	11	16
	% within	2.1%	6.1%	3.8%
تحسين مستوى الأجور	Count	99	62	161
	% within	40.9%	34.6%	38.2%
Total	Count	242	179	421
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (4) أن الوحدات الفرعية لفئة (الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية) قد جاء ترتيبها في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كما يلي :

1- **صحيفة الرأي** : حازت (تحسين مستوى الأجور) على المرتبة الأولى فيها بنسبة مئوية (40.9%) بعدد تكرار بلغ (99) تكرارا ، والنسب هنا حسب المجموع الكلي لتكرارات الفئة بالنسبة للصحيفة والذي يبلغ (242)تكرارا ،وهذا يشير إلى أن مطالبات الحراك الشعبي بالنسبة لتحسين مستوى الأجور كان قد غلب على الوحدات الأخرى في الفئة بالنسبة للصحيفة ،الأمر الذي تناولته الصحيفة باهتمام .

حازت (تحسين مستوى الخدمات والبنى التحتية) على المرتبة الثانية بنسبة مئوية (30.2%) بعدد (73) تكرارا ، وموضوع تحسين البنى التحتية وبعض الخدمات كان مطلبا له حضوره بالحراك الشعبي في العديد من المناطق التي خرجت فيها بعض الفئات تنادي بتحسين مستوى هذه الخدمات لدى مناطقهم .

جاء بالمرتبة الثالثة (تحسين ظروف بيئة العمل وتطوير أنظمتها) بنسبة مئوية بلغت (24.4%) بعدد تكرارات (59) تكرارا ،حيث لوحظ أن العديد من الموظفين سواء في القطاع العام أو الخاص طالبوا بطرق مختلفة تحسين بيئة عملهم إضافة إلى نظام العمل وكيفية إدارته ،الأمر الذي اهتمت به صحيفة الرأي .

وجاء بالمرتبة الرابعة (معالجة مشكلة الفقر والبطالة) بنسبة مئوية (2.5%) بعدد تكرارات بلغ (6) ، أما المرتبة الخامسة والأخيرة في الفئة جاء (تخفيض الأسعار) بنسبة مئوية (2.1%) .

صحيفة العرب اليوم : حازت (تحسين مستوى الأجور) على المرتبة الأولى فيها بنسبة مئوية (34.6%) بعدد تكرار بلغ (62) تكرارا، والنسب هنا حسب المجموع الكلي لتكرارات الفئة بالنسبة للصحيفة والذي يبلغ (179) تكرارا ،وهذا يشير إلى أن مطالبات الحراك الشعبي بالنسبة لتحسين مستوى الأجور كان قد غلب على الوحدات الأخرى في الفئة في الصحيفة ،الأمر الذي تناولته الصحيفة باهتمام .

جاء المرتبة الثانية مناصفة بين (تحسين مستوى الخدمات والبنى التحتية) و(تحسين ظروف بيئة العمل وتطوير أنظمتها) بنسبة مئوية لكل منهما بلغت (27.9%) وتكرار مشابه بلغ في كل منهما (50) تكرارا.

وحاز(تخفيض الأسعار) على المرتبة الثالثة بنسبة مئوية (6.1%) وتكرارات عددها (11) ،كما جاء بالمرتبة الرابعة (معالجة مشكلة الفقر والبطالة)بنسبة مئوية(3.4%) وتكرارات بلغ عددها (6) تكرارات .

نتيجة مربع كاي(Chi-squar) لفئة (الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية):

	قيمة كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
Pearson Chi-Square	**6.515(a)**	**4**	**.164**
Likelihood Ratio	6.493	4	.165
Linear-by-Linear Association	.196	1	.658
N of Valid Cases	421		

a 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 5.10.

أثبت اختبار (مربع كاي) أن الصحيفتين قد اتفقتا حول فئة (الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية) حيث يوضح هذا الاختبار انه لا يوجد فروقا ذات دلالة إحصائية بينهما، إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (6.515) وعند دلالة إحصائية أعلى من (0.05) .

الجدول رقم (5) التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في فئة (الوحدة الوطنية) في كلا الصحيفتين :

الوحدة الوطنية	التكرار/النسبة	الجريدة		Total
		الرأي	العرب اليوم	
تأييد قائد الوطن	Count	60	24	84
	% within	48.0%	41.4%	45.9%
تمتين الجبهة الداخلية وعدم زعزعة الأمن الوطني	Count	51	19	70
	% within	40.8%	32.8%	38.3%
استغلال الظروف المحيطة للدولة لأهداف غير وطنية	Count	14	15	29
	% within	11.2%	25.9%	15.8%
Total	Count	125	58	183
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (5) أن الوحدات الفرعية لفئة (**الوحدة الوطنية**) قد جاء ترتيبها في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كما يلي :

صحيفة الرأي :حازت الوحدة الفرعية (**تأييد قائد الوطن**) على المرتبة الأولى في صحيفة الرأي ،حيث حصلت على نسبة مئوية (48.0%) بعدد تكرارات (60) ،والنسب هنا حسب المجموع الكلي لتكرارات الفئة في الصحيفة والبالغ عددها (125) تكرارا ، حيث ركزت الصحيفة على تناول هذا الموضوع أكثر من المضامين الأخرى في نفس الفئة لا سيما أنها ذات ملكية عامة شبه حكومية.

جاء بالمرتبة الثانية (تمتين الجبهة الداخلية وعدم زعزعة الأمن الوطني) حيث حصلت على نسبة مئوية بلغت (40.8%) وتكرارات عددها (51) تكرارا ، يليها بالمرتبة الثالثة والأخيرة (استغلال الظروف المحيطة للدولة لأهداف غير وطنية) وبنسبة مئوية (11.2%) وتكرارات بلغت (14) تكرارا) ، إذ أن صحيفة الرأي وأثناء الحراك الشعبي تحرص على التأكيد على عدم استغلال الحراك أو أي ظرف آخر من اجل أهداف تمس بالوطن واستقراره .

صحيفة العرب اليوم : حازت الوحدة الفرعية (تأييد قائد الوطن) على المرتبة الأولى في صحيفة الرأي ،حيث حصلت على نسبة مئوية (41.4%) بعدد تكرارات (24) ،والنسب هنا حسب المجموع الكلي لتكرارات الفئة في الصحيفة والبالغ عددها (58) تكرارا ، حيث ركزت الصحيفة على تناول هذا الموضوع أكثر من المضامين الأخرى في نفس الفئة ، وربما يعزى هذا إلى أنها تنطلق من أهمية المحافظة على أمن الوطن واستقراره من خلال تأييد الإجراءات التي يقوم بها رأس النظام في إدارة شؤون الحكم .

جاء بالمرتبة الثانية (**تمتين الجبهة الداخلية وعدم زعزعة الأمن الوطني**) حيث حصلت على نسبة مئوية بلغت (32.8%) وتكرارات عددها (19) تكرارا ، فيما جاء بالمرتبة الثالثة **والأخيرة (استغلال الظروف المحيطة للدولة لأهداف غير وطنية)** وبنسبة مئوية (25.9%) وتكرارات بلغت (15) تكرارا .

نتيجة مربع كاي(Chi-squar) لفئة (الوحدة الوطنية) :

	قيمة كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
Pearson Chi-Square	**6.422(a)**	**2**	**.040**
Likelihood Ratio	6.050	2	.049
Linear-by-Linear Association	3.385	1	.066
N of Valid Cases	183		

a 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 9.19.

أثبت اختبار (مربع كاي) أن الصحيفتين ذاتا الملكية المختلفة لم تتفقا حول فئة (**الوحدة الوطنية**) حيث يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بينهما، إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (**6.422**) وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05) .

الجدول رقم (6) التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في فئة (الحكومة) في كلا الصحيفتين :

فئة الحكومة	التكرار/النسبة	الجريدة		Total
		الراي	العرب اليوم	
رحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية	Count	0	10	10
	% within	.0%	16.9%	8.3%
تشكيل حكومة برلمانية	Count	5	5	10
	% within	8.2%	8.5%	8.3%
إيجابية خطوات الحكومة في عملية الإصلاح السياسي	Count	35	6	29
	% within	57.3%	10.2%	24.2%
ضعف أداء الحكومة في عملية الإصلاح	Count	13	19	40
	% within	21.3%	32.2%	33.3%
هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية	Count	4	12	16
	% within	6.6%	20.3%	13.3%
الحد من تدخل الحكومة في الإعلام	Count	4	7	15
	% within	6.5%	11.9%	12.5%
Total	Count	61	59	120
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (6) أن الوحدات الفرعية لفئة (**الحكومة**) قد جاء ترتيبها في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كما يلي :

1- صحيفة الرأي :حازت الوحدة الفرعية (**إيجابية خطوات الحكومة في عملية الإصلاح السياسي**) على المرتبة الأولى في الصحيفة ،حيث حصلت على نسبة مئوية (57.3%) بعدد تكرارات (35) ، والنسب هنا حسب المجموع الكلي لتكرارات الفئة في الصحيفة والبالغ عددها (61) تكرارا ، حيث ركزت الصحيفة وهي ذات ملكية شبه حكومية على إيجابية الخطوات التي تقوم بها الحكومة في عملية الإصلاح السياسي لهذا جاءت بمرتبة متقدمة عن المضامين الأخرى في نفس الفئة.

جاءت (ضعف آداء الحكومة في عملية الإصلاح السياسي) بالمرتبة الثانية حسب المجموع الكلي للفئة في الصحيفة ، حيث بلغت النسبة المئوية (21.3%) بتكرارات بلغ عددها (13) تكرارا ، يليها بالمرتبة الثالثة (تشكيل حكومة برلمانية) بنسبة مئوية بلغت (8.2%) وعدد تكرارات (5) ، يليها بالمرتبة الرابعة (هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية) بنسبة مئوية بلغت (6.6%) وتكرارات عددها (4) تكرارات فقط ، أما بالمرتبة الخامسة (الحد من تدخل الحكومة في الإعلام) بنسبة مئوية (6.5%) وتكرارات عددها (4) تكرارات فقط ، يلها بالمرتبة السادسة والأخيرة جاءت (رحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية) بنسبة مئوية (0.0%) بدون أي تكرار .والأمر هنا واضح لا يحتاج لتفسير أو مناقشة .

2- **صحيفة العرب اليوم :** حازت على المرتبة الأولى فيها (ضعف آداء الحكومة في عملية الإصلاح السياسي) بنسبة مئوية بلغت (32.2%) وتكرارات عددها (19) تكرارا والنسب هنا حسب المجموع الكلي لتكرارات الفئة في الصحيفة والبالغ عددها (59) تكرارا .

جاء بالمرتبة الثانية (هيمنة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية) بنسبة مئوية (20.3%) وتكرارات عددها (12) تكرارا ، يليها بالمرتبة الثالثة (رحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية)بنسبة مئوية (16.9%) وتكرارات بلغ عددها (10) تكرارات ، يليها بالمرتبة الرابعة(الحد من تدخل الحكومة في الإعلام) بنسبة مئوية 11.9%) وتكرارات عددها (7) تكرارات ، أما في المرتبة الخامسة جاءت (إيجابية خطوات الحكومة في عملية الإصلاح السياسي) بنسبة مئوية (10.2%) وتكرارات بلغ عددها (6) تكرارات ، فيما جاء (تشكيل حكومة برلمانية) بالمرتبة السادسة بنسبة مئوية (8.5%) وتكرارات بلغ عددها (5) تكرارات .

نتيجة مربع كاي(Chi-squar) لفئة (الحكومة) :

	قيمة كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
Pearson Chi-Square	**24.106(a)**	**5**	**.000**
Likelihood Ratio	28.816	5	.000
Linear-by-Linear Association	.250	1	.617
N of Valid Cases	120		

a 2 cells (16.7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.92.

أثبت اختبار (مربع كاي) أن الصحيفتين ذاتا الملكية المختلفة لم تتفقا حول فئة (**الحكومة**) حيث يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بينهما، إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (**24.106**) وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05) .

الجدول رقم (7) التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في فئة (لجنة الحوار الوطني) في كلا الصحيفتين:

لجنة الحوار الوطني	التكرار/النسبة	الجريدة: الرأي	الجريدة: العرب اليوم	Total
تشكيلة اللجنة وعملها لا يرقى لعملية الإصلاح	Count	8	21	29
	% within	13.8%	52.5%	29.6%
مرجعيتها الملك وليست الحكومة	Count	2	4	6
	% within	3.4%	10.0%	6.1%
إيجابية عمل اللجنة في عملية الإصلاح	Count	48	15	63
	% within	82.8%	37.5%	64.3%
Total	Count	58	40	98
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (7) أن الوحدات الفرعية لفئة (**لجنة الحوار الوطني**) قد جاء ترتيبها في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كما يلي :

1- صحيفة الرأي :حازت الوحدة الفرعية (**إيجابية عمل اللجنة في عملية الإصلاح**) على المرتبة الأولى في الصحيفة ،حيث حصلت على نسبة مئوية (82.8) بعدد تكرارات (48) تكرارا ،والنسب هنا حسب المجموع الكلي لتكرارات الفئة في الصحيفة والبالغ عددها (58) تكرارا ، وتشير هذه النسبة إلى أن صحيفة الرأي ركزت بالنشر على ان لجنة الحوار الوطني التي شكلها مجلس الوزراء تقوم بإجراءات جيدة في إدارة الحوار بين مختلف فئات المجتمع وان عملها يسير في الطريق الصحيح .

جاء بالمرتبة الثانية (تشكيلة اللجنة وعملها لا يرقى لعملية الإصلاح) بنسبة مئوية(13.8%) وتكرارات بلغت فقط (8) تكرارات والفارق واضح مع موضوع المرتبة الأولى ، يليها بالمرتبة الثالثة جاء (مرجعيتها الملك وليست الحكومة) بنسبة مئوية بلغت (3.4%) وتكرار عدده (2) فقط ، ومن هنا فصحيفة الرأي لا تحبذ نشر ما تناولته بعض مطالب الحراك الشعبي بأن لجنة الحوار الوطني يجب أن يكون مرجعيتها الملك وليس الحكومة .

2- صحيفة العرب اليوم : حازت الوحدة الفرعية (**تشكيلة اللجنة وعملها لا يرقى لعملية الإصلاح**) على المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت (52.5%) وتكرارات بلغ عددها (21) تكرارا والنسب هنا حسب المجموع الكلي لتكرارات الفئة في الصحيفة والبالغ عددها (40) تكرارا . جاء بالمرتبة الثانية (إيجابية عمل اللجنة في عملية الإصلاح) بنسبة مئوية (37.5%) وتكرارات بلغ عددها (15) تكرارا ، يليها بالمرتبة الثالثة (مرجعيتها الملك وليست الحكومة) بنسبة مئوية بلغت (10.0%) وتكرارات عددها (4) تكرارات . ومن هنا فالنسب السابقة وعدد التكرارات تظهر الاختلاف بين الصحف بناء وملكيتها وسياسة تحريرها .

نتيجة مربع كاي(Chi-squar) لفئة(لجنة الحوار الوطني):

	قيمة كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
Pearson Chi-Square	**21.189(a)**	**2**	**.000**
Likelihood Ratio	21.573	2	.000
Linear-by-Linear Association	20.185	1	.000
N of Valid Cases	98		

a 2 cells (33.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.45.

أثبت اختبار (مربع كاي) أن الصحيفتين ذاتي الملكية المختلفة لم تتفقا حول فئة (**لجنة الحوار الوطني**) حيث يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بينهما، إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (**21.189**) وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05) .

الجدول رقم(8) التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في فئة (مكافحة الفساد) في كلا الصحيفتين:

فئة مكافحة الفساد	التكرار / النسبة	الجريدة		Total
		الرأي	العرب اليوم	
محاربة الفساد والمفسدين "ومحاكمتهم	Count	39	45	84
	% within	97.5 %	81.8 %	88.4 %
وقف الخصخصة وإعادة المؤسسات الوطنية التي بيعت باسم الخصخصة	Count	1	10	11
	% within	2.5%	18.2 %	11.6 %
Total	Count	40	55	95
	% within	100.0 %	100.0 %	100.0 %

تشير نتائج الجدول رقم (8) أن الوحدات الفرعية لفئة **(مكافحة الفساد)** قد جاء ترتيبها في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كما يلي :

1- **صحيفة الرأي** :حازت الوحدة الفرعية(محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم) على المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت(97.5%) بتكرار عدده (39) تكرارا والنسب هنا حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ (40) تكرارا ، يليها بالمرتبة الثانية (**وقف الخصخصة وإعادة المؤسسات الوطنية التي بيعت بإسم الخصخصة**) وذلك بنسبة مئوية بلغت (2.5%) بتكرار عدده (1) فقط .

2- **صحيفة العرب اليوم :** حازت الوحدة الفرعية (محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم) على المرتبة الأولى حيث حصلت على نسبة مئوية بلغت (81.8%) وتكرارات بلغ عددها (45) تكرارا ،وذلك حسب المجموع الكلي لتكرارات الفئة في الصحيفة والبالغ عددها (55) تكرارا ، .

جاء بالمرتبة الثانية (**وقف الخصخصة وإعادة المؤسسات الوطنية التي بيعت بإسم الخصخصة**) وذلك بنسبة مئوية بلغت (18.2%) وتكرارات بلغ عددها (10) تكرارات ، ومن هنا تظهر النسب وعدد التكرارات السابقة للصحيفتين أن اختلاف سياسة التحرير بين الصحف أدى إلى اختلاف في مدى تناولها بالنشر الموضوعات التي نادى بها الحراك الشعبي .

نتيجة مربع كاي (Chi-square) لفئة (مكافحة الفساد) :

	قيمة كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
Pearson Chi-Square	**5.562(b)**	**1**	**.018**
Continuity Correction(a)	4.136	1	.042
Likelihood Ratio	6.598	1	.010
Fisher's Exact Test			
Linear-by-Linear Association	5.504	1	.019
N of Valid Cases	95		

a Computed only for a 2x2 table
b 1 cells (25.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.63.

أثبت اختبار (مربع كاي) أن الصحيفتين لم تتفقا حول فئة (مكافحة الفساد) حيث يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين ذاتي الملكية المختلفة، إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (5.562) وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05) .

الجدول رقم (9) التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في فئة (حماية الحراك الشعبي) في كلا الصحيفتين :

Total	الجريدة		التكرار/النسبة	حماية الحراك الشعبي
	العرب اليوم	الرأي		
35	**9**	**26**	**Count**	**قوات الأمن تحمي الحراك الشعبي**
42.7%	**18.8%**	**76.5%**	**% within**	
47	**39**	**8**	**Count**	**تعرض الحراك الشعبي للاعتداء**
57.3%	**81.3%**	**23.5%**	**% within**	
82	**48**	**34**	**Count**	**Total**
100.0%	**100.0%**	**100.0%**	**% within**	

تشير نتائج الجدول رقم (9) أن الوحدات الفرعية لفئة (**حماية الحراك الشعبي**) قد جاء ترتيبها في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كما يلي :

1- **صحيفة الرأي** :حازت الوحدة الفرعية(**قوات الأمن تحمي الحراك الشعبي**) على المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت(76.5%) بتكرار عدده (26) تكرارا ، والنسب هنا بناء ومجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ (34) تكرارا ، يليها بالمرتبة الثانية (**تعرض الحراك الشعبي للاعتداء**) وذلك بنسبة مئوية بلغت (23.5%) بتكرار عدده (8) تكرارات ، وهنا نجد الفارق بين المرتبة الأولى والمرتبة الثانية بالنسبة لصحيفة الرأي ، وربما يعزى ذلك إلى أن (الرأي) لا تحبذ أن تنشر ما ينادي به الحراك الشعبي بتعرضه للاعتداء سواء اعتداء محسوس أم انه معنوي، وتعمل على الاهتمام في النشر بأن قوات الأمن تعمل على حماية الحراك الشعبي .

2- صحيفة العرب اليوم : جاءت الوحدة الفرعية (تعرض الحراك الشعبي للإعتداء) في المرتبة الأولى حيث حصلت على نسبة مئوية (81.3%) وتكرار بلغ عدده (39) تكرارا ، والنسب هنا حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ (48) تكرارا ، أما (**قوات الأمن تحمي الحراك الشعبي**) فجاءت

بالمرتبة الثانية ونسبتها المئوية (18.8%) بتكرار بلغ عدده (9) تكرارات ، وهنا فالنسب السابقة تظهر لنا مدى اختلاف سياسة التحرير بين الصحيفتين في تناولها بالنشر موضوعات هذه الفئة .

نتيجة مربع كاي(Chi-square) لفئة(حماية الحراك الشعبي):

	قيمة كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
Pearson Chi-Square	**27.104(b)**	**1**	**.000**
Continuity Correction(a)	24.796	1	.000
Likelihood Ratio	28.486	1	.000
Fisher's Exact Test			
Linear-by-Linear Association	26.773	1	.000
N of Valid Cases	82		

a Computed only for a 2x2 table

b 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 14.51.

أثبت اختبار (مربع كاي) أن الصحيفتين لم تتفقا حول فئة (حماية الحراك الشعبي) حيث يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين ذاتا الملكية المختلفة، إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (27.104) وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05) .

الجدول رقم (10) التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في فئة (قانون الانتخاب) في كلا الصحيفتين :

قانون الانتخاب	التكرار/النسبة	الجريدة: الرأي	الجريدة: العرب اليوم	Total
تعديل قانون الانتخاب	Count	13	14	30
	% within	46.4%	36.8%	45.5%
حل مجلس النواب	Count	4	9	11
	% within	14.2%	23.7%	16.7%
إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات النيابية	Count	3	3	6
	% within	10.7%	7.9%	9.1%
إجراء انتخابات نيابية مبكرة	Count	2	3	4
	% within	7.1%	7.9%	6.1%
إلغاء نظام الصوت الواحد	Count	6	6	12
	% within	21.4%	15.8%	18.2%
انتخاب مجلس الأعيان	Count	0	3	3
	% within	.0%	7.9%	4.5%
Total	Count	28	38	66
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (10) أن الوحدات الفرعية لفئة **(قانون الانتخاب)** قد جاء ترتيبها في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كما يلي :

صحيفة الرأي :حازت الوحدة الفرعية**(تعديل قانون الانتخاب)**على المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت(46.4%) بتكرار عدده (13) تكرارا ، والنسب هنا حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ (28) تكرارا ، جاء بالمرتبة الثانية **(إلغاء نظام الصوت الواحد)** وذلك بنسبة مئوية بلغت

(21.4%) بتكرار عدده (6) تكرارات ،في حين جاء(حل مجلس النواب) في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية (14.2%) وتكرارا عدده (4) تكرارات فقط ،أما في المرتبة الرابعة فجاء**(إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات)** بنسبة مئوية (10.7%) وتكرار يبلغ عدده (3)تكرارات ، وفي المرتبة الخامسة **(إجراء انتخابات نيابية مبكرة)** بنسبة مئوية (7.1%) بتكرار بلغ عدده تكرارين فقط ، أما **(انتخاب مجلس الأعيان)** فقد جاء بالمرتبة السادسة والأخيرة بنسبة مئوية(0.0%) وتكرار (0) .

2- **صحيفة العرب اليوم** : جاءت الوحدة الفرعية **(تعديل قانون الانتخاب)** على المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت(36.8%) بتكرار عدده (14) تكرارا ، وهذه النسبة حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ (38) تكرارا ،يليها بالمرتبة الثانية(حل مجلس النواب) بنسبة مئوية 23.7%) بتكرار بلغ عدده (9)تكرارات ،يليها بالمرتبة الثالثة (إلغاء نظام الصوت الواحد) بنسبة مئوية (15.8%) وتكرارا بلغ عدده(6)تكرارات .

أما المرتبة الرابعة فجاءت للوحدات الفرعية التالية **: (إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات)و(إجراء انتخابات نيابية مبكرة)**و**(انتخاب مجلس الأعيان)** بنسبة مئوية متشابه بلغت(7.9%) وتكرارا متشابها بلغ (3) تكرارات .

نتيجة مربع كاي (Chi-square) لفئة (قانون الانتخاب):

	قيمة كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
Pearson Chi-Square	**7.239(a)**	**5**	**.203**
Likelihood Ratio	8.636	5	.124
Linear-by-Linear Association	.906	1	.341
N of Valid Cases	66		

a 7 cells (58.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.27.

أثبت اختبار (مربع كاي) أن الصحيفتين اتفقتا حول فئة (قانون الانتخاب) حيث يوضح هذا الاختبار انه لا يوجد فروقا ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (7.239) وعند دلالة إحصائية أعلى من (0.05) .

الجدول رقم (11) التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في فئة (الدستور) في كلا الصحيفتين :

Total	الجريدة		التكرار/النسبة	فئة الدستور
	العرب اليوم	الرأي		
15	13	2	Count	ملكية دستورية في الحكم
22.7%	38.2%	6.3%	% within	
15	13	2	Count	العودة لدستور 1952
22.7%	38.2%	6.3%	% within	
36	8	28	Count	عدم المس بصلاحيات الملك
54.5%	23.5%	87.5%	% within	
66	34	32	Count	Total
100.0%	100.0%	100.0%	% within	

تشير نتائج الجدول رقم (11) أن الوحدات الفرعية لفئة **(الدستور)** قد جاء ترتيبها في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كما يلي :

1- صحيفة الرأي : حاز على المرتبة الأولى (عدم المس بصلاحيات الملك) بنسبة مئوية(87.5%) وتكرار بلغ عدده (28) تكرارا ، وهذه النسبة حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ عدده (32) تكرارا ، فيما جاءت المرتبة الثانية مناصفة بين (العودة لدستور 1952)و(ملكية دستورية في الحكم)بنسبة مئوية متشابهه بلغت(6.3%) وتكرارا متشابها بلغ عدده(2) فقط .

2- صحيفة العرب اليوم : جاءت المرتبة الأولى مناصفة بين (العودة لدستور 1952)و(ملكية دستورية في الحكم) بنسبة مئوية متشابهه (38.2%) وتكرارا بلغ (13) تكرارا ،حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ عدده (34) تكرارا يليهما (عدم المس بصلاحيات الملك) بنسبة مئوية (23.5%) وتكرارا بلغ عدده (8)تكرارات . ومن هنا فالنسب والتكرارات السابقة للصحيفتين تظهر أن الاختلاف واضح بينهما في تناول موضوعات هذه الفئة بالنشر وربما أن اختلاف الملكية وبالتالي اختلاف سياسة التحرير كان سبب ذلك .

نتيجة مربع كاي (Chi-square) لفئة (الدستور) :

	قيمة كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
Pearson Chi-Square	**27.209(a)**	**2**	**.000**
Likelihood Ratio	29.735	2	.000
Linear-by-Linear Association	22.262	1	.000
N of Valid Cases	66		

a 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 7.27.

أثبت اختبار (مربع كاي) أن الصحيفتين لم تتفقا حول فئة (الدستور) حيث يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين المختلفتين في نوع الملكية ،إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (27.209) وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05) .

الجدول رقم (12) التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في فئة (الإصلاح السياسي) في كلا الصحيفتين:

الإصلاح السياسي	التكرار/النسبة	الجريدة: الرأي	الجريدة: العرب اليوم	Total
إصلاح النظام	Count	0	7	7
	% within	.0%	22.6%	11.3%
إنشاء محكمة دستورية	Count	7	4	11
	% within	22.6%	12.9%	17.7%
الفصل بين السلطات	Count	5	7	12
	% within	16.1%	22.6%	19.4%
إشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي	Count	19	13	32

51.6%	41.9%	61.3%	% within	Total
62	31	31	Count	
100.0%	100.0%	100.0%	% within	

تشير نتائج الجدول رقم (12) ان الوحدات الفرعية لفئة **(الإصلاح السياسي)** قد جاء ترتيبها في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كما يلي :

1- صحيفة الرأي : حاز على المرتبة الأولى (**إشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي**) بنسبة مئوية(61.3%) وتكرار بلغ عدده (19) تكرارا ، والنسب هنا حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ عدده (31) تكرارا ، فيما جاءت المرتبة الثانية (**إنشاء محكمة دستورية**) بنسبة مئوية بلغت (22.6%) وتكرارا بلغ عدده (7) تكرارات ، يليها بالمرتبة الثالثة (الفصل بين السلطات) بنسبة مئوية (16.1%) بتكرار بلغ عدده (5)تكرارات ، يليها بالمرتبة الرابعة والأخيرة (إصلاح النظام) بنسبة(0.%) وتكرارا (0) .

2- صحيفة العرب اليوم : جاءت المرتبة الأولى (**إشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي**) بنسبة مئوية (41.9%) وتكرارا بلغ عدده (13) تكرارا، وذلك حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ عدده (31) تكرارا .

فيما جاءت المرتبة الثانية مناصفة بين (إصلاح النظام)و(الفصل بين السلطات) بنسبة مئوية متشابهه (22.6%) وتكرارا متشابها بلغ (7) تكرارات ،يليهما بالمرتبة الثالثة(**إنشاء محكمة دستورية**) بنسبة مئوية (12.9%) بتكرار بلغ عدده (4)تكرارات .ومن هنا فالاتفاق بين الصحيفتين بدا واضحا من ناحية النسب في موضوع إشراك مؤسسات المجتمع المدني في القرار السياسي ،إلا أن الاختلاف بدا واضحا في موضوع إصلاح النظام في النسب والتكرارات، وربما يعزى ذلك إلى أن الاختلاف في سياسة التحرير ذهب بهما إلى الاتفاق في أمر، والاختلاف في آخر .

نتيجة مربع كاي(Chi-square) لفئة(الإصلاح السياسي):

	قيمة كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
Pearson Chi-Square	**9.277(a)**	**3**	**.026**
Likelihood Ratio	11.999	3	.007
Linear-by-Linear Association	4.050	1	.044
N of Valid Cases	62		

a 2 cells (25.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 3.50.

أثبت اختبار (مربع كاي) أن الصحيفتين لم تتفقا حول فئة (الإصلاح السياسي) حيث يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين المختلفتين في نوع الملكية ،إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (9.277) وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05) .

الجدول رقم (13) التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في فئة (قانون الاجتماعات العامة) في كلا الصحيفتين :

قانون الاجتماعات العامة	التكرار/النسبة	الجريدة		Total
		الرأي	العرب اليوم	
تعديل قانون الاجتماعات العامة	Count	5	5	10
	% within	29.4%	17.9%	22.2%
الحق في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي	Count	12	23	35
	% within	70.6%	82.1%	77.8%
Total	Count	17	28	45
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (13) أن الوحدات الفرعية لفئة **(قانون الاجتماعات العامة)** قد جاء ترتيبها في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كما يلي :

1- صحيفة الرأي : حاز على المرتبة الأولى (الحق في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي) بنسبة مئوية(70.6%) وتكرار بلغ عدده (12) تكرارا ، وهذه النسبة حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ عددها (17) تكرارا ، فيما جاء المرتبة الثانية(تعديل قانون الاجتماعات العامة) بنسبة مئوية (29.4%) وتكرارا عدده (5)تكرارات .

2- صحيفة العرب اليوم : جاء في المرتبة الأولى(الحق في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي) بنسبة مئوية (82.1%) وتكرارا بلغ عدده (23) تكرارا، وذلك حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ عددها (28) تكرارا . فيما جاء بالمرتبة الثانية(تعديل قانون الاجتماعات العامة) بنسبة مئوية (17.9%) وتكرارا عدده (5)تكرارات .

نتيجة مربع كاي(Chi-square) لفئة(قانون الاجتماعات العامة) :

	قيمة كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
Pearson Chi-Square	**.817(b)**	**1**	**.366**
Continuity Correction(a)	.285	1	.593
Likelihood Ratio	.800	1	.371
Fisher's Exact Test			
Linear-by-Linear Association	.799	1	.371
N of Valid Cases	45		

a Computed only for a 2x2 table
b 1 cells (25.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 3.78

أثبت اختبار (مربع كاي) أن الصحيفتين اتفقتا حول فئة **(قانون الاجتماعات العامة)** حيث يوضح هذا الاختبار انه لا يوجد فروقا ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (817.) وعند دلالة إحصائية أعلى من (0.05) .

الجدول رقم (14) التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في فئة (قانون الأحزاب) في كلا الصحيفتين:

قانون الأحزاب	التكرار/النسبة	الجريدة		Total
		الرأي	العرب اليوم	
تعديل قانون الأحزاب	Count	7	5	12
	% within	31.8%	26.3%	29.3%
إنشاء مرجعية للأحزاب بدلا من وزارة الداخلية	Count	2	2	4
	% within	9.1%	10.5%	9.8%
تسهيل تنظيم الأحزاب والانتساب إليها	Count	5	4	9
	% within	22.7%	21.1%	22.0%
إشراك الأحزاب في القرار السياسي	Count	8	8	16
	% within	36.4%	42.1%	39.0%
Total	Count	22	19	41
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (14) أن الوحدات الفرعية لفئة **(قانون الأحزاب)** قد جاء ترتيبها في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كما يلي :

1- صحيفة الرأي : حاز على المرتبة الأولى (إشراك الأحزاب في القرار السياسي) بنسبة مئوية(36.4%) وتكرارا بلغ عدده (8) تكرارات ، والنسب هنا حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ عددها (22) تكرارا ، فيما جاء بالمرتبة الثانية(تعديل قانون الأحزاب) بنسبة مئوية(31.8%) وتكرارا بلغ عدده(7)تكرارات ، أما في المرتبة الثالثة فجاء(تسهيل تنظيم الأحزاب والانتساب إليها) بنسبة مئوية (22.7%) وتكرارا عدده (5)تكرارات ، يليها بالمرتبة الرابعة والأخيرة فجاءت (إنشاء مرجعية للأحزاب بدلا من وزارة الداخلية) بنسبة مئوية (9.1%) وتكرارا عدده (2)تكراراين فقط ، ومن هذه النسبة الأخيرة يمكن القول ان صحيفة الرأي لا تحبذ الحديث عن إنشاء مرجعية أخرى للأحزاب بدلا من وزارة الداخلية ،وربما يعزى الى أنها صحيفة ذات ملكية عامة ، تابعة في سياستها التحريرية للحكومة .

2- صحيفة العرب اليوم : جاء في المرتبة الأولى(إشراك الأحزاب في القرار السياسي) بنسبة مئوية (42.1%) وتكرارا بلغ عدده (8) تكرارات ، وهذا حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ عددها (19) تكرارا . فيما جاء بالمرتبة الثانية(تعديل قانون الأحزاب) بنسبة مئوية (26.3%) وتكرارا عدده (5)تكرارات ، أما في المرتبة الثالثة فجاء(تسهيل تنظيم الأحزاب والانتساب إليها) بنسبة مئوية (21.1%) وتكرارا عدده (4)تكرارات ، يليها بالمرتبة الرابعة والأخيرة فجاءت (إنشاء مرجعية للأحزاب بدلا من وزارة الداخلية) بنسبة مئوية (10.5%) وتكرارا عدده(2) تكرارين .

نتيجة مربع كاي(Chi-square) لفئة (قانون الأحزاب):

	قيمة كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
Pearson Chi-Square	**.226(a)**	**3**	**.973**
Likelihood Ratio	.227	3	.973
Linear-by-Linear Association	.148	1	.700
N of Valid Cases	41		

a 4 cells (50.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.85.

أثبت اختبار (مربع كاي) أن الصحيفتين اتفقتا حول فئة (قانون الأحزاب) حيث يوضح هذا الاختبار انه لا يوجد فروقا ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين المختلفتين في نوع الملكية ،إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (.817) وعند دلالة إحصائية أعلى من (0.05) .

الجدول رقم (15) التكرار والنسب المئوية للوحدات الفرعية في فئة (استمرار فعاليات الحراك وحجم المشاركة فيه) في كلا الصحيفتين :

Total	الجريدة		التكرار/النسبة	استمرار فعاليات الحراك وحجم المشاركة فيه
	العرب اليوم	الرأي		
7	6	1	Count	استمرار الحراك حتى تحقيق الإصلاح
24.1%	31.6%	10.0%	% within	
7	0	7	Count	ضعف المشاركة في الحراك الشعبي
24.1%	.0%	70.0%	% within	
15	13	2	Count	مشاركة كبيرة في الحراك الشعبي
51.7%	68.4%	20.0%	% within	
29	19	10	Count	Total
100.0%	100.0%	100.0%	% within	

تشير نتائج الجدول رقم (15) أن الوحدات الفرعية لفئة (استمرار فعاليات الحراك وحجم المشاركة فيه) قد جاء ترتيبها في صحيفتي الرأي والعرب اليوم كما يلي :

1- صحيفة الرأي : حاز على المرتبة الأولى (ضعف المشاركة في الحراك الشعبي) بنسبة مئوية(70.0%) وتكرار بلغ عدده (7) تكرارات ، والنسب هنا حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ عددها (10) تكرارات ، فيما جاء بالمرتبة الثانية(مشاركة كبيرة في الحراك الشعبي) بنسبة مئوية (20.0%) وتكرارا عدده (2)تكرارين ، فيما جاء بالمرتبة الثالثة (استمرار الحراك حتى تحقيق الإصلاح) بنسبة مئوية (10.0%) وتكرار بلغ(1) فقط .

2- صحيفة العرب اليوم : جاء في المرتبة الأولى(مشاركة كبيرة في الحراك الشعبي) بنسبة مئوية (68.4%) وتكرارا بلغ عدده (13) تكرارات ، وهذا حسب مجموع تكرارات الفئة كاملة في الصحيفة والذي بلغ عددها (19) تكرارا . فيما جاء بالمرتبة الثانية(استمرار الحراك حتى تحقيق الإصلاح) بنسبة مئوية (31.6%) وتكرار بلغ **عدده (6)تكرارات ، أما المرتبة الثالثة فجاءت**(ضعف المشاركة في الحراك الشعبي) بنسبة مئوية(0.%) وتكرار بلغ عدده (0) . **ونلاحظ هنا ان صحيفة الرأي كانت قد اهتمت بالنشر في هذه الفئة ضعف المشاركة في الحراك الشعبي بينما اهتمت صحيفة العرب اليوم بأن هناك مشاركة كبيرة في الحراك وهذا يشير الى ان الصحف تختلف في تناولها حجم المشاركة الشعبية في الحراك بناء وتأييدها لهذا الحراك ام عدم تأييدها لما يطالب به الأمر الذي يحدده سياسة التحرير .**

نتيجة (مربع كاي) لفئة(استمرار فعاليات الحراك وحجم المشاركة فيه) :

	قيمة كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
Pearson Chi-Square	**17.534(a)**	**2**	**.000**
Likelihood Ratio	19.841	2	.000
Linear-by-Linear Association	.668	1	.414
N of Valid Cases	29		

a 4 cells (66.7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.41.

أثبت اختبار (مربع كاي) أن الصحيفتين لم تتفقا حول فئة (الإصلاح السياسي) حيث يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين المختلفتين في نوع الملكية ،إذ بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفئة (17.534) وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05) .

ثانيا : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني " ما نوع موضوعات الحراك الشعبي التي تناولتها بالنشر صحيفتا الرأي والعرب اليوم ؟"

وقد تم تحديد نوع موضوعات الحراك الشعبي في الجدول رقم (16) حيث اظهر التحليل التكرارات والنسب المئوية بالنسبة لهذه الأنواع وهي على النحو التالي :

Total	الجريدة		التكرار والنسبة	نوع موضوع الحراك
	العرب اليوم	الرأي		
806	382	424	Count	سياسي
61.6%	62.8%	60.6%	% within	
345	161	184	Count	اقتصادي
26.4%	26.5%	26.3%	% within	
48	24	24	Count	اجتماعي
3.7%	3.9%	3.4%	% within	
86	33	53	Count	خدماتي
6.6%	5.4%	7.6%	% within	
11	6	5	Count	ديني
.8%	1.0%	.7%	% within	
12	2	10	Count	مختلط
.9%	.3%	1.4%	% within	
1308	608	700	Count	Total
100.0%	100.0%	100.0%	% within	

تشير نتائج الجدول رقم (16) إلى **أن الموضوعات السياسية كانت اكثر موضوعات الحراك الشعبي تناولا بالنشر في صحيفتي الرأي والعرب** اليوم حيث جاء نوع موضوع الحراك الشعبي (سياسي)في المرتبة الأولى وهذا يشير إلى أن الحراك الشعبي اتسم بالطابع السياسي في أغلبه ،وان فعالياته وأنشطته ركزت على الموضوعات السياسية ولا سيما الاهتمام بتطور الحياة السياسية والديموقراطية والإرتقاء بها ، وهذا يفند ممن يدعي بأن الحراك الشعبي كان في معظمه موضوعات اقتصادية أو خدماتية ، حيث بلغ عدد تكرار (سياسي) في كلا الصحيفتين (806) أخبارا، من المجموع الكلي (1308)أخبار أي بنسبة مئوية (%61.6).

ففي صحيفة الرأي جاء نوع (سياسي) بتكرار (424) من مجموع (700) خبرا نشرتها الرأي عن الحراك الشعبي أي بنسبة مئوية (60.6%) ، كما جاء نوع (سياسي) في صحيفة العرب اليوم في(382) خبرا من مجموع (608) أخبار نشرتها صحيفة العرب اليوم عن الحراك الشعبي أي بنسبة مئوية (62.8%) .

ثم **جاء النوع (اقتصادي) في المرتبة الثانية** حيث بلغ في كلا الصحيفتين (345) من المجموع الكلي (1308) أي بنسبة مئوية(26.4%) ،حيث بلغ عدد التكرار في صحيفة الرأي (184) أي بنسبة مئوية(26.3%) ، أما في العرب اليوم فقد بلغ عدد التكرار (161) أي بنسبة مئوية(26.5%) . وهذا يشير إلى أن الموضوعات الاقتصادية كان لها اهتماما كبيرا في الحراك الشعبي ، في ظل أن الأردن وبشكل عام يعاني من ظروف اقتصادية صعبة بسبب قلة الموارد الأمر الذي انعكس على مطالب الحراك الشعبي .

جاءت الموضوعات الخدماتية في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد تكرارها في كلا الصحيفتين (86) أي بنسبة مئوية (6.6%) .

ففي صحيفة الرأي جاء النوع (خدماتي) بعدد (53) بنسبة مئوية(7.6%) وهنا تناولت صحيفة الرأي الموضوعات الخدماتية التي طرحها الحراك الشعب أكثر من صحيفة العرب اليوم التي بلغ فيها تكرار (خدماتي) (33) بنسبة مئوية(5.4%) ، وهذا يشير إلى أن الحراك الشعبي جاء في الكثير من الأحيان مطالبا بتحسين مستوى الخدمات في ظل معاناة المواطنين في العديد من المناطق من ضعف أو سوء الخدمات .

ثم **جاءت الموضوعات الاجتماعية في المرتبة الرابعة** في كلا الصحيفتين حيث بلغ عدد تكرارها (48) وبنسبة مئوية(3.7%) ، حيث جاء النوع (اجتماعي) في صحيفة الرأي بعدد (24) بنسبة مئوية(3.4%) ، في حين كان العدد بالنسبة لصحيفة العرب اليوم (24) بنسبة مئوية(3.9%) ، وربما يعزى ضعف الموضوعات الاجتماعية التي طرحها الحراك الشعبي إلى أن المجتمع الأردني يتسم بعادات وتقاليد وأعراف ثابتة تحترمها الدولة ، إضافة إلى ما يتسم به المجتمع الأردني في الغالب بنوع من الترابط واللحمة الاجتماعية.

أما نوع **(مختلط) فقد جاء في المرتبة الخامسة** حيث بلغ عدد التكرار في كلا الصحيفتين (12) بنسبة مئوية(9.%) ، ففي صحيفة الرأي بلغ العدد (10) بنسبة مئوية(1.4%) أما في صحيفة العرب اليوم فبلغ (2) بنسبة مئوية(3.%) .

وجاءت **الموضوعات الدينية في الحراك الشعبي في المرتبة السادسة والأخيرة** ، حيث بلغ عددها في كلا الصحيفتين (11) تكرارا من مجموع (1308)أي بنسبة مئوية(8.%) ، ففي صحيفة الرأي جاء نوع (ديني) (5) مرات بنسبة مئوية(07%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فبلغ (6) مرات بنسبة مئوية(1.0%) ويعزى ذلك إلى أن البعد الديني في الأردن لا يوجد فيه أي إشكاليات ، في ظل خلو الأردن على الأغلب من الطوائف الدينية المتعصبة إضافة إلى التعايش الديني الإسلامي المسيحي المعروف .

ثالثا : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث : " ما مصادر التغطية التي اعتمدت عليها صحيفتا الرأي والعرب اليوم في نشر أخبار فعاليات الحراك الشعبي ؟"

وقد تم تحديد مصادر التغطية في الجدول رقم (17) حيث اظهر التحليل التكرارات والنسب المئوية بالنسبة لهذه المصادر وهي على النحو التالي :

مصدر التغطية	التكرار والنسبة	الجريدة		Total
		الرأي	العرب اليوم	
مندوبون	Count	512	515	1027
	% within	73.1%	84.7%	78.5%
وكالة الأنباء الأردنية (بترا)	Count	169	87	256
	% within	24.1%	14.3%	19.6%
مصادر أخرى	Count	00	00	00
	% within	%00.0	%00.0	00.0%
مشترك: مندوبون ووكالة الأنباء الأردنية(بترا)	Count	19	6	25
	% within	2.7%	1.0%	1.9%
Total	Count	700	608	1308
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (17) إلى أن صحيفتي الرأي والعرب اليوم قد اعتمدت على مندوبيها بشكل كبير في نشر أخبار الحراك الشعبي ،وربما يعزى ذلك حيث بلغ عدد الأخبار التي تم نشرها عن المندوبين في كلا الصحيفتين (1027) خبرا من مجموع (1308) . وربما يعزى ذلك إلى أن الصحيفتين تحبذ تغطية فعاليات الحراك الشعبي من قبل مندوبيها ،وأنها تفضل مصادرها الذاتية في تغطية فعاليات الحراك الشعبي والنشر عنها ، ويمكن القول ربما ؛ أن تفضيل المصادر الذاتية (المندوبين) من قبل الصحف يكون لأجل تناول الحدث بما يتوافق مع سياسة التحرير التي يعيها جيدا مندوبو الصحيفة ، إضافة إلى اهتمامها بفعاليات الحراك الشعبي وأنشطته .

ففي صحيفة الرأي بلغ عدد الأخبار التي تم نشرها عن مندوبيها (512) خبرا من مجموع أخبارها الكلي الـ(700) خبرا ، أي بنسبة مئوية(73.1%) ، أما صحيفة العرب اليوم فقط بلغ عدد الأخبار التي تم نشرها عن مندوبيها(515) خبرا من مجموع أخبارها الكلي (608) أخبار أي بنسبة مئوية(84.7%) .

أما بالنسبة لنشر أخبار الحراك **عن وكالة الأنباء الأردنية (بترا) فقد جاءت في المرتبة الثانية** ، حيث بلغ في كلا الصحيفتين (256) خبرا بنسبة مئوية(19.6%) ، فكان عددها في صحيفة الرأي (169) خبرا بنسبة مئوية(24.1%) ، أما في العرب اليوم فقد بلغ عددها (87) خبرا بنسبة مئوية(14.3%) ،وهنا يلاحظ أن صحيفة الرأي قد نشرت عن وكالة الأنباء الأردنية (بترا) بشكل اكبر مما نشرته صحيفة العرب اليوم عن وكالة الأنباء الأردنية (بترا) ، وهذا ربما يعزى إلى أن صحيفة الرأي ذات الملكية العامة (شبه حكومية) تحبذ النشر عن وكالة الأنباء الأردنية (بترا) في موضوع الحراك الشعبي لأنهما قد لا يختلفان كثيرا في سياسة تحريرهما كون وكالة الأنباء الأردنية ؛ وكالة رسمية تابعة في سياستها التحريرية للحكومة ، في حين أن صحيفة العرب اليوم قد لا تحبذ النشر كثيرا بالنسبة للحراك الشعبي عن وكالة الأنباء الأردنية (بترا) كون سياستها التحريرية مستقلة وتختلف عن سياسة التحرير في وكالة الأنباء الأردنية الرسمية.

أما بالنسبة ل **(مصادر أخرى) فقد جاءت النتيجة (صفر)** ولم تأخذ الصحيفتان من مصادر أخرى .وهذا قد يشير إلى أن الصحيفتين لا تحبذ النشر عن مصادر داخلية وخارجية غير مندوبيها ووكالة الأنباء .

أما **بالنسبة لـ (مشترك)** أي : الصحيفة ووكالة الأنباء فقد جاءت النتيجة أن كلتا الصحيفتين قد نشرت ما عدده (25) خبرا مشتركا مع وكالة الأنباء الأردنية(بترا) في موضوع الحراك الشعبي أي بنسبة (1.9%) ، حيث نشرت الرأي (19) خبرا مشتركا مع وكالة الأنباء الأردنية (بترا) وبنسبة مئوية(2.7%) ، في حين أن صحيفة العرب اليوم نشرت (6) أخبار مشتركة فقط مع وكالة الأنباء الأردنية بما نسبته مئوية(1.0%) .وهذا يشير إلى أن الرأي نشرت بالاشتراك مع (بترا) أكثر من صحيفة العرب اليوم والسبب قد أشرنا إليه سابقا .

رابع : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع : " ما اتجاهات صحيفتا الرأي والعرب اليوم إزاء الموضوعات التي طرحها الحراك الشعبي؟"

وقد تم تحديد الإتجاهات في الجدول رقم (18) وجاءت النتائج على النحو التالي :

Total	الجريدة		التكرار والنسبة	الاتجاهات
	العرب اليوم	الرأي		
883	373	510	Count	مؤيد
67.5%	61.3%	72.9%	% within	
145	85	60	Count	معارض
11.1%	14.0%	8.6%	% within	
208	98	110	Count	محايد
15.9%	16.1%	15.7%	% within	

72	52	20	Count	بدون.
5.5%	8.6%	2.9%	% within	
1308	608	700	Count	Total
100.0%	100.0%	100.0%	% within	

تشير نتائج الجدول رقم(18) إلى **أن صحيفتي الرأي والعرب اليوم مؤيدتان لأغلب الموضوعات التي طرحها الحراك الشعبي** ، وهذا فيه إشارة إلى أن الصحافة الأردنية تتفق مع المطالب والأنشطة والموضوعات التي يطالب بها الشعب بمختلف فئاته والتي يسعى إلى تحقيقها . فإتجاه (مؤيد) للموضوعات التي تناولها الحراك الشعبي جاءت النسبة الأعلى في كلا الصحيفتين حيث بلغ عدد تكراره في كلا الصحيفتين (883) من مجموع (1308) أي بنسبة مئوية(67.5%) وهي نسبة كبيرة في هذا الاتجاه . حيث جاء اتجاه (مؤيد) لموضوعات الحراك الشعبي في صحيفة الرأي (510) من مجموع (700) خبرا أي بنسبة مئوية(72.9%) ، أما العرب اليوم فقد بلغ (373) تكرارا من مجموع أخبارها الكلي الـ (608) أي بنسبة مئوية(61.3%) .

أما **الاتجاه محايد فقد جاء في المرتبة الثانية** ، حيث بلغ عدد (محايد) في كلا الصحيفتين (208) من مجموع (1308) أي بنسبة مئوية(15.9%) ، إذ جاء في صحيفة الرأي (110) مرات بنسبة مئوية(15.7%) ، في حين بلغ في صحيفة العرب اليوم (98) بنسبة مئوية(16.1%) هذا يشير إلى أن هناك من الموضوعات والمطالب التي حملها الحراك الشعبي لم ترغب الصحيفتان تحديد اتجاه واضح تجاهها .

أما **الاتجاه (معارض) فقد جاء في المرتبة الثالثة** ، حيث عارضت كلا الصحيفتين موضوعات الحراك الشعبي في (145) خبرا بنسبة مئوية(11.1%) ، ففي صحيفة الرأي بلغ عدد الأخبار التي كان اتجاه الصحيفة فيها معارضا (60) خبرا بنسبة مئوية(8.6%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فقد بلغت (85) بنسبة مئوية(14.0%)

وهنا نقول إن ظهور اتجاه (معارض) في (145) خبرا في كلا الصحيفتين ربما يعزى إلى هناك من الموضوعات والمطالب التي تناولها الحراك الشعبي لم تكن مناسبة لسياسة تحرير الصحيفتين ، أو للنظام السياسي ككل في الدولة وذات أبعاد سياسية لا تخدم الإستقرار، أو أن إجراءات التعامل مع الحراك الشعبي لا تحبذها الصحيفتين ،أو أن عملية تحسين الخدمات والإصلاح السياسي غير ذلك المطلوب .

أما بالنسبة لإتجاه **(بدون)** أي بدون اتجاه فقد جاء تكراره في كلا الصحيفتين (72) تكرارا بنسبة مئوية(5.5%) ، حيث جاء هذا الاتجاه في صحيفة الرأي بعدد (20)تكرارا وبنسبة مئوية(2.9%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فقد جاء (52) تكرارا بنسبة مئوية(8.6%) . ونقول هنا أن صحيفة العرب اليوم جاء فيها اتجاه (بدون) أكثر من صحيفة الرأي وهذا ربما يعزى إلى أن صحيفة الرأي تحبذ أن تنشر أخبار الحراك الشعبي بدون أن يكون الخبر (دون اتجاه) واضح .

خامسا : **النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس : " ما نوع المطالب التي ركزت عليها صحيفتا الرأي والعرب اليوم في تناولها بالنشر أخبار الحراك الشعبي ؟"** وقد تم تحديد أنواع المطالب في الجدول رقم (19) وجاءت النتائج على النحو التالي :

نوع المطالب	التكرار والنسبة	الجريدة: الرأي	الجريدة: العرب اليوم	Total
عامة	Count	279	241	520
	% within	39.9%	39.6%	39.8%
خاصة	Count	235	194	429
	% within	33.6%	31.9%	32.8%
مختلط	Count	0	3	3
	% within	.0%	.5%	.2%
لا يوجد	Count	186	170	356
	% within	26.6%	28.0%	27.2%
Total	Count	700	608	1308
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (19) أن **أغلب المطالب التي نادى بها الحراك الشعبي كانت مطالب عامة** حيث بلغ مجموع نوع المطالب (عامة) في كلا الصحيفتين (520) من مجموع (1308) وبنسبة مئوية(39.8%) ، وهذا يدل على أن فعاليات الحراك الشعبي كانت تنادي بمطالب عامة تخدم كافة فئات الشعب الأردني وربما يعزى إلى أن القوى المشاركة في الحراك الشعبي كانت مطالبها في اغلبها على مستوى الوطن ولم تكن في اغلبها مطالب ضيقة . ففي صحيفة الرأي جاءت المطالب من نوع (عامة) في (279) خبرا من مجموع (700) خبرا أي بنسبة مئوية(39.9%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فقد جاءت مطالب (عامة) في (241) خبرا من مجموع (608) أخبار أي بنسبة مئوية(39.6%) .

أما نوع **المطالب (خاصة) فهي المرتبة الثانية** ، حيث بلغت في كلا الصحيفتين (429) تكرارا بنسبة مئوية(32.8%) ، ففي صحيفة الرأي بلغ عدد نوع المطالب (خاصة) (235) تكرارا بنسبة مئوية(33.6%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فقد بلغت (194) بنسبة مئوية(31.9%) ، وربما يعزى أن المطالب الخاصة جاءت في المرتبة الثانية في مطالبات الحراك الشعبي إلى أن هناك الكثير من الظروف المعيشية والمناطقية والوظيفية التي تمس حياة المواطنين تحتاج لتحسين مستواها .

أما (لا يوجد) أي : لا يوجد مطالب في أخبار الحراك الشعبي ، فقد جاءت في كلا الصحيفتين بعدد (356) وبنسبة مئوية(27.2%) ، ففي صحيفة الرأي بلغ عدد الأخبار التي لا تحمل مطالب (186) بنسبة مئوية(26.6%) ،أما في صحيفة العرب اليوم فقد بلغ عدد الأخبار التي لا تحمل مطالب (170)خبرا أي بنسبة مئوية(28.0%) .ومن هنا فهناك من أخبار الحراك الشعبي وردت في الصحيفتين لم تحمل مطالب محددة، وربما يعزى ذلك إلى أن هذه الأخبار كانت تحمل تأكيدات حكومية أو لقاءات أو توضيحات أو تفسيرات أو مبررات أو غيرها من الأخبار التي جاءت لتنقل أحداث تخلو من المطالب .

أما بالنسبة للمطالب المختلطة فقد **جاء النوع (مختلط) في المرتبة الرابعة والأخيرة** ، ففي كلا الصحيفتين جاء في (3) أخبار فقط بنسبة مئوية(2.%) ، فصحيفة الرأي لم يأتي أي خبر يحتوي على مطالب مختلطة ، في حين جاء في صحيفة العرب اليوم (3) أخبار فقط وبنسبة مئوية(5.%) .

خامسا : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السادس والذي نصه : " ما الصفحات التي نشرت فيها صحيفتا الرأي والعرب اليوم أخبار الحراك الشعبي ؟"

وقد تم تحديد أنواع الصفحات في الجدول رقم (20) وجاءت النتائج على النحو التالي :

موقع الخبر في الصحيفة	التكرار والنسبة	الجريدة: الرأي	الجريدة: العرب اليوم	Total
الصفحة الأولى	Count	146	149	295
	% within	20.9%	24.5%	22.6%
الصفحات الداخلية	Count	554	459	1013
	% within	79.1%	75.5%	77.4%
	Count	000	000	000
الصفحة الأخيرة	% within	00.0%	00.0%	00.0%
Total	Count	700	608	1308
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (20) إلى **أن الصفحات الداخلية كانت أكثر الصفحات نشرا لأخبار الحراك الشعبي** ،وقد استحوذت على نشر معظم أخبار الحراك الشعبي ، إذ بلغ عددها في كلا الصحيفتين (1013) خبرا من مجموع (1308) خبرا أي ما نسبته مئوية(77.4%) ، ففي صحيفة الرأي عدد الأخبار المنشورة في الصفحات الداخلية (554) من مجموع (700) أي بنسبة مئوية(79.1%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فقد بلغت (459) خبرا من مجموع (608) أخبار أي بنسبة مئوية(75.5%) .

جاء في المرتبة الثانية (الصفحة الأولى) حيث بلغ عدد أخبار الحراك الشعبي التي نشرت فيها، وفي كلا الصحيفتين (295) خبرا من مجموع (1308) أي ما نسبته مئوية (22.6%) ، ففي صحيفة الرأي بلغ عدد أخبار الحراك الشعبي التي نشرت في الصفحة الأولى (146) خبرا من مجموع (700) خبرا أي ما نسبته مئوية(20.9%) ، أما في العرب اليوم فقد بلغ مجموع أخبار الحراك الشعبي التي نشرت على الصفحة الأولى (149) من مجموع (608) أخبار أي ما نسبته مئوية(24.5%) ، ويلاحظ هنا أن مجموع الأخبار التي نشرت على الصفحة الأولى كان متقارب بين الصحيفتين ، ويظهر اهتمام كل منهما في إبراز أخبار الحراك على صفحاتها الأولى .**أما بالنسبة للصفحة الأخيرة** فلم تنشر كلا الصحيفتين أي خبر للحراك الشعبي فيها .

سابعا : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السابع : " ما الأماكن التي نشرت فيها صحيفتا الرأي والعرب اليوم أخبار الحراك الشعبي على صفحاتها ؟"

وقد تم تحديد أنواع الأماكن في الجدول رقم (21) وجاءت النتائج على النحو التالي :

مكان الخبر في الصفحة	التكرار والنسبة	الجريدة		Total
		الرأي	العرب اليوم	
أعلى الصفحة	Count	230	183	413
	% within	32.9%	30.1%	31.6%
وسط الصفحة	Count	324	291	615
	% within	46.3%	47.9%	47.0%
أسفل الصفحة	Count	146	134	280
	% within	20.9%	22.0%	21.4%
Total	Count	700	608	1308
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (21) إلى أن مكان **(وسط الصفحة)** بالنسبة لصحيفتي الرأي والعرب اليوم قد حاز على أكثر الأماكن نشرا لأخبار الحراك الشعبي حيث بلغت في كلا الصحيفتين (615) من المجموع الكلي (1308) أي بنسبة مئوية(47.0%) . ففي صحيفة الرأي بلغ عدد الأخبار التي نشرت في مكان (وسط الصفحة) (324) من مجموع (700) مكانا أي ما نسبته مئوية(46.3%) ، في حين بلغت في صحيفة العرب اليوم (291) من مجموع (608) مكانا أي بنسبة مئوية(47.9%) .

جاء **في المرتبة الثانية مكان (أعلى الصفحة)** حيث بلغ عدد الأخبار التي نُشرت فيه ، وفي كلا الصحيفتين (413) من المجموع الكلي (1308) أي ما نسبته مئوية(31.6%) ، إذ جاء في صحيفة الرأي (230) خبرا من مجموع (700) أي بنسبة مئوية(32.9%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فقد بلغ عدد الأخبار المنشورة في (أعلى الصفحة) (183)خبرا من مجموع (608) مكانا ، أي ما نسبته مئوية(30.1%) . وهذا يدل على اهتمام صحيفتا الرأي والعرب اليوم بنشر أخبار الحراك الشعبي في أعلى الصفحات ، فكما هو معروف فأن أهم مكانا في صفحة الجريدة هو الأعلى ثم يأتي الوسط ثم الأسفل .

أما مكان **(أسفل الصفحة)** فقد بلغ العدد الذي حصل عليه في كلا الصحيفتين كما هو في الجدول (280) أي بنسبة مئوية(21.4%) . ومن هنا فقد **جاء أسفل الصفحة أقل من وسطها أو أعلاها في نشر أخبار الحراك الشعبي بالنسبة لصحيفتي الرأي والعرب اليوم** ، وهذا ربما يعزى إلى إن الصحيفتين لا تحبذان كثيرا نشر أخبار الحراك الشعبي في أسفل صفحاتها؛ وذلك لإهتمامهما بأخبار الحراك ومحاولة إبرازها .حيث بلغ مكان (أسفل الصفحة) في صحيفة الرأي (146) خبرا نشر أسفل الصفحة بما نسبته مئوية(20.9%) ، في حين بلغ بصحيفة العرب اليوم (134) خبرا نشرت في أسفل الصفحة وبما نسبته مئوية(22.0%) .

ثامنا : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثامن: " ما نوع الحراك الشعبي الذي نشرت صحيفتا الرأي والعرب اليوم أخباره ؟" وقد تم تحديد أنواع الحراك في الجدول رقم (22) وجاءت النتائج على النحو التالي :

نوع الحراك	التكرار والنسبة	الجريدة: الرأي	الجريدة: العرب اليوم	Total
مسيرات	Count	51	54	105
	% within	7.3%	8.9%	8.0%
مظاهرات	Count	4	8	12
	% within	.6%	1.3%	.9%
اعتصامات	Count	154	150	304
	% within	22.0%	24.7%	23.2%
مهرجانات	Count	65	32	97
	% within	9.3%	5.3%	7.4%
ندوات	Count	44	36	80
	% within	6.3%	5.9%	6.1%
اجتماعات	Count	26	45	71
	% within	3.7%	7.4%	5.4%
بيانات	Count	137	110	247
	% within	19.6%	18.1%	18.9%
لقاءات	Count	71	63	134
	% within	10.1%	10.4%	10.2%
تصريحات	Count	109	76	185
	% within	15.6%	12.5%	14.1%
مؤتمرات	Count	36	33	69
	% within	5.1%	5.4%	5.3%
أخرى	Count	3	1	4
	% within	.4%	.2%	.3%
Total	Count	700	608	1308
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (22) إلى أن الحراك الشعبي غلب على نوع فعالياته وأنشطته وتحركاته **(الاعتصامات)، حيث جاءت بالمرتبة الأول** من بين أنواع الحراك الشعبي الأخرى الواردة في الجدول ، وبلغ عدد الاعتصامات في كلا الصحيفتين (304) من مجموع (1308) أي بنسبة مئوية(23.2%) ، والاعتصام يتسم بالشدة والتعنت في الموضوع الذي يتم من أجله ، لهذا فالحراك الشعبي كان جادا في فعالياته وأنشطته ومؤكدا وحازما في مطالبه .

ففي صحيفة الرأي كان نوع الحراك الشعبي (اعتصامات) قد بلغ تكراره (154) من المجموع الكلي لأخبار الصحيفة البالغ (700) فجاء الاعتصام بنسبة مئوية(22.0%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فقد بلغ عدد الاعتصامات في أخبار الحراك الشعبي التي نشرتها (150)من مجموع (608) أي بنسبة مئوية(24.7%) .

أما في **المرتبة الثانية فقد جاءت (البيانات)** وبمجموع في كلا الصحيفتين (247) أي بنسبة مئوية(18.9%) وهذا يشير إلى كثرة البيانات التي صدرت في فترة الدراسة سواء من أحزاب أو تكتلات شعبية مختلفة وغيرها اهتمت بطرح وجهات النظر فيما يخص الموضوعات التي يطالب بها الحراك الشعبي إلى جانب آراءهم بالإجراءات المعمول بها تجاه الحراك ومطالبه .

ففي صحيفة الرأي بلغ عدد (البيانات) (137) من مجموع (700) وبنسبة مئوية(19.6%) ، في حين في صحيفة العرب اليوم بلغت (110) من مجموع(608) أي بنسبة مئوية(18.1%)

أما في **المرتبة الثالثة فقد جاءت (تصريحات)** وبعدد بلغ في كلا الصحيفتين (185) بنسبه مئوية(14.1%) ، ففي صحيفة الرأي بلغت التصريحات (109) وبنسبة مئوية(15.6%) في حين بلغت في صحيفة العرب اليوم (76) وبنسبة مئوية(12.5%) ، والفارق هنا يعود إلى أن صحيفة الرأي تهتم بنشر التصريحات الحكومية أكثر من صحيفة العرب اليوم المستقلة في سياستها .

أما **المرتبة الرابعة فجاءت (لقاءات)** حيث بلغ عدد تكرارها في كلا الصحيفتين (134) وبنسبة مئوية(10.2%) ، فكانت في صحيفة الرأي بعدد(71) وبنسبة (10.1%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فقد بلغت (63) وبنسبة مئوية(10.4%) .

أما في **المرتبة الخامسة فقد جاءت (مسيرات)** وبلغت في كلا الصحيفتين (105) من مجموع (700) أي بنسبة مئوية(8.0%) ، حيث بلغ في صحيفة الرأي (51) وبنسبة مئوية(7.3%) ، أما في العرب اليوم فبلغت (54) وبنسبة مئوية(8.9%)

أما في **المرتبة السادسة فجاءت (مهرجانات)** حيث بلغت في كلا الصحيفتين (97) بنسبة مئوية(7.4%) ، ففي صحيفة الرأي بلغ عدد تكرارها (65) بنسبة مئوية(9.3%) ، أما في العرب اليوم فقد بلغت (32) بنسبة مئوية(5.3%) . والفراق هنا ربما يعزى إلى أن صحيفة الرأي اهتمت بنشر مهرجانات الولاء والانتماء والوحدة الوطنية أكثر من صحيفة العرب اليوم .

أما في **المرتبة السابعة فقد جاءت (ندوات)** حيث بلغ عدد تكرارها في كلا الصحيفتين (80) بنسبة مئوية(6.1%) . ففي صحيفة الرأي بلغ عدد تكرار الندوات (44) بنسبة مئوية(6.3%) ، أما في العرب اليوم فبلغ العدد (36) بنسبة مئوية(5.9%) .

أما في **المرتبة الثامنة فقد جاءت (اجتماعات)** حيث بلغ عدد تكرارها في كلا الصحيفتين (71) بنسبة مئوية(5.4%) . ففي الرأي بلغ عدد التكرار (26) بنسبة مئوية(3.7%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فبلغ (45) وبنسبة مئوية(7.4%) ، وهنا يلاحظ اهتمام صحيفة العرب اليوم بنشر أخبار اجتماعات الحراك الشعبي أكثر من صحيفة الرأي .

أما في **المرتبة التاسعة فجاءت (مؤتمرات)** حيث بلغ عدد تكرارها في كلا الصحيفتين (69) بنسبة مئوية(5.3%) ، ففي صحيفة الرأي جاءت بعدد (36) بنسبة مئوية(5.1%) ، أما في العرب اليوم فبلغ (33) بنسبة مئوية(5.4%) .

أما في **المرتبة العاشرة فقد جاءت (مظاهرات)** وبلغ عدد تكرارها في كلا الصحيفتين (12) بنسبة مئوية(9.%) حيث جاءت في صحيفة الرأي (4) مرات بنسبة مئوية(6.%) وفي العرب اليوم 8)مرات بنسبة مئوية(1.3%) .

وفي **المرتبة الأخيرة جاءت (أخرى)** وبلغ عدد تكرارها في كلا الصحيفتين (4) بنسبة مئوية(3.%) . حيث جاءت في صحيفة الرأي بعدد(3) مرات بنسبة مئوية(4.%) وفي صحيفة العرب اليوم (1) مرة واحدة بنسبة مئوية(2.%).

تاسعا : النتائج المتعلقة بالسؤال التاسع:" ما القوى الفاعلة في أخبار الحراك الشعبي التي تناولتها بالنشر صحيفتا الرأي والعرب اليوم ؟"

وقد تم تحديد أنواع القوى الفاعلة في الجدول رقم (23) وجاءت النتائج على النحو التالي :

القوى الفاعلة في الخبر	التكرار والنسبة	الجريدة		Total
		الرأي	العرب اليوم	
الملك	Count	69	37	106
	% within	11.3%	5.3%	8.1%
الحكومة	Count	72	7	79
	% within	10.3%	1.2%	6.0%
مجلس النواب	Count	40	29	69
	% within	5.7%	4.8%	5.3%
مجلس الأعيان	Count	7	4	11
	% within	1.0%	.7%	.8%
لجنة الحوار الوطني	Count	45	24	69
	% within	6.4%	3.9%	5.3%
الأحزاب	Count	60	99	159
	% within	8.6%	16.3%	12.2%

116	60	56	Count	النقابات
8.9%	9.9%	8.0%	% within	
182	77	105	Count	موظفين
13.9%	12.7%	15.0%	% within	
43	17	26	Count	عشائر
3.3%	2.8%	3.7%	% within	
81	40	41	Count	مؤسسات مجتمع مدني
6.2%	6.6%	5.9%	% within	
46	26	20	Count	طلبة (مدارس ،جامعات)
3.5%	4.3%	2.9%	% within	
303	132	171	Count	تكتلات شعبية
23.2%	21.7%	24.4%	% within	
33	18	15	Count	هيئة مكافحة الفساد
2.5%	3.0%	2.1%	% within	
11	6	5	Count	أخرى.
.8%	1.0%	.7%	% within	
1308	608	700	Count	Total
100.0%	100.0%	100.0%	% within	

تشير نتائج الجدول رقم (23) إلى أن (**تكتلات شعبية**) ويقصد بها فعاليات شعبية وشبابية جاءت **بالمرتبة الأولى** من بين القوى الفاعلة في أخبار الحراك الشعبي ، حيث بلغ عدد تكرارها في كلا الصحيفتين (303) من المجموع الكلي (1308) وبنسبة مئوية(23.2%) ، وهذا يدل على أن القوى الفاعلة والمسيطرة في الحراك الشعبي كانت التكتلات الشعبية وبهذا يكون الحراك الشعبي ، شعبيا بامتياز ولم يسيطر فيه قوى منظمة أخرى تحت مسميات محددة ، لهذا تكون تسميته(بشعبي) قد جاءت في المكان الصحيح .

ففي صحيفة الرأي جاء عدد تكرار التكتلات الشعبية (171) من مجموع (700) أي بنسبة مئوية(24.4%) وهي نسبة مرتفعة عن صحيفة العرب اليوم التي جاءت فيها التكتلات الشعبية بعدد تكرار بلغ (132) وبنسبة مئوية(21.7%) .

جاء (**موظفين) في المرتبة الثانية** بين القوى الفاعلة في أخبار الحراك الشعبي التي تناولتها الدراسة ، حيث بلغ عدد تكرارها في كلا الصحيفتين (182) وبنسبة مئوية(13.9%) وهي نسبة مرتفعة تدل على أن للموظفين سواء في القطاع العام أو الخاص حضورا بارزا في الحراك ، وربما يعزى ذلك إلى كثرة الأنشطة التي قام بها الموظفين في المطالبة بحقوق مالية أو خدماتية أو إدارية أو تنظيمية .

ففي صحيفة الرأي بلغ عدد تكرار (موظفين) (105) وبنسبة مئوية(15.0%) وبنسبة اكبر من صحيفة العرب اليوم التي بلغ فيها العدد (77) وبنسبة مئوية(12.7%) ، ومن هنا فهذا يدل ربما إلى أن صحيفة

الرأي اهتمت بحراك الموظفين أكثر من صحيفة العرب اليوم أو ربما لأن صحيفة الرأي تصدر بعدد صفحات بأضعاف العدد الذي تصدر به صحيفة العرب اليوم ، ويوجد فيها مساحات كبيرة لنشر مختلف الأخبار المتعلقة بالحراك الشعبي.

جاءت **(الأحزاب) في المرتبة الثالثة** في القوى الفاعلة في أخبار الحراك الشعبي التي تناولتها الدراسة

حيث بلغ تكرارها في كلا الصحيفتين (159) وبنسبة مئوية(12.2%) ، وهذا يدل على أن الأحزاب في الأردن كانت قوى فاعلة في الحراك الشعبي ، ويسجل لها حضورها فيه ، ومن هنا يذهب الباحث للقول إلى أن الحزبية في الأردن ليست ضعيفة إلى الدرجة التي يتحدث بها البعض ، بل لها وجودها ، لكنها تحتاج إلى إعادة هيكلة لتكن وفق المسار السياسي الصحيح .

ففي صحيفة الرأي بلغ تكرار الأحزاب (60) وبنسبة مئوية(8.6%) ، وهي نسبة أقل من تلك التي جاءت في صحيفة العرب اليوم والتي بلغ تكرار الأحزاب فيها (99) مرة وبنسبة مئوية(16.3%) ، حيث تفوقت العرب اليوم على صحيفة الرأي في نشر أخبار الأحزاب فيما يخص مشاركتها في الحراك الشعبي ، وربما يعزى ذلك إلى أن السياسة التحريرية للعرب اليوم تتفق إلى حد ما مع ما تطرحه الأحزاب من أفكار وآراء وتطلعات وبيانات تخص تطوير الحياة السياسية والبنى الخدماتية في الدولة ، وربما يعزى أن صحيفة الرأي قد لا تحبذ كثيرا نشر أخبار الأحزاب خاصة المعارضة منها فيما يخص مشاركتها في الحراك الشعبي ، لأن سياستها التحريرية التابعة فيها للحكومة تختلف مع أفكار هذه الأحزاب .

جاءت **(النقابات) في المرتبة الرابعة** بالنسبة للقوى الفاعلة في أخبار الحراك الشعبي ، حيث بلغ عدد تكرارها في كلا الصحيفتين (116) مرة بنسبة مئوية(8.9%) ، وهذا يوحي أن للنقابات المهنية دور في الحراك الشعبي ،حيث تعد النقابات المهنية في الأردن ذات حضور قوي على مستوى الدولة على المستوى المهني اولا والسياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ففي صحيفة الرأي جاءت النقابات بعدد (56) وبنسبة مئوية(8.0%) وهي قريبة من النسبة الواردة في صحيفة العرب اليوم والتي بلغت (60) وبنسبة مئوية(9.9%) ، ويمكن القول هنا أن الصحافة الأردنية تهتم وتتناول بالنشر فعاليات النقابات المهنية .

جاءت **القوى الفاعلة (الملك) في المرتبة الخامسة** بالنسبة لأخبار الحراك الشعبي ، حيث بلغت النسبة في كلا الصحيفتين (106) بنسبة مئوية(8.1%) ، حيث بلغ تكرارت هذه القوى في صحيفة الرأي (69) بنسبة مئوية(11.3%) ،وهي نسبة مرتفعة عما هو في صحيفة العرب اليوم التي بلغ التكرار فيها (37) وبنسبة مئوية (5.3%) . وهذا ربما يعزى لأن ملكية الرأي (شبه الرسمية) يفرض عليها ذلك .

جاءت مؤسسات المجتمع المدني في **المرتبة السادسة ،** حيث بلغ عدد تكرارها في كلا الصحيفتين (81) بنسبة مئوية(6.2%) وجاءت هذه المرتبة ، سادسا من بين (14) من القوى الفاعلة وهي تدل على أن لمؤسسات المجتمع المدني حضورها ، ولها مواقفها ومطالبها سواء سياسيا أم اقتصاديا أم اجتماعيا ، وتمتاز بقوة تأثيرها في الكثير من المواقف .

ففي صحيفة الرأي بلغ عدد تكرارها (41)بنسبة مئوية(6.6%) ،وجاءت في صحيفة العرب اليوم (40) بنسبة مئوية(5.9%) .

جاءت **القوى الفاعلة (الحكومة) في المرتبة السابعة** ، حيث بلغ عدد تكرارها في كلا الصحيفتين (79) بنسبة مئوية(6.0%) ، وهذه النسبة تسجل تراجعا في حضور الحكومة بالأخبار المتعلقة بالحراك الشعبي .

ففي صحيفة الرأي جاء تكرار القوى الفاعلة (الحكومة) (72) مرة بنسبة مئوية(10.3%) وهي نسبة كبيرة مقابل ما ورد في صحيفة العرب اليوم والتي بلغت (7) مرات بنسبة مئوية(1.2%) وهذا يعود إلى الرأي تتبع في سياستها التحريرية للحكومة ، أما العرب اليوم فقد اتسمت علاقتها بنوع من التوتر مع الحكومة خلال فترة الدراسة ، وهذا ما لاحظه الباحث خلال تحليل أخبارها ، وكان يرأس تحريرها آنذاك فهد الخيطان .

جاءت **القوى الفاعلة (مجلس النواب) في المرتبة الثامنة** إلى جانب (لجنة الحوار الوطني من بين القوى الفاعلة في أخبار الحراك الشعبي التي تناولتها الدراسة ، حيث بلغ تكرار (مجلس النواب) في كلا الصحيفتين (69) بنسبة مئوية(5.3%) وهي نسبة قليلة بالنسبة لمجلس نواب يمثل الشعب ، خاصة في موضوع حراك شعبي ، وربما يعزى ذلك إلى ضعف مجلس النواب العامل في تلك الفترة .

ففي صحيفة الرأي بلغ عدد تكرار القوى الفاعلة (مجلس النواب) (40) مرة بنسبة مئوية(5.7%) حيث عملت على نشر أخبار مجلس النواب فيما يخص الحراك الشعبي أكثر من صحيفة العرب اليوم والتي بلغ تكرار هذه القوى فيها خلال فترة الدراسة (29) بنسبة مئوية(4.8%) ، وهذه النسبة أقل من تلك الواردة في صحيفة الرأي وربما يعزى ذلك إلى أن العرب اليوم قد لا تتفق في سياسة تحريرها مع بعض طروحات مجلس النواب فيما يخص الحراك الشعبي ، خاصة انه تم مهاجمة الحراك الشعبي من قبل عدد من النواب آنذاك ، سواء داخل المجلس أم خارجه .

أما **القوى الفاعلة (لجنة الحوار الوطني) جاءت بالمرتبة التاسعة** فتكرارها في كلا الصحيفتين بلغ(69) بنسبة مئوية(5.3%) حيث جاءت في صحيفة الرأي بتكرار بلغ (45) بنسبة مئوية(6.4%) وهي نسبة تضاعف النسبة التي وردت في صحيفة العرب اليوم التي بلغ التكرار فيها (24) بنسبة مئوية(3.9%) ، ويعزى ذلك إلى أن لجنة الحوار الوطني والتي شكلها مجلس الوزراء ، ربما أن صحيفة الرأي بسياستها التابعة للحكومة تحاول نشر أخبارها وانجازاتها بشكل يومي ، مختلفة في ذلك مع صحيفة العرب اليوم التي ربما أنها لا تتفق كثيرا مع تحركات لجنة الحوار الوطني وأنشطتها .

جاءت **القوى الفاعلة (طلبة : مدارس،جامعات) في المرتبة العاشرة** من بين القوى الفاعلة في أخبار الحراك الشعبي خلال فترة الدراسة حيث بلغ تكرارها في كلا الصحيفتين (46) بنسبة مئوية(3.5%) ، ففي صحيفة الرأي (20) بنسبة مئوية(2.9%) وفي صحيفة العرب اليوم (26) بنسبة مئوية(4.3%) ومن هنا فقد تأثرت المؤسسات التعليمية بالحراك الشعبي وظهر العديد من حراك الطلبة الذي كان في بعضه يحمل مطالب هامة على المستوى السياسي ، أو الخدماتي والإداري داخل المؤسسة التعليمية ، في حين أن بعضها الآخر حمل مطالب وسلوكيات خرجت عن اللائق .

جاءت **القوى الفاعلة (عشائر) في المرتبة الحادي عشر** بالنسبة للقوى الفاعلة في اخبار الحراك الشعبي التي تناولتها الدراسة حيث بلغ تكرارها في كلا الصحيفتين (43) بنسبة مئوية(3.3%) ، ففي صحيفة الرأي بلغ تكرارها (26) بنسبة مئوية(3.7%) في حين جاءت في صحيفة العرب اليوم بتكرار بلغ (17) بنسبة مئوية(2.8%) .

جاءت **القوى الفاعلة (هيئة مكافحة الفساد) في المرتبة الثاني عشر** ، حيث بلغ تكرارها في كلا الصحيفتين (33) بنسبة مئوية(2.5%)، ففي صحيفة الرأي بلغ تكرارها (15) بنسبة مئوية(2.1%) أما في صحيفة العرب اليوم فبلغت (18)وبنسبة مئوية(3.0%) .وهي نسب قليلة لهيئة مكافحة الفساد التي يجب أن يكون لها حضورها في ظل حراك شعبي تناول كثيرا موضوع محاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين .

جاءت **القوى الفاعلة (مجلس الأعيان) في المرتبة الثالث عشر** مناصفة مع القوى الفاعلة (أخرى) حيث بلغ تكرارها في كلا الصحيفتين (11)تكرارا بنسبة مئوية مئوية (8.%) ففي صحيفة الرأي بلغت (7) تكرارات بنسبة مئوية(1.0%) بينما جاءت في صحيفة العرب اليوم (4) تكرارات بنسبة مئوية(7.%) ، وتعد هذه النسب قليلة جدا بالنسبة لمجلس الأعيان الذي عليه أن يكون له دوره في مرحلة هامة من مراحل الحراك الشعبي خاصة الموضوعات السياسية والاقتصادية والخدماتية التي على مجلس الأعيان أن يتناولها ويكون حاضنا للكثير من الطروحات في عملية الإصلاح السياسي ، لكنه كما يبدو كان متفرجا . أما القوى الفاعلة (أخرى) جاءت بتكرار (11) في كلا الصحيفتين بنسبة مئوية(8.%) ففي صحيفة الرأي تكررت (5)مرات بنسبة مئوية(7.%) أما في العرب باليوم فجاءت (6) مرات بنسبة مئوية(1.0%) .

عاشرا : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال العاشر والذي نصه :" ما المناطق الجغرافية التي ركزت عليها صحيفتا الرأي والعرب اليوم في نشرها أخبار الحراك الشعبي ؟"

وقد تم تحديد المناطق في الجدول رقم (24) وجاءت النتائج كما يلي :

التوزيع الجغرافي	التكرار والنسبة	الجريدة: الرأي	الجريدة: العرب اليوم	Total
العاصمة	Count	339	322	661
	% within	48.4%	53.0%	50.5%
المحافظات	Count	202	183	385
	% within	28.9%	30.1%	29.4%
الأرياف	Count	81	50	131
	% within	11.6%	8.2%	10.0%
البادية	Count	7	11	18
	% within	1.0%	1.8%	1.4%
المخيمات	Count	8	2	10
	% within	1.1%	.3%	.8%
مختلط	Count	63	40	103
	% within	9.0%	6.6%	7.9%
Total	Count	700	608	1308
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (24) إلى أن العاصمة عمان استحوذت على أغلب فعاليات وأنشطة الحراك الشعبي خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ تكرار الموقع الجغرافي **(العاصمة)** في كلا الصحيفتين (661) من مجموع (1308) أي بنسبة مئوية(50.5%) وهذا يدل على أن الحراك الشعبي فضّل أن تكون أغلب فعالياته في العاصمة عمان ، وربما يعزى ذلك لأن مراكز اتخاذ القرار موجود في العاصمة ، وبالتالي يكون التأثير عليها بشكل أقوى.

ففي صحيفة الرأي جاء تكرار العاصمة (عمان) (339) بنسبة مئوية(48.4%) ، وبنسبة متقاربة مع صحيفة العرب اليوم والتي بلغ فيها عدد التكرارات للعاصمة (322) بنسبة مئوية(53.0%) وهي نسبة متقاربة شيئا ما مع صحيفة الرأي .

جاءت المحافظات في المرتبة الثانية حيث بلغت في كلا الصحيفتين (385) بنسبة مئوية(29.4%) ، وهذا يدل أن الحراك الشعبي كان منتشرا في مختلف المحافظات وبنسبة كبيرة ، وفي هذا إشارة قوية لمراكز القرار بأن الأفراد في المحافظات يمتلكون الآراء والأفكار ، ولهم دورهم في التغيير وحضورهم السياسي إضافة إلى أن المحافظات تحتاج لمزيد من الاهتمام والرعاية وتوزيع المكتسبات والخدمات عليها بعدالة .

ففي صحيفة الرأي جاء الموقع الجغرافي (المحافظات) بتكرار بلغ (202) بنسبة مئوية(28.9%) ، أما في صحيفة العرب اليوم بلغ التكرار (183) بنسبة مئوية(30.1%) .

جاءت الأرياف في المرتبة الثالثة من بين المواقع الجغرافية التي ركزت الصحيفتان عليها في نشر أخبار الحراك الشعبي حيث جاء الموقع الجغرافي (الأرياف) في كلا الصحيفتين بتكرار بلغ (131) وبنسبة مئوية(10.0%) ، وهذا يدل أن قاطني الأرياف يشاركون من مكان سكناهم في الحراك الشعبي وهذا فيه إشارة قوية بأن الوعي السياسي لا يقتصر فقط على العاصمة ومراكز المحافظات بل أن الأفراد في مناطق الأطراف لهم رأيهم ولديهم أفكارهم يجب أن يؤخذ بها في اتخاذ القرار ، إضافة إلى أن هذه المناطق تحتاج لتحسين الظروف المعيشية والخدماتية فيها . حيث بلغ تكرار (الأرياف) في صحيفة الرأي (81) بنسبة مئوية(11.6%) ،أما في صحيفة العرب اليوم فبلغت (50) بنسبة مئوية(8.2%) . ويلاحظ أن نشر صحيفة الرأي لأخبار الحراك في الأرياف جاء أكثر من صحيفة العرب اليوم ؛ فربما يعزى ذلك لكون صحيفة الرأي تمتلك كوادر صحفية وأخرى مساعدة منتشرة في مختلف مناطق المملكة أكثر من صحيفة العرب اليوم .

جاء الموقع الجغرافي (مختلط) في المرتبة الرابعة من بين المواقع الجغرافية ، حيث بلغ تكراره في كلا الصحيفتين (103) بنسبة مئوية(7.9%) ، فجاء في صحيفة الرأي (63)بنسبة مئوية(9.0%) أما في صحيفة العرب اليوم فبلغ (40) بنسبة مئوية(6.6%) . ونقول هنا أن هناك عدد لا بأس به من أخبار الحراك الشعبي التي نشرتها صحيفتا الرأي والعرب اليوم حمل الخبر الواحد فيها حراكات وقعت في أماكن مختلف من المملكة .

جاء الموقع الجغرافي (البادية) في المرتبة الخامسة ، ونقول هنا : صحيح أن نسبة هذا الموقع جاءت بعدد قليل إلا أنه يوحي أن ساكني مناطق البادية لم يكونوا بمعزل عما يجري في العاصمة أو المحافظات من حراك شعبي ، بل كان لتلك المناطق حضورها ومطالبها ، وبلغ تكرارها في كلا الصحيفتين (18) وبنسبة مئوية(1.4%) ، فجاءت في صحيفة الرأي (7) تكرارات بنسبة مئوية(1.0%) اما في العرب اليوم (11) تكرارا بنسبة مئوية(1.8%) .

جاء الموقع الجغرافي (المخيمات) في المرتبة السادسة والأخيرة من بين المواقع الجغرافية وهذا يدل ان المخيمات في الأردن لا تحبذ المشاركة في الحراك الشعبي وهذا له مدلولات سياسية اجتماعية متعددة لا مجال للحديث بها هنا .

ففي كلا الصحيفتين بلغ تكرار الموقع الجغرافي (المخيمات) (10) بنسبة مئوية(8.%) حيث بلغت في صحيفة الرأي (8) بنسبة مئوية(1.1%) ،أما في صحيفة العرب اليوم (2) بنسبة مئوية(3.%) .

حادي عشر : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الحادي عشر:"مدى استخدام صحيفتا الرأي والعرب اليوم الصور في الأخبار التي نشرتها للحراك الشعبي ؟"

وقد تم تحديد اختيارات أستخدام الصور من عدمه في الجدول رقم (25) وفيما يلي جاءت النتائج :

استخدام الصور في الخبر	التكرار والنسبة	الجريدة: الرأي	الجريدة: العرب اليوم	Total
تستخدم	Count	234	167	401
	% within	33.4%	27.5%	30.7%
لا تستخدم	Count	466	441	907
	% within	66.6%	72.5%	69.3%
Total	Count	700	608	1308
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (25) إلى أن **عدم استخدام الصور** في أخبار الحراك الشعبي التي نشرتها صحيفتا الرأي والعرب اليوم جاء في المرتبة الأولى ، حيث جاء تكرار (لا تستخدم) في كلا الصحيفتين بعدد (907) من مجموع الكلي (1308) أي بنسبة مئوية(69.3%) ، ففي صحيفة الرأي بلغ التكرار (466) بنسبة مئوية(72.5%) ، في حين جاء في صحيفة العرب اليوم (441) بنسبة مئوية(66.6%) ،ومن هنا نذهب الى أن اغلب أخبار الحراك الشعبي التي تم نشرها في صحيفتي الدراسة جاءت بدون صور ، وربما يعزى ذلك إلى أن الصحف لا تحبذ كثيرا نشر الصور ، أو أن فعاليات الحراك تمت تغطيته اغلبها دون استخدام التصوير أو أن نشر الصور مع الخبر يأخذ مساحة في صفحات الصحيفة ، أو انه يستهلك مزيدا من (الحبر) .

أما **استخدام الصور** في أخبار الحراك الشعبي التي نشرتها صحيفتا الرأي والعرب اليوم بلغ تكرارها (401) بنسبة (30.7%) ، حيث بلغت في صحيفة الرأي (234) بنسبة مئوية(33.4%) ، وفي صحيفة العرب اليوم بلغت (167) بنسبة مئوية(27.5%) ، إذ يلاحظ أن صحيفة الرأي استخدمت الصور في نشرها لأخبار الحراك الشعبي أكثر من صحيفة العرب اليوم .

ثاني عشر : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني عشر:" مدى استخدام صحيفتا الرأي والعرب اليوم للألوان في الصور المرافقة لأخبار الحراك الشعبي التي تناولتها بالنشر ؟"

وقد تم تحديد اختيارات استخدام الألوان من عدمه في الجدول رقم (26) وفيما يلي جاءت النتائج :

استخدام الألوان في الصور	التكرار والنسبة	الجريدة		Total
		الرأي	العرب اليوم	
تستخدم	Count	126	96	222
	% within	53.8%	57.5%	55.4%
لا تستخدم	Count	108	71	179
	% within	46.2%	42.5%	44.6%
Total	Count	234	167	401
	% within	100.0%	100.0%	100.0%

تشير نتائج الجدول رقم (26) أن **استخدام الألوان في الصور** جاء في المرتبة الأولى ، حيث جاء عدد التكرار في كلا الصحيفتين (222) من مجموع (401) تم فيها بالأصل استخدام الصور أي بنسبة مئوية(55.4%) ، ففي صحيفة الرأي تم استخدام الألوان في الصور بعدد (126) من مجموع (234) نشرت فيها الصحيفة صورا أي بنسبة مئوية(53.8%) ، أما صحيفة العرب اليوم فجاء العدد (96) من مجموع (167) نشرت فيها الصحيفة صورا أي بنسبة مئوية(57.5%) . ومن هنا فاستخدام الألوان في الصور التي نشرت مرافقة لأخبار الحراك الشعبي جاء بالمرتبة الأولى ليدل على أن الصحف تحبذ استخدام الألوان على الأغلب عند نشرها للصور إضافة إلى أنها ربما تسعى لجذب انتباه القارئ لهذه الأخبار وإعطاء الخبر أهمية .

في حين جاء **عدم استخدام الألوان في الصور** في المرتبة الثانية إذ بلغ التكرار في كلا الصحيفتين (179) من مجموع (401) تم فيها استخدام الصور أي بنسبة مئوية(44.6%) ، إذ جاء عدد التكرارات بعدم استخدام الألوان في الصور في صحيفة الرأي (108) من مجموع (234) تم استخدام الصور فيها بالأصل أي بنسبة مئوية(46.2%) ، أما في صحيفة العرب اليوم كان عدم استخدام الألوان في الصور (71) من مجموع (167) تم استخدام الصور فيها بالأصل أي بنسبة مئوية(42.5%) .

ثالث عشر : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث عشر :" مدى استخدام صحيفتا الرأي والعرب اليوم للألوان في عناوين أخبار الحراك الشعبي التي تناولتها بالنشر ؟"

وقد تم تحديد خيارات استخدام الألوان في العناوين من عدمه في الجدول رقم (27) و جاءت النتائج كما يلي :

Total	الجريدة		التكرار والنسبة	استخدام الألوان في العنوان
	العرب اليوم	الرأي		
22	12	10	Count	تستخدم
1.7%	2.0%	1.4%	% within	
1286	596	690	Count	لا تستخدم
98.3%	98.0%	98.6%	% within	
1308	608	700	Count	Total
100.0%	100.0%	100.0%	% within	

تشير نتائج الجدول رقم (27) إلى أن **عدم استخدام الألوان في عناوين أخبار الحراك الشعبي** كان الغالب وبفارق كبير جدا عن استخدام الألوان في عناوين أخبار الحراك الشعبي ، وهذا يشير إلى أن الصحف الأردنية لا تحبذ استخدام الألوان إلا في حالات قليلة جدا وفي العنوان الرئيسي في الصفحة الأولى كما لاحظ الباحث وربما يعزى ذلك إلى أن تكاليف الحبر الملون غالية الكلفة .

ففي كلا الصحيفتين جاء (لا تستخدم) بالمرتبة الأولى وبفارق كبير حيث بلغ عدد تكرارها (1286) من المجموع الكلي (1308) أي بنسبة مئوية(98.3%) ، ففي صحيفة الرأي بلغ (لا تستخدم) (690) من مجموع (700) خبرا تناولتها الصحيفة أي بنسبة مئوية(98.6%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فبلغ (596) من مجموع (608) أخبارا تناولتها الصحيفة بالنشر أي بما نسبته مئوية(98.0%) . ومن هنا فنتيجة الصحيفتين متقاربة إلى حد بعيد في عدم استخدام الألوان في عناوين أخبار الحراك الشعبي التي نشرتها .

أما **استخدام الألوان في عناوين أخبار الحراك الشعبي** التي نشرتها صحيفتا الرأي والعرب اليوم حيث بلغ تكرار (تستخدم) في كلا الصحيفتين (22) فقط ، بلغ منها في صحيفة الرأي (10) بنسبة مئوية(1.4%) وفي صحيفة العرب اليوم (12) وبنسبة مئوية(2.0%) .

ثانيا : ملخص النتائج

كشفت نتائج التحليل عن حجم الموضوعات التي نادى بها الحراك الشعبي الأردني وطالب بها سواء في الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية ، ومدى تأثير سياسة التحرير للصحف في نشرها أخبار الحراك الشعبي حيث سعى الباحث لتحليل جميع المطالب والموضوعات التي طرحت في فترة الدراسة ؛ الأمر الذي نتج عنه كما كبيرا من النتائج ؛ هو ضرورة يحتاجها هذا النوع من الدراسات ،خاصة موضوع الحراك الشعبي الذي ثار حوله العديد من التساؤلات والتحليلات والتفسيرات (العشوائية)، وهنا نتناول هذا الحراك الشعبي بالتحليل وبطريقة علمية للخروج بنتائج قيمة تعد مرجعا بإذن الله في هذا الموضوع .

إضافة إلى نتائج المقابلات التي أجراها الباحث في صحيفتي (الرأي والعرب اليوم) وتم من خلالها الكشف عن سياسة التحرير ومَن يتحكم في هذه السياسة سواء داخل الصحيفة أم خارجها ، وكيفية تنفيذها ، ومدى وضوحها للصحفيين العاملين بالصحيفة، والظروف التي تتغير هذه السياسة وفقا لها ،حيث وجد الباحث من خلال هذه المقابلات أن هناك الكثير من العوامل المؤثرة بشكل بالغ في سياسة تحرير الصحف الأمر الذي ذهب به في الإطار النظري إلى تناول جميع هذه العوامل المؤثرة بسياسة التحرير.

وتوصل التحليل إلى النتائج التالية :

جاءت فئة (الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية)بالمرتبة الأولى في صحيفة الرأي بنسبة مئوية (34.6%) ، وكل النسب المئوية بالنسبة لصحيفة الرأي هي حسب المجموع الكلي لأخبار الحراك الشعبي التي وردت فيها وعددها (700)خبرا ، كما أن الفئة السابقة جاءت بالمرتبة الأولى أيضا في صحيفة العرب اليوم بنسبة مئوية (29.4%) ، وهذا حسب المجموع الكلي لأخبار الحراك الشعبي التي وردت فيها وعددها (608) أخبار ، ثم جاءت فئة (الوحدة الوطنية) في صحيفة الرأي بالمرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت (17.9%) ،أما في صحيفة العرب اليوم فجاءت بالمرتبة الثالثة بنسبة مئوية بلغت (9.5%) ، ثم جاءت فئة (الحكومة) بالمرتبة الثالثة في صحيفة الرأي بنسبة مئوية (8.7%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فجاءت بالمرتبة الثانية بنسبة مئوية (9.7%) .

وجاءت فئة (لجنة الحوار الوطني) بالمرتبة الرابعة في صحيفة الرأي بنسبة مئوية (8.3%) ،أما في صحيفة العرب اليوم فجاءت بالمرتبة السادسة بنسبة مئوية (6.6%) ، أما فئة (مكافحة الفساد) جاءت بالمرتبة الخامسة في صحيفة الرأي بنسبة مئوية بلغت (5.7%) لكنها في صحيفة العرب اليوم جاءت بالمرتبة الرابعة بنسبة (9.0%) ، ثم جاءت فئة (حماية الحراك الشعبي) بالمرتبة السادسة في صحيفة الرأي بنسبة مئوية (4.9%) فيما كانت في صحيفة العرب اليوم بالمرتبة الخامسة بنسبة مئوية (7.9%) .

وبلغت فئة (الدستور) المرتبة السابعة في صحيفة الرأي بنسبة مئوية (4.6%) ، فيما جاءت في صحيفة العرب اليوم بالمرتبة الثامنة بنسبة مئوية (5.6%) ، ثم جاءت فئة (الإصلاح السياسي) بالمرتبة الثامنة في صحيفة الرأي بنسبة مئوية (4.4%) ،أما في صحيفة العرب اليوم فبلغت المرتبة التاسعة بنسبة مئوية (5.1%) ، ثم جاءت فئة (قانون الانتخاب) بالمرتبة التاسعة في صحيفة الرأي بنسبة مئوية (4.0%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فبلغت المرتبة السابعة بنسبة مئوية (6.3%) ، ثم جاءت فئة (قانون الأحزاب) بالمرتبة العاشرة في صحيفة الرأي بنسبة مئوية (3.1%) ،أما في صحيفة العرب اليوم فهي في المرتبة الثانية عشرة بنسبة مئوية (3.1%) .

وبلغت فئة (قانون الاجتماعات العامة) بالمرتبة الحادية عشرة في صحيفة الرأي بنسبة مئوية (2.4%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فهي في المرتبة العاشرة بنسبة مئوية (4.6%) ، ثم جاءت فئة (استمرار فعاليات الحراك الشعبي وحجم المشاركة فيه) بالمرتبة الثانية عشرة في صحيفة الرأي بنسبة مئوية (1.4%) ، أما في صحيفة العرب اليوم فهي في المرتبة الحادية عشرة بنسبة مئوية (3.1%) .

وبالنسبة لنوع موضوعات الحراك الشعبي التي تناولتها بالنشر صحيفتا الرأي والعرب اليوم، فقد جاء النوع (سياسي) من أكثر موضوعات الحراك الشعبي تناولا بالنشر في صحيفتي الرأي والعرب ، أما بالنسبة لمصادر التغطية فقد جاء (المندوبون) أكثر المصادر التي نشرت عنها الصحيفتان أخبار الحراك ،

أما ما يخص (نوع مطالب الحراك الشعبي) فقد جاءت (المطالب العامة) أكثر أنواع المطالب في أخبار الحراك الشعبي التي تناولتها الصحيفتان ، أما اتجاهات صحيفتا الرأي والعرب اليوم إزاء الموضوعات التي طرحها الحراك الشعبي فكانت (مؤيد) أكثر الاتجاهات تكرارا في كلا الصحيفتين ، كما وكانت (الصفحات الداخلية) أكثر الصفحات نشرا لأخبار الحراك الشعبي في كلا الصحيفتين ، في حين جاء المكان (وسط الصفحة) من أكثر الأماكن في الصفحات نشرا لأخبار الحراك في كلا الصحيفتين ، أما بالنسبة لنوع الحراك الشعبي فقد جاءت (الإعتصامات) أكثر أنواع الحراك الشعبي تناولا في الأخبار التي نشرتها كلا الصحيفتين.

وبالنسبة للقوى الفاعلة في أخبار الحراك الشعبي التي نشرتها الصحيفتان ، فقد كانت (تكتلات شعبية) ويقصد بها فعاليات شعبية وشبابية بالمرتبة الأولى من بين القوى الفاعلة في أخبار الحراك الشعبي في كلا الصحيفتين ، في حين أن أكثر المناطق الجغرافية التي ركزت عليها الصحيفتان في نشرها لفعاليات الحراك الشعبي كانت (العاصمة) والتي استحوذت على أغلب فعالياته وأنشطته ، كما وجاء (عدم استخدام الصور) مع أخبار الحراك الشعبي بمرتبة أولى ، في حين أن استخدام الألوان في هذه الصور جاء متفوقا على (عدم استخدام) ، كما ان عدم استخدام الألوان في عناوين أخبار الحراك الشعبي جاء متفوقا على استخدامها .

ثالثا : التوصيات

1. يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات في موضوع السياسة التحريرية للصحافة الأردنية .
2. يوصي الباحث بأن تقوم الصحف الأردنية بتوضح سياسة التحرير التي تتبناها لصحفييها من خلال الطرق التي تراها مناسبة .
3. صحيفة الرأي هي أكثر الصحف الأردنية انتشارا وتناولا ، والأفضل بأن تتجه لأن تكون صحيفة وطن ولا ان تكون محسوبة على جهة معينة .
4. الحاجة لأن تضاف مادة في قانون المطبوعات والنشر الأردني تشترط بألا يكون هنالك مالكا واحدا للصحيفة في ظل تهديد مالك العرب اليوم باغلاقها .
5. يوصي الباحث أن تتخلى الحكومة عن إمتلاك أسهم في الصحف ؛ لضمان عدم وجود تدخل في سياسة تحرير هذه الصحف .
6. يوصي الباحث بأن تقوم كليات الإعلام في الجامعات الاردنية بتدريس طلبتها موضوع سياسة التحرير وذلك بأن تكون في منهاج محدد .
7. يوصي الباحث بأن تلتزم الصحف بأخلاقيات العمل الصحفي أثناء وضع سياسة تحريرها او تنفيذها .
8. تفعيل ميثاق الشرف الصحفي الأردني من قبل نقابة الصحفيين الأردنيين، وذاتيا من قبل الصحفيين، ومؤسسيا من قبل المؤسسات الصحفية لنَسمي بالعمل الصحفي فوق كل سياسة وكل إيديولوجيا وكل ضغوط وتدخلات.

رابعا : المراجع

المعاجم :

1- شلبي ،كرم .1994م . **معجم المصطلحات الإعلامية** . ط2 .دار الجيل للنشر والطبع والتوزيع ،القاهرة .
2- الفار، محمد جمال.2006م **.المعجم الإعلامي** .دار أسامة للنشر ، عمان.

الكتب العربية :

1- أبو عرقوب ، إبراهيم . 1993 م . **الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي** . دار مجدلاوي ، عمان .
2- المسلمي ،إبراهيم عبدالله .2011م . **الصحافة والمجتمع المعاصر** . دار الفكر العربي ،القاهرة .
3- الشهابي، إبراهيم . 2003م . **هيمنة الإعلام والانجازات المذهلة للدعاية** . دارا لفكر ، دمشق .
4- عيد ، إبراهيم . 2000 م . **علم النفس الاجتماعي** . مكتبة زهراء الشرق ، مصر ، القاهرة .
5- إمام ، إبراهيم . 1994 م. **وكالات الأنباء** . دار الفكر العربي ، القاهرة .
6- خليفة ، إجلال . 1980 م . **الوسائل الصحفية وتحديات المجتمع المعاصر** . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة.
7- خليفة ، إجلال . 1982 م . **اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي** . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .
8- عبدالكافي ، إسماعيل و هيبة ، محمود منصور . 2004 م. **النظم السياسية وسياسات الإعلام** . مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية .
9- مشاقبة ، أمين.2010م.**التربية الوطنية والنظام السياسي** .ط8. دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان .
10- احمد ، احمد زكريا . 2008م . **الكتابة الصحفية الإخبارية وتأثيراتها** . دار الفجر للنشر ، القاهرة .
11- بدر ،احمد . 1998 م . **الإعلام الدولي :دراسات في الاتصال والدعاية الدولية** . دار قباء للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة .
12- نفادي ، احمد . 1996 م . **صحافة الإمارات :النشأة والتطور الفني والتاريخي** . منشورات المجمع الثقافي ، ابو ظبي .
13- حبيب ، أحمد .2010 م . **علم النفس الاجتماعي** . مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة .
14- المتولي ، آمال . 2003 م . **مدخل في الصحافة** . دار الإسراء ، طنطا ، مصر .
15- الصقر ، أياد . 2009 م . **تصميم الصحافة المطبوعة وإخراجها** . دار أسامة للنشر ، عمان .
16- الزق ، أحمد .2009م . **علم النفس** . دار وائل للنشر، عمان .
17- عسكر ، إحسان . (د.ت) . **الخبر ومصادره** . عالم الكتب للنشر ، القاهرة .
18- صالح ، أحمد وآخرون .1990م . **الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية** . مركز الإسكندرية للكتاب .
19- أبو عرجة ، تيسير . 2010 م . **الإعلام : وسائله ورسائله وقضاياه** . دار مجدلاوي ، عمان .
20- الألوسي ، جمال حسين . 1988م . **علم النفس العام**. دار المسيرة للطباعة والنشر .
21- صليبا ، جميل .1972م . علم النفس . ط3 . دار الكتاب اللبناني بيروت .
22- جاعد ، حميد . 1998 م . **التخطيط الإعلامي : المفاهيم والإطار العام** . دار الشروق ، عمان .
23- صالح ، سليمان . 2005 م . أخلاقيات الإعلام . مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت .
24- صالح ، سليمان . 2004 م . حقوق الصحفيين في الوطن العربي . دار النشر للجامعات ، القاهرة .
25- صالح ، سليمان . 2002 م . أخلاقيات الإعلام . مكتبة الفلاح ، الكويت .
26- إبراهيم ، سليمان . 2010م. المدخل إلى علم النفس المعاصر . ايتراك للطباعة وانشر والتوزيع ، القاهرة .

27- صبحي ، سمير .(د.ت) . الجورنال : من الصفحة الأولى للصفحة الأخيرة . دار المعارف ، القاهرة .
28- جلال ، سعيد . 1981م . المرجع في علم النفس . دار المعارف ، مصر .
29- ملحم ، سامي . 2009 م . سيكولوجية التعلم والتعليم . دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، عمان .
30- ذبيان ، سامي . 1987 م . الصحافة اليومية والإعلام : الموضوع والتقنية والتنفيذ . دار المسيرة للنشر ، عمان .
31- الختاتنة ، سامي و النوايسة، فاطمة.2011 م. علم النفس الاجتماعي . دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن عمان .
32- ابو اصبع، صالح .2005م .الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة . دار آرام لدراسات والنشر ،عمان .
33- زهران،حامد. 1982م .علم النفس الاجتماعي .ط7 . عالم الكتب ،القاهرة.
34- مكاوي ،حسن و السيد ، ليلى .2033م. الاتصال ونظرياته المعاصرة .ط4 .الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة .
35- أحمد ، سهير . 2008م . مدخل إلى علم النفس . دار الزهراء ، الرياض .
36- الجمال ،محمد راسم.1999م . مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية . مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، القاهرة .
37- الحمداني، فريد وآخرون .2006م .مناهج البحث العلمي:أساليب البحث العلمي . جامعة عمان للدراسات العليا ،عمان .
38- حمد، فاطمة.2004م. الاتصال ونظرياته . دار المتنبي للنشر، بغداد .
39- خالد، يسري.2010م .نظريات الاتصال .دار النهرين للنشر ،بغداد .
40- عبدالحميد، محمد.2004م .نظريات الاتصال واتجاهات التأثير .عالم الكتب للنشر،القاهرة.
41- حجازي ، عبدالله وآخرون.1995م .المؤسسة الصحفية الأردنية(1971-1995) .مطابع الرأي ، عمان .
42- محجوب، وجيه .2005م .أصول البحث العلمي .دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان .
43- اللبان ، شريف وعبدالمقصود، هشام.2008م . مقدمة في مناهج البحث الإعلامي .الدار العربية للنشر ،القاهرة .
44- سكجها ،باسم . 1998م. تطور الصحافة والعمل الصحفي في الأردن . دار السندباد ،عمان .
45- الموسى ، عصام .1998 م . تطور الصحافة الاردنية . الجمعية العلمية الملكية ، عمان.
46- عبدالحميد ،محمد .2009 م . تحليل المحتوى في بحوث الإعلام . دار الهلال للنشر والتوزيع ،بيروت .
47- عمر ، السيد احمد مصطفى . 2008 م .البحث الإعلامي .ط3 . مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،حولي .
48- عبدالحميد ،محمد .1983 م . المحتوى في بحوث الإعلام .دار الشروق ،جدة .
49- أبو عرجة ،تيسير .2005 م . الإعلام العربي وتحديات الحاضر والمستقبل . دار مجدلاوي للطباعة والنشر ،عمان .
50- العبدالله ،مي وآخرون .2007م. قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي .دار الناس للنشر ، عمان .
51- بطرس ، صليب .1974م . إدارة الصحف . الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة.
52- يعقوب ، عبدالحليم . 2008م . الموضوعية والقيم الإخبارية في الإعلام . الدار العالمية للنشر ، السودان .
53- عبدالحميد ،محمد .2004 م. نظريات الإعلان واتجاهات التأثير . ط3 . عالم الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة.
54- عزت ، فريد .1993 م . مدخل إلى الصحافة . مكتب احمد فؤاد ،القاهرة .
55- أبو خليل ،فارس . 2011م . وسائط الاعلام بين الكبت وحرية التعبير . دار أسامة للنشر ، عمان .
56- شقير ، يحيى . (د.ت) . تقرير عن وضع الإعلام في الأردن . المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ، عمان .

57- الحياري ، ماجد . 2008 م . مسؤولية الصحفي المدنية :دراسة مقارنة بين القانونين المصري والأردني . دار يافا للنشر ،عمان .
58- عبدالمجيد ، ليلى .2000م . حرية الصحافة والتعبير في الدول العربية في ضوء التشريعات الصحفية . هيئة جائزة سليمان عرار ، عمان .
59- الموسى ،عصام . 2012 م . المدخل في الاتصال الجماهيري . ط7 . إثراء للنشر والتوزيع ،الأردن .
60- المشاقبة ، بسام .2012 م . فلسفة التشريعات الاعلامية . دار أسامة للنشر ،عمان .
61- عزت ، فريد .2010 م . الاخبار الصحفية : اصول جمعها وكتابتها . الدار العالمية للنشر ،الجيزة ، مصر .
62- عدلي ، عصمت . 2003 م . سوسيولوجيا التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني . دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر ، الإسكندرية .
63- همام ، طلعت .1983 م . مائة سؤال عن الإعلام . دار الفرقان للنشر ،عمان .
64- مكي ، ثروت . 2005م . الإعلام والسياسة : وسائل الاتصال والمشاركة السياسية . عالم الكتب ، القاهرة .
65- شقير ، يحيى .2001م . الحريات الصحفية في الأردن . مطابع الدستور ،عمان .
66- حجازي ، عبدالحميد ، (د.ت) ، الرأي العام والحرب النفسية ، دار الرأي العام ، (د.م) .
67- مصطفى ، هويدا . 2000م . دور الإعلام في الأزمات الدولية . مركز المحروسة للبحوث والنشر ، القاهرة .
68- مكاوي ،حسن .1994 م . أخلاقيات العمل الإعلامي : دراسة مقارنة . الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة .
69- صالح ، جلال الدين . 2008م . الإرهاب الفكري : أشكاله وممارساته . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية .
70- الاقطش ،نشأت . 1997 م . الإرهاب الفكري للإعلام . مركز الوطن للنشر ، الخليل .
71- نصرالله ، رفيق .2007 م . الأمن الإعلامي العربي :إشكالية الدور والهوية . دار السلام بيروت .
72- حمزة ، عبداللطيف . (د.ت) . المدخل في فن التحرير الصحفي . ط5 ، (د.م) .
73- مهنا ، فريال . 2002 م . علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية . دار الفكر المعاصر ، دمشق .
74- المصالحة ، محمد حمدان . 1996 م . الاتصال السياسي : مقترب نظري تطبيقي . دار وائل للنشر .عمان .
75- حاتم ، محمد عبدالقادر . 1972 م . الإعلام والدعاية : نظرات وتجارب . مكتبة الانجلو ، القاهرة .
76- عبيدات ، شفيق . 2003م . مسيرة الصحافة الأردنية 1920-2000 . مركز الرأي للدراسات والمعلومات ، عمان .
77- بغدادي ، هالة إسماعيل . 2011 م . الصحفيون التلفزيونيون الإخباريون . المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية .
78- ادهم ، محمود . 1984 م. التحقيق الانموذجي وصحافة الغد . دار الثقافة ، القاهرة .
79- الدليمي ، عبدالرزاق . 2012 م . الخبر في وسائل الإعلام . دار المسيرة ، عمان .
80- الدليمي ، عبدالرزاق . 2010 م. فن التحرير الإعلامي المعاصر . دار جرير للنشر، الأردن .
81- نصر ، حسن و عبدالرحمن ، سناء . 2003 م . الخبر الصحفي . دار الكتاب الجامعي ، العين ، الإمارات .
82- خوخة ، اشرف . 1977 م . أحزان حرية الصحافة . ط2 . مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة .
83- عبدالمجيد ، ليلى .2001 م. تشريعات الصحافة في الوطن العربي . دار العربي للنشر ، القاهرة .
84- عبدالمجيد ، ليلى . 1986 م. سياسات الاتصال في العالم الثالث. دار الطباعي العربي ، القاهرة .
85- ابو زيد ، فاروق. 1999م. مدخل في الصحافة . عالم الكتب للنشر ، القاهرة .
86- ابو يونس و محمد باهي . 1996 م . التقييد القانوني لحرية الصحافة . دار الجامعة الجديدة للنشر ، القاهرة .

87- سلطان ، محمد صاحب . 2011 م . إدارة المؤسسات الإعلامية : أنماط وأساليب القيادة . دار المسيرة للنشر ، عمان .
88- ابو اصبع ، صالح . 1997 م. إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي . دار آرام للنشر ، الأردن .
89- عبدالقوي ، خيري . 1989 م. دراسة السياسة العامة . منشورات ذات السلاسل ، الكويت .
90- شرف ، عبدالعزيز . 2000م . الأساليب الفنية في التحرير الصحفي . دار قباء للنشر ، القاهرة .
91- ادهم ، محمود . 1982م . مقدمة في التحرير الإخباري . مطبعة دار نشر الثقافة ، القاهرة .
92- عبدالمجيد ، ليلى و علم الدين ، محمود . 2004 م . فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات . دار السحاب للنشر ، القاهرة .
93- عبدالمجيد ، ليلى و علم الدين ، محمود . 2008 . فن التحرير الصحفي للوسائل المطبوعة والالكترونية . دار السحاب للنشر ، القاهرة .
94- المعايطة ، ناصر . 1996 م . أسس الكتابة الصحفية . مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع ، عمان.
95- الدليمي ، عبدالرزاق . 2012 م . التحريرالصحفي . دار المسيرة للنشر،عمان .
96- الحتو ، محمد سليمان . 2012 م . مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها . دار أسامة للنشر ، عمان .
97- مكاوي،حسن. 2012م .نظريات الاعلام .الدار العربية للنشر ،القاهرة .
98- حجاب ،محمد منير.2010م. نظريات الاتصال. دار الفجر للنشر ، القاهرة .
99- الغرباوي ، محمد عبد العزيز. 2007م . الاتجاهات النفسية . دار اجنادين للنشر والتوزيع .
100- 94 - الموسى ، عبدالله . 1988م . المدخل الى علم النفس . ط3 . حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف .
101- خليفة ، صابر . 2003م . مبادئ علم النفس . دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان .
102- يونس ، انتصار . 2001م . السلوك الإنساني . المكتبة الجامعية ،(د.م) .
103- السامرائي ، نبيهه و وأمين ، عثمان .2006م . مقدمة في علم النفس . دار زهران للنشر والتوزيع .
104- أبو حويج ، مروان . 2006 م . المدخل الى علم النفس . دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
105- منسي ، محمود .1987م . قراءات في علم النفس . المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية .
106- حمزة ، مختار . 1979م . مبادئ علم النفس . دار الجمع العلمي ، جدة
107- الداهري ، صالح و الكسبي ، مجيد . 1999م . علم النفس العام . دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، اربد.
108- أبو جادو ، صالح . 2002 م . سيكولوجية التنشئة الاجتماعية . دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، عمان .
109- خليفة ، عبد اللطيف و محمود ،عبد المنعم . 1997م . سيكولوجبة الاتجاهات . دار غريب للطابعة والنشر .
110- السيسي ، شعبان . 2002م . علم النفس : أسس السلوك الإنساني بين النظرية والتطبيق . المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية .
111- المحاميد ، شاكر . 2003م . علم النفس الاجتماعي . المدى للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان .
112- البكري ، امل و عجور ، ناديا . 2008 م . علم النفس المدرسي . المعتز للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان .
113- عوض، عباس .2001م . علم النفس الاجتماعي . دار المعرفة الجامعية .
114- عوض ، عباس و الدمنهري ، رشا . 1996 م . علم النفس الاجتماعي . دار المعرفة الجامعية .
115- أحمد، بلقيس و مرعي ، توفيق .1982م . الميسر في علم النفس التربوي . دار الفرقان .
116- السيد ، عبد الحليم وآخرون .2003م . علم النفس الاجتماعي المعاصر . ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر ، القاهرة .
117- نشواتي ، عبد المجيد . 2003 م . علم النفس التربوي . ط4 . دار الفرقان للنشر والتوزيع ،الأردن ، عمان .

118- محمد ، سهام . الاتجاهات .مركز دراسات وبحوث المعوقين ،منشور على الرابط التالي : www.gulfkids.com .
119- الهادي ، نبيل .2011م . تشكيل السلوك الاجتماعي . دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ،عمان .
120- الملا ، محمد .2012م. علم النفس الاجتماعي . دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية .
121- همام ، طلعت . 1984م .سين وجيم عن علم النفس الاجتماعي . مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت .
122- حسين ، كريم . 1985م . الاتجاهات النفسية للفرد والمجتمع . مطبعة دار الرسالة ، بغداد .
123- الداهري ، صالح .2008م . علم النفس . دار صفاء للنشر والتوزيع . الأردن ، عمان .
124- الحسن،إحسان محمد .2002 م.طرق البحث الاجتماعي . مطبعة جامعة الموصل ، الموصل .
125- حسين ، سمير . 1996 م . تحليل المضمون .ط2 . عالم الكتب ، القاهرة .

الدراسات العربية :

1- زلطة ، عبدالله .2007م **. القائم بالاتصال في الصحافة : دراسة نظرية وميدانية** . رسالة دكتوراه ،منشورة ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ،كلية الإعلام ، جامعة بنها .

2- مطاوع ، محمد يوسف .2007م . **تحليل واقع الصحافة الرياضية من وجهة نظر القيادات الرياضية في الأردن** . رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة الأردنية .

3- حماد ،حسن جمعة .(د.ت) .**دور الصحافة اليومية في التنمية الريفية في المملكة الأردنية الهاشمية :تحليل المضمون الزراعي لصحيفتي الرأي والدستور** . رسالة دكتوراه ،غير منشورة ،جامعة القاهرة .

4- بغدادي ، هالة إسماعيل . 2009 م . **الصحافة التلفزيونية العربية : الجزيرة والنيل دراسة ميدانية مقارنة** .رسالة ماجستير ، منشورة . المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية.

5- آل سعود ،سعد بن سعود .2006م. **الاتصال السياسي وتأثيره في المجتمع السعودي . رسالة ماجستير** ، غير منشورة ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

6- العزازمة ، إبراهيم حسين . 2012م . **القيم الإخبارية في صحيفة الغد الأردنية خلال الفترة (2009-2010):دراسة تحليلية .** رسالة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط .

7- الرواشدة ،ميساء نصر .2011م .**الحريات الإعلامية بين المهنية والعرف والقانون .** رسالة ماجستير ،غير منشورة،الجامعة الأردنية .

8- الخلايلة ،عواد سالم . 2009م **.السياسة الإعلامية من خلال رؤية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين للإعلام** .رسالة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط .

9- سارة العتيبي . 2009م . **المعالجة الصحافية لقضايا العنف الأسري في الصحافة الالكترونية :دراسة تحليلية على صحيفة إيلاف** . رسالة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط .

10- الدليمي ، كامل كريم .2008م . **اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق :دراسة تحليلية** .رسالة ماجستير ،غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط .

11- العبادي ، صلاح الدين عبدالله .2007م . **الدور السياسي للصحافة الأردنية اليومية 1989-2005** . رسالة ماجستير ،غير منشورة ،الجامعة الأردنية .

12- عبد المجيد ، محمود كامل .2009م **.تغطية الصحافة الأردنية اليومية الإخبارية لحرب الخليج الثالثة(2004-2007):تحليل مضمون** . رسالة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط .

13- الخلايلة ،هشام سلمان . 2012م **.أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012 .** رسالة ماجستير،غير منشورة،جامعة الشرق الأوسط .

14- محمد ، هشام محمد عبد الغفار .1995م . **دور رئيس التحرير في توجيه السياسة التحريرية في الصحف القومية ، دراسة تحليلية ميدانية مقارنة بين صحيفتي الأهرام، والأخبار لعام 1992 .** رسالة ماجستير ، غير منشورة جامعة القاهرة .

15- عبد الرحيم ، نانسي عبد العزيز .2007م . **تصميم الجرائد المتخصصة في مصر: دراسة تحليلية مقارنة لإصدارات مؤسستي أخبار اليوم ودار التحرير في الفترة من (1989 – 2002)** . رسالة ماجستير ،غير منشورة ، جامعة القاهرة .

16- حماد ، حماد إبراهيم .1994م **.الصحافة والسلطة السياسية في الوطن العربي: دراسة حالة لمشكلة العلاقة بين الصحافة والسطة السياسية وتأثيراتها على السياسات التحريرية في الصحافة المصرية في الفترة ما بين 1930 و 1981** . رسالة دكتوراة ، غير منشورة جامعة القاهرة .

17- قدور ، نويبات . 2006م . **اتجاهات الشباب البطال نحو تعاطي المخدرات** . رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح .

18- غالي ،حسين .2003 م **.العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية في الصحف المصرية: دراسة تحليلية للصحف المصرية** . رسالة ماجستير،غير منشورة ، جامعة القاهرة .

19- فايز ،الأمير صحصاح . 2006 م **.العلاقة بين المواد الإخبارية والسياسات التحريرية فى الصحف العربية اليومية : دراسة حالة لصحف الاهرام الدولى والشرق الأوسط والحياة مع التطبيق على أحداث 11 سبتمبر 2001** . أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة أسيوط ،مصر .

الكتب الأجنبية المترجمة :

1- آسابيرغر ، آرثر . **وسائل الإعلام والمجتمع : وجهة نظر نقدية** . ترجمة : ابو اصبع ، صالح . سلسلة عالم المعرفة ، (د.م) ، 2012 م.

2- البالتيز ، دافيد . **سياسة الأخبار وأخبار السياسة** . ترجمة : جرابر ، درويش وآخرون .مكتبة الشروق الدولية ، (د.م)، 2004 م . .

3- سينجليتري ، ميخائيل و ستون ، جيرالد . **نظرية الاتصال والبحوث التطبيقية** . ترجمة : بن اهنية، عبدالله والقحطاني ،هادي . معهد الإدارة العامة ، الرياض 1999م .

4- هنتنغتون ،صموئيل. **الخطاب السياسي لمجتمعات متغيرة** . ترجمة: فلو ، سمية . دار الساقي للنشر. بيروت ، 1999م.

5- ZEHNER،ERLEBACH . **علم النفس للمعلم والمربي .** ترجمة : مزروع ، طاهر . مكتبة النهضة المصرية ، الاسكندرية ،1987.

6- ارنوف و تينج . ملخصات اتشوم. **نظريات ووسائل في مقدمة علم النفس.** ترجمة : عادل عز الدين الانشول وآخرين . مركز الأهرام للترجمة العلمية ، القاهرة،1977 .

7- لامبرت ، وليم و لامبرت ، وولاس . **علم النفس الاجتماعي** . ط2 . ترجمة : الملا ، سلوى ونجاتي، محمد،ط2، دار الشرق ، القاهرة ،1993 .

الدراسات والكتب الأجنبية غير المترجمة :

1- Alber،Pierre. laPresse . Paris : **Presses Universaitaires de france** ، 1991 .

2- Susan Pape and Sue **Featherstone Newspaper Journalism :A practical introduction** ، London :SagePublications ، 2005.

3- Cordan Matheos .**Global Culture/individual ldentity** ، London :Sage ، 2000 .

4- Negrine.R.،(1989) **politics and the mass media in Britain** ،(London :Rutledge .

5- Whitney،20(1985)**The Media and The Communities**،N.Y. Columbia University .

6-Budd،Richard W and Brent D.Ruben .(1979)**Beyond Media :New Approaches to mass Communication** .Rochelle Park،New jersey :Hayden Book Go .

7- Bakker.P. (2012**). The rise of free daily newspapers in Latin America. Journalism Communication** .

8-Yunya، S.، & Tsan- Kuo، C. (2012). Daily Newspapers **For Content Analysis In China. Journalism Studies .**

9- Sen، Soumitro،(2006)، **How journalists perceive editorial policies related to coverage of diversity** ، ProQuest Dissertations and Theses (PQDT) ، University of Nevada reno.

10- Anthony Ellis Hartzel،(2006) ،**Immigration and Editorial Page Policy : A case Study of the Dallas Morning News** ،**T**he University of Texas at Arlington .

المجلات والأبحاث وأوراق العمل :

1- أبو زيد ، فاروق . 2005 م . إصلاح الإعلام المصري. **مجلة المحيط الثقافي** ، ،العدد 46 ، وزارة الثقافة المصرية ، القاهرة .

2- ولد القابلة ، إدريس .2003 م . الصحافة وتطورها ، **مجلة الحوار المتمدن** ، العدد 580 ،،(د.م) .

3- المركز الأردني للدراسات والمعلومات . 1997م . **وقائع ندوة الصحافة والإعلام في الأردن : الإعلام والرقابة .**

4- صالح ، سليمان . 2007م . وسائل الإعلام والديموقراطية في الوطن العربي ،المؤتمر الثالث عشر : **ورقة في الاعلام والبناء الثقافي والاجتماعي للمواطن العربي** . كلية الإعلام ، جامعة القاهرة .

5- الموسى ،عصام. 2012م . الرقمنة والربيع العربي في الاردن :دراسة حالة **. مجلة المستقبل العربي .**

6- سعيد ، محمد السيد . 2004 م . **حرية الصحافة والتحول الديموقراطي . المؤتمر العام للصحفيين** ، فبراير ، القاهرة .

7- الشلبي ،جمال .2004م . **التطور المؤسسي للصحافة الأردنية والعولمة :صحيفة الرأي نموذجا .** مركز الرأي للدراسات ،عمان .

8- إبراهيم الخصاونة .2011 م . حرية الصحافة الأردنية في ظل عودة الحياة النيابية بعصر العولمة 1989-2008 . **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب** : المجلد 8 ،العدد 1 .

اللوائح والنشرات :

1- الدستور الأردني

2- منشورات وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية ، 2012 .

3- قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم (8) لسنة 1998 وتعديلاته .

4- قانون نقابة الصحفيين الأردنيين .

5- المركز الأردني للدراسات والمعلومات 1997 .

6- صحيفة الرأي .

7- ميثاق الشرف الصحفي الأردني .

مصادر الانترنت :

1- الموقع الالكتروني لدائرة المطبوعات والنشر : http://www.dpp.gov.jo

2- الموقع الالكتروني (المؤتمر نت) :http://www.almotamar.net/news/85134.htm

3- الموقع الالكتروني (الملتقى نت) : http://www.almultqa.net/vb/t-14269)

4- الموقع الالكتروني (زاد الأردن) : (http://jordanzad.com/index.php?page=article&id=9507)

5-الموقع الالكتروني (علامات اونلاين) : (http://www.alamatonline.net/l3.php?id=48253

6- الموقع الإلكتروني (ملتقى نشامى البادية) : http://www.al-badyh.com/archive/index.php/t-17897.html

7-الموقع الالكتروني (عمون) : .(http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=118939

8- الموقع الالكتروني (السبيل) : .(http://www.assabeel.net/panorama-2011/69258-l

خامسا : الملاحق

ملحق رقم (1) أسماء المحكمين

الدكتور حاتم العلاونة	عميد كلية الإعلام	جامعة اليرموك
الأستاذ فيصل الشبول	مدير عام وكالة الأنباء الأردنية (بترا)	خبير إعلامي / مدرس في معهد الإعلام الأردني
الدكتور امجد القاضي	مديرعام هيئة المرئي والمسموع	خبير إعلامي
الدكتور تيسير أبو عرجة	رئيس قسم الصحافة	جامعة البترا
الدكتور زهير الطاهات	قسم الصحافة	جامعة البترا
الدكتور خير الذيابات	رئيس قسم العلوم السياسية	جامعة اليرموك
الدكتور كامل خو رشيد	رئيس قسم الصحافة	جامعة الشرق الأوسط
الدكتور عمر الحضرمي	قسم العلوم السياسية	الجامعة الأردنية

ملحق رقم(2)

استمارة مقترحة لتحليل المضمون

يقوم الباحث بإعداد رسالة ماجستير في كلية الإعلام / جامعة اليرموك بعنوان (**اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة الأردنية إزاء الحراك الشعبي : دراسة تحليلية**

بإشراف الدكتور علاء الدين خليفة الدليمي

وسيحلل الباحث المضامين المنشورة في صحيفتي الرأي والعرب اليوم خلال المدة من 2011/3/1 لغاية 2011/5/31 بهدف الوصول إلى اتجاهات سياسة التحرير في صحيفتي الرأي والعرب اليوم إزاء الحراك الشعبي .

ولغرض إعداد أداة (استمارة علمية) لتحليل مضمون العينات المنتخبة للدراسة ،فقد أجرى الباحث دراسة استطلاعية أولية على عينات عشوائية من مادة التحليل بلغت (200) خبرٍ واستخلص من العينة الاستطلاعية عددا من الفئات الرئيسية والوحدات الفرعية المدرجة في الجدول المرفق طيا .

ونظرا لما نتوسمه فيكم من علمية وموضوعية وتخصص في موضوع الرسالة ، نرجو التكرم بالاطلاع على هذه الفئات والوحدات المقترحة ،وبيان الرأي بشأن اعتمادها ،او اقتراح فئات جديدة أخرى أو أية ملاحظة مفيدة تغني البحث وجزاكم الله خير الجزاء .

للتفضل بالاطلاع مع التقدير .

الباحث زياد محمود الشخانبة

<u>كشاف تحليل المضمون</u>

اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة الأردنية إزاء الحراك الشعبي :

دراسة تحليلية .

أ- <u>فئة موضوعات الحراك الشعبي والوحدات الفرعية :</u>

1- مكافحة الفساد

أ- محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم

ب- وقف الخصخصة وإعادة المؤسسات الوطنية التي بيعت بإسم الخصخصة

2- الدستور

أ- ملكية دستورية في الحكم

ب- العودة لدستور 1952

ج- عدم المس بصلاحيات الملك

3- قانون الانتخاب

أ- تعديل قانون الانتخاب

ب- حل مجلس النواب

ج- إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات النيابية

د- إجراء انتخابات نيابية مبكرة

هـ- إلغاء نظام الصوت الواحد

و- انتخاب مجلس الأعيان

4- قانون الأحزاب

أ- تعديل قانون الأحزاب

ب-إنشاء مرجعية للأحزاب بدلا من وزارة الداخلية

ج- تسهيل تنظيم الأحزاب والانتساب إليها

4- الحكومة

أ- رحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية

ب- تشكيل حكومة برلمانية

ج- إيجابية خطوات الحكومة في عملية الإصلاح السياسي

د- ضعف آداء الحكومة في عملية الإصلاح

هـ - هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية

و- الحد من تدخل الحكومة في الإعلام

5- **الوحدة الوطنية** :

أ- تأييد قائد الوطن

ب- تمتين الجبهة الداخلية وعدم زعزعة الأمن الوطني

ج- استغلال الظروف المحيطة للدولة لأهداف غير وطنية

6- **الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية :**

أ- تحسين مستوى الخدمات والبنى التحتية

ب- تحسين ظروف بيئة العمل وتطوير أنظمتها

ج- معالجة مشكلة الفقر والبطالة

د- تخفيض الأسعار

هـ - تحسين مستوى الأجور

7- **لجنة الحوار الوطني** :

أ- تشكيلة اللجنة وعملها لا يرقى لعملية الإصلاح

ب- مرجعيتها الملك وليست الحكومة

ج- إيجابية عمل اللجنة في عملية الإصلاح

9- **الإصلاح السياسي** :

أ- إصلاح النظام

ب- إنشاء محكمة دستورية

ج- الفصل بين السلطات

د- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي

10- **استمرار فعاليات الحراك الشعبي وحجم المشاركة فيه :**

أ- استمرار الحراك حتى تحقيق الإصلاح

ب- ضعف المشاركة في الحراك الشعبي

ج- مشاركة كبيرة في الحراك الشعبي

11- **حماية الحراك الشعبي** :

أ- قوات الأمن تحمي الحراك الشعبي

ب- تعرض الحراك الشعبي للاعتداء

12- **قانون الاجتماعات العامة**

أ- تعديل قانون الاجتماعات العامة

ب-الحق في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي

ب – فئة نوع الموضوع :

1. سياسي
2. اقتصادي
3. اجتماعي
4. خدماتي
5. ديني
6. مختلط

ج- فئة مصادر التغطية

1. مندوبون
2. وكالة الأنباء الأردنية (بترا)
3. مصادر أخرى
4. مشترك:مندوبون ووكالة الأنباء الأردنية(بترا)

د - فئة الاتجاهات

1. مؤيد
2. معارض
3. محايد
4. بدون.

هـ - فئة نوع مطالب الحراك الشعبي

1. عامة
2. خاصة
3. مختلط
4. لا يوجد

و – فئة موقع الخبر في الصحيفة

1- الصفحة الأولى

2- الصفحات الداخلية

3- الصفحة الأخيرة

ز- فئة موقع الخبر في الصفحة

1- أعلى الصفحة
2- وسط الصفحة

3- أسفل الصفحة

ط - فئة نوع الحراك الشعبي

1. مسيرات
2. مظاهرات
3. اعتصامات
4. مهرجانات
5. ندوات
6. اجتماعات
7. بيانات
8. لقاءات
9. تصريحات
10. مؤتمرات
11. أخرى

ي- فئة القوى الفاعلة في الخبر

1. الملك
2. الحكومة
3. مجلس النواب
4. مجلس الأعيان
5. لجنة الحوار الوطني
6. الأحزاب
7. النقابات
8. موظفون
9. عشائر
10. مؤسسات مجتمع مدني
11. طلبة (مدارس ،جامعات)
12. تكتلات شعبية
13. هيئة مكافحة الفساد
14. أخرى.

ح- فئة التوزيع الجغرافي لأخبار الحراك

1- العاصمة
2-المحافظات
3-الأرياف
4 البادية
5-المخيمات
6- مختلط

ك- فئة استخدام الصور في الخبر

1. تستخدم
2. لا تستخدم

ل- فئة استخدام الألوان في الصور

1. تستخدم
2. لا تستخدم

ن- فئة إستخدام الألوان في العناوين

1- تستخدم

2- لا تستخدم

ملحق رقم (3)

استمارة تحليل مضمون اتجاهات السياسة التحريرية للصحافة اليومية الاردنية إزاء الحراك الشعبي

الرقم	موضوعات الحراك (43 -1)	نوع الموضوع (6 -1)	مصدر التغطية (4-1)	الاتجاهات (4-1)	نوع المطالب (4-1)	موقع الخبر في الصحيفة (3-1)	مكان الخبر في الصفحة (3-1)	نوع الحراك (11-1)	القوى الفاعلة في الخبر (14-1)	التوزيع الجغرافي (6-1)	إستخدام الصور في الخبر (2 -1)	استخدام الألوان في الصور (2-1)	استخدام الألوان في العنوان (2-1)
1													
2													
3													
4													
5													
6													
7													
8													
9													
10													